

# التَّحْقِيقُ السَّعِيدِيَّةُ

تَأَلَّفَ

شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ بْنِ تَيْمِيَّةَ

٦٦١ - ٧٢٨

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّهْمَنِ الْعَجَلَانِ

عَضْوُ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاوِرَةِ  
بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ

المجلد الثالث

مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزِيعِ  
إِصْحَابُهَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّاشِدِ  
الرِّيَاضُ

جميع الحقوق محفوظة للناسر ، فلا يجوز نشر أي جزء  
من هذا الكتاب ، أو تخزينه أو تسجيله بأية وسيلة ، أو  
تصويره أو ترجمته دون موافقة خطية مُسبقة من الناسر .

## الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن تيمية ، أحمد عبد الحلیم

التصنيفية / تحقيق محمد ابراهيم المعلان - الرياض .

٣٨٤ ص ، ١٧ X ٢٤ سم

ردمك : ٥-٣٦-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

X-٣٩-٨٣٠-٩٩٦٠ (ج ٣)

١- العقيدة الاسلامية ٢- الفلسفة الاسلامية ٣- الفرق الاسلامية

١- المعلان ، محمد ابراهيم (محقق) ب - العنوان

١٩/٤٢٠٦

٢٤٥ ديري

رقم الإيداع : ١٩/٤٢٠٦

ردمك : ٥-٣٦-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

X-٣٩-٨٣٠-٩٩٦٠ (ج ٣)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف ، ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥

فاكس ، ٤١١٢٩٣٢ - ترقيا دفتر

ص.ب. ، ٢٢٨١ الرياض الریز البريدي ١١٤٧١

سجل تجاري ٦٣١٢ الرياض

التَّسْعِينَ ذِي الْحِجَّةِ  
المجلد الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الوجه السادس والخمسون :

أن نقول : قولكم يستحيل اجتماع الصوتين في المحل الواحد ،  
وأثبتم ذلك شاهداً وغائباً .

ومن المعلوم أن وحدة الباري عندكم لا تناسب<sup>(١)</sup> وحدة غيره ،  
وليس هذا<sup>(٢)</sup> عندكم كوحدة الأجسام ، فليس<sup>(٣)</sup> عندكم في الشاهد ما هو  
واحد من كل وجه إلا الجوهر الفرد عند من يقول به ، فقولكم بعد هذا  
يستحيل اجتماع الصوتين المختلفين في المحل الواحد وقتاً واحداً ، كما  
يستحيل اجتماع اللونين مع أنه لا واحد يفرض<sup>(٤)</sup> ذلك فيه شاهداً إلا  
الجسم ، وذلك مستلزم لكون الجسم واحداً ، فيقال : هب أن الجسم  
لا يقبل اجتماع صوتين مختلفين ، كما لا يقبل معنى واحداً يكون أمراً  
ونهيّاً وخبراً واستخباراً ، فهلا قلتم : إن الواحد الذي ليس بجسم يمكن  
اجتماع أصوات فيه ، كما قلتم : إنه يقوم به معنى واحد هو حقائق  
مختلفة ؟ فلما قيل لكم : كيف يعقل هذا ؟

قلتم : يعقل ذلك بالدليل الموجب<sup>(٥)</sup> لقدمه المانع من كونه متغيراً  
مختلفاً ، كما يعقل متكلم هو شيء واحد ليس بذئ أبعاض .

ومعلوم أن الأدلة الدالة على قدم الكلام عند التحقيق لا تفرق<sup>(٦)</sup> بين  
المعاني والحروف ، وإنما فرقتم لمعارض إخراج الحروف عن ذلك ،

(١) في س : يناسب .

(٢) في س ، ط : ذلك .

(٣) في س ، ط : وليس .

(٤) في س : يعرض .

(٥) في س ، ط : الواجب .

(٦) في الأصل ، س : يفرق . وأثبت ما يستقيم به الكلام من : ط .

وهو ما اعتقدتموه من وجوب حدوثها كما ذكرتم هنا ، هذا الدليل يلزم أقوى منه في المعاني ، فلو قلتم : نعقل حروفاً<sup>(١)</sup> مجتمعة أو أصواتاً<sup>(٢)</sup> مجتمعة في محل واحد بالدليل الدال على ذلك ، إذ كان ذلك الواحد ليس بذئ أبعاض حتى يكون القائم بهذا البعض مغايراً للقائم بالبعض الآخر ، وإذا لم تجب المغايرة فيما قام به ، لم يمتنع أن يقوم به الصوت الذي هو بالنسبة إلى غيره أصوات ، إذ الاختلاف فرع للتغاير ، فما لا تغاير فيه يمتنع الاختلاف فيه ، فإذا كان ما يقوم به لا يغير فأن<sup>(٣)</sup> لا يختلف أولى وأحرى . ففرض<sup>(٤)</sup> قيام صوتين مختلفين به والحال هذه يمتنع على ما أصلتموه .

### الوجه السابع والخمسون :

إن اجتماع العلم بالشيء والرؤية له في محل واحد في وقت واحد ممتنع في حقنا ، وكذلك العلم به وسمعه ، ومع هذا فقد أثبتم الباري يعلم الموجودات ويراها ، والعلم والرؤية قائمان بمحل واحد عندكم ، وأيضاً فعند الأشعري ، والقاضي وسائر أئمتهم أن الوجه واليدين والصفات قائمة بذات الله التي لا تنقسم ، كقيام العلم والسمع والبصر والقدرة .

ومن المعلوم أن قيام القدرة واليدين في محل واحد ممتنع عندنا ، بل عندنا أن اليدين محل القدرة ، فإذا أثبتم يداً ووجهاً وصفتموهما بذلك ، فما المانع من ثبوت حروف وأصوات ؟ ويمكنكم أن تقولوا :

(١) في الأصل : حروف . وهو خطأ والمثبت من س ، ط .

(٢) في ط : أصوات . وهو خطأ .

(٣) في الأصل ، س : وأن . وأثبت ما يستقيم به الكلام من : ط .

(٤) في س : وفرض .

إنها ليست من جنس هذه الأعراض القائمة بالمخلوقين ، فلا يجب أن يحكم فيها بحكمها .

### الوجه الثامن والخمسون :

أن قوله<sup>(١)</sup> : الرب واحد ومتصف بالواحدانية متقدس عن التجزيء والتبعض والتعدد والتركيب والتأليف ، يستحيل قيام أصوات متضادة بذات موصوفة بحقيقة الواحدانية .

يقال له : هذا يلزمك في سائر الصفات فإن الذات التي لا يتميز في العلم منها شيء من شيء يمتنع أن يقوم بها صفات كالعلم والقدرة والحياة والسمع والبصر ، إذ ذلك يوجب من التعدد والتركيب والتأليف والتجزيء والتبعض نظير ما نفاه ، وهو من حجة نفاة الصفات عليه .

ولما قال له مخالفه : لا نعقل الحياة والعلم والقدرة يقوم إلا بجسم ، ولا نعقل<sup>(٢)</sup> اليد والوجه إلا بعضاً من جسم .

قال : لا يجب هذا ، كما لا يجب إذا لم نعقل حياً عالمياً قادراً ، إلا جسماً أن يكون الغائب كذلك ، فألزم مخالفه إثباته لحي عالم قادر في متصف بهذه الوحدة التي وافق خصمه عليها .

ومعلوم أن هذا كله في مخالفة صريح العقل سواء ، فكونه لا يتميز منه شيء من شيء يأبى أن يكون حياً عالمياً قادراً ، إذ هذه الأشياء مستلزمة لمعاني يتميز بعضها عن بعض ، بل يأبى ثبوت موجود مطلقاً سواء كان قديماً أو حادثاً ، إذ لا بد للوجود من أمور متميزة فيه ، وذلك مستلزم لثبوت ما نفاه ، فهذا التوحيد الذي ابتدعوه هو التعطيل المحض وهو تشبيه الباري بالمعدومات .

(١) أورده الشيخ - رحمه الله - بتصرف يسير .

(٢) في س ، ط : يعقل .

## الوجه التاسع والخمسون :

قولك : لأنه مقدس عن التجزيء والتبعيض والتعدد والتركيب والتأليف :

يقال : هذه الألفاظ<sup>(١)</sup> مجملة .

فإن أردت المعنى المعروف في اللغة لهذه الألفاظ ، مثل أن يريد<sup>(٢)</sup> أنه لا ينفصل بعضه عن بعض ، ولا يتجزأ فيفارق جزء منه جزءاً كما هو المعقول من التجزيء ، ولا يتعدد فيكون إلهين أو ربين أو خالقين ، ولم يركب فيؤلف فيجمع بين أبعاضه ، كما في قوله : ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾<sup>(٣)</sup> أو ما يشبه هذه الأمور ، فهذا كله ينافي صمدانيته ولكن لا ينافي قيام ما يثبتته من الأصوات ، كما لا ينافي قيام سائر الصفات .

وإن أردت بهذه الألفاظ أنه لا يتميز منه شيء ، فهذا باطل بالضرورة وباطل باتفاق العقلاء وهو لازم لمن نفاه لزوماً لا محيد عنه وقد بسطنا هذا بسطاً مستوفى في كتاب بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعتهم الكلامية<sup>(٤)</sup> .

وأما قوله : فإن تعسف من المقلدين متعسف وأثبت الرب تعالى جسماً مركباً من أبعاض متألفاً من جوارح ، نقلنا<sup>(٥)</sup> الكلام معه إلى إبطال الجسم ، وإيضاح تقدس الرب عن التبعيض والتأليف والتركيب .

(١) في س ، ط : ألفاظ .

(٢) في ط : تريد .

(٣) سورة الانفطار ، الآية : ٨ .

(٤) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعتهم الكلامية ١/٥٠٤ ، ٥١١ .

وانظر كلام الشيخ - أيضاً - عن الألفاظ المجملة المتشابهة ، وما يجب اتباعه

إذا وردت في كلام المعارض في درء تعارض العقل والنقل ١/٢٢٢ فما بعدها .

(٥) في الأصل : نقلنا . وهو خطأ .

فيقال له : الكلام في وصف الله بالجسم نفيًا وإثباتًا بدعة لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها أن الله ليس بجسم<sup>(١)</sup> .

كما لم يقولوا : إن الله جسم<sup>(٢)</sup> ، بل من أطلق أحد اللفظين استفصل<sup>(٣)</sup> عما أراد بذلك فإن في لفظ الجسم بين الناطقين به نزاعاً كثيراً<sup>(٤)</sup> .

فإن أراد تنزيهه عن معنى يجب تنزيهه عنه ، مثل أن ينزهه عن مماثلة المخلوقات فهذا حق ، ولا ريب أن من جعل الرب جسماً من جنس المخلوقات فهو من أعظم المبتدعة ضلالاً ، دع من يقول منهم : إنه لحم ودم ونحو ذلك من الضلالات المنقولة عنهم .

وإن أراد نفي ما ثبت بالنصوص وحقيقة العقل - أيضاً - مما وصف الله ورسوله منه وله ، فهذا حق ، وإن سمي ذلك تجسماً<sup>(٥)</sup> ، أو قيل : إن

- 
- (١) ورد في س : بعد كلمة « بجسم » زيادة : « كما لم يقولوا أن الله ليس بجسم » .
  - (٢) في الأصل : جسماً . وهو خطأ .
  - (٣) في س : استفصل . وهو تصحيف .
  - (٤) في س : كثيراً .

والشيخ - رحمه الله - في كتابه بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٧٨/١ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ بين أن مورد النزاع بين أئمة أهل الكلام وغيرهم في المعنى الخاص الذي يعنيه النفاة والمثبتة الذين يقولون : هو جسم لا كالأجسام وهو الذي يتناقض سائر الطوائف من نفاة لإثبات ما يستلزمه ، كما يتناقض مثبتوه مع نفي لوازمه .

ولهذا كان أئمة الإسلام لا يطلقون الألفاظ المبتدعة المتنازع فيها لا نفيًا ولا إثباتًا إلا بعد الاستفسار والتفصيل .  
وانظر نزاع الناس في الجسم في :

مقالات الإسلاميين - للأشعري - ٢٨١/١ - ٢٨٣ ، ٤/٢ - ٨ . والمواقف - للآيجي - ص ١٨٣ - ٢٠٠ .

- (٥) في س : تجسماً .

هذه الصفات لا تكون إلاً للجسم<sup>(١)</sup> ، فما ثبت بالكتاب والسنة أو أجمع عليه سلف الأمة هو<sup>(٢)</sup> حق ، وإذا لزم من ذلك أن يكون هو الذي يعنيه<sup>(٣)</sup> بعض المتكلمين بلفظ الجسم فلأزم الحق حق كيف والمثبتة يقولون<sup>(٤)</sup> إن ثبوت هذا معلوم بضرورة العقل ونظره وهكذا مثبت لفظ الجسم إن أراد بإثباته ما جاءت به النصوص صوبنا معناه ومنعناه من<sup>(٥)</sup> الألفاظ [المبتدعة]<sup>(٦)</sup> المجملة ، وإن أراد بلفظ الجسم ما يجب تنزيه الرب عنه من مماثلة المخلوقات رددنا ذلك عليه وبيننا ضلاله وإفكه .

وأما قوله : نقلنا الكلام معه إلى إبطال التجسيم ، فقد ذكرنا أدلة النافين<sup>(٧)</sup> والمثبتين مستوفاة في بيان تلييس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية وتبين لكل من له أدنى فهم أن ما ذكره هؤلاء من أدلة النفي كلها حجج داحضة وأن جانب المثبتة أقوى ، وقد<sup>(٨)</sup> بسطنا الكلام في ذلك<sup>(٩)</sup> في غير هذا الموضع<sup>(١٠)</sup> .

قال أبو عمر<sup>(١١)</sup> بن عبد البر : « الذي أقول : إنه إذا نظر<sup>(١٢)</sup> إلى

- 
- (١) في الأصل : المجسم والمثبت من : س ، ط .  
(٢) في الأصل : وهو . والمثبت من : س ، ط .  
(٣) في الأصل : بعينه . والمثبت من : س ، ط .  
(٤) في س ، ط : تقول .  
(٥) في س ، ط : عن .  
(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .  
(٧) في الأصل : النفاين . ولا معنى لها والمثبت من : س ، ط .  
(٨) قد : ساقطة من : س .  
(٩) في الأصل : في غير ذلك . وهو خطأ والمثبت من : س ، ط .  
(١٠) راجع بيان تلييس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية - لابن تيمية ١/٣٧٨ - ٥٩٢ .  
(١١) في الأصل : عمرو . وهو خطأ . وتقدم التعريف به . وانظر النقل عنه في كتابه التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٧/١٥٢ .  
(١٢) في التمهيد : أنه من نظر ..

إسلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف ، وسائر<sup>(١)</sup> المهاجرين والأنصار ، وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجاً ، علم أن الله - عز وجل - لم يعرفه واحد منهم إلا بتصديق النبيين وأعلام<sup>(٢)</sup> النبوة ودلائل الرسالة ، لا من قبل حركة ولا سكون<sup>(٣)</sup> ، ولا من باب الكل والبعض ، ولا من باب كان ويكون ، ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجباً ، وفي الجسم ونفيه [ والتشبيه ونفيه ]<sup>(٤)</sup> لازماً ما أضعوه ، ولو أضعوا الواجب ما<sup>(٥)</sup> نطق القرآن بتزكيتهم وتقديمتهم ، ولا أطنب في مدحهم وتعظيمهم ، ولو كان [ ذلك ]<sup>(٦)</sup> من علمهم<sup>(٧)</sup> مشهوراً ، ومن<sup>(٨)</sup> أخلاقهم معروفاً ، لاستفاض عنهم وشهروا<sup>(٩)</sup> به كما شهروا بالقرآن والروايات<sup>(١٠)</sup> .

#### الوجه الستون :

أن<sup>(١١)</sup> قوله : والرب واحد ومتصف بالوحدانية ومقدس عن التجزيء والتبعيض ، وقول ابن فورك : لأن الرب متكلم واحد ونحو ذلك من أقوالهم التي يصفون فيها الرب بأنه واحد ويشعرون الناس أنهم

- 
- (١) في التمهيد : وعلى طلحة وسعد وعبد الرحمن وسائر . .
  - (٢) في التمهيد : النبيين بأعلام . .
  - (٣) ولا سكون : ساقطة من : التمهيد .
  - (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والتمهيد .
  - (٥) في س ، ط : لما .
  - (٦) ما بين المعقوفتين زيادة من جميع النسخ في غير هذا الموضع ، راجع ص ٤٠٠ حيث تقدم هذا النقل عن أبي عمر بن عبد البر - رحمه الله - من التمهيد .
  - (٧) في التمهيد : عملهم .
  - (٨) في التمهيد : أو من .
  - (٩) في التمهيد : ولشهروا .
  - (١٠) في ط : الروايات . وهو تصحيف .
  - (١١) في س : إلا . وهو تصحيف والضمير في قوله يرجع إلى أبي بكر الباقلاني .

بذلك موحدون ، وأن من خالفهم في ذلك فقد خالفهم في التوحيد ، هي من<sup>(١)</sup> أعظم أصول أهل الشرك والإلحاد والتي أفسدوا بها التوحيد الذي<sup>(٢)</sup> بعث الله به رسله وأنزل به كتبه ، وإن كان هذا الأصل المحدث<sup>(٣)</sup> قد زين لهؤلاء ولغيرهم من أهل القبلة المسلمين وظنوا أنهم بذلك موحدون<sup>(٤)</sup> ومحسنون حتى سمو أنفسهم بذلك موحدين دون غيرهم ممن هو أحق بتوحيد الله منهم ، وحتى كفروا وعادوا المسلمين أهل التوحيد حقاً ، وكانوا على الأمة أضر من الخوارج المارقين الذين يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان ، وهؤلاء الكلابية والأشعرية إنما أخذوه عن المعتزلة والجهمية ولم يوافقوهم عليه كله ، بل وافقوهم في بعض دون بعض ، وهذا هو أصل جهم الذي أسس عليه ضلالتة<sup>(٥)</sup> .

وهؤلاء يفسرون التوحيد واسم الله الواحد في أصول دينهم بثلاثة معان<sup>(٦)</sup> ، وليس في شيء<sup>(٧)</sup> منها التوحيد الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه ثم يختلفون في تحقيق تلك المعاني اختلافاً عظيماً ، فيقولون<sup>(٨)</sup> في اسم الله الواحد ، الواحد له ثلاثة<sup>(٩)</sup> معان :

(١) في ط : وهي عن . وهو خطأ .

(٢) في س : التي .

(٣) في الأصل ، س : المبحث . وأثبت المناسب من ط . وقد ورد في هامش س : لعلمه المحدث .

(٤) موحدون : ساقطة من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : ضلالاته .

(٦) في س : معاني .

(٧) شيء : ساقطة من : س .

(٨) في الأصل ، س : فيقول . وأثبت المناسب للسياق من : ط .

(٩) في س : ثلاث .

أقول : وهذه المعاني الثلاثة أوردها شيخ الإسلام - رحمه الله - في كتابه « درء تعارض العقل والنقل » ١/ ٢٢٤ - ٢٢٨ ، وبين أن هذه المعاني ما هو حق =

أحدها<sup>(١)</sup> الذي لا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتعدد ولا يتركب ، وربما قال بعضهم : هذا تفسير الاسم الأحد ، وهذه الوجدانية هي<sup>(٢)</sup> [ التي ]<sup>(٣)</sup> ذكروها هنا .

قال أبو المعالي في إرشاده<sup>(٤)</sup> : القول في وحدانية الباري :

### فصل : في حقيقة الواحد

قال أصحابنا : الواحد هو الشيء الذي لا ينقسم ، أو لا يصح انقسامه .

قال القاضي أبو بكر : ولو قلت الواحد هو الشيء [ كان كافياً ،

- 
- = وما هو باطل ، وليس الحق الذي فيها هو الغاية التي جاء بها الرسول ﷺ بل التوحيد الذي أمر به أمر يتضمن الحق الذي في هذه المعاني وزيادة أخرى ، فهذا التقسيم من الكلام الذي لبس فيه الحق بالباطل وكتم الحق .  
انظر : هذه المعاني في « الشامل » للجويني - ص ٣٤٧ .
- (١) في جميع النسخ : إحداهما . وأثبت الصواب .  
(٢) هي : ساقطة من : ط .  
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .  
(٤) لم أقف على هذا النقل في الإرشاد لأبي المعالي ، وما وقفت عليه في باب العلم بالوجدانية ص ٥٢ قوله :

« الباري - سبحانه وتعالى - واحد ، والواحد في اصطلاح الأصوليين - وفي نسخة : « الموحدين » - الشيء الذي لا ينقسم ، ولو قيل الواحد هو الشيء لوقع الاكتفاء بذلك ، والرب - سبحانه وتعالى - موجود فرد متقدس عن قبول التبعض والانقسام ، وقد يراد بتسميته واحداً أنه لا مثل له ولا نظير ، ويترتب على اعتقاد الوجدانية إيضاح الدليل على أن الإله ليس بمؤلف ، إذ لو كان كذلك - تعالى الله عنه وتقدس - لكان كل بعض قائماً بنفسه عالماً حياً قادراً ، وذلك صريح باثبات إلهين » .

وانظر : قريب مما نقله الشيخ هنا عن أبي المعالي ، مع اختلاف في الألفاظ في : « الشامل » لأبي المعالي الجويني - ص ٣٤٥ - ٣٤٧ .

وانظره في « بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية » - لابن تيمية - ٤٦٩/١ ، ٤٧٠ .

ولم يكن فيه تركيب ، وفي قول القائل : الشيء <sup>(١)</sup> الذي لا ينقسم نوع تركيب .

قال أبو المعالي : يقال للقاضي : التركيب المحدود هو أن يأتي الحادث بوصف زائد يستغنى عنه ، وقد لا يفهم من الشيء المطلق ما يفهم من المقيد ، فليس يفهم من الشيء ما يفهم من الواحد الذي لا ينقسم ، فإن الوحدة تشعر بانتفاء القسمة عن الشيء [ و <sup>(٢)</sup> المقصود من التحديد الإيضاح .

أجاب القاضي بأن قال : كلامنا في الحقائق ، والشيء المطلق هو الواحد الذي لا ينقسم .

يقال : قد ذكرنا أن الوحدة تشعر بانتفاء القسمة عن الشيء ، فهما أمران متلازمان لا بد من التعرض لهما ، كما قلنا في الغيرين كل موجودين يجوز مفارقة أحدهما الآخر بوجه <sup>(٣)</sup> .

ثم قال أصحابنا <sup>(٤)</sup> : إذا سئلنا عن الواحد ، فنقول : هذه اللفظة تردد بين معان ، فقد يراد بها الشيء [ الذي ] <sup>(٥)</sup> لا يقبل وجوده القسمة وقد يطلق والمراد به نفي الإشكال والنظائر عنه ، وقد يطلب والمراد به أنه لا ملجأ ولا ملاذ سواه ، وهذه المعاني متحققة في وصف القديم سبحانه .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .

(٣) أي : بزمان أو مكان أو وجود أو عدم .

وقد أوضح إمام الحرمين في « الإرشاد » ص ١٣٨ ، أن هذا هو الذي ارتضاه المتأخرون من أئمتهم في حقيقة الغيرين ، وأنه أمثل من قول من قال : الغيران كل شيئين يجوز وجود أحدهما مع عدم الثاني .

(٤) ذكر الجويني في « الشامل » ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ : أن الذي قال بهذا القاضي ووافقه عليه الأستاذ أبو بكر بن فورك .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .

وقال أبو بكر بن فورك : إنه - سبحانه - واحد في ذاته لا قسيم<sup>(١)</sup> له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له .

قال شارح الإرشاد أبو القاسم الأنصاري شيخ الشهرستاني : « وحكي عن الأستاذ أبي إسحاق أنه قال : الواحد هو الذي لا يقبل الرفع والوضع : يعني الفصل والوصل . أشار<sup>(٢)</sup> إلى وحدة الإله فإن الجوهر واحد لا ينقسم ولكن يقبل النهاية ، والإله - سبحانه - واحد على الحقيقة فلا يقبل فصلاً ولا وصلاً ، ونحن قد أقمنا الدلالة في مسألة نفي التجسم على نفي الأقسام ، وأقمنا الدلالة على نفي المثل ، وبقي علينا الدلالة على نفي الشريك .

قلت : أما نفي المثل عن الله ونفي الشريك فثبت بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، لكن قد يدخل طوائف من المتكلمين في ذلك ما لم يدل عليه الكتاب والسنة ، بل ينفيانه<sup>(٣)</sup> ، وأما المعنى الذي ذكره بنفي الانقسام ، فيلزم على قولهم أن لا يكون شيء قط من المخلوقات يقال : إنه واحد إلا الجوهر الفرد ، وعند بعضهم : لا<sup>(٤)</sup> يقال ذلك للجوهر الفرد ، مع أن أبا المعالي هو من الشاكرين في ثبوت الجوهر الفرد ، فإذا<sup>(٥)</sup> لا يصح أن يقال لشيء من الموجودات إنه واحد ، وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها ، وإجماع أهل اللغة والعقل ، وإذا

---

(١) في الأصل : قسم . وقد أثبت المناسب للكلام من : س ، ط ، وبيان تلبيس الجهمية .

(٢) في بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، قال الأنصاري : أشار إلى وحدة ...

(٣) في الأصل ، س : ينفيه . وأثبت ما يناسب سياق الكلام من : ط .

(٤) في الأصل ، س : ولا . والمعنى يستقيم بدون الواو .

(٥) في س : فإذا .

قيل : الواحد هو الشيء ، كما قاله القاضي أبو بكر فلا يكون قد خلق شيئاً ، لأنه لم يخلق واحداً على التفسير الذي فسروه ، ولا يستحق على قوله أن يسمى أحد من الملائكة والإنس والجن شيئاً ، ثم إنهم يسمون أهل الكلام الموحدين ، ويسمون ما كان السلف يسمونه الكلام علم التوحيد ، حتى قال أبو المعالي في أول إرشاده<sup>(١)</sup> بعد أن زعم أن أول ما يجب على العاقل البالغ باستكمال سن<sup>(٢)</sup> البلوغ أو الحلم شرعاً ، القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بمحدث<sup>(٣)</sup> العالم .

قال<sup>(٤)</sup> : والنظر في اصطلاح الموحدين هو الفكر الذي يطلب<sup>(٥)</sup> [ به ]<sup>(٦)</sup> من قام به علماً وغلبة ظن .

وأيضاً فإن اسم الواحد أو الأحد قد جعلوا لله فيه شريكاً أحقر<sup>(٧)</sup> الموجودات ، وهو الجوهر الفرد ، وجعلت المتفلسفة له في ذلك شركاء ، العقول والنفوس كالنفس الإنسانية ، وهذا الذي ذكرنا من أن عمدة أصحابه في مسألة القرآن ونحوها من المسائل ، أنه لا يجوز أن يكون محلاً للحوادث ، هو مما لا ريب فيه عند من يعرف أصول الكلام ، واعتبر ذلك بما ذكره أفضل متأخريهم أبو المعالي الجويني في إرشاده الذي التزم أن يذكر فيه قواطع الأدلة ، فإنه قال<sup>(٨)</sup> :

- 
- (١) الإرشاد - للجويني - ص ٣ .  
(٢) في جميع النسخ : من . وهو تصحيف . والمثبت من الإرشاد . ليستقيم الكلام .  
(٣) في ط : بحدوث .  
(٤) قال : إضافة من الشيخ - رحمه الله - والكلام متصل بما قبله في : الإرشاد .  
(٥) في س : تطلب .  
(٦) ما بين المعقوفتين زيادة يستقيم بها الكلام من : الإرشاد .  
(٧) في س ، ط : آخر .  
(٨) الإرشاد - للجويني - ص ٩٩ - ١٠١ .

فصل : الباري متكلم أمرناه مخبر واعد متوعداً<sup>(١)</sup> ، وقد قدمنا في خلال<sup>(٢)</sup> إثبات أحكام الصفات المعنوية ، الطريق<sup>(٣)</sup> إلى إثبات العلم بكون الرب تعالى متكلماً<sup>(٤)</sup> عند إسنادنا<sup>(٥)</sup> نفي النقائص إلى السمع ، وتوجيهنا<sup>(٦)</sup> على أنفسنا السؤال عما ثبت بالسمع<sup>(٧)</sup> .

قال<sup>(٨)</sup> : فإذا صح<sup>(٩)</sup> كون الباري متكلماً ، فقد آن أن نتكلم في صفة كلامه :

فاعلموا - وقيتم<sup>(١٠)</sup> البدع - أن<sup>(١١)</sup> من<sup>(١٢)</sup> مذهب أهل الحق : أن الباري تعالى متكلم بكلام أزلي ، لا مفتتح لوجوده .

وأطبق المتممون إلى الإسلام على إثبات الكلام ، ولم يصِر منهم صائر إلى نفيه ، ولم ينتحل أحد منهم<sup>(١٣)</sup> في كونه متكلماً نحلة نفاة الصفات في كونه عالماً قادراً حياً .

ثم ذهب المعتزلة ، والخوارج ، والزيدية ، والإمامية ، ومن

- 
- (١) في الإرشاد : متواعد .
  - (٢) في جميع النسخ : خلل . وأثبت ما رأيتُه مناسباً من : الإرشاد .
  - (٣) في ط : أن الطريق .
  - (٤) في الإرشاد : متكلم .
  - (٥) في س ، ط : أستاذنا . وهو خطأ .
  - (٦) في الأصل : توجهنا . وأثبت المناسب من : س ، ط ، والإرشاد .
  - (٧) في الإرشاد : يثبت للسمع .
  - (٨) قال : إضافة من الشيخ - رحمه الله - والكلام متصل بما قبله في « الإرشاد » .
  - (٩) في الإرشاد : وضح .
  - (١٠) في جميع النسخ : أوقيتم . ولعل الصواب ما أثبت من : الإرشاد .
  - (١١) أن . ساقطة من : س .
  - (١٢) من : ساقطة من : ط .
  - (١٣) منهم : ساقطة من : الإرشاد .

عداهم من أهل الأهواء إلى أن كلام الباري - تعالى - عن قول الزائغين -  
حادث مستفتح الوجود .

وصار صائرون من هؤلاء إلى الامتناع من تسميته مخلوقاً مع القطع  
بحدته<sup>(١)</sup> ، لما في لفظ المخلوق من إيهام<sup>(٢)</sup> الخلق ، إذ الكلام  
المختلق<sup>(٣)</sup> هو الذي يبيده المتكلم تخرصاً من غير أصل .  
وأطلق معظم المعتزلة لفظ المخلوق على كلام الله .

وذهبت الكرامية إلى أن الكلام قديم ، والقول حادث غير محدث  
والقرآن قول الله ، وليس بكلام الله ، وكلام الله - تعالى - القدرة<sup>(٤)</sup> على  
التكلم ، وقوله حادث قائم بذاته - تعالى عن قول المبطلين - وهو غير  
قائل بالقول الذي قام به<sup>(٥)</sup> ، بل هو<sup>(٦)</sup> قائل بالقائية<sup>(٧)</sup> ، وكل مفتتح  
وجوده قائم بالرب<sup>(٨)</sup> ، فهو حادث بالقدرة غير محدث ، وكل محدث<sup>(٩)</sup>  
مباين للذات فهو محدث بقوله « كن » لا بالقدرة ، من هذيان طويل  
لا يسع هذا المعتقد استقصاؤه .

(١) في س : بحدته . وفي ط : بحدوته .

(٢) في الأصل ، س : إيهام . والمثبت من : ط ، والإرشاد .

(٣) في س : المختلف . وفي الإرشاد : المخلوق .

(٤) في الإرشاد : وكلام الله عندهم القدرة .

(٥) في الإرشاد : بالقول القائم به .

(٦) هو : ساقطة من : الإرشاد .

(٧) في الأصل ، ط : بالقابلية . وفي س : بالقبالة . والمثبت من : الإرشاد .

والقائلية عندهم : القدرة على التكلم .

وانظر : درء تعارض العقل والنقل - لابن تيمية - ١٩٤/٢ . والقابلية :

الاستعداد للقبول .

انظر : المعجم الوسيط - لمجموعة من المؤلفين - ٧١٢/٢ .

(٨) في الإرشاد : بالذات .

(٩) في الإرشاد : مفتتح .

وغرضنا من إيضاح الحق والرد على منكريه<sup>(١)</sup> لا يتبين إلا بعد عقد فصول في ماهية<sup>(٢)</sup> الكلام وحقيقته شاهداً ، حتى إذا وضحت الأغراض منها انعطفنا بعدها إلى مقصدنا ، وقد التزمنا التمسك بالقواطع في هذا المعتقد على صغر حجمه ، وآثرنا اجراءه<sup>(٣)</sup> على خلاف ما صادفنا<sup>(٤)</sup> من معتقدات الأئمة<sup>(٥)</sup> ، و [ هذا الشرط ]<sup>(٦)</sup> يلزمنا طرفاً<sup>(٧)</sup> من البسط في مسألة الكلام ، وها نحن خائضون فيه .

ثم تكلم في حد الكلام<sup>(٨)</sup> ، ثم تكلم في أن المتكلم من قام به الكلام لا من فعله<sup>(٩)</sup> ، ثم بنى على ذلك أنه لا بد أن يكون الكلام قائماً به ، ثم قال<sup>(١٠)</sup> :

وإذا تقرر ذلك ترتب عليه استحالة كونه حادثاً لقيام<sup>(١١)</sup> الدليل على استحالة قبوله للحوادث ، ولا يبقى بعد هذه<sup>(١٢)</sup> الأقسام إلا مذهب أهل الحق في وصف الباري تعالى بكونه متكلماً بكلام قديم أزلي :

فقد بين أن ذلك مبني على أنه يستحيل قيام الحوادث به ، وكان قد

(١) في الإرشاد : متكبية .

(٢) في جميع النسخ : مائة . وهو تصحيف . والمثبت من : الإرشاد .

(٣) في س : أجده . وهو تصحيف .

(٤) في الأصل : صدفنا . وأثبت المناسب من : س ، ط ، والإرشاد .

(٥) في الأصل : الأمة . والمثبت من : س ، ط ، والإرشاد .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والإرشاد .

(٧) في الإرشاد : طرفاً .

(٨) انظر : الإرشاد - للجويني - ص ١٠٢ .

(٩) انظر : الإرشاد للجويني - ص ١٠٩ .

(١٠) في الإرشاد : ص ١١٨ .

(١١) في الإرشاد : بقيام .

(١٢) في الإرشاد : بعد بطلان هذه ..

ذكر هذه المسألة قبل ذلك فقال<sup>(١)</sup> :

فصل : مما يخالف الجوهر فيه<sup>(٢)</sup> حكم الإله : قبول الأعراض ،  
وصحة الاتصاف بالحوادث ، والرب - سبحانه وتعالى - متقدس<sup>(٣)</sup> عن  
قبول الحوادث :

قال<sup>(٤)</sup> : وذهبت الكراميّة إلى أن الحوادث تقوم بذات الإله<sup>(٥)</sup>  
- تعالى عن قولهم - ثم زعموا أنه لا يتصف بما يقوم به من الحوادث .

قال<sup>(٦)</sup> : وصاروا إلى جهالة لم يسبقوا إليها ، فقالوا : القول  
بالحوادث يقوم بذات الرب - سبحانه وتعالى - وهو غير قائل به ، وإنما هو  
قائل بالقائلية<sup>(٧)</sup> .

وحقيقة أصولهم<sup>(٨)</sup> أن أسماء الرب لا يجوز أن تتجدد<sup>(٩)</sup> ،  
وكذلك<sup>(١٠)</sup> وصفوه بكونه تعالى خالقاً في الأزل ، فلم<sup>(١١)</sup> يتحاشوا من  
قيام الحوادث به ، وتنكبوا إثبات وصف جديد له ذكراً وقولاً .

- 
- (١) الإرشاد - للجويني - ص ٤٤ - ٤٦ .  
(٢) في جميع النسخ : في . ولعل ما أثبت من : « الإرشاد » ، و« درء تعارض العقل  
والنقل - لابن تيمية - ١٩٤/٢ » يكون مناسباً .  
(٣) في الإرشاد : بتقديس .  
(٤) قال : إضافة من الشيخ - رحمه الله - والكلام متصل بما قبله في : الإرشاد .  
(٥) في الإرشاد : الرب .  
(٦) قال : إضافة من الشيخ . والكلام متصل بما قبله .  
(٧) في جميع النسخ : بالقابلية . وكذا في النسخ (م) (ق) (ص) (ط) من درء  
تعارض العقل والنقل - لابن تيمية - والمثبت من : الإرشاد - وما اعتمده محقق  
الدرء ١٩٤/٢ .  
(٨) في الإرشاد : أصلهم .  
(٩) في الأصل : تتحد . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، والإرشاد .  
(١٠) في الإرشاد : ولذلك .  
(١١) في الإرشاد : ولم .

قال<sup>(١)</sup> : والدليل على بطلان ما قالوه ، أنه لو قبل الحوادث لم يخل منها لما سبق تقريره في الجواهر ، حيث قضينا باستحالة تعريها عن الأعراض ، وما لم يخل من الحوادث لم يسبقها<sup>(٢)</sup> ، وينساق ذلك إلى الحكم بحدث<sup>(٣)</sup> الصانع .

قال<sup>(٤)</sup> : ولا يستقيم هذا الدليل على أصول المعتزلة مع مصيرهم إلى تجويز خلو الجواهر عن الأعراض ، على تفصيل لهم أشرنا إليه ، وإثباتهم أحكاماً متجددة لذات الرب - تعالى - من الإرادات الحادثة القائمة ، لا بمحال<sup>(٥)</sup> - على زعمهم - ، ويصدهم<sup>(٦)</sup> - أيضاً - عن طرد الدليل في هذه المسألة أنه إذا لم يمتنع تجدد أحكام الذات<sup>(٧)</sup> من غير أن يدل<sup>(٨)</sup> على الحدث<sup>(٩)</sup> ، لم يبعد مثل ذلك في اعتوار أنفس الأعراض على الذات .

قال<sup>(١٠)</sup> : وتقول الكرامية : مصيركم إلى إثبات قول حادث مع نفيكم اتصاف الرب<sup>(١١)</sup> به تناقض ، إذ لو جاز قيام بمعنى بمحل غائب<sup>(١٢)</sup>

---

(١) قال : إضافة من الشيخ . والكلام متصل بما قبله .

(٢) في س : يسبقها . وهو تصحيف .

(٣) في ط : بحدوث .

(٤) قال : إضافة من الشيخ . والكلام متصل بما قبله في : الإرشاد .

(٥) في س : بمجال .

(٦) في الأصل ، س : ويصدهم . وأثبت المناسب للسياق من : ط ، والإرشاد .

(٧) في الإرشاد : للذات .

(٨) في الإرشاد : تدل .

(٩) في ط : الحدوث .

(١٠) قال : إضافة من الشيخ ، والكلام متصل بما قبله .

(١١) في الإرشاد : الباري .

(١٢) في الإرشاد : غائباً .

من غير أن يتصف المحل<sup>(١)</sup> بحكمة ، لجاز شاهداً قيام أقوال وعلوم وإرادات بمحال من غير أن تتصف<sup>(٢)</sup> المحال بأحكام مركبة على<sup>(٣)</sup> المعاني ، وذلك يخلط الحقائق ويجر إلى الجهالات .

ثم نقول لهم : إذا جوزتم [ قيام ضروب من الحوادث بذاته فما المانع من تجويز ]<sup>(٤)</sup> قيام أكوان<sup>(٥)</sup> حادثة بذاته على التعاقب ؟ وكذلك سبيل الإلزام فيما يوافقوننا على استحالة قيامه به من الحوادث ، ومما يلزمهم [ تجويز ]<sup>(٦)</sup> قيام قدرة حادثة وعلم حادث [ بذاته على حسب أصلهم في القول والإرادة الحادثتين ، ولا يجدون بين ما ]<sup>(٧)</sup> جوزوه<sup>(٨)</sup> وامتنعوا منه فصلاً .

(١) المحل : ساقطة من : الإرشاد .

(٢) في الأصل : يتصف . والمثبت من : س ، ط ، والإرشاد .

(٣) في الإرشاد : بأحكام موجبة عن . . .

(٤) ما بين القوسين ساقط من : الإرشاد .

(٥) في الإرشاد : ألوان .

وسوف ترد لفظة « الألوان » و« الأكوان » كثيراً في الصفحات القادمة لذا رأيت أن أثبت النقل التالي من الإرشاد لأبي المعالي - الجويني - ص ١٧ - ليتضح المراد باللفظتين وغيرهما من الألفاظ عندهم ، يقول : « فمما يستعملونه ، وهو منطوق به لغة وشرعاً : العالم وهو كل موجود سوى الله تعالى ، وصفة ذاته ، ثم العالم جواهر وأعراض فالجواهر هو المتحيز ، وكل ذي حجم متحيز .

والعرض : هو المعنى القائم بالجواهر ، كالألوان والطعوم والروائح والحياة والموت ، والعلوم والإرادات ، والقدر ، القائمة بالجواهر .

ومما يطلقونه : الأكوان وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، ويجمعها ما يخصص الجواهر بمكان أو تقدير مكان » .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والإرشاد .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والإرشاد .

(٨) في الأصل : وجوزوه . والكلام يستقيم بدون الواو .

ونقول أيضاً : إذا وصفتم الباري<sup>(١)</sup> - تعالى - بكونه متحيزاً ، وكل متحيز جسم وجرم<sup>(٢)</sup> ، فلا يتقرر في المعقول خلو الأجرام عن الأكوان فما<sup>(٣)</sup> المانع من تجويز قيام الأكوان بذات الرب ولا محيص لهم عن شيء مما ألزموه ؟

قلت : هذه جملة كلامه في هذه المسألة بألفاظه ، ومداره على ثلاثة أشياء :

أحدها : أنه لو قبلها لم يخل منها ، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث .

والثاني : أنه لو قبلها لاتصف بها .

والثالث : أنه إذا قبل بعضها فيجب أن يقبل بعضه<sup>(٤)</sup> غيره ، وهم لا يقولون به ، وهاتان الحجتان الثانيةان جدليتان ، فإن كونه متصفاً بالأفعال التي تقوم به أو غير متصف إلا بالصفات اللازمة له نزاع لفظي ، وكذلك كون المنازع جوز قيام البعض دون البعض ، فإنه إما أن يبين فرقاً بين الممنوع<sup>(٥)</sup> والمجوز أو لا يبين فرقاً ، فإن بين فرقاً ثبت الفرق ، وإن لم يبين فرقاً فقد يكون عجزاً منه ، وإن قدر على<sup>(٦)</sup> أنه لا فرق في نفس الأمر فيلزم أحد الأمرين لا<sup>(٧)</sup> بعينه ، إما جواز الجميع ، وإما المنع من

(١) في الإرشاد : الرب .

(٢) في جميع النسخ : متحيز وحجم جرم .

وفي الإرشاد ، ونسخة س من الدرء : متحيز حجم وجرم .

ولعل ما أثبتته من « درء تعارض العقل والنقل » لابن تيمية ١٩٨/٢ ، يناسب

السياق ، وهو ما اعتمده محقق الدرء .

(٣) في الأصل : في . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط ، والإرشاد .

(٤) في الأصل بعضه غيره والكلام يستقيم بدون هذه الزيادة .

(٥) في الأصل : الممنوع : وهو تصحيف ، والمثبت من : س ، ط .

(٦) على : ساقطة من : س ، ط .

(٧) في س : إلا .

الجميع وذلك لا يقتضي ثبوت أحدهما وهو الامتناع إلا بدليل ، وهو لم يذكر دليلاً على ذلك ، فلم يذكر في المسألة حجة إلا ما ذكره من قوله : لو قبلها لم يخل منها ، وهذه الحجة<sup>(١)</sup> أحال فيها على ما ذكره قبل ذلك ، فإنه لو قبل الحوادث لم يخل منها لما [ سبق ]<sup>(٢)</sup> تقريره في الجواهر<sup>(٣)</sup> ، حيث قضينا باستحالة تعريها عن الأعراض ، وهذا الذي أحال عليه هو ما ذكره في مسألة حدوث الأجسام ، فإنه ذكر الطريقة المشهورة الكلامية المبنية على أربعة أصول<sup>(٤)</sup> قال<sup>(٥)</sup> :

« فأما<sup>(٦)</sup> الأصل الثالث ، فهو يبين استحالة تعري الجواهر عن الأعراض ، فالذي صار إليه أهل الحق أن الجوهر<sup>(٧)</sup> لا يخلو عن كل

(١) في ط : حجة .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - بين في « درء تعارض العقل والنقل - ١٩٦/٢ » أن لقائل أن يقول : « .. هو لم يذكر دليلاً هناك إلا قياس ما قبل الاتصاف على ما بعده ، وهو ليس حجة علمية عقلية ، بل غايته : احتجاج بموافقة منازعة في مسألة عظيمة عقلية تُردُّ لأجلها نصوص الكتاب والسنة ، وينبني عليها من مسائل الصفات والأفعال أمور عظيمة اضطرب فيها الناس ، ممن يجعل أصول الدين مجرد قول قائله طائفة من أهل الكلام وافق بعضهم بعضاً عليه من غير حجة عقلية ولا سمعية » .

(٤) الجويني ذكر أن حدث الجواهر ينبنى على أربعة أصول :

الأول : إثبات الأعراض .

والثاني : إثبات حدثها .

والثالث : استحالة تعري الجواهر عن الأعراض ، وهو ما ذكره الشيخ - رحمه الله - هنا وناقشه .

والرابع : استحالة حوادث لا أول لها .

انظرها مجملة في « الإرشاد » ص ١٧ ، ١٨ . ومفصلة في ص ١٨ - ٢٧ .

(٥) الإرشاد - للجويني - ص ٢٢ - ٢٥ .

(٦) في س ، ط : وأما .

(٧) في الأصل : الجواهر . والمثبت من : س ، ط ، والإرشاد .

جنس من الأعراض وعن<sup>(١)</sup> جميع أصداده إن كانت له أصداد ، فإن<sup>(٢)</sup> كان له ضد واحد لم يخل الجوهر عن أحد الضدين ، فإن قدر عرض لا ضد له لم يخل الجوهر عن قبول واحد من جنسه .

قال<sup>(٣)</sup> : وجوزت الملحدة خلو الجواهر عن جميع الأعراض ، والجواهر في اصطلاحهم تسمى الهیولی<sup>(٤)</sup> والمادة ، والأعراض تسمى الصور ، وجوز الصالحي<sup>(٥)</sup> الخلو عن جملة الأعراض ابتداء ،

(١) عن : ساقطة من : س .

(٢) في الإرشاد : وإن .

(٣) قال : إضافة من الشيخ ، والكلام متصل بما قبله في الإرشاد .

(٤) الهیولی : لفظ يوناني بمعنى : الأصل والمادة .

وفي الاصطلاح هي : جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال ، محل للصورتين الجسمية والنوعية .

انظر : التعريفات - للجرجاني - ص ٢٥٧ . والمعجم الفلسفي - لجميل صليبا - ٥٣٦/٢ .

ومادة الشيء : أصوله وعناصره التي يتركب منها حسية كانت أو معنوية .  
وللمادة في اصطلاح الفلاسفة عدة معان يمكن الاطلاع عليها في المعجم الفلسفي - لجميل صليبا - ٣٠٦/٢ - ٣٠٨ .

والصورة : ما تنتفش به الأعيان وتميزها عن غيرها ( الشكل الذي يحدد الشيء ) ولها عدة إطلاقات ، ذكرها أبو البقاء الكوفي في « الكليات » ١١٤/٣ ، ١١٥ .

(٥) هو : أبو الحسين صالح بن عمرو الصالحي ، إليه تنسب « الصالحية » إحدى فرق المرجئة .

وقد ذكر الشهرستاني في « الملل والنحل » ١٤٥/١ : أن الصالحي جمع القدر والإرجاء ، وأنه انفرد عن المرجئة بأشياء ، وكان يقول : الإيمان المعرفة بالله تعالى على الإطلاق، والكفر الجهل بالله على الإطلاق، وقول القائل إن الله ثالث ثلاثة ليس بكفر ولكنه لا يظهر إلا من كافر، والصلاة عنده ليست بعبادة الله، وأنه لا عبادة له إلا الإيمان به ، وهو معرفته وهو خصلة واحدة لا تزيد ولا تنقص .

انظر : ما قاله في الجوهر وجواز تعريه عن الأعراض في مقالات الإسلاميين =

ومنع<sup>(١)</sup> البصريون من المعتزلة<sup>(٢)</sup> العُرُوَّ عن الأكوان ، وجوزوا العرو<sup>(٣)</sup> عما عداها ، وقال الكعبي ومتبعوه<sup>(٤)</sup> : يجوز الخلو عن

= للأشعري ٨/٢ ، ١١ .

(١) في س : وضع .

(٢) تقدم التعريف بالمعتزلة ، وأنهم فرعان :

معتزلة البصرة . ومعتزلة بغداد .

وأول ظهور الاعتزال كان بالبصرة - كما يقول أبو الحسن الملطي - ثم أخذ معتزلة بغداد الاعتزال من معتزلة البصرة ، ويذكر الملطي أن بشر بن المعتمر - مؤسس فرع بغداد - المتوفى سنة ٢١٠ هـ - خرج إلى البصرة ، فلقى بشر بن سعيد ، وأبا عثمان الزعفراني - وهما صاحباً واصل بن عطاء - فأخذ عنهما الاعتزال وحمله إلى بغداد ودعا إليه ، ففشى قوله .

ومعتزلة بغداد أغلظ بدعة من معتزلة البصرة - كما سيبينه الشيخ - رحمه الله - بعد صفحات قليلة .

ومن أعلام معتزلة البصرة : أبو الهذيل العلاف - المتوفى سنة ٢٣٥ هـ . وإبراهيم النظام - المتوفى سنة ٢٣١ هـ . وأبو علي الجبائي - المتوفى سنة ٣٠٣ هـ وغيرهم .

ومن معتزلة بغداد : بشر بن المعتمر - المؤسس - كما تقدم . وثمامة بن الأشرس - المتوفى سنة ٢١٣ هـ . وأبو الحسين الخياط - المتوفى سنة ٢٩٠ هـ . وأبو القاسم البلخي الكعبي - المتوفى سنة ٢١٩ هـ .

انظر : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع - للملطي - ص ٣٨ - ٤١ . وفلسفة المعتزلة - لأبي نصر نادر - ص ٧ - ٣٤ . وضوح الإسلام - لأحمد أمين - ٩٦/٣ - ١٦١ : وقد ذكر أن من أظهر مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين الكلام في الجوهر والعرض .

(٣) في س : وجوز العرو . . . وفي الإرشاد : وجوزوا الخلو . .

(٤) في ط : متبوعه .

وهم : أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي ، من متكلمي المعتزلة البغداديين وإليه تنسب « الكعبية » أخذ الكلام عن أبي الحسين الخياط ، وخالف البصريين من المعتزلة في أحوال كثيرة ذكرها البغدادي في « الفرق بين الفرق » ص ١٨١ ، ١٨٢ . توفي سنة ٣١٩ هـ . . . . . =

الأكوان ، ويمتنع الخلو عن الألوان<sup>(١)</sup> .

قال<sup>(٢)</sup> : وكل مخالف لنا وافقنا<sup>(٣)</sup> على امتناع العرو عن<sup>(٤)</sup> الأعراض بعد قبول الجواهر فيفرض الكلام على الملحده في الأكوان ، فإن القول فيها يستند إلى الضرورة ، فإننا ببديهة العقول<sup>(٥)</sup> نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع<sup>(٦)</sup> والافتراق لا تعقل<sup>(٧)</sup> غير متماسة<sup>(٨)</sup> ولا متباينة .

ومما يوضح ذلك ، أنها إذا اجتمعت فيما لا يزال فلا يتقرر في العقل اجتماعها<sup>(٩)</sup> إلا عن افتراق سابق ، إذا قدر لها الوجود قبل الاجتماع وكذلك إذا طرأ الافتراق عليها ، اضطررنا إلى العلم بأن الافتراق مسبوق باجتماع .

= وعن الكعبي وأتباعه يراجع : تاريخ بغداد - للبغدادي - ٣٨٤/٩ . ولسان الميزان - لابن حجر - ٢٥٥/٣ ، ٢٥٦ . وطبقات المعتزلة - للقاضي عبد الجبار - ص ٢٨٣ . والتبصير في الدين - للإسفرائيني - ص ٨٤ ، ٨٥ .  
(١) في جميع النسخ : الخلو عن الأكوان .

وفي النسخ ط ، ص ، ر ، هـ من درء تعارض العقل والنقل : العرو عن الأكوان . وفي م ، ق : من الدرء : العرو عن الأعراض .  
وما أثبتته من : الإرشاد ، وما اعتمده محقق الدرء ١٩٠/٢ .

(٢) قال : إضافة من الشيخ ، والكلام متصل بما قبله .

(٣) في الإرشاد : يوافقنا .

(٤) في الأصل : عند . والمثبت من : س ، ط ، والإرشاد .

(٥) في جميع النسخ : المعقول . ولعل ما أثبتته من حاشية الإرشادات : (٣) يكون مناسباً .

(٦) في الأصل : للإجماع . والمثبت من : س ، ط ، والإرشاد .

(٧) في س ، نعقل .

(٨) في جميع النسخ : مماسة .

والمثبت من : الإرشاد ، ودرء تعارض العقل والنقل - ١٩٠/٢ .

(٩) في الأصل : اجتماعهما . والمثبت من : س ، ط ، والإرشاد .

وغرضنا في روم<sup>(١)</sup> إثبات حدوث<sup>(٢)</sup> العالم يتضح بالأكوان<sup>(٣)</sup> .

وإن حاولنا رداً على المعتزلة فيما خالفونا فيه تمسكنا بنكنتين :

إحدهما : الاستشهاد بالإجماع<sup>(٤)</sup> على امتناع العرو عن الأعراض بعد الاتصاف بها ، فنقول : كل عرض باق فإنه ينتفي<sup>(٥)</sup> عن محله بطريان ضده ، والضد إنما يطرأ<sup>(٦)</sup> في حال عدم المنتفي به - على زعمهم - فإذا انتفى البياض فهلا جاز ألا يحدث<sup>(٧)</sup> بعد انتفائه لون ، إن كان يجوز<sup>(٨)</sup> تقدير الخلو عن الألوان ابتداءً ؟ وتطرد<sup>(٩)</sup> هذه الطريقة<sup>(١٠)</sup> في أجناس الأعراض .

ونقول - أيضاً<sup>(١١)</sup> : الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب - سبحانه وتعالى - أنها<sup>(١٢)</sup> لو قامت به لم يخل عنها ، وذلك يقضي

- 
- (١) رام الشيء ، يرومه ، روماً ، ومراماً : طلبه . راجع : لسان العرب - لابن منظور - ٢٥٨/١٢ (روم) .
  - (٢) في الإرشاد : حدث .
  - (٣) أي : بثبوت الأكوان .
  - (٤) في س : والاجتماع .
  - (٥) في جميع النسخ : ينتهي ، والمثبت من : الإرشاد ، ودرء تعارض العقل والنقل - لابن تيمية - ١٩١/٢ .
  - (٦) في الإرشاد : ضد فيه ، ثم الضد إنما يطرأ . .
  - (٧) في الإرشاد : أن لا يحدث .
  - (٨) في الأصل ، س : تجوز . والمثبت من : ط ، والإرشاد .
  - (٩) في الإرشاد : ونطرد .
  - (١٠) في الأصل : المسألة . والمثبت من : س ، ط ، والإرشاد ، ودرء تعارض العقل والنقل - ١٩٢/٢ .
  - (١١) الكلام عن النكتة الثانية .
  - (١٢) في الإرشاد : أنه .

بحدثه<sup>(١)</sup> فإذا جوز الخصم عرو الجوهر عن حوادث<sup>(٢)</sup> ، مع قبوله لها صحة وجوازاً ، فلا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول الباري تعالى للحوادث .

قلت : فهذا جملة كلامه في هذا الأصل ، ولم يذكر فيه حجة أصلاً على المطلوب ، بل فيه إحالة ، فإنه ذكر خمسة أقوال :

أحدها : القول الذي عليه أصحابه أن الجوهر لا يجوز أن يخلو عن كل جنس من الأعراض وعن أضدادها ، بل لا بد أن يقوم به من كل جنس عرض<sup>(٣)</sup> واحد ، سواء كان له ضد أو لم يكن له ، وإن كان كثير من الناس يقول إن هذا مخالف للحس ، كدعوى الطعم والريح للهواء والماء والنار .

والقول الثاني : في مقابلة هذا ، وهو جواز خلوه عن كل عرض .

والثالث : الخلو عن جميعها في الابتداء دون الدوام .

الرابع<sup>(٤)</sup> : أنه يمتنع خلوه عن الأكوان ، ويجوز خلوه عما سواها ، وهو قول بصري<sup>(٥)</sup> المعتزلة .

والخامس : امتناع خلوها عن الأكوان دون ما سواها ، وهو قول البغداديين<sup>(٦)</sup> الكعبي وأتباعه ، وهم أغلظ بدعة من البصريين .

ثم إنه لم يبق دليلاً إلا على الأكوان ، فإنه ذكر أنه يعلم بالضرورة أن ما قبل الاجتماع والافتراق لم يعقل إلا مجتمعاً أو متفرقاً ، وذكر أن

---

(١) في س ، ط : بحدوثه . وفي الإرشاد : ينفي لحدثه .

(٢) في الإرشاد : الحوادث .

(٣) في الأصل : غرض . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في ط : والرابع .

(٥) في جميع النسخ : بصري . ولعل الصواب ما أثبتته .

(٦) في س ، ط : البغدادى .

مقصوده في حدوث العالم يتم بالأكوان<sup>(١)</sup> ، وهذا إنما هو رد على من يجوز خلوها عن الأكوان ، وقد ذكر عن البصريين أنهم لا يخالفونه في ذلك ، فاحتج عليهم بحجتين إلزاميتين ليس فيهما حجة علمية : إحداهما<sup>(٢)</sup> : ما سلموه من امتناع الخلو بعد قيام العرض ، وسوى بين الحالين ، وقال :

إذا جاز أن يخلو قبل قيام العرض عن الضدين جاز بعد ذلك .

فيقال له : إن كانت هذه التسوية باطلة ثبت الفرق وبطل قولك ، وإن كانت التسوية صحيحة لزم أحد الأمرين : إما جواز الخلو قبل وبعد أو امتناع الخلو قبل وبعد ، لا يلزم أحدهما بعينه ، وموافقة المنازع لك على امتناع الخلو [ بعد ]<sup>(٣)</sup> لا يفيدك أنت علماً إذا لم يكن لك ولا له

(١) أقول : وشيخ الإسلام - رحمه الله - أوضح في كتابه « درء تعارض العقل والنقل » أن إثبات الأكوان بقبول الحركة والسكون هو الذي لا يمكن دفعه ، لأن الجسم الباقي لا بد له من الحركة أو السكون .

وأما الاجتماع أو الافتراق فهو مبني على إثبات الجوهر الفرد ، ثم أوضح أن النزاع فيه كثير مشهور . فمن رام الوقوف عليه فليراجع ١٩١/٢ .

(٢) وهي إحدى النكتتين اللتين تمسك بهما الجويني في الرد على المعتزلة حيث استشهد بالإجماع على امتناع العرو عن الأعراض بعد الاتصاف بها .

وقد بين شيخ الإسلام - رحمه الله - في كتابه « درء تعارض العقل والنقل » ١٩٢/٢ : « أن مضمون هذا أنه قاس ما بعد الاتصاف على ما قبله ، وقد أجابه المنازعون عن هذا بأن الفرق بينهما : أن الضد لا يزول إلا بطريان ضده ، فلهذا لم يخل منهما ، فإن كان الفرق صحيحاً بطل القياس ، وإلا منع الحكم في الأصل وقيل : بل يجوز خلوه بعد الاتصاف إذا أمكن زوال الضد بدون طريان آخر ، وما ذكره في السواد والبياض قضية جزئية ، فلا تثبت بها دعوى كلية ، ومن أين يعلم أن كل طعم في الأجسام إذا زال فلا بد أن يخلفه طعم آخر ؟ وكل ريح إذا زالت فلا بد أن يخلفها ريح آخر ، وكذلك في الإرادة والكراهة ونحو ذلك .. » .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

حجة على ذلك، فلا بد من حجة يعلم بها امتناع الخلو فيما بعد حتى يلحق به ما قبل ، وليس معك في ذلك إجماع معصوم من الخطأ إذ ذاك إجماع المؤمنين، وطائفة من المتكلمين لا يمتنع أن يتفقوا على خطأ إذ أكثر الأمة يخطئهم كلهم في كثير [ من ]<sup>(١)</sup> كلامهم ، على أن الخلاف في هذه المسألة لا يمكن دعوى عدمه ، على أنه ليس غرضنا الكلام معه في ذلك .

وإنما الغرض قوله في النكتة الثانية<sup>(٢)</sup> : « الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب - سبحانه وتعالى - أنها لو قامت به لم يخل عنها وذلك يقضي بحدوثه<sup>(٣)</sup> ، فإذا جوز الخصم عرو الجوهر عن الحوادث ، مع قبوله لها صحة وجوازاً ، فلا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول الباري للحوادث » .

فيقال لك : أنت قد ذكرت - أيضاً - فيما تقدم-<sup>(٤)</sup> أن المعتزلة لا يستقيم على أصولهم الاجتماع على أن الحوادث لا تقوم بذات الباري ، مع تجويزهم خلو الجواهر عن الأعراض ، ومع قضائهم بتجدد أحكام الرب - تبارك وتعالى - وأما أنت وأصحابك فلم تذكروا حجة على أنه يمتنع خلو الجواهر عن كل جنس من أجناس الأعراض ، ولا أقمت حجة على [ أن ]<sup>(٥)</sup> القابل<sup>(٦)</sup> للشيء لا يخلو منه ومن ضده ، ولا أقمت حجة على استحالة قيام الحوادث به ، بل أنت في مسألة الحوادث جعلت

- 
- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .  
(٢) تقدم قول الجويني في النكتة الثانية ص ٦١١ ، وفي « الإرشاد » ص ٢٥ . وقد ناقش شيخ الإسلام - رحمه الله - هذه النكتة في « درء تعارض العقل والنقل » ١٩٣/٢ .  
(٣) في ط : بحدوثه . وفي الإرشاد : ينفي لحدوثه .  
(٤) تقدم قول الجويني هذا في ص ٧٥٧ . وفي الإرشاد ص ٤٥ .  
(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .  
(٦) في س : القابل .

الدليل القاطع الذي تحتج به<sup>(١)</sup> في أصول الدين الذي ذكرت أنه ليس في بابه مثله هو قولك<sup>(٢)</sup> : « إنه لو قبل<sup>(٣)</sup> الحوادث لم يخل منها لما<sup>(٤)</sup> سبق تقريره في الجواهر ، حيث قضينا باستحالة تعريها عن الأعراض ، وما لم يخل من الحوادث لم يسبقها ، وينساق ذلك إلى الحكم بحديث<sup>(٥)</sup> الصانع » .

فيقال له : قولك : لما سبق تقريره إحالة على ما مضى وأنت لم تقرر فيما مضى أن ما قبل الشيء لم يخل منه ، ولا قررت أن كل جوهر قبل عرضاً يستحيل خلوه عنه<sup>(٦)</sup> ، ولا قررت - أيضاً - استحالة تعري الجواهر<sup>(٧)</sup> عن جميع الأعراض ، إذ هذا يحتاج إلى مقدمتين :

إحدهما : إمكان قيام كل جنس من الأعراض بكل جوهر .

والثانية : أن القابل للشيء<sup>(٨)</sup> لا يخلو منه ومن ضده ، وأنت لم تذكر حجة على شيء من ذلك ، غاية ما ذكرت أنك أثبت الأكوان التي هي الاجتماع والافتراق فقط ، وأنت ادعيت تناقض المعتزلة حيث فرقوا بين ما قبل الاتصاف وبعده ، وحيث إنهم إذا جوزوا خلو الجوهر عن بعض الحوادث مع قبوله لها<sup>(٩)</sup> ، بطل الاستدلال على امتناع قيام الحوادث بذات الله ، وأنه لا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول الباري للحوادث ، فكان هذا الكلام مع ما فيه من ذكر تناقض المعتزلة ، وأنه لا حجة لهم

(١) في س : نحتج .

(٢) تقدم في ص ٧٥٧ ، وفي الإرشاد : ص ٤٥ .

(٣) في س : قيل .

(٤) في الأصل : لم . وأثبت المناسب من : س ، ط ، والإرشاد .

(٥) في ط : بحدوث .

(٦) في الأصل ، س : عنها .

(٧) في الأصل : الجوهر . والمثبت من : س ، ط .

(٨) في س ، ط : لشيء .

(٩) له : ساقطة من : س .

على امتناع قيام الحوادث بالرب ، فيه - أيضاً - أنه لا حجة على امتناع ذلك إلا هذه الحجة ، وهو أنه لو قبل<sup>(١)</sup> الجوهر العرض لم يخل منه ، ثم هذه الدعوى لم تذكر أنت - أيضاً - عليها حجة أصلاً ، فقد أقررت بأن قول أصحابك ، وقول المعتزلة بأنه تعالى منزه عن قبول الحوادث قول بلا حجة أصلاً فأين الدليل الذي ذكرتموه في ذلك ، فضلاً عن أن يكون قاطعاً؟

وهذا إذا تدبره العاقل تبين له أن القوم يقولون على الله ما لا يعلمون ، ويقولون على الله غير الحق ، كما يقوله المشركون وأهل الكتاب .

فإن قلت : فقد<sup>(٢)</sup> قررنا ذلك في الأكوان ، كالاتجماع والافتراق .

فيقال : هذا حق ، فإن ما كان قابلاً<sup>(٣)</sup> أن يكون مجتمعاً وأن يكون مفترقاً ، لم يكن إلا مجتمعاً أو مفترقاً ، لكن هذا لا عموم فيه في جميع الصفات والأعراض ، وغايته أن يثبت نظيره في الرب ، فيقول : إذا كانت ذاته قابلة<sup>(٤)</sup> للاتجماع أو الافتراق ، لم يكن إلا مجتمعاً أو مفترقاً ، فالمنازع لك إن لم يسلم قبوله لهذين ، لم يلزم أن لا يسلم قبوله لغيرهما من الصفات والأفعال ، كما تقوله أنت ، وإن سلم ذلك وقال : إنه أحد صمد والصمد أصله : المجتمع الذي لا جوف له ، فإنه يقول<sup>(٥)</sup> : اجتماعه كعلمه وقدرته ، هو من الصفات اللازمة له التي لا يجوز عدمها ، وليس من الحوادث ، فصفات الجوهر المخلوق تقبل الزوال إذ

(١) في س : قيل .

(٢) في س : قد .

(٣) في الأصل : قائلاً . وأثبت المناسب للسياق من : س ، ط .

(٤) في الأصل : قائله . وأثبت المناسب للكلام من : س ، ط .

(٥) في الأصل : يقوله . وأثبت المناسب للسياق من : س ، ط .

يُمتنع [عليها البقاء ، بخلاف صفات الله الواجبة له ، كما أن ذات<sup>(١)</sup> الجواهر المخلوقة تقبل العدم ، والرب - سبحانه - واجب الوجود بنفسه يُمتنع<sup>(٢)</sup> عليه العدم .

وبهذا يظهر أنه لم يذكر دليلاً على حدوث الجواهر - أيضاً - كما لم يذكر دليلاً على امتناع قيام الحوادث بالرب ، فإن دليله مبني على أربع مقدمات : ثبوت الأعراض [ وثبوت أنها جميعاً حادثة ، وأن الجوهر لا يخلو منها ، وأنه يُمتنع حوادث لا أول لها<sup>(٣)</sup> ، وهو لم يثبت من الأعراض ]<sup>(٤)</sup> اللازمة للجواهر إلاّ الأكوان ، الاجتماع والافتراق ، ولم<sup>(٥)</sup> يثبت حدوثها إلاّ بقبولها العدم ، فما لم<sup>(٦)</sup> يثبت عدمه لم يعلم حدوثه ، ولم يثبت جواز تفرق كل الأجسام ، مع أن الحجة المذكورة في أن ما ثبت عدمه امتنع قدمه ، فيها كلام ليس هذا موضعه .

والمقصود هنا : الكلام في مسألة حلول الحوادث التي جعلتها الجهمية من المعتزلة ومن اتبعهم من الأشعرية وغيرهم ، أصلاً عظيماً في تعطيل ما جاء في الكتاب والسنة من ذلك ، كقوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾<sup>(٧)</sup> ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾<sup>(٨)</sup> ، وغير ذلك ، ثم إنه - سبحانه - يقبل أن يفعل بعد أن لم يكن فاعلاً ، والقول بأن فاعلاً يفعل وحاله قبل الفعل

(١) في ط : ذوات .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) وهذه المقدمات هي الأصول التي بنى الجويني عليها حدث الجواهر . وتقدمت

الإشارة إليها في ص ٧٦٢ ، وفي الإرشاد : ص ١٧ ، ١٨ .

(٤) ما بين المعقوفتين كرر في : س ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) في س : وهي لم . وفي ط : وهو لم .

(٦) في الأصل : فعالم . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٧) سورة الحديد ، الآية : ٤ .

(٨) سورة فصلت ، الآية : ١١ .

وبعده سواء ولم يقم به فعل نفسه ، هو<sup>(١)</sup> في المعقول أبعد من كون الساكن الذي سكونه قديم<sup>(٢)</sup> [ يمتنع أن يتحرك ، لأن السكون القديم يمتنع عدمه ولو عرض ]<sup>(٣)</sup> على العقل الصحيح جواز أن يبدع أشياء من غير أن يكون له في نفسه فعل أصلاً ، وجواز أن يفعل ويكون فعله في نفسه بعد أن كان تاركاً ، لكان الثاني أقرب إلى عقل كل أحد من الأول ، فإن هذا الثاني معقول ، والأول غير معقول .

وبهذا استطالت عليهم الدهرية من الفلاسفة<sup>(٤)</sup> ونحوهم ، فإنهم ادعوا حدوث الجواهر والأجسام ، ومضمون عموم كلامهم يقتضي أنهم ادعوا حدوث كل موجود ، لكن لم يقصدوا ذلك ، وإنما هو لازم لهم ، ومعلوم أن هذا باطل ، والدهرية ادعوا قدم السماوات ، ولا شك أن هذا كفر باطل - أيضاً - لكن صار كل من الفريقين يعارض الآخر بحجج

(١) هو : ساقطة من : س .

(٢) في الأصل : قد عم . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) الفلاسفة : جمع فيلسوف . وتقدم الكلام عليه في ص ٢٧٢ .

الدهرية : هم القائلون بقدم العالم وجوده أزلاً وأبداً ولا صانع له ، وذهبوا إلى ترك العبادة ، لأنها لا تفيد ، وإنما الدهر بما يقتضيه مجبول من حيث الفطرة على ما هو واقع فيه .

والدهرية : من الفلاسفة كابن سينا وأمثاله قالوا : تسلسل الحوادث ودوامها واجب ، لأن حدوث الحادث بدون سبب حادث ممتنع ، فيمتنع أن يكون جنسها حادثاً بلا سبب حادث ، وإذا كان لكل حادث سبب حادث كان الجنس قديماً ، فيكون العالم قديماً . وهذا أصل تفرعت عنه مقالاتهم .

انظر : الفصل - لابن حزم - ٩/١ - ١٤ . نهاية الإقدام - للشهرستاني - ص ١٢٣ ، ١٢٤ . ودرء تعارض العقل والنقل - لابن تيمية - ٤٣/٤ ، ١٣١/٨ ، ١٤٧/٩ ، ١٤٨ .

والكليات - لأبي البقاء - ٣٣٢/٢ . وكشاف اصطلاحات الفنون - للتهانوي - ٢٧٤/٢ ، ٢٧٥ .

تبطل<sup>(١)</sup> حجج نفسه ، لأن كلاً<sup>(٢)</sup> من القولين باطل ، فتكون حججهم باطلة فيمكن إبطالها ، ولهذا كان غالب أئمتهم يقولون بتكافؤ الأدلة في هذه المسألة ونحوها<sup>(٣)</sup> ، ويصيرون فيها إلى الوقف والحيرة ، ثم هم مع ذلك قد يعتقدون أن الإسلام لا يتم إلا بما ادعوه من القول بهذا الحدوث ، فيكون ذلك سبباً لنفاقهم وزندقتهم ، وذلك باطل ، ليس هذا من أصل الإسلام في شيء ، واعتبر ذلك بابن الراوندي<sup>(٤)</sup> الذي يقال : إنه أحد شيوخ الأشعري وقد فرح أصحاب الأشعري بموافقته ، وموافقة أبي عيسى الوراق<sup>(٥)</sup> لهم على إثبات كلام النفس ، ومع هذا فله كتاب مشهور سماه كتاب « التاج »<sup>(٦)</sup> في قدم<sup>(٧)</sup> العالم ، وذكر الأشعري أنه في كتابه

- (١) في س : فتبطل .  
(٢) في الأصل ، س : كل . وأثبت الصواب من : ط .  
(٣) بعد أسطر سوف يذكر الشيخ - رحمه الله - أنه قيل : إن أبا الحسن الأشعري أقر بتكافؤ الأدلة في آخر عمره ، وكذا الفخر الرازي صرح في آخر كتبه « المطالب العالية » أن هذه المسألة من محارات العقول .  
(٤) تقدم التعريف به وبفرقته ص ٦٢٩ .  
(٥) هو : أبو عيسى محمد بن هارون الوراق ، من أهل بغداد ، له تصانيف على مذهب المعتزلة ، وعنه أخذ ابن الراوندي . توفي سنة ٢٤٧ هـ .  
انظر : لسان الميزان - لابن حجر - ٤١٢/٥ . والأعلام - للزركلي - ٣٥١/٧ . تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان ٣٠/٤ ، وفيه : أنه تحول عن مذهب المعتزلة ، وذلك بسبب دراسته للمنطق الإغريقي ، وتوفي بالسجن بعد أن اتهم بالإلحاد ، مثل الراوندي .  
(٦) كتاب « التاج » في قدم العالم ذكره ابن الجوزي في « المنتظم » ٩٩/٦ ، ١٠١ ، وأن أبا علي الجبائي نقضه وقال : « قد وضع كتاباً في قدم العالم ، ونفى الصانع ، وتصحيح مذهب الدهر ، وفي الرد على مذهب أهل التوحيد » .  
انظر : تاريخ التراث العربي - لسزكين - ٧٤/٤/١ . وهديّة العارفين للبغدادي ٥٥/١ ، وذكر في ص ٦٧٧ أن لأبي الحسن الأشعري نقض كتاب التاج على ابن الراوندي . ومعجم المؤلفين - لكحالة - ٢٠٠/٢ .  
(٧) في الأصل : قدم . وأثبت المناسب من : س ، ط .

الكبير وهو « الفصول »<sup>(١)</sup> ذكر علل الملحدين والدهريين مما احتجوا به في قدم العالم ، وتكلم عليها ، وأنه استوفى ما ذكره ابن الراوندي في كتابه المعروف بكتاب<sup>(٢)</sup> التاج ، وهو الذي نصر فيه القول بقدم العالم .

وقد قيل : إن الأشعري في آخر عمره أقرَّ بتكافؤ الأدلة<sup>(٣)</sup> ، واعتبر ذلك بالرازي فإنه في هذه [ وهي ]<sup>(٤)</sup> مسألة حدوث<sup>(٥)</sup> الأجسام - يذكر أدلة الطائفتين ، ويصرح في آخر كتبه وآخر عمره ، وهو كتاب « المطالب العالية »<sup>(٦)</sup> بتكافؤ الأدلة وأن المسألة من محارات .....

(١) نقل ابن عساكر عن أبي بكر بن فورك أن أبا الحسن الأشعري صنف كتاباً سماه « الفصول » في الرد على الملحدين والخارجين عن الملة كالفلاسفة والطبائعيين والدهريين وأهل التشبيه والقائلين بقدم الدهر على اختلاف مقالاتهم وأنواع مذاهبهم ، ثم رد فيه على البراهمة واليهود والنصارى والمجوس ، وهو كتاب كبير يشتمل على اثني عشر كتاباً ، أول كتاب إثبات النظر وحجة العقل والرد على من أنكر ذلك ، ثم ذكر علل الملحدين والدهريين فيما احتجوا بها في قدم العالم ، وتكلم عليها ، واستوفى ما ذكره ابن الراوندي في كتابه المعروف بكتاب « التاج » وهو الذي نصر فيه القول بقدم العالم .

راجع : تبين كذب المفتري - لابن عساكر - ص ١٢٨ ، ١٢٩ . وانظر عن كتاب « الفصول » : هدية العارفين - للبغدادي - ١/٦٧٧ . وإيضاح المكنون - للبغدادي - ٢/١٩٤ . ولم يذكره ضمن آثار أبي الحسن كل من : بروكلمان - في تاريخ الأدب العربي - ٤/٣٩ . وسزكين - في تاريخ التراث العربي - العقائد والتصوف - ١/٤/٣٥ .

(٢) في الأصل : بكتابه . والمثبت من : س ، ط .

(٣) نسب أبو إسماعيل الهروي في كتابه « ذم الكلام » - مخطوط - الجزء السابع - اللوحة : ٣٣ - هذا القول إلى : زاهر بن أحمد السرخسي .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .

(٥) في الأصل : آخر حدوث .. والكلام يستقيم بما أثبتته من : س ، ط .

(٦) هذا الكتاب آخر ما ألف الرازي - وفيه ما استقر عليه رأيه في نهاية عمره ، والكتاب لا زال مخطوطاً .

يقول محمد صالح الزركاني ، في كتابه « فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية =

ولهذا كان الغالب على أتباعهم الشك والارتياب في الإسلام ، كما حدثني من حدثه ابن باده أنه دخل على الخسرو شاهي<sup>(٢)</sup> - وهو أحد تلامذة ابن الخطيب<sup>(٣)</sup> - الذي قدم إلى الشام ومصر ، وأخذ الملك

= والفلسفية « ص ١٩٤ : « والكتاب الموجود - والمشار إليه في الكتب التاريخية - كله في الإلهيات وبعض المباحث الطبيعية المتأخرة في الترتيب عن الإلهيات ، ويلوح لي أنه حلقة في مجموعة كلامية فلسفية سماها الرازي « المطالب العالية » كتب الرازي أكثرها ، ووقف قبل قسم « الأخلاق » بعد أن عاجلته المنية . . » . وعن المطالب العالية - ونسخه الخطية وأماكن وجودها يراجع : المصدر السابق ص ٩٥ ، ٩٦ .

وممن أشار إليه : ابن خلكان في « وفيات الأعيان » ٢٤٩/٤ ، وابن كثير في « البداية والنهاية » ٥٣/١٣ ، وحاجي خليفة في « كشف الظنون » ١٧١٤/٢ . وقال : شرحه عبد الرحمن المعروف بجبلي زادة .

(١) الشيخ - رحمه الله - بين في كتابه « تلييس الجهمية » ١٣٠/١ : أن الرازي ذكر في أكبر كتبه « المطالب العالية » أدلة الفريقين القائلين بحدوث العالم ، وقدمه وضرب هذه بهذه ، ولم يرجح شيئاً ، بل ذكر أن الكتب الإلهية ، والأدلة السمعية لم تبين هذه الأدلة .

وانظر : إشارة الشيخ إلى اعتراف الرازي بالحيرة والشك في هذه المسألة في : درء تعارض العقل والنقل - ٢٩٠/٤ .

(٢) في هامش س : هو عبد الحميد بن عيسى الخسرو شاهي . هو : أبو محمد عبد الحميد بن عيسى بن عموية بن يونس الخسروشاهي ، نسبة إلى خسرو شاه من قرى تبريز ، كان فقيهاً متكلماً ، بارعاً في المعقولات ، وأخذ عن الفخر الرازي الأصول وغيره ، قدم الكرك فأقام عند صاحبها الملك الناصر داود ، فإنه استدعاه ليقراً عليه ، ثم عاد إلى دمشق ، فأقام بها إلى أن توفي سنة ٦٥٢ هـ .

انظر : العبر - للذهبي - ٢٦٨/٣ ، ٢٦٩ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ١٦٠/٨ ، ١٦١ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ١٧٧/١٣ .

(٣) هو : فخر الدين الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر - تقدمت ترجمته - يعرف بابن الخطيب ، أو ابن خطيب الري ، لأن والده كان خطيب مسجد الري .

الناصر<sup>(١)</sup> صاحب الكرك<sup>(٢)</sup> إلى عنده ، وكان يقرأ عليه ، حتى قيل : إنه حصل له اضطراب في الإيمان من جهته وجهة أمثاله .

قال : دخلت عليه بدمشق ، فقال لي : يا فلان ما تعتقد ؟ قلت : أعتقد ما يعتقد المسلمون ، قال : وأنت جازم بذاك<sup>(٣)</sup> وصدرك منشرح له قلت : نعم ، قال : فبكى بكاء شديداً<sup>(٤)</sup> عظيماً ، أظنه وقال : لكنني والله ما أدري ما أعتقد ؟ لكنني والله ما أدري ما أعتقد ؟ لكنني والله ما أدري ما أعتقد<sup>(٥)</sup> ؟

= انظر : وفيات الأعيان - لابن خلكان - ٢٤٩/٤ . والوافي بالوفيات - للصفدي - ٢٤٨/٤ . والفخر الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية - للزركان - ص ١٥ .

(١) هو : داود بن الملك المعظم عيسى بن محمد بن أيوب ، الملك الناصر صلاح الدين ملك دمشق بعد أبيه سنة ٦٢٦ هـ ، وأخذها منه عمه الأشرف ، فتحول إلى الكرك ، فملكها إحدى عشرة سنة ، ثم استخلف عليها ابنه عيسى سنة ٦٤٧ هـ ، فانتزعها منه الصالح أيوب بن عيسى في هذه السنة ، فرحل الناصر مشرداً في البلاد ، وكان فاضلاً زكياً مناظراً بصيراً بالأدب ، وله عناية بتحصيل الكتب النفسية ، توفي سنة ٦٥٦ هـ .

انظر : فوات الوفيات - لابن شاکر - ٤١٩/١ - ٤٢٨ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٢٧٥/٥ . والأعلام - للزركلي - ١٠/٣ .

(٢) الكرك : بفتح الراء ، كلمة أعجمية ، وهي اسم لقلعة حصينة جداً في طرف الشام من نواحي البلقاء ، بين أيلة وبحر القلزم وبيت المقدس ، وهي على جبل عال تحيط بها أودية إلا من جهة الريض .

انظر : معجم البلدان - للحموي - ٤٥٣/٤ . والروض المعطار - للحميري - ص ٤٩٣ .

(٣) في س : بذلك .

(٤) شديداً : ساقطة من : س ، ط .

(٥) نقل شيخ الإسلام - رحمه الله - حيرة الخسرو شاهي وشكه في كتابه « نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطلق اليونان » ، والذي اختصره السيوطي وسماه « كتاب جهد القريحة في تجريد النصيحة » ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

وحدثني الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد القوي<sup>(١)</sup> عن مؤذن الكرك ، قال : صعدت ليلة بوقت فسبحت في المنارة ، ثم نزلت والخسرو شاهي ساهر مع السلطان يتحدثان ، فقال : إلى الساعة وأنت تسبح في المنارة ؟ فقلت : نعم . فقال : بت تناجي الرحمن ، وبت أناجي الشيطان .

وأيضاً<sup>(٢)</sup> ، فما ذكره<sup>(٣)</sup> أن المعتزلة تصدهم عن طرد الدليل في هذه المسألة أنه إذا لم يتمنع تجدد أحكام الذات<sup>(٤)</sup> من غير أن يدل على الحدث لم يبعد مثل ذلك في اعتوار<sup>(٥)</sup> الأعراض على الذات ، يلزمه مثله في تجدد حكم السمع والبصر ، فإنه إنما يتعلق بالموجود دون المعدوم ، وإما أن يكون الرب بعد أن خلق الموجودات ، كحاله قبل وجودها في السمع والبصر ، أو<sup>(٦)</sup> لا يكون ، فإن كان حاله قبل كحاله بعد ، وهو قبل لم يكن يسمع شيئاً ولا يراه ، فكذلك بعد لاستواء الحالين ، فإن قيل : إن حاله بعد ذلك خلاف حاله قبل ، فهذا قول بتجدد الأحوال<sup>(٧)</sup> والحوادث ولا حيلة في ذلك ، ولا يمكن أن يقال في ذلك ما قيل في

(١) هو : محمد بن عبد القوي بن بدران المرदाوي - نسبة إلى مردا من قرى نابلس - المقدسي ، فقيه حنبلي ، بارع في العربية واللغة ، حسن الديانة دمث الأخلاق كثير الإفادة ، توفي سنة ٦٩٩ هـ .

انظر : الوافي بالوفيات - للصفدي - ٢٧٨/٣ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٤٥٢/٥ ، ٤٥٣ . والأعلام - للزركلي - ٨٣/٧ .

(٢) وأيضاً : كررت في الأصل .

(٣) يعني : الجويني - في الإرشاد ص ٤٥ .

(٤) في س : اللذات .

(٥) في الأصل : الاعتوار . والمثبت من : س ، ط ، والإرشاد .

(٦) في الأصل : ولا ، والمثبت من : س ، ط .

(٧) في س : الأحوال .

العلم ، وأن<sup>(١)</sup> العلم يتعلق بالمعدوم ، فأمكن المفرق أن يقول : حاله قبل وجود المعلوم<sup>(٢)</sup> وبعده سواء .

وقد ذكر هذا الإلزام أبو عبد الله الرازي<sup>(٣)</sup> ، والتزم قول الكرامية بعد أن أجاب بجواب ليس بذاك<sup>(٤)</sup> ، فإن المخالف احتج عليه بأن السمع والبصر يمتنع أن يكون قديماً ، لأن الإدراك لا بد له من متعلق ، وهو لا يتعلق بالمعدوم ، فيمتنع ثبوت<sup>(٥)</sup> السمع والبصر للعالم قبل وجوده ، إذ هم لا يثبتون أمراً في ذوات الله ، به يسمع ويبصر ، بل السمع والبصر نفس الإدراك عندهم ، ويمتنع أن يكون حادثاً ، لأنه يلزم أن يكون محلاً للحوادث ، ويلزم أن يتغير ، وكلاهما محال .

وقال<sup>(٦)</sup> في الجواب : « لم لا يجوز أن يكون الله سميعاً بصيراً بسمع قديم وبصر قديم ، ويكون ذلك<sup>(٧)</sup> السمع والبصر يقتضيان التعلق بالمرئي والمسموع بشرط حضورهما ووجودهما<sup>(٨)</sup> .

قال<sup>(٩)</sup> : وهذا هو<sup>(١٠)</sup> المعنى بقول أصحابنا في السمع والبصر :

- 
- (١) في س : وان .
  - (٢) في الأصل : العلوم . والمثبت من : س ، ط .
  - (٣) في كتابه « نهاية العقول في دراية الأصول » - مخطوط - أحمد الثالث ١٨٧٤ اللوحة : ١٥٣ .
  - (٤) في الأصل : بذلك . والمثبت من : س ، ط . وسوف يورد الشيخ - رحمه الله - جوابه بعد أن يذكر حجة مخالفة .
  - (٥) في س : بثبوت .
  - (٦) أي : فخر الدين الرازي في المصدر السابق - اللوحة : ١٥٣ ، ١٥٤ .
  - (٧) ذلك : ساقطة من : س ، ط .
  - (٨) في س : ووجودها .
  - (٩) قال : إضافة من الشيخ ، والكلام متصل بما قبله في : نهاية العقول .
  - (١٠) هو : ساقطة من : نهاية العقول .

إنه صفة متهيئة لدرك ما عرض عليه ، فإن قال قائل<sup>(١)</sup> : فحيثذ يلزم تجدد التعلقات .

قلنا : وأي بأس بذلك إذا لم يثبت أن التعلقات أمور<sup>(٢)</sup> وجودية في الأعيان ، فهذا هو تقرير المذهب ، ثم لئن سلمنا فساد هذا القسم فلم لا يجوز [ أن يكون<sup>(٣)</sup> محدثاً<sup>(٤)</sup> في ذاته على ما هو مذهب الكرامية ؟ قوله<sup>(٥)</sup> : يلزم أن يكون محلاً للحوادث .

قلنا : إن عنيتم<sup>(٦)</sup> حدوث هذه الصفات في ذاته تعالى بعد أن لم تكن حادثة فيها<sup>(٧)</sup> ، فهذا هو المذهب ، فلم قلت إن محال ؟ وإن عنيتم شيئاً<sup>(٨)</sup> آخر فبينوه لتكلم عليه ، وهذا هو الجواب عن قوله : يلزم وجود التغيير في ذات الله<sup>(٩)</sup> . «

قلت : وقد اعترف في هذا الموضوع بضعف الجواب الأول ، وذلك قول القائل : صفة متهيئة لدرك ما عرض عليه ، وضده نفي السمع والبصر هو الإدراك<sup>(١٠)</sup> ، فما الفرق بين الصفة وبين هذا المدرك ؟ ثم عند وجود

- 
- (١) قائل : ساقطة من : نهاية العقول .
  - (٢) في نهاية العقول : إذا لم يثبت التعلقات أموراً .
  - (٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط . ونهاية العقول .
  - (٤) في الأصل : تحدثا . وفي س : أن محدثاً . والمثبت من : ط . ونهاية العقول .
  - (٥) أي : قول المخالف لأبي عبد الله الرازي - كما تقدم - والكلام متصل بما قبله في « نهاية العقول » .
  - (٦) في نهاية العقول : عنيت .
  - (٧) في نهاية العقول : بعد أن يكون حادثاً فيها .
  - (٨) في نهاية العقول : به شيئاً .
  - (٩) في نهاية العقول : يلزم دخول التغيير في صفاته .
  - (١٠) في هامش ط : ورد « قوله : وضده نفي السمع والبصر هو الإدراك كذا بالأصل فليحذر » .

هذا الدرك هل يكون سامعاً مبصراً لما لم يكن قبل ذلك سامعاً [ له ]<sup>(١)</sup> مبصراً أم لا يكون ؟ فإن لم يكن [ كذلك لزم نفي أن يسمع ويبصر ، وإن كان سمع ورأى ما لم يكن ]<sup>(٢)</sup> سمعه ورآه .

فمن المعلوم بالاضطرار أن هذا أمر وجودي قائم بذات السامع الرائي وأنه ليس أمراً عديمياً ، ولا واسطة بين الوجود والعدم ، ولو كان عديمياً لكان سلبه وجودياً إذا قيل : لم يسمع ولم يبصر ، وإن كان سلبه وجودياً لا متنع<sup>(٣)</sup> وصف المعدوم به ، فإن المعدوم لا يوصف بوجود ، ومذهب هؤلاء إنما تشكل على الناس لاشتراك اللفظ ، فإن السمع والبصر يطلق بمعنى ما به يسمع ويبصر ، وليس الله عندهم سمياً بصيراً بهذا الاعتبار ، وإن كان أهل الإثبات يقولون بذلك ، وإنما هو عندهم مجرد الإدراك فقط فكيف يقال : كان ثابتاً في العدم غير متعلق ، وأنه لا يتعلق إلا بالموجود وأن تعلقه بالموجود عدم محض ؟ هذه أقوال معلومة<sup>(٤)</sup> الفساد بالضرورة ، وقد بسطنا الكلام في مسألة الأفعال الاختيارية بسطاً عظيماً في غير هذا الموضوع<sup>(٥)</sup> .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٣) في س : لا أمتنع .

(٤) في الأصل : معلوم والمثبت من : س ، ط .

(٥) انظر كلام الشيخ - رحمه الله - على مسألة الأفعال الاختيارية القائمة بالله ، وأقوال السلف فيها بتوسع وتفصيل في كتابه « درء تعارض العقل والنقل » ٣/٢ - ١٥٦ ، ١٦٤ - ٣٠٤ ، ٣٢٤ - ٣٤٤ .

وقد تكلمنا على هذه المسألة في الدراسة وبيننا أن ابن كلاب والأشعري وغيرهما ينفونها ، وعلى ذلك بنوا قولهم في مسألة القرآن .

وَكَانَ الْمَقْصُودُ هُنَا أَوَّلًا الْكَلَامَ فِي اسْمِ اللَّهِ الْوَاحِدِ وَأَنَّ لَهُ ثَلَاثَةَ  
مَعَانٍ<sup>(١)</sup> :

أحدها : أنه الذي لا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتعدد  
ولا يتركب وربما قال بعضهم : هذا تفسير الاسم الأحد ، وهذه  
الوحدانية هي التي ذكروها هنا ، إذ ليس مرادهم بأنه لا ينقسم ولا يتبعض  
أنه لا ينفصل بعضه عن بعض ، وأنه لا يكون إلهين اثنين ، ونحو ذلك  
مما يقول نحواً منه النصارى والمشركون ، فإن هذا مما لا ينازعهم فيه  
المسلمون ، وهو حق لا ريب فيه ، وكذلك كان علماء السلف ينفون  
التبعيض عن الله بهذا المعنى ، وإنما مرادهم بذلك أنه لا يشهد ويرى<sup>(٢)</sup>  
منه شيء دون شيء ، ولا يدرك منه شيء دون شيء ، ولا يعلم منه شيء  
دون شيء ، ولا يمكن أن يشار إلى شيء منه<sup>(٣)</sup> دون شيء ، بحيث أنه  
ليس [ له ]<sup>(٤)</sup> في نفسه حقيقة عندهم قائمة بنفسها يمكنه هو أن يشير منها  
إلى شيء دون شيء ، أو يرى عبادته منها شيئاً دون شيء ، بحيث إذا  
تجلى لعباده يريهم من نفسه المقدسة ما شاء ، فإن ذلك غير ممكن  
عندهم ، ولا يتصور عندهم أن يكون العباد محجوبين عنه بحجاب  
منفصل عنهم يمنع أبصارهم رؤيته<sup>(٥)</sup> ، فإن الحجاب لا يحجب إلا ما هو  
جسم منقسم ، ولا يتصور عندهم أن الله يكشف عن وجهه الحجاب ليراه  
المؤمنون ، ولا أن يكون على وجهه حجاب<sup>(٦)</sup> أصلاً ، ولا أن يكون

(١) في س : معاني .

(٢) في ط : ولا يرى .

(٣) في س ، ط : يشار منه إلى شيء .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٥) في ط : عن رؤيته .

(٦) في الأصل وبسبب تمزق فيه صارت الكلمة ( لا حجاب ) . والمثبت من : س ،

بحيث يراه<sup>(١)</sup> العبد أو يصل إليه أو يدنو منه أو يقرب<sup>(٢)</sup> إليه في الحقيقة ، فهذا<sup>(٣)</sup> ونحوه هو المراد عندهم بكونه<sup>(٤)</sup> لا ينقسم<sup>(٥)</sup> ، ويسمون ذلك نفي التجسيم إذ كل ما<sup>(٦)</sup> ثبت له ذلك كان جسماً منقسماً مركباً ، والباري فإنه<sup>(٧)</sup> منزه عندهم من<sup>(٨)</sup> هذه المعاني .

والمعنى الثاني : من معاني الواحد عندهم هو الذي لا شبيه له ، وهذه الكلمة أقرب إلى الإسلام ، لكن أجملوها فجعلوا نفي الصفات أو بعضها داخلاً في نفي التشبيه ، واضطربوا في ذلك على درجات لا تنضب ، والمعتزلة تزعم أن نفي العلم والقدرة وغير ذلك من التوحيد ونفي<sup>(٩)</sup> التشبيه والتجسيم<sup>(١٠)</sup> ، والصفاتية تقول : ليس ذلك من التوحيد ونفي التجسيم والتشبيه ، ثم هؤلاء مضطربون فيما ينفونه من ذلك ، لكن أولئك على أن ما نفوه من [ التشبيه وما نفوه من ]<sup>(١١)</sup> المعنى الذي سموه تجسيماً هو التوحيد الذي لا يتم الدين إلا به ، وهو أصل الدين عندهم .

- 
- (١) في س ، ط : يلقاه .
  - (٢) في الأصل الكلمة غير واضحة بسبب التمزق ، وظهور جزء من كلمة في الورقة التالية . والمثبت من : س ، ط .
  - (٣) في الأصل ، س : في هذا والمثبت من : ط .
  - (٤) في الأصل : يكون . والمثبت من : س ، ط .
  - (٥) الكلمة غير واضحة بالأصل بسبب التمزق واختلاط جزء من هذه الكلمة مع جزء من كلمة أخرى في الورقة التالية . والمثبت من : س ، ط .
  - (٦) في الأصل ، س : كلما . والمثبت من : ط .
  - (٧) في س : فإنه . وهي ساقطة من : ط .
  - (٨) في س ، ط : عن .
  - (٩) في الأصل : فنفي . والمثبت من : س ، ط ، ولعله المناسب .
  - (١٠) في س ، ط : التجسيم والتشبيه .
  - (١١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

وكل من سمع<sup>(١)</sup> ما جاءت به الرسل يعلم بالاضطرار أن هذه الأمور ليست مما بعث الله به رسوله ، ولم يكن الرسول يعلم أمته هذه الأمور ، ولا كان أصحاب رسول الله ﷺ عليها ، فكيف يكون هذا التوحيد الذي هو أصل الدين لم يدع إليه رسول الله ﷺ والصحابة والتابعون ؟ بل يعلم بالاضطرار أن الذي جاء به الرسول من الكتاب والسنة يخالف هذا المعنى الذي سماه هؤلاء الجهمية توحيداً .

ولهذا مازال سلف الأمة وأئمتها ينكرون ذلك ، كما روى الشيخ أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمى ، في ذم الكلام<sup>(٢)</sup> قال : « سمعت عبد الرحمن بن جابر السلمى قال : سمعت محمد بن عقيل بن الأزهر الفقيه يقول : جاء رجل إلى المزني فسأله عن شيء من الكلام ، فقال : إني أكره هذا ، بل أنهى عنه كما نهى عنه الشافعي ، ولقد<sup>(٣)</sup> سمعت الشافعي يقول : سئل مالك عن الكلام في التوحيد . قال<sup>(٤)</sup> :

(١) في س : يسمع .

(٢) أي : ما صنفه في ذم الكلام . بيان تلبيس الجهمية - لابن تيمية ٤٨٦/١ . ولم أقف على كتاب لأبي عبد الرحمن السلمى الأزدي المتوفى سنة ٤١٢ هـ ، بهذا الاسم ، ولعله كتاب « الرد على أهل الكلام » الذي ذكره فؤاد سزكين ضمن آثار أبي عبد الرحمن ، وأشار إلى أن عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المقرئ ، المتوفى سنة ٤٥٤ هـ اختصره .

راجع : تاريخ التراث العربي - العقائد والتصوف - ١٨٤/٤/١ .

وقد أورد هذا النقل أبو إسماعيل الهروي في كتابه ذم الكلام - مخطوط - تحت رقم ١١٢٨ - الظاهرية بدمشق - الجزء السادس - الطبقة السادسة - اللوحة : ١٦ فقال :

« أخبرني طيب بن أحمد ، أنبأنا محمد بن الحسين ، سمعت عبد الرحمن بن محمد بن حامد السلمى ، سمعت محمد بن عقيل ابن الأزهر يقول : .. » . وانظره في : صون المنطق والكلام - للسيوطي - ص ٦٣ .

(٣) في ذم الكلام : فلقد .

(٤) في ذم الكلام : فقال .

مالك : محال أن يظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء ، ولم يعلمهم التوحيد ، فالتوحيد<sup>(١)</sup> ما قاله النبي ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله »<sup>(٢)</sup> . [فما]<sup>(٣)</sup> عصم به الدم والمال فهو حقيقة<sup>(٤)</sup> التوحيد .

وقد روى<sup>(٥)</sup> ذلك<sup>(٦)</sup> [ شيخ الإسلام ]<sup>(٧)</sup> أبو إسماعيل الأنصاري

- 
- (١) في ذم الكلام : والتوحيد .  
(٢) قوله : ( فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ) لم يرد في ذم الكلام .  
والحديث بهذا اللفظ رواه الترمذي عن جابر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « أمرت ... سنن الترمذي ٤٣٩/٥ كتاب تفسير القرآن - باب ٧٨ - تفسير سورة الغاشية - الحديث / ٣٣٤١ .  
وأخرجه البخاري مع اختلاف في الألفاظ في كتاب الإيمان - باب : فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم - ١١/١ ، ١٢ .  
وفي كتاب « الاعتصام بالكتاب والسنة » باب قول الله تعالى : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ - ١٦٢/٨ .  
ومسلم - كتاب الإيمان - باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ويقيموا الصلاة .. ٥١/١ - ٥٣ - الأحاديث / ٣٢ - ٣٦ .  
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وذم الكلام . وقد سبق ذلك في : س ، ط قوله : « وإن كان » ولا معنى لها .  
(٤) في ذم الكلام : فما عصم به المال والدم حقيقة ..  
(٥) وقد روى : ساقطة من : ط .  
(٦) ظهر في صورة « الأصل » بعد قوله : ذلك . كلمة « الاضطرار » من الورقة السابعة لخرم كان موجوداً في الأصل . والكلام يستقيم بما أثبتته من : س ، ط .  
(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .  
وفي الأصل كلمة غير مقروءة بسبب التمزق .

في كتاب ذم الكلام<sup>(١)</sup> ، والشيخ أبو الحسن الكرجي<sup>(٢)</sup> في كتاب  
الفصول في الأصول .

(١) هو : أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي ، شيخ خراسان  
في عصره كان بارعاً في اللغة ، حافظاً للحديث ، عارفاً بالتاريخ والأنساب ،  
مظهراً للسنة داعياً إليها ، توفي سنة ٤٨١ هـ .

له مصنفات منها « ذم الكلام » مخطوط بظاهرة دمشق تحت رقم ١١٢٨ وقد  
انتقاه الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي المفسر حين سمع من الشيخ  
شهاب الدين بن حجر العسقلاني بالقاهرة سنة ٨٤٦ هـ وسماه أحسن الكلام .

انظر : كشف الظنون - لحاجي خليفة - ٨٢٨/١ . ولترجمة : سير أعلام  
النبلاء - للذهبي - ٥٠٣/١٨ - ٥١٨ . الذيل على طبقات الحنابلة - لابن رجب  
- ٥٠/١ - ٦٨ . الأعلام - للزركلي - ٢٦٧/٤ .

(٢) أبو الحسن الكرجي : غير واضحة بالأصل وقد ظهر بعض كلمات من الورقة التي  
قبلها مثل « وجود يا إذا قيل » نتيجة التمزق . والمثبت من : س ، ط . وقد ورد  
فيهما « الكرجي » . ولعل الصواب ما أثبتته من مصادر الترجمة .

هو : أبو الحسن محمد بن عبد الملك بن محمد بن عمر الكرجي الشافعي ،  
شيخ الكرج وعالمها ومفتيها ، الفقيه المحدث المفسر الأديب . توفي سنة  
٥٣٢ هـ . من تصانيفه : « الفصول في اعتقاد الأئمة الفحول » .

يقول ابن كثير - رحمه الله - في « البداية والنهاية ٢٢٨/١٢ » : « وله مصنفات  
كثيرة منها : الفصول في اعتقاد الأئمة الفحول ، يذكر فيه مذاهب السلف في  
باب الاعتقاد ، ويحكى فيه أشياء غريبة حسنة » .

وذكر شيخ الإسلام في « درء تعارض العقل والنقل ٩٥/٢ » أن أبا الحسن  
الكرجي في كتابه الفصول ذكر اثني عشر إماماً هم : الشافعي - ومالك - والثوري  
- وأحمد - وابن عيينة - وابن المبارك - والأوزاعي - والليث بن سعد - وإسحاق بن  
راهوية - والبخاري - وأبو زرعة - وأبو حاتم .

وعن كتاب الفصول ومؤلفه انظر : المنتظم - لابن الجوزي - ٧٥/١٠ ، ٧٦ .  
وطبقات الشافعية - للشبكي - ١٣٧/٦ - ١٤٧ . وشذرات الذهب - لابن العماد  
- ١٠٠/٤ . وكشف الظنون - لحاجي خليفة - ١٢٧١/٢ . وهديّة العارفين  
- للبلخادي - ٨٧/٢ . ومعجم المؤلفين - لكحالة - ٢٥٨/١٠ .

وروى - أيضاً - أبو عبد الرحمن السلمي<sup>(١)</sup> ، ومن طريق شيخ الإسلام : حدثنا محمد بن محمود الفقيه بمرو<sup>(٢)</sup> ، ثنا محمد بن عمير ، ثنا أبو يحيى زكريا بن العلاف التجيبي بمصر ، ثنا<sup>(٣)</sup> يونس بن عبد الأعلى ، ثنا أشهب بن عبد العزيز سمعت مالك بن أنس يقول : إياكم والبدع ، قيل : يا أبا عبد الله وما البدع ؟ قال : أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ، ولا يستكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان .

وروي<sup>(٤)</sup> - أيضاً - ما ذكره - أيضاً - الشيخ أبو عبد الرحمن : « ثنا محمد بن جعفر ، ثنا<sup>(٥)</sup> بن مطر ، سمعت شكراً ، سمعت أبا سعيد البصري ، سمعت أبا عبد الرحمن بن مهدي<sup>(٦)</sup> يقول : دخلت على مالك وعنده رجل يسأله عن القرآن ، فقال : لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد ، لعن الله عَمراً فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام ، ولو كان الكلام

(١) أبو عبد الرحمن السلمي : غير واضحة بالأصل ، وقد ظهر في الصورة التي بين يدي : « المعدوم به فإن » من الورقة السابقة ، نتيجة للتمزق ووجود خرم تظهر معه بعض الكلمات من الورقة السابقة أو اللاحقة ، وما أثبتته من : س ، ط ، وهذا النقل في ذم الكلام لأبي إسماعيل الهروي - مخطوط - الجزء (٥) الطبقة الرابعة اللوحتان : ١٣ ، ١٤ وانظره في : « صون المنطق والكلام » - للسيوطي ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) الفقيه بمرو : غير واضح بالأصل ، وقد ظهر بعض كلمات من الورقة السابقة لا تقرأ لتداخل الحروف . والمثبت من : س ، ط . وذم الكلام .

(٣) التجيبي بمصر ، ثنا : غير واضحة بالأصل . والمثبت من : س ، ط . وذم الكلام .

(٤) أبو الحسن الكرجي في كتابه « الفصول في الأصول » ، وأبو إسماعيل الهروي في « ذم الكلام » - مخطوط - الجزء (٥) الطبقة الرابعة اللوحة : ١٤ . وانظره في : صون المنطق والكلام - للسيوطي - ص ٥٧ .

(٥) ثنا : ساقطة من : س ، ط .

(٦) في الأصل : نهدي . وفي س : نهيد . وكلاهما خطأ . والمثبت من : ط ، وذم الكلام ، وصون المنطق . وعبد الرحمن بن مهدي : تقدمت ترجمته ص ٢٦٠ .

علماً لتكلم فيه الصحابة والتابعون ، كما تكلموا في الأحكام والشرائع ،  
ولكنه باطل يدل على باطل .

وهذا صريح في رد الكلام والتوحيد الذي كان تقوله المعتزلة  
والجهمية ، وليس له أصل عن الصحابة والتابعين ، بخلاف ما روي  
من<sup>(١)</sup> الآثار الصحيحة في الصفات والتوحيد عن الصحابة والتابعين ، فإن  
ذلك لم ينكروه ، إنما<sup>(٢)</sup> أنكر<sup>(٣)</sup> الكلام والتوحيد المبتدع في أسماء الله  
وصفاته وكلامه .

وقال<sup>(٤)</sup> أبو عبد الرحمن : « ثنا أبو القاسم بن مستوية ، ثنا  
حامد بن رستم ثنا الحسين بن مطيع ، ثنا إبراهيم بن رستم ، عن نوح  
الجامع ، قال : قلت لأبي حنيفة : ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام  
في الأعراض والأجسام ؟ فقال : مقالات الفلاسفة ، عليك بالأثر وطريقة  
السلف ، وإياك وكل محدثة فإنها<sup>(٥)</sup> بدعة .

وقال<sup>(٦)</sup> : « حدثنا عبد الله بن أحمد بن سعيد البخاري ، سمعت  
سعيد بن الأحنف ، سمعت الفتح بن علوان ، سمعت أحمد بن

---

(١) في س : عن . وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : فإنما . وأثبت المناسب لسياق الكلام من : س ، ط .

(٣) في ط : أنكروا .

(٤) ذم الكلام - لأبي إسماعيل الهروي - مخطوط - الجزء الخامس - الطبقة الخامسة  
اللوحة : ٣٤ .

وانظر هذا النقل في « صون المنطق والكلام » - للسيوطي - ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٥) في الأصل : فإنهما .

والمثبت من : س ، ط ، وذم الكلام ، وصون المنطق .

(٦) أي : أبو عبد الرحمن السلمي في « ذم الكلام » لأبي إسماعيل الهروي - مخطوط  
- الجزء الخامس الطبقة الخامسة ، اللوحتان : ٣٥ ، ٣٦ .

انظر : صون المنطق - للسيوطي - ص ٦٠ .

الحجاج ، سمعت محمد بن الحسن<sup>(١)</sup> ، صاحب أبي حنيفة يقول : قال أبو حنيفة : لعن الله عمرو بن عبيد ، فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام فيما لا يعينهم<sup>(٢)</sup> من الكلام ، وكان أبو حنيفة يحثنا على الفقه وينهانا عن الكلام .

قال<sup>(٣)</sup> شيخ الإسلام [ أنبأ ]<sup>(٤)</sup> أبو الفضل<sup>(٥)</sup> الجارودي : « أنبأ إبراهيم بن محمد ثنا زكريا بن يحيى سمعت محمد بن إسماعيل يقول<sup>(٦)</sup> : سمعت الحسين بن علي الكرابيسي<sup>(٧)</sup> يقول : شهدت الشافعي ودخل عليه بشر المريسي فقال<sup>(٨)</sup> لبشر : أخبرني عما تدعو<sup>(٩)</sup> إليه : أكتاب ناطق وفرض مفترض وسنة قائمة ، ووجدت عن السلف البحث فيه والسؤال ؟ فقال بشر : لا إلا أنه لا يسعنا خلافه ، فقال الشافعي : أقررت على نفسك<sup>(١٠)</sup> بالخطأ فأين أنت .....

- 
- (١) في جميع النسخ : الحسين . وهو خطأ . والمثبت من : ذم الكلام ، وصون المنطق .
- (٢) وهو : أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني . تقدمت ترجمته ص ٤١ .
- (٣) في س : لا يعينهم . وهو تصحيف .
- (٤) في ذم الكلام - لأبي إسماعيل الهروي - مخطوط - المجلد السادس - الطبقة السادسة - اللوحتان : ١٦ ، ١٧ . وانظره في : صون المنطق والكلام للسيوطي ص ٦٣ .
- (٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : ذم الكلام .
- (٦) أبو الفضل : ساقطة من : ذم الكلام .
- (٧) يقول : ساقطة من : « ذم الكلام » .
- (٨) في جميع النسخ : الكرابيس ، وهو خطأ . والمثبت من : ذم الكلام ، وصون المنطق .
- (٩) وهو : الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي . وتقدمت ترجمته .
- (١٠) في الأصل : فقله . والمثبت من : س ، ط ، وذم الكلام ، وصون المنطق .
- (١١) في الأصل : تدعون . والمثبت من : س ، ط ، وذم الكلام ، وصون المنطق .
- (١٢) في ذم الكلام : بنفسك .

عن<sup>(١)</sup> الكلام في الفقه والأخبار ، يواليك الناس عليه وتترك هذا ؟ قال :  
لنا تهمة فيه ، فلما خرج بشر قال الشافعي : لا يفلح .

وروى شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup> عن المزني وعن ربيع : « قال المزني :  
سمعت الشافعي يقول للربيع : يا ربيع اقبل مني ثلاثة أشياء :  
لا تخوضن<sup>(٣)</sup> في أصحاب رسول الله ﷺ فإن خصمك النبي ﷺ يوم  
القيامة ، ولا تشتغل بالكلام فإني قد اطلعت من أهل الكلام على  
التعطيل ، وزاد المزني : ولا تشتغل بالنجوم فإنه يجر إلى التعطيل » .

وهذا التوحيد الذي يذكره هؤلاء مأخوذ من قول بشر المريسي  
وذويه وهذا التوحيد الذي ذكروه هو التعطيل بعينه ، فإنه لا يصلح إلا أن  
يكون<sup>(٤)</sup> صفة للمعدوم .

وقال<sup>(٥)</sup> أبو عبد الرحمن السلمي - أيضاً - : « رأيت بخط أبي  
عمرو بن مطر يقول : سئل ابن خزيمة عن الكلام في الأسماء والصفات ،  
فقال : بدعة ابتدعوها ، ولم يكن أئمة المسلمين وأرباب المذاهب وأئمة  
الدين ، مثل مالك وسفيان والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق  
ويحيى بن يحيى وابن المبارك ومحمد بن يحيى وأبي<sup>(٦)</sup> حنيفة ومحمد بن  
الحسن وأبي يوسف ، يتكلمون في ذلك ، بل كانوا ينهون عن الخوض

(١) في ط : من .

(٢) في ذم الكلام - مخطوط - الجزء السادس - الطبقة السادسة - اللوحتان : ١٦ ،

١٧ . وانظره في : صون المنطق والكلام - للسيوطي - ص ٦٤ .

(٣) في جميع النسخ : لا تخوض . والمثبت من : ذم الكلام ، وصون المنطق .

(٤) في س ، ط : لا يصلح أن يكون إلا ..

(٥) ذم الكلام لأبي إسماعيل الهروي - مخطوط - الجزء السادس الطبقة السابعة

اللوحة : ٤١ . وانظر : صون المنطق والكلام - للسيوطي - ص ٧٦ .

(٦) في جميع النسخ : وأبو . والمثبت من : ذم الكلام .

فيه ، ويدلون أصحابهم على الكتاب والسنة ، فيأيك والخوض فيه ،  
والنظر في كتبهم بحال » .

قلت : وقول ابن خزيمة ، الملقب بإمام الأئمة : الكلام في  
الأسماء والصفات [ هو نظير ما نهى عنه مالك من الكلام في الأسماء  
والصفات ]<sup>(١)</sup> ، وهو هذا التوحيد الذي ابتدعه<sup>(٢)</sup> الجهمية وأتباعها ،  
فإن ابن خزيمة له كتاب مشهور في التوحيد<sup>(٣)</sup> يذكر فيه صفات الله التي  
نطق بها كتابه وسنة رسوله .

قال<sup>(٤)</sup> أبو عبد الرحمن : « سمعت أبي يقول : قلت لأبي  
العباس بن سريج<sup>(٥)</sup> : ما التوحيد ؟ قال : توحيد أهل العلم وجماعة  
المسلمين : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وتوحيد أهل  
الباطل : الخوض في الأعراض والأجسام ، وإنما بعث النبي ﷺ بإنكار  
ذلك » .

هذا موافق لما تقدم ، فبين أن الخوض في الجسم والعرض ونفي

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في س : ابتدعه .

(٣) ابن خزيمة تقدم التعريف به ص ١٦٥ .

وكتابه هو : التوحيد وإثبات صفات الرب - عز وجل - التي وصف بها نفسه  
في تنزيله الذي أنزله على نبيه المصطفى ﷺ وعلى لسان نبيه نقل ، الأخبار الثابتة  
الصحيحة نقل العدول عن العدول من غير قطع في إسناد ، ولا جرح في ناقل  
الأخبار الثقات .

هكذا عنوان للكتاب المطبوع ، مراجعة وتعليق محمد خليل هراس ، وقد قام  
الأخ د . عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان ، بتحقيقه تحقيقاً علمياً لأهميته ، وسعة  
رواية مؤلفه - رحمه الله .

(٤) ذم الكلام للهروي - مخطوط - الجزء السادس الطبقة السابعة ، اللوحة رقم : ٤٠ .

وانظر : صون المنطق والكلام - للسيوطي - ص ٧٥ .

(٥) في جميع النسخ : سريج . وهو خطأ . والمثبت من : ذم الكلام ، وصون  
المنطق . وقد تقدمت ترجمته ص ١٩٧ .

ذلك وجعل ذلك من التوحيد ، هو من قول أهل الباطل ، فكيف بمن جعله أصل الدين ، كما قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> :

« سمعت أحمد بن الحسن ، أنبأ الأشعث ، يقول : قال رجل لبشر بن أحمد أبي سهل الإسفرائيني : إنما أتعلم الكلام لأعرف به الدين . فغضب ، وسمعتة قال : أو كان السلف من علمائنا كفاراً ؟ » .

وقال أبو عمر بن عبد البر<sup>(٢)</sup> : « الذي أقول : إنه إذا نظر إلى إسلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد وسعيد وعبد الرحمن ، وسائر<sup>(٣)</sup> المهاجرين والأنصار ، وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجا ، علم أن الله - عز وجل - لم يعرفه واحد منهم إلا بتصديق النبيين وبأعلام<sup>(٤)</sup> النبوة ودلائل الرسالة ، لا من قبل حركة ولا سكون<sup>(٥)</sup> ، ولا من باب البعض والكل<sup>(٦)</sup> ، ولا من باب كان ويكون ، ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجبا ، وفي الجسم ونفيه والتشبيه<sup>(٧)</sup> ونفيه لازما ما أضعوه ، ولو أضعوا الواجب لما<sup>(٨)</sup> نطق القرآن بتزكيتهم وتقديمهم ، ولا أطنب في مدحهم وتعظيمهم ، ولو كان ذلك من علمهم<sup>(٩)</sup> مشهوراً ، ومن أخلاقهم معروفاً ، لاستفاض عنهم واشتهروا به

---

(١) في ذم الكلام - لأبي إسماعيل الهروي - مخطوط - الجزء السادس الطبقة الثامنة ، اللوحة : ٤٣ .

وانظر : صون المنطق والكلام - للسيوطي - ص ٧٧ .

(٢) في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - لابن عبد البر - ١٥٢/٧ .

(٣) في التمهيد : وعلي وطلحة وسعد وعبد الرحمن وسائر ..

(٤) في التمهيد : النبيين بأعلام .

(٥) ولا مسكون : ساقطة : من التمهيد .

(٦) في التمهيد : الكل والبعض .

(٧) في س ، ط : وفي التشبيه .

(٨) في التمهيد : ما .

(٩) في التمهيد : عملهم .

كما اشتهروا بالقرآن<sup>(١)</sup> والروايات » .

فذكر أبو عمر أن ما يدخله<sup>(٢)</sup> هؤلاء في أصول الدين والتوحيد ، من الجسم ونفيه والتشبيه ونفيه ، والاستدلال بالحركة والسكون ، لو كان من الدين لما أضاعه<sup>(٣)</sup> خيار هذه الأمة ، فعلم أنه ليس من الدين ، وكلام علماء الملة في هذا الباب يطول ، وإنما الغرض التنبيه على أن ما سماه هؤلاء توحيداً ، وجعلوه هو نفي التجسيم والتشبيه ، إنما هو شيء ابتدعه لم يبعث الله به رسله ولا أنزل به كتبه ، وقد اعترف بذلك حذاقهم ، كما ذكره أبو حامد الغزالي ، في كتابه إحياء علوم الدين<sup>(٤)</sup> ، ووافق فيه أبو الفرج بن الجوزي في كتاب منهاج القاصدين<sup>(٥)</sup> ، لما ذكر الأسماء التي

(١) في التمهيد : ولشهوروا به كما شهرها بالقرآن .

(٢) في الأصل : يدخل . وأثبت المناسب للكلام من : س ، ط .

(٣) في الأصل ، س : أضاعوه . والمثبت من : ط . وهو ما يستقيم به الكلام .

(٤) إحياء علوم الدين - للغزالي - ٣٣/١ ، ٣٤ .

وأذكر طرفاً من اعترافه في المصدر السابق ، لكي يستبين للقارىء ما أثبتته بين القوسين التالين من مختصر منهاج القاصدين ، لا من منهاج نفسه لعدم وقوفي عليه ، يقول الغزالي : « اللفظ الثالث التوحيد : وقد جعل الآن عبارة عن صناعة الكلام ، ومعرفة طريق المجادلة ، والإحاطة بطرق مناقضات الخصوم والقدرة على التندق فيها بتكثير الأسئلة ، وإثارة الشبهات ، وتأليف الإلزامات حتى لقب طوائف منهم أنفسهم بأهل العدل والتوحيد ، وسمي المتكلمون العلماء بالتوحيد ، مع أن جميع ما هو خاصة هذه الصناعة لم يكن يعرف منها شيء في العصر الأول ، بل كان يشتد منهم النكير على من كان يفتح باباً من الجدل والمماراة ، فأما ما يشتمل عليه القرآن من الأدلة الظاهرة التي تسبق الأذهان إلى قبولها في أول السماع فلقد كان ذلك معلوماً للكل ، وكان العلم بالقرآن هو العلم كله ، وكان التوحيد عندهم عبارة عن أمر آخر لا يفهمه أكثر المتكلمين ، وإن فهموه لم يتصفوا به ، وهو أن يرى الأمور كلها من الله - عز وجل - رؤية تقطع التفاته عن الأسباب والوسائط . . فهذا مقام شريف إحدى ثمراته التوكل . . . والرضا والتسليم لحكم الله تعالى . . » .

(٥) هو : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي البغدادي الحنبلي ، =

عرف مسمياتها ، فذكر العلم والفقه والتوحيد ، قال :

[ اللفظ الثالث التوحيد : وقد كان ذلك إشارة إلى أن ترى الأمور كلها من الله تعالى ، رؤية تقطع الالتفات إلى الأسباب والوسائط ، فيشمر ذلك التوكل والرضى ، وقد جعل الآن عبارة عن صناعة الكلام في الأصول ، وذلك من المنكرات عند السلف ]<sup>(١)</sup> .

ولهذا لما كان أبو محمد عبد الله بن سعيد [ بن كلاب ]<sup>(٢)</sup> وأبو

= المعروف بابن الجوزي ، شيخ وقته ، إمام عصره ، صاحب التصانيف السائرة في فنون العلم .

يقول الذهبي : « ما علمت أحداً من العلماء صنف ما صنف هذا الرجل » . من تصانيفه : منهاج القاصدين - في مجلدين ، وهو - كما يقول حاجي خليفة - على أسلوب الإحياء ، لكنه حذف منه الأحاديث الواهية ، ومذاهب الصوفية التي لا أصل لها . توفي ابن الجوزي - رحمه الله - سنة ٥٩٧ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ - للذهبي - ١٣٤٢/٤ - ١٣٤٨ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ٢٧/١٣ - ٢٩ . والذيل على طبقات الحنابلة - لابن رجب - ٣٩٩/١ - ٤٣ . وكشف الظنون - لحاجي خليفة - ١٨٧٨/٢ .

(١) ما بين المعقوفتين بياض في : الأصل ، بقدر أربعة عشر سطرأ ، وفي : س : بقدر ثمانية أسطر ، وفي ط : بقدر كلمة واحدة علق عليها بالهامش بمايلي : « هذا بياض بالأصول التي تحت أيدينا يبلغ نحو سبعة أسطر والظاهر أنه صحيح » . وفي هذا نظر ، إذ الظاهر من النص أن القائل هو ابن الجوزي ، ولعل ما أثبتته من مختصر منهاج القاصدين لابن الجوزي ، اختصار ابن قدامة المقدسي - رحمهما الله تعالى - ص ٢١ - يكتمل به النص ، وقد ذكر ابن قدامة في مقدمة الكتاب أنه لم يلتزم المحافظة على ترتيبه ، وذكر ألفاظاً بعينها ، بل ذكر بعضها بالمعنى قصد الاختصار ، وربما ذكر فيه حديثاً أو شيئاً يسيراً من غيره إن كان مناسباً له .

انظر ؛ مقدمة المصدر السابق ص ١٢ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

وقد ورد في الأصل : « أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد » وهو خطأ .

وقد تقدمت ترجمته ص ١٦٩ .

الحسن الأشعري ، وأبو العباس القلانسي ، ممن أخذ أصل الكلام في التوحيد عن المعتزلة ، وخالفوهم في بعض دون بعض ، يقع في كلامهم من هذا التوحيد المبتدع المخالف للتوحيد المنزل من عند الله ما يقع ، كان الناس ينبهون على ذلك ، حتى ذكر شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> قال :

« سمعت عدنان<sup>(٢)</sup> بن عبدة النميري ، سمعت أبا عمر<sup>(٣)</sup> البسطامي يقول : كان أبو الحسن الأشعري أولاً ينتحل الاعتزال ، ثم رجع فتكلم عليهم<sup>(٤)</sup> ، وإنما مذهبه<sup>(٥)</sup> التعطيل إلا أنه رجع من التصريح إلى التمويه » .

وقال<sup>(٦)</sup> الشيخ أبو نصر السجزي<sup>(٧)</sup> في رسالته إلى أهل

- 
- (١) أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام - الجزء السابع - الطبقة التاسعة للوحة : ٣ .  
(٢) في ذم الكلام : سمعت الحاكم عدنان ..  
(٣) في الأصل : « عمرو » . والمثبت من : س ، ط ، وذم الكلام ، ومصادر الترجمة . هو : أبو عمر محمد بن أنحسين بن محمد بن الهيثم البسطامي ، الواعظ المتكلم ، انظر : تاريخ بغداد - للبغدادي - ٢/٢٤٧ ، ٢٤٨ . وتبيين كذب المفتري - لابن عساكر - ص ٢٣٦ - ٢٣٨ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ١٧/٣٢٠ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٤/١٤٠ - ١٤٢ .  
(٤) تكلم ابن عساكر عن انتحال أبي الحسن الأشعري للاعتزال ، وإقامته عليه ، أربعين سنة ، ورجوعه عنه في « تبين كذب المفتري » ص ٣٨ - ٤٥ .  
وقد نقل عن أبي بكر بن فورك رجوعه ، وما صنفه بعد ذلك من المصنفات التي نقض فيها مذهب المعتزلة ، وأبطل استدلالهم ، وكشف عن تمويهاتهم .  
انظر : المصدر السابق - ص ١٢٨ - ١٣٦ .  
(٥) في ذم الكلام : مذهبه .  
(٦) ذكر الشيخ - رحمه الله - في « درء تعارض العقل والنقل » ٧/٢٣٦ أن كلام أبي نصر هذا في « الإبانة » .  
(٧) في الأصل : السخزي . وهو خطأ .  
هو : أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي . الوائلي البكري ، من حفاظ الحديث .  
يقول الذهبي : شيخ الحرم ، ومصنف « الإبانة الكبرى » في أن القرآن غير =

اليمن<sup>(١)</sup> : « ولقد حكى لي محمد بن عبد الله المالكي المغربي ، وكان فقيهاً صالحاً ، عن الشيخ أبي سعيد البرقي ، وهو من شيوخ فقهاء المالكيين [ بركة<sup>(٢)</sup> ] ، عن أستاذه خلف المعلم<sup>(٣)</sup> ، وكان من فقهاء المالكيين [٤] أنه قال : الأشعري أقام<sup>(٥)</sup> أربعين سنة على الاعتزال ، ثم أظهر التوبة فرجع عن الفروع وثبت على<sup>(٦)</sup> الأصول » .

قال أبو نصر<sup>(٧)</sup> : .....

= مخلوق ، وهو مجلد كبير دال على سعة علم الرجل بفن الأثر . توفي بمكة المكرمة سنة ٤٤٤ هـ .

انظر : الأنساب - للسمعاني - ٢٧٩/١٣ - ٢٨١ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ٦٥٤/١٧ - ٦٥٧ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٢٧١/٣ - ٢٧٢ .

(١) في الرد على من أنكر الحرف والصوت ، وقد حققها الأخ : محمد باكريم با عبد الله ، للحصول على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . وانظر هذا النص فيها ص ١٦٨ .

(٢) بركة : بفتح الراء والقاف : اسم صقع كبير يشتمل على مدن وقرى ، بين الإسكندرية وإفريقية ، افتتحها عمرو بن العاص صلحاً سنة ٢١ هـ ، وإلى بركة ينسب جماعة من أهل العلم .

انظر : مجمع البلدان - لياقوت الحموي - ٣٨٨/١ ، ٣٨٩ . والروض المعطار - للحميري - ص ٩١ .

(٣) هو : أبو سعيد خلف بن عمر ، وقيل : اسمه عثمان بن عمر ، وقيل : عثمان بن خلف ، من أهل القيروان ، وإمام أهل زمانه في الفقه والورع ويعرف بمعلم الفقهاء ، لم يكن في وقته أحفظ منه . توفي سنة ٣٧١ . انظر : الديات المذهب - لابن فرحون - ٣٤٧/١ . وترتيب المدارك - لعياض - ٤٨٨/٢ - ٤٩١ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٥) في الرسالة : أقام الأشعري .

(٦) في الأصل : ورجع إلى . وأثبت المناسب من : س ، ط ، والرسالة ، ودرء تعارض العقل والنقل .

(٧) قال أبو نصر : « إضافة من الشيخ - رحمه الله - والكلام متصل بما قبله في الرسالة .

«هذا<sup>(١)</sup> كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره<sup>(٢)</sup>» .

ولهذا قال محمد بن خويز منداد<sup>(٣)</sup> : إمام المالكية في وقته في العراق ، في الكلام الذي ذكره عنه أبو عمر بن عبد البر<sup>(٤)</sup> ، قال : أهل البدع والأهواء عند مالك وأصحابه الذين<sup>(٥)</sup> ترد شهادتهم ، هم : أهل الكلام .

قال : « فكل متكلم فهو من أهل<sup>(٦)</sup> الأهواء والبدع عند مالك

- 
- (١) في الرسالة : وهذا .  
(٢) في جميع النسخ : وعورته . وما أثبتته من : الرسالة ، ودرء تعارض العقل والنقل ٢٣٦/٧ . وقد علق على ذلك الشيخ - رحمه الله - في الدرء بقوله :  
« ليس مراده بالأصول ما أظهوره من مخالفة السنة ، فإن الأشعري مخالف لهم فيما أظهوره من مخالفة السنة ، كمسألة الرؤية ، والقرآن ، والصفات ، لكن أصولهم الكلامية العقلية التي بنوا عليها الفروع المخالفة للسنة . . . » .  
انظر : درء تعارض العقل والنقل ٢٣٧/٧ .
- (٣) هو : أبو عبدالله محمد بن أحمد بن إسحاق بن خويز منداد المصري المالكي ، تفقه على الأبهري ، كان يكره الكلام ويجانب أهله ، له مصنفات منها : كتاب « الخلاف » توفي سنة ٣٩٠ هـ تقريباً .
- انظر : الديباج المذهب - لابن فرحون - ص ٢٦٨ . وجامع بيان العلم وفضله - لابن عبد البر - ١١٧/٢ . والوافي بالوفيات - للصفدي - ٥٢/٢ .
- (٤) ذكر ابن عبد البر أن محمد بن خويز منداد قال في كتاب « الشهادات في تأويل قول مالك : « لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء ما نصه :  
« أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع ، أشعرياً كان أو غير أشعري ، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً ، ويهجر ويؤدب على بدعته ، فإن تمادى عليها استتيب منها » .  
راجع : جامع بيان العلم وفضله - لابن عبد البر - ١١٧/٢ .
- (٥) في س : الذي .  
(٦) في جميع النسخ : فهو عندهم من أهل . . . والكلام يستقيم بدون لفظه : عندهم كما أثبتته من : درء تعارض العقل والنقل ١٥٨/٧ .

وأصحابه [ وكل<sup>(١)</sup> متكلم فهو عندهم من أهل الأهواء ]<sup>(٢)</sup> أشعرياً كان أو غير أشعري .

والمعنى الثالث<sup>(٣)</sup> من معاني التوحيد - عند هؤلاء الأشعرية ، كالقاضي أبي بكر<sup>(٤)</sup> وغيره - هو أنه سبحانه لا شريك له في الملك ، بل هو رب كل شيء ، وهذا معنى صحيح ، وهو حق ، وهو أجود ما اعتصموا به من الإسلام في أصولهم ، حيث اعترفوا فيها بأن الله خالق كل شيء ومربه<sup>(٥)</sup> ، ومدبره ، والمعتزلة وغيرهم يخالفون في ذلك ، حيث يجعلون بعض المخلوقات لم يخلقها الله ولم يحدثها ، لكن مع هذا قد ردوا قولهم ببعد غلوا فيها ، وأنكروا ما خلقه الله من الأسباب ، وأنكروا ما نطق به الكتاب والسنة من أن الله يخلق الأشياء بعضها ببعض ، وغير ذلك مما ليس هذا موضعه .

فهذه المعاني الثلاثة هي التي يقولون : إنها معنى اسم الله الواحد ،

(١) في الأصل : فكل . والمثبت من : ط ، ودرء تعارض العقل والنقل .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٣) بين الشيخ - رحمه الله - في « التدمرية » ص ٦٢ أن عامة المتكلمين الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر غايتهم ، أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع فيقولون : هو : واحد في ذاته لا قسيم له . واحد في صفاته لا شبيه له . واحد في أفعاله لا شريك له . والنوع الثالث هو أشهرها عندهم ، وهو توحيد الأفعال .

وهو : أن خالق العالم واحد ، ويحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب ، وأن هذا هو معنى قولنا : لا إله إلا الله ، حتى يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع .

انظر : تقسيم الطوائف للتوحيد وتسمية كل طائفة باطلهم توحيداً في : مدارج السالكين - لابن القيم - ٣/٤٤٧ - ٤٤٩ .

(٤) في الأصل : أو . والمثبت من : س ، ط .

(٥) في ط : ومربيه .

وهي التوحيد ، وفيها من البدع التي خولف فيها<sup>(١)</sup> الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ما قد نبهنا على بعضه .

وأما التوحيد الذي ذكر الله في كتابه ، وأنزل به كتبه ، وبعث به رسله ، واتفق عليه المسلمون من كل ملة ، فهو كما قال الأئمة : شهادة أن لا إله إلا الله ، وهو عبادة الله وحده لا شريك له ، كما بين ذلك بقوله : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾<sup>(٢)</sup> فأخبر أن الإله إله واحد لا يجوز أن يتخذ إلهاً غيره ، فلا يعبد إلا إياه ، كما قال في السورة الأخرى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا نَتَّخِذُ أَلِنَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَآرِهْبُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> وكما قال : ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾ إلى : ﴿ فَتَلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴾<sup>(٤)</sup> وكما قال : ﴿ تَتْرِكُلِ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾<sup>(٥)</sup> وكما قال : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

والشرك الذي ذكره الله في كتابه ، إنما هو عبادة غيره من المخلوقات كعبادة الملائكة أو الكواكب أو الشمس أو القمر أو الأنبياء أو تماثيلهم أو قبورهم ، أو غيرهم من الأدميين ، ونحو ذلك مما هو كثير في هؤلاء الجهمية ونحوهم ممن يزعم أنه محقق<sup>(٧)</sup> في التوحيد ، وهو من أعظم الناس إشراكاً ، وقال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ

(١) في س ، ط : بها .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٦٣ .

(٣) سورة النحل ، الآية : ٥١ .

(٤) سورة الإسراء ، الآيات : ٢٢ - ٣٩ .

(٥) سورة الزمر ، الآيات : ١ - ٣ .

(٦) سورة الفرقان ، الآية : ٦٨ .

(٧) في ط : محق .

اللَّهُ بِضُرِّ هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ ضُرَّوهٗ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمَسِّكَتٌ رَحْمَتَهُ ۗ قُلْ  
 حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ أَلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١﴾ وقال : ﴿ قُلْ أَفَعَبَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ بِأَعْبُدُ  
 أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿١٦﴾ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ  
 وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٢﴾ وقال تعالى :  
 ﴿ وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ شَمَّرَتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ  
 الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٣﴾ وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا ذُكِرَتْ رَيْكَ فِي الْقُرْآنِ  
 وَحَدِّثْهُمْ وَلَوْ عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا ﴿٤﴾ وقال تعالى : ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ  
 الْكٰفِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذٰبٌ ﴿٤﴾ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلٰهًا وَحِدًا إِنَّ هٰذَا لَشَيْءٌ مُجَابٌ ﴿٥﴾ وَأَنْطَلَقَ  
 الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ ءَالِهَتِكُمْ إِنَّ هٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴿٦﴾ مَا سَمِعْنَا بِهٰذَا فِي الْآلَمَةِ  
 الْآخِرَةِ إِنَّ هٰذَا إِلَّا أُخْلِقُ ﴿٥﴾ ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلٰهَ إِلَّا  
 اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ إِنَّا لَنَارِكُوا ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مِجْنُونٍ ﴿٦﴾ وقال تعالى :  
 ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴿٧﴾ .

قال ابن عباس ، وعطاء ، وعكرمة ، ومجاهد : يسألهم من خلق  
 السماوات والأرض ؟ فيقولون : الله ، وهم مع هذا<sup>(٨)</sup> يعبدون غيره ،

(١) سورة الزمر ، الآية : ٣٨ .

وقد ورد في : س ، ط : ﴿ قل رأيتم ﴾ وهو خطأ .

(٢) سورة الزمر ، الآيات : ٦٤ - ٦٦ .

(٣) سورة الزمر ، الآية : ٤٥ .

(٤) سورة الإسراء ، الآية : ٤٦ .

(٥) سورة ص ، الآية : ٤ - ٧ .

في س : ﴿ منذ منهم ﴾ وهو خطأ .

(٦) سورة الصافات ، الآيتان : ٣٥ ، ٣٦ .

(٧) سورة يوسف ، الآية : ١٠٦ .

(٨) في س : ذلك .

ويشركون به ، ويقولون : له ولد ، وثالث<sup>(١)</sup> ثلاثة .

فكان الكفار يقرون بتوحيد الربوبية ، وهو نهاية ما يثبتته هؤلاء المتكلمون - إذا سلموا من البدع فيه - وكانوا مع هذا مشركين ، لأنهم كانوا يعبدون غير الله ، قال تعالى : ﴿ وَسَأَلْنَا مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾<sup>(٤)</sup> .

فبين سبحانه أنه بهذا التوحيد بعث جميع الرسل ، وأنه بعث إلى كل أمة رسولا به ، وهذا هو الإسلام الذي لا يقبل الله لا من الأولين ولا من

(١) في س : وقالت ثلاثة . وهو تصحيف .

يقول ابن كثير - رحمه الله - عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ ١٠٦ / يوسف .

« قال ابن عباس : من إيمانهم أنهم إذا قيل لهم : من خلق السماوات ، ومن خلق الأرض ، ومن خلق الجبال ؟ قالوا : الله ، وهم مشركون به ، وكذا قال مجاهد وعطاء وعكرمة والشعبي وقتادة والضحاك وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم » . وقد ذكر ابن الجوزي - رحمه الله - في « زاد المسير » ٢٩٤ / ٤ عند تفسيره لهذه الآية الكريمة ثلاثة أقوال :

الأول : عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وقتادة والشعبي : أنهم المشركون الذين يؤمنون بأن الله خالقهم ورازقهم وهم يشركون به .  
والثاني : عن ابن عباس : أنهم النصارى ، يؤمنون بأن الله خالقهم ورازقهم ومع ذلك يشركون به .

الثالث : عن الحسن أنهم المنافقون ، يؤمنون في الظاهر رثاء الناس ، وهم في الباطن كافرون .

(٢) سورة الزخرف ، الآية : ٤٥ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ٢٥ .

(٤) سورة النحل ، الآية : ٣٦ .

الآخرين ديناً غيره ، قال تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْعُوثُ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ (٨٣) قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا  
أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا  
أَوْفَىٰ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَالنَّبِيِّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ  
مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ  
الْخَاسِرِينَ ﴿١﴾ .

فدين الله أن يدينه العباد<sup>(٢)</sup> ويدينون له ، فيعبدونه وحده ويطيعونه ،  
وذلك هو الإسلام له ، فمن ابتغى غير هذا ديناً فلن يقبل منه ، وكذلك  
قال في الآية الأخرى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَمَلَائِكَتُهُ وَأُولُوا الْعِلْمِ  
قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (١٨) إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ  
الْإِسْلَامُ ﴿٣﴾ .

فذكر أن الدين عند الله الإسلام ، بعد إخباره بشهادته وشهادة  
الملائكة وأولي<sup>(٤)</sup> العلم أنه لا إله إلا هو ، والإله هو المستحق للعبادة ،  
فأما من اعتقد في الله أنه رب كل شيء وخالقه ، وهو مع هذا يعبد غيره ،  
فإنه مشرك بربه متخذ من دونه إلهاً آخر ، فليست الإلهية هي<sup>(٥)</sup> الخلق أو  
القدرة على الخلق أو القدم ، كما يفسرها هؤلاء المبتدعون في التوحيد  
من أهل الكلام ، إذ المشركون الذين شهد الله ورسوله بأنهم مشركون من  
العرب وغيرهم ، لم يكونوا يشكون في أن الله خالق كل شيء وربهم ، فلو

(١) سورة آل عمران ، الآيات : ٨٣ - ٨٥ .

في س : (وإليه ترجعون) وهو خطأ . في الأصل : (قولوا آمنا بالله) وهو خطأ .

(٢) في الأصل : للعباد . والمثبت من : س ، ط .

(٣) سورة آل عمران ، الآيات : ١٨ ، ١٩ .

(٤) في الأصل ، س : أولو والمثبت من : ط .

(٥) في جميع النسخ : هو . وأثبت ما رأيته مناسباً للكلام .

كان هذا هو إلهية لكانوا قائلين : إنه لا إله إلا هو .

فهذا<sup>(١)</sup> موضع عظيم جداً ينبغي معرفته ، لما قد لبس على طوائف من الناس أصل الإسلام ، حتى صاروا يدخلون في أمور عظيمة هي شرك ينافي الإسلام لا يحسبونها شركاً ، وأدخلوا في التوحيد والإسلام أموراً باطلة ظنوها من التوحيد وهي تنافيه ، وأخرجوا من الإسلام والتوحيد أموراً عظيمة لم يظنوها من التوحيد وهي أصله ، فأكثر هؤلاء المتكلمين لا يجعلون التوحيد إلا ما يتعلق بالقول والرأي واعتقاد ذلك ، دون ما يتعلق بالعمل والإرادة واعتقاد ذلك ، بل التوحيد الذي لا بد منه لا يكون إلا بتوحيد الإرادة والقصد ، وهو توحيد العبادة<sup>(٢)</sup> ، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، أن يقصد [ الله ]<sup>(٣)</sup> بالعبادة ويريده بذلك دون ما سواه ، وهذا هو الإسلام ، فإن الإسلام يتضمن أصليين :

(١) ورد في هامش الأصل : قف على هذا المبحث المفيد جداً .  
(٢) في الأصل : العباد . وأثبت المناسب لتقسيم التوحيد من : س ، ط . فالتوحيد نوعان :

نوع في العلم والاعتقاد ، ويسمى التوحيد العلمي ، لتعلقه بالأخبار والمعرفة ، ومداره على إثبات صفات الكمال ، ونفي التشبيه والمثال ، والتنزيه عن العيوب والنقائص .

ونوع في الإرادة والقصد ، ويسمى التوحيد القصدي والإرادي ، لتعلقه بالقصد والإرادة ، وهو نوعان :

توحيد في الربوبية .

وتوحيد في الإلهية .

وقد تكلم الشيخ - رحمه الله - في « التدمرية » على هذين الأصليين العظيمين ، فبينهما غاية البيان إجابة لمن سأله أن يكتب لهم مضمون ما سمعوه منه في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات والشرع والقدر ، لمسيس الحاجة إلى تحقيقهما ، وكثرة الاضطراب فيهما .

وانظر أنواع التوحيد في « مدارج السالكين » لابن القيم ٢٤/١ ، ٢٥ ، ٤٤٩/٣ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، يقتضيها السياق .

أحدهما : الاستسلام لله ، والثاني : أن يكون ذلك له سالماً فلا يشركه أحد في الإسلام له ، وهذا هو الاستسلام لله دون ما سواه ، وسورة قل يا أيها الكافرون تفسر ذلك .

ولا ريب أن العمل والقصد مسبوق بالعلم ، فلا بد أن يعلم ويشهد أن لا إله إلا الله .

وأما التوحيد القولي الذي هو الخبر عن الله ، ففي سورة الإخلاص التي تعدل ثلث القرآن<sup>(١)</sup> وفيها اسمه (الأحد) (الصمد) وكل من هذين الاسمين يدل على نقيض مذهب هؤلاء الجهمية كما قد بيناه في موضعه<sup>(٢)</sup> ، وعبادة الله وحده يدخل فيها كمال المحبة لله وحده ، وكمال الخوف منه وحده ، والرجاء له وحده<sup>(٣)</sup> ، والتوكل عليه وحده ، كما يبين القرآن ذلك في غير موضع ، فكل ذلك من أصول التوحيد الذي أوجب الله على عباده ، وبذلك يكون الدين كله لله ، كما أمر الله رسوله والمؤمنين بالقتال إلى هذه الغاية ، حيث يقول : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) تقدم ذكر بعض الأحاديث التي تدل على أن ﴿ قل هو الله أحد ﴾ تعدل ثلث القرآن . راجع ص ١٢٢ .

وقد أشرنا في الصفحة نفسها أن لشيخ الإسلام رسالة تسمى بـ « جواب أهل العلم والإيمان أن ﴿ قل هو الله أحد ﴾ تعدل ثلث القرآن .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/٢١٤ - ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٤٤٩ - ٤٥٢ .

وبيان تلبيس الجهمية - لابن تيمية - ١/٤٥٩ - ٤٨٧ ، ٤٩٣ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ - ٥١١ ، ٥١٨ .

(٣) وحده . ساقطة من : ط .

(٤) سورة الأنفال ، الآية : ٣٩ .

## الوجه الحادي والستون (١) :

أن القرآن قد نطق بأن الله كلمات في غير موضع من كتابه ، كقوله :  
 ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَتِهِ ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا  
 فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ  
 اللَّهِ ﴾ (٣) وقال : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِدَ كَلِمَتُ  
 رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ (٤) وقال : ﴿ فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي  
 يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ  
 بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ ﴾ (٦) وقال تعالى : ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ  
 بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ (٧) ، وقال : ﴿ وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا  
 وَكُتِبَ عَلَيْهَا ﴾ (٨) .

وكذلك تواتر عن النبي ﷺ الاستعاذة بكلمات الله التامات (٩) ،  
 وهذا وأمثاله صريح في تعدد كلماته ، فكيف يقال : ليس كلامه إلا معنى  
 واحد لا عدد فيه أصلاً ؟ وهذا قد أوردوه ، وذكروا جوابهم عنه .

- 
- (١) في س : الوجه السادس والستون . وهو خطأ لم يستمر حيث أثبت الأوجه التالية  
 لهذا الوجه في هذه النسخة بصورة سليمة توافق الأصل ، ط .  
 (٢) سورة الأنعام ، الآية : ١١٥ .  
 (٣) سورة لقمان ، الآية : ٢٧ .  
 (٤) سورة الكهف ، الآية : ١٠٩ .  
 (٥) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٨ .  
 (٦) سورة الأنفال ، الآية : ٧ .  
 وقد ورد في الأصل : ويريد والله . وفي س ، ط : ويحق الله الحق بكلماته .  
 وهو خطأ .  
 (٧) سورة الشورى ، الآية : ٢٤ . وقد ورد في س ، ط : ويمحو الباطل . وهو خطأ .  
 (٨) سورة التحريم ، الآية : ١٢ .  
 (٩) تقدم ذكر بعض الأحاديث في ذلك ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

فقال القرطبي<sup>(١)</sup> فيما ذكره من كلام ابن فورك : « فإن قيل : هذا<sup>(٢)</sup> الذي قلتم يوجب أن تكون التوراة والإنجيل والزيور والفرقان ، وسائر كتب الله شيئاً واحداً ، والرب تعالى قد أثبت لنفسه كلمات فقال<sup>(٣)</sup> : ﴿ مَا نَفَدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> وقال : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾<sup>(٥)</sup> وقال : ﴿ وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

قلنا : إن الرب سبحانه أثبت لنفسه كلمات ، وأنزل الكتب كذلك ، وسمى<sup>(٧)</sup> نفسه بأسماء كثيرة ، وأثبتها في التنزيل فقال : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾<sup>(٨)</sup> ، قال رسول الله ﷺ : « لله تسعة وتسعون<sup>(٩)</sup> اسماً »<sup>(١٠)</sup> ، أفقولون بتعدد المسمى لتعدد الأسماء ؟ أو تقولون :

(١) في هامش س : كلام ابن فورك في مسألة الكلام .

وقد أورده القرطبي في كتابه « الأسنى في أسماء الله الحسنى وصفاته العلى »

- مخطوط - اللوحة : ٢٤٢ .

(٢) في الأسنى : هو .

(٣) في س ، ط : وقال .

(٤) سورة لقمان ، الآية : ٢٧ .

(٥) سورة الأنعام ، الآية : ١١٥ .

(٦) سورة التحريم ، الآية : ١٢ .

(٧) في الأسنى : سمي . بدون الواو .

(٨) سورة الأعراف ، الآية : ١٨٠ .

(٩) في الأصل : تسعين . والمثبت من : س ، ط ، والأسنى .

(١٠) الحديث بهذا اللفظ رواه مسلم عن أبي هريرة وتامه « ... من حفظها دخل الجنة ، وإن الله وتر يحب الوتر » .

وفي رواية ابن عمر : « من أحصاها » .

صحيح مسلم ٢٠٦٢/٤ كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار - باب في

أسماء الله تعالى ، وفضل من أحصاها ، الحديث / ٢٦٧٧ .

ورواه الإمام أحمد بلفظ : « لله تسعة وتسعون اسماً » مع اختلاف يسير في

باقي ألفاظ الحديث . المسند ٢/ ٢١٤ ، ٤٢٧ .

وأخرجه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « إن =

## الأسماء تدل على مسمى واحد بنعوت الجلال (١) ؟

- =
- لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً ، من أحصاها دخل الجنة .  
صحيح البخاري ١٨٥/٣ كتاب الشروط - باب ما يجوز من الاشتراط ...  
١٦٩/٨ كتاب التوحيد - باب إن لله مائة اسم إلا واحداً .  
وبلفظ البخاري رواه مسلم - أيضاً - في صحيحه ٢٠٦٣/٤ - نفس الكتاب  
والباب السابقين .
- والترمذي في سننه ٥٣٠/٥ كتاب الدعوات - باب حدثنا يوسف بن حماد  
البصري ، الحديث / ٣٥٠٦ . وأحمد في مسنده ٥٠٣/٢ ، ٥١٦ .  
وهذا الحديث لا يدل على حصر أسماء الله تعالى بعدد معين ، ولو كان المراد  
الحصر لقال : إن أسماء الله تسعة وتسعون اسماً .  
ومعنى الحديث : أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه دخل الجنة ، وعلى  
هذا فيكون قوله : ( من أحصاها دخل الجنة ) جملة مكملة لما قبلها ، وليست  
مستقلة كما تقول : « عندي ألف درهم أعدتها للحج » فهذا لا يمنع أن يكون  
عندك دراهم أخرى لم تعدها للحج .  
فالتقيد بالعدد هو الموصوف بهذه الصفة ، لا في أصل استحقاقه لذلك العدد .  
ومما يدل على أن أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد ، ما رواه أحمد في  
مسنده ٤٥٢/١ : عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ :  
« ما قال عبد قط إذا أصابه هم وحزن : اللهم إني عبدك وابن عبدك ، ابن  
أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماض في حكمك ، عدل في قضاؤك ، أسألك بكل اسم  
هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو  
استأثرت به في علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن ربيع قلبي ، ونور صدري ،  
وجلاء حزني ، وذهب همي ... » .  
فهذا يدل على أن لله أسماء فوق تسعة وتسعين ، يحصيها بعض المؤمنين ،  
وأما ما استأثر الله تعالى به في علم الغيب ، فلا يمكن لأحد حصره ولا الإحاطة  
به . والله أعلم .
- انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - ٣٧٩/٦ - ٣٨٢ . ودرء  
تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٢ ، ٣٣٣ . والقواعد المثلى في صفات الله وأسمائه  
الحسنى لابن عثيمين ص ١٣ - ١٦ .
- (١) في الأسنى : وإنما هي تسميات متعددة بألفاظ مختلفة دالة على مسمى واحد  
بنعوت الجلال .

فإن قلت<sup>(١)</sup> : التسميات تتعدد والمسمى واحد ، فكذلك نقول في الكلام<sup>(٢)</sup> : إنه واحد لا يشبه كلام المخلوقات ولا هو بلغة من اللغات ، ولا يوصف بأنه عربي أو فارسي أو عبراني ، لكن العبارات عنه تكثر وتختلف ، فإذا قرىء كلام الله بلغة العرب سمي قرآناً ، وإذا قرىء بلغة العبرانية أو الفارسية<sup>(٣)</sup> سمي توراة وإنجيلاً<sup>(٤)</sup> ، كذلك الرب - سبحانه - يوصف<sup>(٥)</sup> بالعربية الله الرحمن الرحيم ، وبالفارسية « خدای بزرك »<sup>(٦)</sup> وبالتركية « سرکوي »<sup>(٧)</sup> ونحو ذلك<sup>(٨)</sup> ، وهو - سبحانه - واحد ، والتسمية الدالة عليه تكثر ، وكذلك هو - سبحانه - معبود في السماء<sup>(٩)</sup> ، ومعبود في الأرض بعبادات وقصور<sup>(١٠)</sup> متباينة ، وكذلك هو - سبحانه - مذكور الذاكرين بأذكار مختلفة ، وكذلك الكلام يقرأ ويكتب<sup>(١١)</sup> ويفسر ، بقراءات مختلفة ، وأذكار متفاوتة ، وكتابة<sup>(١٢)</sup> متباينة .

- 
- (١) في س ، ط : قلت .  
(٢) في الأسنى : الكلام الأزلي .  
(٣) في الأسنى : أو الربانية . ولعلها السريانية .  
(٤) الإنجيل بلغة السريانية ، وليس بالفارسية ، وإنما المقصود المترجم بالفارسية كما سيأتي .  
(٥) في الأسنى : وصف .  
(٦) في الأصل : خذا برك . وفي س : خذا برك . وفي الأسنى : خذي بزرك والمثبت من : ط . ولعله الصواب ، وتعني : الله العظيم .  
(٧) في الأسنى : ننكري .  
(٨) في الأسنى : وكذلك بالحشية تحبكي ، وبالإفرنجية قلنظر ونحو ذلك . هكذا بدون نقط على بعض الحروف .  
(٩) في الأسنى : من في السماء .  
(١٠) في س : قصور .  
(١١) في ط : يكتب ويقرأ .  
(١٢) في الأسنى : وكتابات .

وقوله : ﴿ مَا نَفَذَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> قد قيل : إنما<sup>(٢)</sup> سمي كلامه<sup>(٣)</sup> كلمات لما فيه من فوائد الكلمات ، ولأنه ينوب منابها ، فجازت العبارة عنه بصيغة الجمع تعظيماً<sup>(٤)</sup> ، وفي قريب من هذا المعنى قوله<sup>(٥)</sup> الحق<sup>(٦)</sup> : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وكذلك قوله : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِيهِ وَنُمِيتُهُ ﴾<sup>(٨)</sup> وكذلك قوله ﴿ إِنَّ إِيْرَاهِيمَ كَانَتْ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ ﴾<sup>(٩)</sup> لأنه مناب أمة ، وكذلك قوله : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(١٠)</sup> والمراد ميزان واحد .

وقيل<sup>(١١)</sup> : ما نفذت<sup>(١٢)</sup> العبارات والدلالات التي تدل على مفهومات معاني كلامه .

قلت : فهذا ما ذكروه ، ومن تدبر ذلك علم أنه من أبطل القول وأفسد القياس ، فإنهم أوردوا سؤالين :

- 
- (١) سورة لقمان ، الآية : ٢٧ .
  - (٢) في الأصل : بما . وأثبت المناسب للسياق من : س ، ط .
  - (٣) في الأسنى : كلماته .
  - (٤) في الأسنى : تفخيماً .
  - (٥) في ط : قول .
  - (٦) الحق : ساقطة من : الأسنى .
  - (٧) سورة الحجر ، الآية : ٩ .
  - (٨) سورة الحجر ، الآية : ٢٣ .
  - (٩) سورة النحل ، الآية : ١٢٠ .
  - (١٠) سورة الأنبياء ، الآية : ٤٧ .
  - ولم يرد قوله تعالى ﴿ ليوم القيامة ﴾ في : س ، ط ، والأسنى .
  - (١١) جاء في الأسنى : قبل كلمة « وقيل » :  
وقال الأعشى :
  - ووجه نقى اللون صاف يزينه  
مع الجيد لثات لها ومعاصم  
فعبر باللثات عن اللثة .
  - (١٢) في س ، ط : تقدمت . وهو تصحيف .

أحدهما : [ أن هذا ]<sup>(١)</sup> يوجب أن تكون التوراة والإنجيل وسائر كتب الله شيئاً واحداً .

والثاني : أن الرب أثبت لنفسه كلمات ، ثم جعل الجواب عن الأول أن هذا مثل أسماء الله الحسنى ، هي متعددة ومتنوعة باللغات والمسمى واحد ، فكذلك هذه الكتب مع تعددها وتنوعها هي عبارة عن معنى واحد .

ومن المعلوم أن هذا باطل في الأصل المقيس عليه ، وفي الفرع أما في الأصل ، فلأن أسماء الله الحسنى ليست مترادفة بحيث يكون معنى كل اسم هو معنى الاسم الآخر ، ولا هي - أيضاً - متباينة التباين في المسمى وفي صفته ، بل هي من جهة دلالتها على المسمى كالمترادفة ، ومن جهة دلالتها على صفته<sup>(٢)</sup> كالمتباينة ، وهذا القسم كثير ، ومنه أسماء النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> وأسماء القرآن<sup>(٤)</sup> وغير ذلك ، وبعض الناس يجعلون<sup>(٥)</sup> هذا قسماً

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في س ، ط : صفاته .

(٣) من أسمائه عليه السلام : المزمّل ، والمدثر ، والرسول ، والنبي ، ومنها : ما ورد في الحديث الذي رواه البخاري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « لي خمسة أسماء : أنا محمد ، وأحمد ، وأنا الماحي - الذي يمحو الله به الكفر ، وأنا الحاشر - الذي يحشر الناس على قدمي - وأنا العاقب » .

صحيح البخاري ١٦٢/٤ كتاب المناقب - باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ .

ومعنى العاقب : الذي ليس بعده نبي .

ورد هذا التفسير في صحيح مسلم - ١٨٢٨/٤ - كتاب الفضائل - باب في أسمائه ﷺ الحديث / ٢٣٥٤ .

(٤) من أسماء القرآن : الفرقان ، والتنزيل ، والكتاب ، والهدى ، والنور والشفاء ، والبيان ، وغير ذلك .

(٥) في س ، ط : يجعل .

من المترادف وبعضهم يجعله من المتباين قسماً ثالثاً قد يسميه المتكافىء .

والمقصود فهم المعنى ، فإذا قيل : « الرحمن الرحيم » ، وقيل : « العليم » « القدير » ، وقيل : « السميع » « البصير » فالأول يدل على المسمى بصفة الرحمة ، والثاني يدل عليه بصفة العلم ، والثالث بصفة القدرة ، والرابع بصفة السمع ، والخامس بصفة البصر ، وهذه الصفات ليس أحدها هو الآخر ، وهذا مما [ لا ]<sup>(١)</sup> ينازع فيه هؤلاء و [ لا ]<sup>(١)</sup> غيرهم ، فصفات كل اسم يدل من صفات الرب على ما لم يدل عليه الآخر مع اتفاقها في الدلالة على المسمى .

نعم ، وقد يدل الاسم على معنى الآخر بطريق اللزوم ، فإنه يدل على الذات ، والذات تستلزم جميع الصفات ، لكن دلالة اللزوم ليست هي دلالة الاسم اللغوية ، واللزوم - أيضاً - يحتاج إلى أن<sup>(٢)</sup> يعرف<sup>(٣)</sup> تلك الصفات من غير الاسم ، فلا يكون الاسم هو الدال عليها ، وإذا كان كذلك فتعدد أسماء الله تعالى لم تقتض<sup>(٤)</sup> تعدد<sup>(٥)</sup> المسمى ، ولكن اقتضى تعدد صفاته التي دلت عليها تلك الأسماء ، وهؤلاء لا<sup>(٦)</sup> ينازعون في تعدد الصفات في الجملة ، ومحققوهم<sup>(٧)</sup> لا يقولون إنها محصورة بعدد ، بل يقولون : هذا الذي علمناه ، وقد يكون له من الصفات ما لا نعلمه ، وإذا كانت معاني الأسماء متعددة - وإن كان المسمى واحداً -

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) أن : ساقطة من : س .

(٣) في ط : تعرف .

(٤) في س : تقتضي . وفي ط : يقتض .

(٥) في س : تفرد .

(٦) لا : ساقطة من : س ، ط .

(٧) في س : محققوهم .

لم يكن هذا نظيراً لما ادعاه<sup>(١)</sup> من تكثر العبارات مع اتحاد المعنى المعبر عنه .

وأما اختلاف الأسماء بالعربية وغيرها من الألسن ، فهذا على وجهين : تارة تكون تلك<sup>(٢)</sup> الأسماء العجمية تدل على صفات ليست هي الصفة التي تدل عليها الاسم العربي ، فيكون بمنزلة الأسماء الحسنى بالعربية ، وتارة يكون معناها معنى الاسم العربي فيكون هذا كالأسماء المترادفة ، ولولا<sup>(٣)</sup> تنوع معاني الأسماء لم يكن لبعضها<sup>(٤)</sup> على بعض مزية ، ولا كان في اختصاص بعض الناس بعلم بعضها فضيلة ، ولا كان الدعاء ببعضها أوكد من الدعاء ببعض ، وقد قال النبي ﷺ في الحديث المشهور الذي رواه أحمد في مسنده عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « ما أصاب عبداً قط هم ولا غم ولا حزن ، فقال : اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماض في حكمك ، عدل في قضاؤك ، أسألك بكل<sup>(٥)</sup> اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن ربيع قلبي ، ونور بصري ، وجلاء حزني ، وذهاب همي وغمي ، إلا أذهب الله همه وغمه وأبدله مكانه فرجاً » ، قالوا : يا رسول الله أفلا نتعلمهن ؟ قال : « بلى ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن »<sup>(٦)</sup> .

(١) يعني : ابن فورك .

(٢) تلك : ساقطة من : س .

(٣) لولا : ساقطة من : س .

(٤) في الأصل ، س : بعضها . وأثبت المناسب من : ط .

(٥) في س ، ط : أسألك اللهم بكل . ولم ترد في المسند .

(٦) الحديث مع اختلاف في الألفاظ وفي مسند الإمام أحمد ١/٣٩١ ، ٤٥٢ ، يقول

الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/١٣٦ كتاب الأذكار - باب ما يقول إذا أصابه هم :

«رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري ، إلا أنه قال : وذهب غمي مكان همي ، والطبراني =

وكذلك قوله في حديث [ أنس بن مالك ]<sup>(١)</sup> : « لقد دعا الله باسمه الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى »<sup>(٢)</sup> .

وقوله : [ ]<sup>(٣)</sup> « أسألك باسمك العظيم الأعظم الكبير الأكبر »<sup>(٤)</sup>

= ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح ، غير أبي سلمة الجهني وقد وثقه ابن حبان .

وقال أحمد شاكر : إسناده صحيح .

انظر : المسند للإمام أحمد شرح أحمد محمد شاكر ٢٦٦/٥ ، ٢٦٧ ، الحديث / ٣٧١٢ ، ١٥٣/٦ الحديث / ٤٣١٨ .

(١) بياض في الأصل ، س بقدر ثلاث كلمات ، والكلام متصل في : ط . ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) الحديث بهذا اللفظ في سنن أبي داود ١٦٧/٢ ، ١٦٨ كتاب الصلاة - باب الدعاء - الحديث / ١٤٩٥ .

وفي سنن النسائي ٤٤/٣ - كتاب السهو - باب الدعاء بعد الذكر وفيها ( .. باسمه العظيم .. ) .

وأول الحديث : عن أنس أنه كان مع رسول الله ﷺ جالساً ورجل يصلي ، ثم دعا : اللهم إني أسألك الحمد لا إله إلا أنت المنان بديع السماوات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا حي يا قيوم . فقال النبي ﷺ : « لقد دعا .. » .  
والحديث يروى بألفاظ مختلفة في :

سنن أبي داود ، وتقدمت الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة والكتاب والباب الحديثان / ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ .

وسنن الترمذي ٥١٥/٥ ، ٥١٦ - كتاب الدعوات - باب جامع الدعوات عن النبي ﷺ الحديث رقم ٣٤٧٥ .

وقال فيه : حديث حسن غريب ، ص ٥٥ ، - باب خلق الله مائة رحمة - الحديث / ٣٥٤٤ .

وسنن ابن ماجة ١٢٦٧/٢ ، ١٢٦٨ - كتاب الدعاء - باب اسم الله الأعظم ، الأحاديث / ٣٨٥٦ - ٣٨٥٨ .

(٣) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل ، س ، بقدر ثلاث كلمات ، والكلام متصل في : ط . والظاهر أنه صحيح ، ولا يختل المعنى به .

(٤) في الأصل : إلاً كبير . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط . ولم أقف على =

[ (١) وقوله في حديث [ أسماء بنت يزيد ] (٢) « اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين » (٣) .

## الوجه الثاني والستون :

أن أسماء الله الحسنی مع أنها تدل على ذاته الموصوفة بصفات متعددة ، فليست دلالة الكتب المنزلة من السماء على كلامه كدلالة أسمائه على نفسه المقدسة ، فإن الاسمين يشتركان في المسمى ، وينفرد كل منهما بالصفة التي اختص بالدلالة عليها ، وأما الكلام المنزل فكل من الكلامين له معنى يختص [ به ] (٤) لا يشاركه الآخر في شيء من معناه كما

= هذا الحديث بهذا اللفظ .

وقد ورد في مجمع الزوائد - للهيتمي - ١٥٦/١٠ عن ابن عباس - رضي الله عنه - أن رجلاً قال : يا رسول الله هل من الدعاء شيء لا يرد؟ قال : « نعم تقول : أسألك باسمك الأعلى الأعز الأجل الأكرم » .

يقول الهيتمي : رواه الطبراني في الأوسط والكبير ، وفيه من لم أعرفهم .

- (١) ما بين المعقوفين بياض في جميع النسخ بمقدار كلمتين ، لا يختل به المعنى .
- (٢) ما بين المعقوفين بياض في الأصل بقدر ثلاث كلمات ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .
- (٣) أخرجه الترمذي في سننه ٥١٧/٥ ، كتاب الدعوات ، الباب : ٦٥ ، الحديث رقم ٣٤٧٨ عن أسماء بنت يزيد أن النبي ﷺ قال : « اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين : ﴿ وَاللَّهُمَّ إِلَهَ وَاحِدٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ وفاتحة آل عمران : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ » .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وانظره : في سنن أبي داود ١٦٨/٢ - كتاب الصلاة - باب الدعاء - الحديث /١٤٩٦ . وسنن ابن ماجه - ١٢٦٧/٢ - كتاب الدعاء - باب اسم الله الأعظم الحديث /٣٨٥٥ . وسنن الدارمي ٣٢٣/٢ - كتاب فضائل القرآن - باب فضل أول سورة البقرة وآية الكرسي - الحديث /٣٣٩٢ . ومسند الإمام أحمد . ٤٦١/٦ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من : ط .

يشارك<sup>(١)</sup> [ الاسم ]<sup>(٢)</sup> الاسم في مسماه ، فإن آية الكرسي مثلاً ، ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ونحوهما دالة على المعنى القائم بالنفس المتعلق بصفات الله تعالى ، وآية<sup>(٣)</sup> الدين ، وسورة تبت يدا أبي لهب وغيرهما ، لهما معانٍ آخر من ذم بعض المخلوقين ، والأمر ببعض الأفعال<sup>(٤)</sup> ، وليس ذم هذا المخلوق والخبر عنه هو مدح الله والثناء عليه ولا معنى هذا هو معنى هذا ، ولا بينهما قدر يشترك<sup>(٥)</sup> في الخارج أصلاً كما بين الاسمين إذ مسماهما واحد موجود ، وأما معنى هاتين الآيتين فليس هو واحداً<sup>(٦)</sup> أصلاً ، بل هذا المعنى ليس هو هذا المعنى بوجه من الوجوه ، نعم يشتركان<sup>(٧)</sup> في كون كل منهما كلاماً للمتكلم [ ومعناه ، فلفظ معنى ولفظ يقوم به ]<sup>(٨)</sup> وهذا كاشتراك الحياتين في أن هذه حياة وهذه حياة ، واشتراك الموجودين في أن هذا وجود وهذا وجود ، وهذا الاشتراك لا يقتضي أن أحدهما هو الآخر في الخارج أصلاً ، فكذلك معاني هذه العبارات لا تقتضي أن أحدهما هو الآخر<sup>(٩)</sup> في الخارج أصلاً ، وهذا معلوم بالفطرة البديهية<sup>(١٠)</sup> ، وفهمه سهل على من تدبره ، ومن جحد هذا كان من أظهر الجاحدين للمعارف الفطرية الضرورية ، وإن سقطت

- 
- (١) في الأصل : يشاركه .  
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .  
(٣) في ط : وسورة .  
(٤) في الأصل : الأحوال فعال . والمثبت من : س ، ط .  
(٥) في س ، ط : مشترك .  
(٦) في الأصل ، س : واحد . والمثبت من : ط .  
(٧) في س : يشركان .  
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من : ط .  
(٩) في س : إحداها هو الآخر . وفي ط : إحداها هي الأخرى .  
(١٠) في س : البديهية .

مكالمة أحد<sup>(١)</sup> لسفسطه فهذا من أحق هؤلاء<sup>(٢)</sup> بهذا ، ويتضح ذلك بالذي بعده ، وهو :

### الوجه الثالث والستون :

وهو قولهم : « كذلك نقول<sup>(٣)</sup> في الكلام ؛ إنه واحد لا يشبه كلام المخلوقات ، ولا هو بلغة من اللغات ، ولا يوصف بأنه عربي أو فارسي أو عبراني ، لكن العبارات عنه تكثر وتختلف ، فإذا قرىء كلام الله بلغة العرب سمي قرآناً ، وإذا قرىء بلغة العبرانية أو السريانية سمي تورا<sup>(٤)</sup> وإنجيلاً » .

فإن هذا الكلام من أفسد ما يعلم ببديهة العقل فساد ، وهو كفر إذا فهمه الإنسان وأصر عليه ، فقد أصر على الكفر ، وذلك أن القرآن يقرأ بالعربية ، وقد يترجم بحسب الإمكان بالعبرانية أو الفارسية أو غيرها من الألسن ، ومع هذا إذا ترجم بالعبرية<sup>(٥)</sup> لم يكن هو التوراة ولا مثل التوراة ، ولا معانيه مثل معاني التوراة ، وكذلك يقرأ بالعبرية ويترجم<sup>(٦)</sup> بالعربية والسريانية ، ومع هذا فليست مثل القرآن ، ولا معانيها مثل معاني القرآن ، وكذلك الإنجيل من المعلوم أنه يقرأ بعدة ألسن وهو في ذلك معانيه ليس معاني التوراة والقرآن ، فهل يقول من له عقل أو دين : إن كلام الله مطلقاً إذا قرىء بالعربية كان هو القرآن ؟ وليس يلزم صاحب هذا أن تكون التوراة والإنجيل إذا فسرا<sup>(٧)</sup> بالعربية كانا هذا القرآن الذي أنزل

(١) في س : أحداً .

(٢) في ط : فهذا أحق من هؤلاء .

(٣) في الأصل ، س : يقول . والمثبت من : ط .

(٤) في ط : أو .

(٥) في ط : العبرانية .

(٦) في ط : تقرأ بالعبرية وترجم .

(٧) في س : فسر .

على محمد؟ بل هذه الأحاديث الإلهية التي يرويها الرسول [ﷺ] (١) عن ربه تعالى مثل قوله : « يقول الله تعالى : مَنْ عادى لي ولياً ، فقد بارزني بالمحاربة » (٢) . وقوله : « أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا دعاني » (٣) ونحو ذلك .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .  
 (٢) هذا من الأحاديث القدسية التي يذكرها الرسول [ﷺ] مضافة إلى الله تعالى أنه قالها . وقد رواه البخاري مع اختلاف في اللفظ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله [ﷺ] : « إن الله قال : من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب ، وما تقرب إليّ عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه ، وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها . . . » .

صحيح البخاري ١٩٠/٧ - كتاب الرقاق - باب التواضع . ويروى عن عائشة رضي الله عنها بلفظ قريب من هذا .

انظر : المسند - للإمام أحمد - ٢٥٦/٦ .

(٣) وهذا من الأحاديث القدسية - أيضاً .

وهو بهذا اللفظ في مسند الإمام أحمد ٣/٢١٠ ، ٢٧٧ عن أنس بن مالك وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - في صحيح مسلم ٤/٢٠٦٧ كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار - باب فضل الذكر والدعاء والتقرب إلى الله تعالى الحديث / ٢٦٧٥ .

قال رسول الله [ﷺ] : « إن الله يقول : أنا عند ظن . . . » ، وورد بلفظ « يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم . . . » الحديث ، واللفظ للبخاري .

صحيح البخاري ٨/١٧١ كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ .

وصحيح مسلم ٤/٢٠٦٨ الكتاب والباب السابقين .

وسنن الترمذي ٥/٥٨١ كتاب الدعوات - باب في حسن الظن بالله - عز وجل -

الحديث / ٣٦٠٣ .

فهذا كلام عربي مأثور عن الله ، ومع هذا فليس قرآناً ولا مثل القرآن لا لفظاً ولا معنى ، فكيف يقال في التوراة والإنجيل إذا قرئنا بالعربية كان قرآناً ؟

وكذلك القرآن إذا ترجم بالعبرية أو السريانية هل يقول من له عقل أو له دين : إن ذلك [ هو ]<sup>(١)</sup> التوراة والإنجيل المنزل على موسى وعيسى - عليهما السلام ؟ وهل يقول عاقل : إن كلام الله المنزل بالألسنة المختلفة معناه شيء واحد كالكلام الذي يترجم بألسنة متعددة ؟ العلم بفساد هذا من أوضح العلوم البديهية العقلية ، وقائل هذا لو تدبر ما قال لعلم ان المجانين لا يقولون هذا ، ومن المعلوم لكل أحد أن الكلام إذا ترجم كما ترجمت العرب كلام الأوائل من الفرس واليونان والهند وغيرهم ، فتلك المعاني هي المعاني وهي باقية لم تختلف بكونها عربية أو فارسية أو رومية أو هندية [ و ]<sup>(٢)</sup> كذلك لما ترجموا<sup>(٣)</sup> ما ترجموه من كلام الأنبياء قبلنا وأمهم ، فتلك المعاني هي هي سواء كانت بالعربية أو الفارسية ، وقد أخبر الله في كتابه عما قالت الأمم قبلنا من الأنبياء وأمهم ، وهم إنما قالوه بألسنتهم ، وقصه الله علينا باللسان العربي ، وتلك المعاني هي هي لم يكن كونها حقاً أو باطلاً أو إيماناً أو كفرةً أو رشداً أو غياً من جهة اختلاف الألسنة ، بل لأن تلك المعاني هي في نفسها حقائق متنوعة مختلفة أعظم من اختلاف الألسنة واللغات بكثير كثير ، وأين اختلاف المعاني من اختلاف الألفاظ ؟ وإنما ذلك بمنزلة اختلاف

---

= وسنن ابن ماجة ٢/ ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ - كتاب الأدب - باب فضل العمل  
- الحديث / ٣٨٢٢ .

والمسند - للإمام أحمد - ٢/ ٤١٣ .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) في س : ما ترجموا .

صور بني آدم وألستهم بالنسبة إلى اختلاف قلوبهم وعلومهم وقصودهم ،  
ومن المعلوم أن اختلاف قلوبهم وعلمها وإرادتها أعظم بكثير من اختلاف  
صورهم وألوانهم ولغاتهم ، حتى [ قد ]<sup>(١)</sup> ثبت في الحديث المتفق عليه  
في الصحيحين أن النبي ﷺ قال لأبي ذر عن رجلين : « يا أبا ذر هذا خير  
من ملء<sup>(٢)</sup> الأرض مثل هذا »<sup>(٣)</sup> فجعل أحدهما .....

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في الأصل ، س : ملاء . وهو خطأ . والمثبت من : ط ، ومصادر تخريج  
الحديث .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١٢٢/٦ كتاب النكاح - باب الأكفاء في الدين ، عن  
سهل بن سعد الساعدي قال : مر رجل على رسول الله ﷺ فقال : « ما تقولون  
في هذا ؟ » قالوا : حري إن خطب أن يُنكح ، وإن شَفَعَ أن يُشفع ، وإن قال أن  
يسمع ، قال : ثم سكت . فمر رجل من فقراء المسلمين فقال : « ما تقولون في  
هذا ؟ » قالوا : حري إن خطب أن لا ينكح ، وإن شفع أن لا يُشفع ، وإن قال أن  
لا يسمع ، فقال رسول الله ﷺ : « هذا خير من ملء ... » .

وأخرجه البخاري - أيضاً - ١٧٨/٧ كتاب الرقاق - باب فضل الفقر بلفظ قريب  
من هذا وفيه : أنه قال لرجل عنده جالس : « ما رأيك في هذا ؟ » .

يقول ابن حجر : « ووقع في رواية جبير بن نفير عن أبي ذر عند أحمد وأبي  
يعلى وابن حبان بلفظ : قال لي النبي ﷺ : « انظر إلى أرفع رجل في المسجد  
في عينيك » قال : فنظر إلى رجل في حلة .. الحديث .

فعرف منه أن المسؤول هو أبو ذر ، ويجمع بينه وبين حديث سهل أن الخطاب  
وقع لجماعة منهم أبو ذر ، ووجه إليه فأجاب . ولذلك نسبه لنفسه .

انظر : فتح الباري - لابن حجر - ٥٩/٢٤ .

ويغلب على الظن أن هذا الحديث لم يخرج مسلم ، لأن ابن حجر لم يذكر  
رواية مسلم ، فضلاً عن تبعية لصحيح مسلم وعدم وقوفي عليه .

وقد أخرجه ابن ماجه في سننه ١٣٧٩/٢ ، ١٣٨٠ ، كتاب الزهد - باب فضل  
الفقراء - الحديث / ٤١٢٠ .

والإمام أحمد في مسنده ١٥٧/٥ عن أبي ذر قال : قال لي رسول الله ﷺ :  
« يا أبا ذر انظر أرفع رجل في المسجد » قال : فنظرت فإذا رجل عليه حلة ،  
قال : قلت : هذا ، قال : قال لي : « انظر أوضع رجل في المسجد » قال : =

خيراً<sup>(١)</sup> من ملء<sup>(٢)</sup> الأرض من جنس الآخر ، وذلك لاختلاف قلوبهم ، وإلا فاختلاف الصور لا يبلغ قريباً من ذلك ، وهكذا كلام الله الذي أنزله على موسى وهو التوراة [ والذي أنزله على عيسى وهو الإنجيل ، والذي أنزله على داود وهو الزبور ]<sup>(٣)</sup> والذي أنزله على محمد ﷺ وهو القرآن ، لم يكن<sup>(٤)</sup> مغايرة بعضه بعضاً لمجرد<sup>(٥)</sup> اختلاف الألسنة ، بحيث إذا ترجم كل واحد بلغة الآخر صار مثله أو صار هو إياه ، كما قاله هؤلاء الملحدون في أسماء الله وآياته ، بل مع الترجمة يكون لكل منهما<sup>(٦)</sup> معان<sup>(٧)</sup> ليست معاني<sup>(٨)</sup> الآخر ولا مثلها ، بل التفاوت الذي بين معاني هذه الكتب أعظم من التفاوت الذي بين ألفاظها ، واللسان العبري قريب من اللسان العربي ، ومع هذا فمعاني القرآن فوق معاني التوراة بأمر عظيم ، ثم المسيح إنما كان لسانه عبرياً ، وإنما بعده ترجم الإنجيل بالسريانية ، أفترى الإنجيل الذي أنزله الله عليه بالعبرية<sup>(٩)</sup> هو التوراة التي<sup>(١٠)</sup> أنزلت على موسى !!؟ بل يجب أن يعلم أصلان عظيمان :

أحدهما : أن القرآن له بهذا اللفظ والنظم العربي اختصاص

= فنظرت فإذا رجل عليه أخلاق قال : قلت هذا ، قال : فقال رسول الله ﷺ :  
« لهذا عند الله أخير يوم القيامة من ملء الأرض من مثل هذا » .

- (١) في الأصل ، س : خير . والمثبت من : ط .
- (٢) في الأصل ، س : ملا . والمثبت من : ط .
- (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من : س ، ط .
- (٤) في ط : تكن .
- (٥) في س : كمجرد . وفي ط : بمجرد .
- (٦) في س : منها .
- (٧) في س ، ط : هي معاني .
- (٨) في جميع النسخ : معاني . وأثبت ما رأيت الصواب .
- (٩) في س : العبرية .
- (١٠) في س ، ط : الذي .

لا يمكن أن يماثله في ذلك شيء<sup>(١)</sup> أصلاً ، أعني خاصة في اللفظ ، وخاصة فيما دل عليه من المعنى ، ولهذا لو فسر القرآن ولو ترجم ، فالتفسير والترجمة قد يأتي بأصل المعنى أو يقربه ، وأما الإتيان بلفظ يبين المعنى كبيان لفظ القرآن ، فهذا غير ممكن أصلاً ، ولهذا كان أئمة الدين على أنه لا يجوز أن يقرأ بغير العربية ، لا مع القدرة عليها ، ولا مع العجز عنها ، لأن ذلك يخرج عن أن يكون هو القرآن المنزل ، ولكن يجوز ترجمته كما يجوز تفسيره ، وإن لم تجز قراءته بألفاظ التفسير ، وهي إليه أقرب من ألفاظ الترجمة بلغة أخرى .

الأصل الثاني : إنه إذا ترجم أو قرئ بالترجمة ، فله معنى يختص به لا يماثله فيه كلام أصلاً ، ومعناه أشد مباينة لسائر معاني الكلام من مباينة لفظه ونظمه لسائر اللفظ والنظم ، والإعجاز في معناه أعظم بكثير من الإعجاز في لفظه ، قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، يتناول ذلك كله ، فكيف يقال : الكلام المقروء بالعبرية<sup>(٣)</sup> والسريانية من التوراة والإنجيل والمترجم بالفارسية والتركية من ذلك الكلام<sup>(٤)</sup> المقروء بالعربية الذي هو القرآن ؟ مع أنا بالبديهة نعلم أنه ليس مثله لا في لفظ ولا معنى ، فضلاً عن أن يكون هو إياه . وهل يقول من له أدنى<sup>(٥)</sup> عقل أو دين يفهم ما يقول : إن هذه الكتب والكلام المنزل هي في<sup>(٦)</sup> الدلالة على معناها كدلالة أسماء الله عليه ؟ أم يعلم كل أحد أن أسماء الله مع تنوع

(١) شيء : ساقطة من : س .

(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٨٨ .

(٣) في س ، ط : العربية .

(٤) في ط : هو الكلام .

(٥) أدنى : ساقطة من : س ، ط .

(٦) في : ساقطة من : س .

ما دلت عليه من الصفات والمسمى واحد؟ وأما الكلام فيكون معنى هذا الكلام ليس هو معنى الآخر ، وينبغي أن يعلم أنه ليس مقصودنا عموم النفي ، بل مقصودنا نفي العموم ، فإننا<sup>(١)</sup> لا ننكر أن الكلامين قد يتفقان في المعنى ، وقد ينزل الله - سبحانه - على نبي بلغته<sup>(٢)</sup> المعنى الذي أنزله على الآخر ، فيكون المعنى واحداً واللفظ مختلفاً ، هذا<sup>(٣)</sup> كثير جداً ، فإننا نحن لم ننكر أن معاني الألفاظ تتفق ، لكن المنكر أن يقال : جميع معاني ألفاظ الكتب متفقة ، وهي معنى واحد ، وإن معنى ما أنزل على هذا النبي هو بعينه ذلك المعنى ، وأن جميع ألفاظ القرآن معناها واحد ، ومعنى آية<sup>(٤)</sup> الدين ، ومعنى آية الكرسي ، وإن معنى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ معنى ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ ومعنى المعوذتين ، وهذا لو عرض على من له أدنى تمييز من الصبيان لعلم ببديهة عقله أنه من أعظم الباطل ، فتدبر كيف ضلوا في زعمهم أن معاني<sup>(٥)</sup> أسماء الله معنى واحد<sup>(٦)</sup> ، لاتحاد المسمى ، ثم ضلوا أعظم ضلالة<sup>(٧)</sup> في أن كلام الله الذي أنزله معناه<sup>(٨)</sup> .

واحد<sup>(٩)</sup> ، وإنما اختلف<sup>(١٠)</sup> أسماؤه لاختلاف الألسنة ، وشبهوه بالأسماء ، فلو كان الكلام معنى واحداً وله صفات متعددة ، لكانوا قد

- 
- (١) في الأصل ، س : فإنه . والمثبت من : ط . للتناسب مع ضمير المتكلمين السابق .
- (٢) في س ، ط : بلغة .
- (٣) في ط : وهذا .
- (٤) في ط : سورة .
- (٥) في س ، ط : معنى .
- (٦) في الأصل ، س : واحداً . وأثبت الصواب منم : ط .
- (٧) في س ، ط : ضلال .
- (٨) في الأصل ، س : فإن معناه . والكلام يستقيم بدون « فإن » .
- (٩) في س : واحداً .
- (١٠) في س ، ط : تختلف .

ضلوا من وجه ، ولكن معنى ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ليس [ هو ]<sup>(١)</sup> معنى ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ بوجه من الوجوه ، فلا يصح أن يقال : ذلك مثل « الرحمن الرحيم » « السميع العليم » إذ المدلول هنا واحد في نفسه وله صفات ، والمدلول هناك<sup>(٢)</sup> في إحدى السورتين ليس هو المدلول في السورة الأخرى بوجه من الوجوه .

وأما تشبيههم ذلك بكون الله معبوداً بعبادات متنوعة ، فهو أوضح من أن يحتاج إلى الفرق ، فهذا لم تحتج إلى الكلام عليه ، إذ تشبيه ذلك بأسماء الله تعالى أقوى اشتهاهاً ، فقد<sup>(٣)</sup> ظهر<sup>(٤)</sup> ما فيه ، فكيف بتشبيه كتب الله المنزلة بالنسبة إلى ما ادعوه من المعنى الواحد ، بعبادات<sup>(٥)</sup> العابدين بالنسبة إلى الله تعالى .

وبهذا يتبين لك [ أن ]<sup>(٦)</sup> من قال منهم : إن القرآن محفوظ بالقلوب حقيقة ، مقروء بالألسنة حقيقة ، مكتوب في المصاحف حقيقة ، كما أن الله معلوم بالقلوب ، مذكور بالألسنة ، مكتوب في المصاحف حقيقة ، فهو يقصد هذا التلبس من جعل الكتب المنزلة وسائر كلام الله بالنسبة إلى ما ادعوه من ذلك المعنى النفساني ، كسائر أسماء الله بالنسبة إلى نفسه ، وقد تبين لك أن هذا من أفسد القياس ، فالحمد لله الذي عافانا<sup>(٧)</sup> مما ابتلى به كثيراً<sup>(٨)</sup> من عباده ، وفضلنا على كثير ممن خلق

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في س ، ط : هنا .

(٣) في س ، ط : وقد .

(٤) في الأصل : صح . وأثبت ما رأيتُه مناسباً من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : بعبادة .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٧) في س : عافاه .

(٨) في الأصل : كثير . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

تفضيلاً . وبهذا وأمثاله تعرف<sup>(١)</sup> أن القائلين بخلق القرآن ، وإن كانوا أخبث قولاً من هؤلاء من جهات مثل : نفيهم أن يقوم بالله كلام ، فهؤلاء أخبث منهم من جهات آخر ، مثل : منعهم أن يكون كلام الله ما هو كلامه ، وجعلهم كلام الله شيئاً لا حقيقة له ، وغير ذلك .

### الوجه الرابع والستون :

إنهم لم يذكروا في الجواب - عما أخبر الله به عن نفسه من أن له كلمات - ما له حقيقة ، فإنهم يقولون : ليس لله كلام إلا معنى واحداً لا يجوز عليه التعدد ، والله - سبحانه - قد أخبر بأن<sup>(٢)</sup> له كلمات ، وإن البحار لو كانت مدادها ، والأشجار أقلامها لما نفذت تلك الكلمات ، وهذا صريح بأن لها من التعداد ما لا يأتي عليه إحصاء العباد ، فكيف يقال : ليس له كلمات فصاعداً ؟

وأما قولهم : التكثير للتفخيم ، كقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

فيقال لهم : هذا إنما يستعمل في المواضع التي تصرح بأن المعنى بذلك اللفظ هو واحد ، والله - سبحانه - قد بين في غير موضع أنه واحد ، فإذا قال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا ﴾<sup>(٥)</sup> وقد علم المخاطبون أنه واحد ، علم أن ذلك لم يقتض أن ثم آلهة متعددة ، لكن قال بعض الناس : صيغة الجمع في [ مثل ]<sup>(٦)</sup> هذا دلت على كثرة معاني أسمائه وهذا مناسب وأما الكلام فلم يذكر الله قط ، ولا قال أحد من المسلمين

(١) في س ، ط : تعلم .

(٢) في س ، ط : إن .

(٣) سورة الحجر ، الآية : ٩ .

(٤) سورة الحجر ، الآية : ٩ .

(٥) سورة الفتح ، الآية : ١ .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

قبل ابن كلاب: إن كلام الله ليس إلا معنى واحداً<sup>(١)</sup> ، ولا خطر هذا بقلب أحد ، فكيف يقال : إنه أراد بصيغة الجمع [ الواحد ]<sup>(٢)</sup> ولهذا لا يكاد يوجد [ هذا ]<sup>(٣)</sup> في صيغة المتكلم في حق الله ، أو صيغة المخاطبة له ، كما قد قيل في قوله : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وأما تمثيلهم ذلك بقوله : ﴿ إِنَّ إِيْرَاهِيْمَ كَانَتْ أُمَّةً ﴾<sup>(٥)</sup> أي : مثل أمة ، فليس كذلك ، بل الأمة<sup>(٦)</sup> كما فسره عبد الله بن مسعود وغيره<sup>(٧)</sup> ، هو معلم الخير ، وهو القدوة الذي يؤتم به أي : يقتدى به ، فأمة من الائتتمام كقدوة من الاقتداء ، وليس هو مستعاراً من الأمة الذين هم جيل .

وكذلك قولهم<sup>(٨)</sup> : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ﴾<sup>(٩)</sup> وإنما هو ميزان واحد ، ليس كذلك بل الجمع مراد من هذا اللفظ ، إما لتعدد الآلات التي

(١) في الأصل : واحد . والمثبت من : س ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) سورة المؤمنون ، الآية : ٩٩ .

(٥) سورة النحل ، الآية : ١٢٠ .

(٦) في الأصل : الأمر . والمثبت من : س ، ط .

(٧) أخرج ابن جرير الطبري تفسير ابن مسعود لهذه الآية من غير وجه .

راجع : جامع البيان - تفسير ابن جرير - ١٤ / ١٩١ ، ١٩٢ .

وذكر ابن الجوزي في « زاد المسير » ٤ / ٥٠٣ : « أن للمفسرين في المراد

بالأمة ثلاثة أقوال :

إحداها : أن الأمة : الذي يعلم الخير . قاله ابن مسعود ، والفراء وابن قتيبة .

والثاني : أنه المؤمن وحده في زمانه ، روى هذا المعنى الضحاك عن ابن

عباس وبه قال مجاهد .

والثالث : أنه الإمام الذي يقتدى به . قاله قتادة ، ومقاتل ، وأبو عبيدة وهو

في معنى القول الأول » .

(٨) في ط : قوله .

(٩) سورة الأنبياء ، الآية : ٤٧ .

توزن بها ، أو لتعدد الأوزان ، وأما ما ذكروه من كثرته لكثرة المعاني التي دلت عليها العبارات عنه فهذا حق ، لكن إذا كانت العبارات دلت على معان كثيرة ، علم أن معاني العبارات لكلام<sup>(١)</sup> الله كثيرة ، ليس هو معنى واحداً<sup>(٢)</sup> وهو المطلوب .

### الوجه الخامس والستون :

إن القرآن صرح بإعادة العدد من لفظ الكلمات ، وإيرادة<sup>(٣)</sup> الواحد من لفظ كلمة ، كما في قوله : ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنْفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقال : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> .

فبين أنها إذا كتبت بمياه البحار ، وأقلام الأشجار ما تنفذ ، والنفاد : الفراغ ، فعلم أنه يكتب بعضها ويبقى منها ما لم يكتب ، وهذا صريح في أنها من الكثرة إلى أن يكتب منها ما يكتب ويبقى ما يبقى ، فكيف يكون إنما أراد بلفظ الكلمات كلمة واحدة ؟ لا سيما ولفظ الشجر

(١) في الأصل ، س : كلام . وأثبت ما رأيت أنه يستقيم به الكلام من : ط .

(٢) في الأصل : واحد . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في الأصل : بأداة . ولا معنى لها . والمثبت من : س ، ط .

(٤) سورة طه ، الآية : ١٢٩ .

في س ، ط : ﴿ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ ساقطة .

في الأصل : وقوله : ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ ﴾ مكررة بعد ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ .

(٥) سورة الكهف ، الآية : ١٠٩ .

ولم يرد قوله تعالى : ﴿ لَنَفِذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي ﴾ في : الأصل ، وهو سهو من الناسخ .

(٦) سورة لقمان ، الآية : ٢٧ .

يعم كل ما قام على ساق صلب أو غير صلب ، كما قال النبي ﷺ [ في الضالة ]<sup>(١)</sup> : « ترد الماء وترعى الشجر حتى يلقاها ربها »<sup>(٢)</sup> .

## الوجه السادس والستون :

إنه قد ثبت [ في صحيح مسلم ]<sup>(٣)</sup> من حديث ابن أبي عروبة ، وأبان العطار ، عن قتادة ، عن معدان بن أبي طلحة ، عن أبي الدرداء ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله جزأ القرآن ثلاثة أجزاء ، فجعل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ جزءاً من أجزاء القرآن »<sup>(٤)</sup> .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) الحديث في صحيح البخاري ٩٣/٣ ، كتاب اللقطة - باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها - عدا كلمة « ترعى » فقد وردت فيه « وتأكل الشجر .. » ، وأوله :

عن زيد بن خالد الجهني - رضي الله عنه - قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة فقال : « اعرف عفاصها ووكاءها ، ثم عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها » قال : فضالة الغنم ؟ قال : « هي لك أو لأخيك أو للذئب » قال : فضالة الإبل ؟ قال : « ما لك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ، ترد الماء .. » .

وانظره بألفاظ مختلفة في :

صحيح مسلم ١٣٤٦/٣ - ١٣٤٨ - كتاب اللقطة - الحديث / ١٧٢٢ . سنن الترمذي ٦٥٥/٣ ، ٦٥٦ كتاب الأحكام - باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم - الحديث / ١٣٧٢ . وسنن أبي داود ٣٣١/٢ ، ٣٣٢ - كتاب اللقطة - باب : التعريف باللقطة ، الحديثين ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ . وسنن ابن ماجه ٨٣٦/٢ - كتاب اللقطة - باب ضالة الإبل والبقر والغنم - الحديث / ٢٥٠٤ . ومسنند الإمام أحمد - ١١٥/٤ ، ١١٦ ، ١١٧ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) الحديث في صحيح مسلم ٥٥٦/١ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب فضل قراءة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ - الحديث / ٨١١ . وسنن الدارمي ٣٣٠/٢ - كتاب

فهذه التجزئة إما أن تعود إلى لفظ القرآن ، وإما أن تعود إلى معناه ، والأول باطل ، لأن حروف ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ليس بقدر حروف ثلث القرآن ، بل هي أقل من عشر العشر بكثير ، فعلم أنه أراد بالتجزئة المعنى ، وذلك<sup>(١)</sup> يقتضي أن معنى حروف القرآن متجزئة ، وهم قد قالوا : إن كلام الله واحد لا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغاير ولا يختلف ، ولو قيل : إن التجزئة للحروف لكن لا يشترط فيها تماثل قدر الحروف ، بل يكون بالنظر إلى المعنى ، لكان ذلك حجة - أيضاً - فإنه إذا كان التجزئة باعتبار المعنى ، علم أن المعنى الذي دل عليه هذه الحروف ليس هو معاني بقية القرآن .

وروى الترمذي وغيره عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن امرأة أبي أيوب ، عن أبي أيوب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن ؟ من قرأ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ١ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ فقد قرأ ثلث القرآن »<sup>(٢)</sup> قال الترمذي هذا [ حديث حسن .

فقد أخبرنا أنها ثلث القرآن .

فإن قيل : الحديث [٣] المتقدم قد رواه مسلم - أيضاً - بلفظ آخر

= فضائل القرآن - باب في فضل ﴿ قل هو الله أحد ﴾ الحديث / ٣٤٣٤ . ومسند الإمام أحمد - ٤٤٣/٦ ، ٤٤٧ .

(١) في الأصل : وكذلك . ولا معنى لها . والمثبت من : س ، ط .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ١٦٧/٥ كتاب فضائل القرآن - باب ما جاء في سورة الإخلاص - الحديث / ٢٨٩٦ ، وقد جاء فيه : (من قرأ : الله الواحد الصمد ... ) .

وانظره مع اختلاف في الألفاظ في : سنن النسائي ١٣٣/٢ - كتاب الافتتاح - الفضل في قراءة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ . وسنن الدارمي ٣٣١/٢ - كتاب فضل القرآن - باب في فضل ﴿ قل هو الله أحد ﴾ الحديث / ٣٤٤٠ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

أنه قال : « أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة [ ثلث ] <sup>(١)</sup> القرآن ؟ » قالوا : وكيف يقرأ <sup>(٢)</sup> ثلث القرآن ؟ قال : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ تعدل ثلث القرآن <sup>(٣)</sup> ، فقوله : تعدل ثلث القرآن يبين أنها في نفسها ليست ثلثه ، ولكنها تعدل ثلثه ، أي في الثواب .

قلنا : لا منافاة بين اللفظين <sup>(٤)</sup> ، فإنها ثلثه باعتبار المعنى ، وهي تعدل ثلثه باعتبار الحروف ، أو هي بلفظها ومعناها ثلثه فتعدل ثلثه ، لأن ذلك اللفظ صريح في معناه ، وحيث قال : « جزأ القرآن ثلاثة أجزاء فجعل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ جزءاً <sup>(٥)</sup> من تلك الأجزاء ، فأخبر أن القرآن تجزأ ثلاثة أجزاء وإنما هي جزء من تلك الأجزاء ، وهذا لا يصلح أن يراد به مجرد الثواب دون السورة ، ولهذا كان النبي ﷺ يجمع بين اللفظين ، كما في الحديث الذي رواه أبو حازم ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله [ صلى الله ] <sup>(٦)</sup> عليه وسلم : « احشدوا <sup>(٧)</sup> فإني سأقرأ عليكم ثلث القرآن » فحشد من حشد ، ثم خرج نبي الله [ صلى الله ] <sup>(٨)</sup> عليه وسلم

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وصحيح مسلم .

(٢) في جميع النسخ : تقرأ . والمثبت من : صحيح مسلم .

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث ص ١٢٤ .

(٤) في س : اللفظتين .

(٥) تقدم تخريجه قريباً .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، ومصادر تخريج الحديث .

(٧) في س : احشروا . وهو خطأ .

ومعنى : احشدوا : اجتمعوا واستحضروا الناس . والاحشد : الجماعة ،

واحشده القوم لفلان : تجمعوا له وتأهبوا .

انظر : النهاية - لابن الأثير - ٣٨٨/١ .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، ومصادر تخريج الحديث .

فقرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ثم دخل ، فقال بعضنا لبعض : قال رسول الله ﷺ : « [ سأقرأ عليكم ثلث القرآن ] <sup>(١)</sup> ، وإني لأرى هذا خبراً جاءه من السماء » ، ثم خرج نبي الله ﷺ فقال : « إني قلت : سأقرأ عليكم ثلث القرآن ، ألا وإنها تعدل ثلث القرآن » <sup>(٢)</sup> .

قال الترمذي : حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

والذي يبين أن قوله : « تعدل » يدخل فيه حروفها ، ما رواه البخاري في صحيحه ، عن أبي سعيد الخدري ، عن قتادة بن النعمان ، أن رجلاً قام في زمن النبي ﷺ يقرأ من السحر ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ لا يزيد عليها ، فلما أصبح أتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فكأن الرجل يتقالها ، فقال النبي ﷺ : « والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن » <sup>(٣)</sup> ، وهذا - أيضاً - من حديث أبي سعيد ، رواه <sup>(٤)</sup> البخاري من حديث أبي سعيد نفسه ، وكذلك رواه أبو داود <sup>(٥)</sup> والنسائي <sup>(٦)</sup> .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وسنن الترمذي .

(٢) الحديث بهذا اللفظ في :

سنن الترمذي ١٦٨/٥ ، ١٦٩ - كتاب فضائل القرآن - باب ما جاء في سورة الإخلاص - الحديث / ٢٩٠٠ .

وأخرجه مع اختلاف في الألفاظ :

مسلم في صحيحه ٥٥٧/١ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب فضل قراءة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ - الحديث / ٨١٢ . والإمام أحمد في مسنده - ٤٢٩/٢ .

(٣) صحيح البخاري ١٠٥/٦ - كتاب فضائل القرآن - باب فضل ﴿ قل هو الله أحد ﴾ .

(٤) في الأصل : ورواه . والمثبت من : س ، ط .

(٥) سنن أبي داود ١٥٢/٢ - كتاب الصلاة - باب في سورة الصمد الحديث / ١٤٦١ .

(٦) سنن النسائي - ١٣٣/٢ - كتاب الافتتاح - الفضل في قراءة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ .

## الوجه السابع والستون :

أنه قد احتج بعض متأخريهم<sup>(١)</sup> على إمكان أن يكون كلامه واحداً بما ذكره - الملقب عندهم بالإمام - فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي فقال : « لما كان الباري - سبحانه - عالماً بالعلم الواحد لجملته المعلومات الغير متناهية ، فلم لا يجوز أن يكون مخبراً بالخبر الواحد عن المخبرات الغير المتناهية ، ولنضرب لذلك مثلاً<sup>(٢)</sup> لهذا الكلام ، وهو أن رجلاً إذا قال لأحد غلمانه : إذا قلت : اضرب فاضرب فلاناً ، ويقول للثاني<sup>(٣)</sup> : إذا قلت : اضرب فلاناً<sup>(٤)</sup> فلا تتكلم مع فلان ، ويقول للثالث : إذا قلت : اضرب فلاناً<sup>(٥)</sup> فاستخبر عن فلان ، ويقول للرابع : إذا قلت : اضرب فأخبرني عن الأمر الفلاني ، ثم إذا حضر الغلمان بين يديه ثم يقول لهم : اضرب ، فهذا الكلام الواحد في حق أحدهم أمر ، وفي حق الثاني نهي ، وفي [ حق ]<sup>(٦)</sup> الثالث خبر ، وفي حق الرابع استخبار ، وإذا كان اللفظ الواحد بالنسبة إلى أربعة أشخاص أمراً ونهياً وخبراً واستخباراً فأى استبعاد في أن يكون كلام الحق - سبحانه - كذلك ؟ فثبت أنه سبحانه متكلم بكلام واحد . »

فيقال لهؤلاء : هذه الحجة بعينها التي اعتمدها إمام أتباعه أبو عبد الله الرازي ، هو - أيضاً - قد رجع عن ذلك في أجل كتبه عنده ، وبين

(١) كأي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت : ٦٧١) في كتابه الأسنى شرح أسماء الله الحسنی وصفاته العلی - مخطوط - اللوحة : ٢٤٣ .

(٢) في س ، ط : مثلاً .

(٣) في الأصل : الثاني . والمثبت من : س ، ط ، والأسنى .

(٤) فلاناً : ساقطة من : س ، ط .

(٥) فلاناً : ساقطة من : س ، ط .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

فسادها ، فقال في نهاية العقول<sup>(١)</sup> : من جهة أصحابه : « لا نسلم أن الشيء يستحيل<sup>(٢)</sup> أن يكون خبراً وطلباً ، وبيانه<sup>(٣)</sup> أن إنساناً لو قال لبعض عبيده : متى قلت لك : افعل ، فاعلم أنني أطلب منك الفعل ، وقال للآخر : متى قلت لك هذه الصيغة ، فاعلم أنني أطلب منك الترك ، وقال للآخر : متى قلت لك هذه الصيغة ، فاعلم أنني أخبر عن كون العالم حادثاً<sup>(٤)</sup> ، فإذا حضروا بأسرهم وخاطبهم دفعة واحدة بهذه الصيغة ، كانت<sup>(٥)</sup> تلك الصيغة الواحدة أمراً ونهياً خبراً معاً<sup>(٦)</sup> ، فإذا عقل ذلك في الشاهد ، فليعقل<sup>(٧)</sup> مثله في الغائب .

ثم قال<sup>(٨)</sup> : « وهذا ضعيف<sup>(٩)</sup> ، لأن قوله : « افعل » ليس في نفسه طلباً ولا خبراً ، بل هو<sup>(١٠)</sup> صيغة موضوعة لإفادة معنى الطلب ومعنى الخبر ، ولا استحالة في جعل الشيء الواحد دليلاً على حقائق مختلفة ، إنما الاستحالة في أن يكون الشيء حقائق مختلفة ، وكلامنا إنما هو في نفس حقيقة الخبر وحقيقة الطلب<sup>(١١)</sup> ، واستقصاء القول في ذلك مذكور في باب الأمر من كتاب المحصول في علم الأصول » .

- 
- (١) نهاية العقول في دراية الأصول - للرازي - مخطوط - اللوحة : ١٥٧ .
  - (٢) في نهاية العقول : الواحد يستحيل .
  - (٣) في نهاية العقول : بيانه . بدون واو .
  - (٤) في نهاية العقول : محدثاً .
  - (٥) في س ، ط : كان .
  - (٦) في الأصل : معانا . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .
  - (٧) في س : فليقل . وهو تصحيف .
  - (٨) أي : الرازي في المصدر السابق .
  - (٩) في نهاية العقول : وأما الثاني فضعيف .
  - (١٠) في الأصل : هي . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .
  - (١١) في نهاية العقول : حقيقة الطلب وحقيقة الخبر .

فهذا كلام المستدل بهذه الحجة في بيان فسادها بطلانها ، وذلك  
كاف .

### الوجه الثامن والستون :

أن يقال : هذه الحجة من أفسد الحجج عند التأمل ، وذلك أن [ هذا ]<sup>(١)</sup>  
المثل المضروب أكثر ما فيه جواز أن يكون اللفظ الواحد مشتركاً بين  
معاني أمر ونهي وخبر ، كما قد قيل في قول القائل : ويل لك إنه دعاء  
وخبر ، ولا ريب أن الصيغة الواحدة يراد بها الأمر [ تارة ]<sup>(٢)</sup> والخبر  
أخرى ، كقول القائل غفر الله لفلان ورحمه<sup>(٣)</sup> ، وأحسن إليه ، وأدخله  
الجنة ، وأجاره من النار ، وأنعم عليه نعماً عظيمة ، فإن هذا في الأصل  
خبر ، وهو كثير مستعمل في الدعاء الذي هو طلب ، وكذلك صيغة  
« افعل » هي أمر في الأصل ، وقد تضمن معنى النهي والتهديد ، كما قد  
قيل في قوله : ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ، لكن هل يجوز أن  
يراد باللفظ الواحد المشترك بين معنيين إما الأمر والخبر ، أو الأمر  
والنهي ، أو غير ذلك كلا المعنيين على سبيل الجمع ؟ هذا فيه نزاع  
مشهور بين أهل الفقه والأصول وغيرهم ، والنزاع مشهور في مذهب  
أحمد والشافعي ومالك وغيرهم ، وبين المعتزلة بعضهم مع<sup>(٥)</sup> بعض ،  
وبين الأشعرية<sup>(٦)</sup> - أيضاً - والرازي يختار أن ذلك لا يجوز موافقة لأبي

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) في س : ورحمه الله .

(٤) سورة فصلت ، الآية : ٤٠ .

(٥) في الأصل : من . والكلام يستقيم بما أثبتته من : س ، ط .

(٦) النزاع في هذه المسألة مشهور ذكره أبو عبد الله الرازي في « المحصول في علم

أصول الفقه » ١/١ / ٣٧١ - ٣٧٣ - فقال :

## الحسين البصري ، ولم يجعل المانع من ذلك أمراً يرجع إلى القصد ] فإن

= « المسألة الرابعة : في أنه لا يجوز استعمال المشترك المفرد في معانيه على الجمع .

وذهب الشافعي ، والقاضي أبو بكر - رضي الله عنهما - إلى جوازه ، وهو قول الجبائي ، والقاضي عبد الجبار بن أحمد .  
وذهب آخرون : إلى امتناعه ، وهو قول أبي هاشم وأبي الحسين البصري والكرخي .

ثم اختلفوا : فمنهم من منع منه لأمر يرجع إلى القصد . ومنهم من منع منه لأمر يرجع إلى الوضع ، وهو المختار » .

ثم قال بعد ذكره المقدمة في المصدر السابق ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ : فالدليل على ما قلنا : أن الواضع إذا وضع لفظاً لمفهومين على الانفراد ، فإما أن يكون قد وضعه مع ذلك لمجموعهما ، أو ما وضعه لهما .

فإن قلنا : إنه ما وضعه للمجموع ، فاستعماله لإفادة المجموع استعمال اللفظ في غير ما وضع له ، وإنه غير جائز .

وإن قلنا : إنه وضعه للمجموع ، فلا يخلو إما أن يستعمل لإفادة المجموع - وحده - أو لإفادته مع إفادة الأفراد . فإن كان الأول : لم يكن اللفظ إلا لأحد مفهوماته ، لأن الواضع إن كان وضعه بإزاء أمور ثلاثة - على البديل - وأحدها ذلك المجموع ، فاستعمال اللفظ فيه - وحده - لا يكون استعمالاً للفظ في كل واحد من مفهوماته .

فإن قلت : إنه يستعمل في إفادة المجموع والأفراد على الجمع ، فهو محال ، لأن إفادته للمجموع معناه : أن الاكتفاء لا يحصل إلا بهما ، وإفادته للمفرد معناه : أنه يحصل الاكتفاء بكل واحد منهما وحده ، وذلك جمع بين التقيضين وهو محال .

فثبت أن اللفظ المشترك - من حيث أنه مشترك - لا يمكن استعماله في إفادة مفهوماته على سبيل الجمع » .

ثم أورد أبو عبد الله الرازي في المصدر السابق ص ٣٧٥ - ٣٩٤ حجج المجوزين وأجاب عنها بما يوافق اختياره .

وانظر هذه المسألة مفصلة في : إحكام الأحكام - للآمدي - ١٩/١ - ٢٢ ، ٣٤٢/٢ - ٣٤٦ . والمعتمد في أصول الفقه - لأبي الحسين البصري ١٧/١ ، ١٨ .

قصد [ (١) المعنيين جائز ، ولكن المانع (٢) أمر يرجع إلى الوضع ، وهو أن أهل (٣) اللغة إنما وضعوه لهذا وحده ، ولهذا وحده ، فاستعماله فيهما (٤) جميعاً استعمال في غير ما وضع له ، ولهذا كان المرجح قول المسوغين ، لأن استعماله (٥) فيهما غايته أن يكون استعمالاً له في غير ما وضع له ، وذلك يجوز (٦) بطريق المجاز ، ولا مانع لأهل اللغة من أن يستعملوا اللفظ في غير موضعه بطريق المجاز ، على أن إطلاق القول بأن هذا استعمال له في غير موضعه فيه نزاع ، كإطلاق القول في اللفظ العام المخصوص أنه استعمال له في غير موضعه ، ومنه استعمال صيغة الأمر في الندب ونحو ذلك ، فإن طوائف من الناس يقولون : بعض المعنى ليس هو غيره فلا يكون ذلك استعمالاً له في غير موضعه ، ولا يجعلون اللفظ بذلك مجازاً ، وهذا قول أئمة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم كالقاضي أبي يعلى وأبي الطيب وغيرهما ، واستعمال اللفظ المشترك في معنیه ضد استعمال العام في بعض معناه ، فإنه موضوع لهذا مفرداً ، ولهذا مفرداً (٧) فجمع بين معنیه . [ بخلاف استعمال العام في بعض معناه ] (٨) .

- 
- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .  
(٢) في الأصل : المراجع . ولا معنى لها . والمثبت من : س ، ط .  
(٣) أهل : ساقطة من : س .  
(٤) في الأصل : فيها . والمثبت من : س ، ط .  
(٥) في الأصل : المسوخين لاستعماله . والمثبت من : س ، ط .  
(٦) في س ، ط : يسوغ .  
(٧) في س : مفرد .  
(٨) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات في منتصف السطر . ويبدو أن الكلام مستمر في : س . رغم وجود بياض بقدر ثلاث كلمات في بداية السطر . في أعلى صفحة جديدة بدليل التعقيب الموجود في نهاية كل صفحة . والكلام متصل في : ط . ولعل ما أثبتته يناسب السياق ويستقيم به المعنى .

ومثل هذا لا يقر مثل هؤلاء بأنه عين معناه ، إذ هو معناه مفرداً ومعه غيره ، وكما أن بعض الشيء ليس بغير له عندهم ، فلا يصير الشيء غيراً لنفسه بالزيادة عليه ، لا سيما إذا كان المزيد نظيره ، وليس المقصود هنا تكميل القول في هذه المسألة ، ولكن نبين حقيقة ما يحتج به هؤلاء ، فإن هذا المثل الذي ضربوه مضمونه أن يجعل اللفظ موضوعاً لأمر ونهي وخبر ، ويقصد بالخطاب به إفهام كل معنى لمخاطب غير المخاطب الأول ، وهذا جائز في المعقول ، لكن ليس هذا مما ادعوه في الكلام بشيء ، وذلك أن النزاع ليس هو في أن اللفظ الواحد يدل على حقائق مختلفة ، فإن هذا لا ينازع فيه أحد ، ولا حاجة فيه إلى ضرب المثل ، بل دلالة الألفاظ الموضوعية على حقائق مختلفة [ كثير جداً وإن كان اللفظ خبيراً أو أمراً ، لكن يدل على حقائق مختلفة ]<sup>(١)</sup> ، وإنما النزاع في المعاني المختلفة التي هي مدلول جميع الألفاظ التي أنزلها الله ، هل هي معنى واحد<sup>(٢)</sup> ؟ فالنزاع في المعاني المعقولة من الألفاظ وهي أمر الله بكذا أو أمره<sup>(٣)</sup> بكذا ونهيه<sup>(٤)</sup> عن كذا ، ونهيه عن كذا<sup>(٥)</sup> ، وخبره<sup>(٦)</sup> بكذا ، وخبره بكذا<sup>(٧)</sup> ، هل هي شيء واحد ؟ والمعاني لا تتبع وضع واضح ، ومن العجب أن هؤلاء إذا احتجوا على أن الكلام هو معنى في النفس قالوا : إن مدلول العبارات والإشارات لا يختلف باختلاف اللغات

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في س : واحداً .

(٣) في ط : وأمره .

(٤) في ط : أو نهيه .

(٥) ونهيه عن كذا : ساقطة من : س .

(٦) في ط : أو خبره .

(٧) وخبره بكذا : ساقطة من : س .

ولا يقصد<sup>(١)</sup> الواضعين المتكلمين ، ثم يحتجون على أنه واحد يجوز أن يجعل الواضع اللفظ الواحد موضوعاً لمعان<sup>(٢)</sup> متعددة ، وأين هذا من هذا ؟ ! فإن دلالة [ اللفظ على ]<sup>(٣)</sup> المعنى يتبع قصد المتكلم والإرادة ، فإنه بالقصد والإرادة كان هذا اللفظ يدل على هذا المعنى ، وهذا اللفظ<sup>(٤)</sup> يدل على هذا المعنى ، لا أن<sup>(٥)</sup> اللفظ صار كذلك بذاته أو بطبعه ، لكن تنازع الناس هل بين اللفظ والمعنى مناسبة لأجلها خصص الواضعون هذا اللفظ بهذا المعنى ؟ على قولين : أحدهما أنه لا بد من المناسبة وليست موجبة بالطبع حتى يقال<sup>(٦)</sup> ، فذلك يختلف باختلاف الأمم ، بل هي مناسبة داعية ، والمناسبة تتنوع بتنوع الأمم كتتنوع الأفعال الإرادية ، ولو قيل : إنه بالطبع ، فطباع الأمم تختلف سواء في ذلك طبعهم الاختياري وغير الاختياري .

فتبين أن هذا المثل الذي ضربوه في غاية البعد عما قصدوه ، إذ ما ذكروه هو اللفظ الدال على معان<sup>(٧)</sup> ، وهذا لا نزاع فيه ، ومقصودهم أن المعاني التي هي نفسها لكل معنى حقيقة هل هي في نفسها شيء واحد؟ وذلك لا يكون بقصد<sup>(٨)</sup> واضع ولا إرادة<sup>(٩)</sup> ولا وضعه ، والإمكان هنا ليس هو إمكان أن يجعل هذا هذا ، بل المسؤول عنه الإمكان الذهني ،

(١) في الأصل : يقصد . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في الأصل : لمعاني . والمثبت من : س ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) في الأصل : المعنى . ولا يستقيم الكلام بها . والمثبت من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : لأن .

(٦) لعل مقول القول المقدر يعود إلى ما تقدم من أن بين اللفظ والمعنى مناسبة . .

(٧) في الأصل ، س : معاني . والمثبت من : ط .

(٨) في الأصل : إلا بقصد . ولعل الكلام يستقيم بدون : إلا . كما في : س ، ط .

(٩) في س ، ط : وإرادته .

وهو أنه<sup>(١)</sup> هل يمكن في العقل أن يكون المعنى المعقول من صيغ الأمر هو المعنى المعقول من صيغ الخبر ، وأن يكون نفس ما يقوم بالنفس من الأمر بهذا والخبر عنه هو بعينه ما يقوم بالنفس من الأمر بغيره والخبر عنه ؟

### الوجه التاسع والستون :

أن يقال : هو قال إذا كان الباري عالماً بالعلم الواحد لجملة المعلومات غير المتناهية ، فلم لا يجوز أن يكون مخبراً بالخبر الواحد عن المخبرات غير المتناهيات ؟

فيقال له : هب أن<sup>(٢)</sup> هذا ثبت في كون الخبر واحداً فلم قلت : إنه يجب أن يكون خبره عن المخبرات الغير المتناهية هو بعينه الأمر بالمأمورات والتكوين للمكونات الغير المتناهية ؟ فهب أن الخبر يقاس بالعلم فهل يمكن أن يكون الخبر هو نفس الأمر ؟

### الوجه السبعون :

أن الأصل الذي يقاس عليه وشبهه [ به ]<sup>(٣)</sup> من الإمكان - هو العلم - أصل غير مدلول عليه فمن أين لهم أن الباري ليس له إلا علم واحد لا يتبعض ولا يتعدد ؟ وهذا لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا قاله إمام من أئمة المسلمين ، فضلاً عن أن يكون ثابتاً بإجماع ، ولا قام به<sup>(٤)</sup> دليل عقلي ، وقد قال الله في كتابه : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾<sup>(٥)</sup> فأخبر أنه يحاط ببعض من<sup>(٦)</sup> علمه لا بكله ، وقال في كتابه :

(١) في الأصل : أن . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في الأصل : أنه . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) في س ، ط : عليه .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .

(٦) من : ساقطة من : س ، ط .

﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾<sup>(١)</sup> .

وقد احتج الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> وغيره بهذه الآية وغيرها<sup>(٣)</sup> على أن القرآن من علم الله ، فجعلوه بعض علم الله ، فمن الذي يقول : إن علم الله ليس له بعض وجزء ؟

واعلم أنه ليس في المسألة عمدة إلا ما اعتمد عليه إمام القوم القاضي أبو بكر بن الباقلاني ، فإنه اعتمد فيها إجماعاً ادعاه<sup>(٤)</sup> ، وهو في غير هذا الموضوع<sup>(٥)</sup> يدعي إجماعات لا حقيقة لها ، كدعواه إجماع

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٦١ .

(٢) يقول عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتابه « السنة » ص ٤ : « سمعت أبي يقول : من قال : القرآن مخلوق فهو عندنا كافر ، لأن القرآن من علم الله ، قال الله تعالى ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ .. ﴾ الآية . وانظر : مسائل الإمام أحمد بن حنبل - رواية إسحاق بن إبراهيم ١٥٣/٢ ، ١٥٤ .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم . قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير ﴾ ١٢٠ / البقرة .

وقوله تعالى : ﴿ ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك وما أنت بتابع قبلتهم وما بعضهم بتابع قبلة بعض ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذا لمن الظالمين ﴾ ١٤٥ / البقرة .

يقول إسحاق بن إبراهيم : سمعت أبا عبد الله يقول : « أربعة مواضع في القرآن - الآيتان ١٢٠ ، ١٤٥ من سورة البقرة ، والآية ٦١ من سورة آل عمران ، والآية ٣٧ من سورة الرعد - ﴿ من بعد ما جاءك من العلم ﴾ فمن زعم أن القرآن مخلوق ، فهو كافر » .

انظر : مسائل الإمام أحمد برواية إسحاق بن إبراهيم ١٥٤/٢ .

(٤) سوف يذكر الشيخ - رحمه الله - بعد أسطر قليلة هذا الإجماع فيما نقله عن أبي عبد الله الرازي في نهاية العقول .

(٥) في س ، ط : غير موضع .

السلف<sup>(١)</sup> على صحة الصلاة في الدار المغصوبة<sup>(٢)</sup> بكونهم لم<sup>(٣)</sup> يأمرؤا الظلمة بالإعادة ، ولعله لا يقدر أن ينقل عن أربعة من السلف أنهم استفتؤوا في إعادة الظلمة ما ضلوه في مكان مغصوب فأفتؤهم بإجزاء الصلاة ، لكن أهل الكلام كثيرؤوا الاحتجاج من المعقول والمنقول بالحجج الداحضة ، ولهذا كثر ذم السلف لهم ، قال أبو عبد الله الرازي ، لما تكلم على وحدة علم الله وقدرته فقال<sup>(٤)</sup> :

« الفصل الأول : في وحدة علم الله وقدرته ، نقل إمام الحرمين في الشامل<sup>(٥)</sup> عن أبي سهل الصعلوكي منا أنه تعالى عالم بعلوم غير متناهية ،

(١) انظر دعؤاه على هذا الإجماع في البرهان في أصول الفقه للنجويني ٢٨٨/١ .

(٢) الصلاة في الموضع المغصوب لا تصح في أظهر الروائتين وأحد قولي الشافعي . والرواية الثانية : تصح ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والقول الثاني

للشافعي ، لأن النهي لا يعود إلى الصلاة فلم يمنع صحتها .

يقول ابن قدامة - رحمه الله - مرجحاً الرواية الأولى : « ولنا : أن الصلاة عبادة

أتى بها على الوجه المنهي عنه ، فلم تصح كصلاة الحائض وصومها ، وذلك لأن

النهي يقتضي تحريم الفعل واجتنابه والتأثيم بفعله ، فكيف يكون مطيعاً بما هو

عاص به ممتثلاً بما هو محرم عليه ؟ متقرباً بما يبعد به ؟ فإن حركاته وسكناته من

القيام والركوع والسجود أفعال اختيارية ، هو عاص بها منهي عنها » .

أما صلاة الجمعة في الموضع المغصوب فقال أحمد - رحمه الله - : « تصلى

الجمعة في الموضع الغصب ، يعني إذا كان الجامع أو بعضه مغصوباً صحت

الصلاة ، لأن الجمعة تختص ببقعة فإذا صلاها الإمام في الموضع المغصوب

فامتنع الناس من الصلاة فيه فاتتهم الجمعة » .

انظر : المغني - لابن قدامة - ٧٤/٢ ، ٧٥ . والمقنع - لابن قدامة - مع

حاشيته - ١٢٧/١ ، ١٢٨ . وكشف القناع - للبهوتي - ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ .

(٣) في الأصل : لا . والمثبت من : س ، ط . وهو الصواب .

(٤) نهاية العقول في دراية الأصول - للرازي - مخطوط - اللوحة : ١٥٧ .

(٥) في الأصل : الشاملي . وهو خطأ .

وهو : كتاب في الكلام على مذهب الأشاعرة - يقع في خمسة مجلدات .

راجع : كشف الظنون - لحاجي خليفة - ١٠٢٤/٢ . ومعجم المؤلفين =

وذهب جمهور الأصحاب إلى أنه تعالى عالم بعلم واحد ، قادر بقدرة واحدة ، يريد بإرادة واحدة » .

قال<sup>(١)</sup> : واعلم أن القاضي أبا بكر عول في هذه المسألة على الإجماع ، فقال : القائل قائلان : قائل يقول<sup>(٢)</sup> : الله تعالى عالم بالعلم ، قادر بالقدرة . وقائل يقول : ليس الله عالماً بالعلم ، ولا قادراً بالقدرة ، وكل من قال بالقول الأول قال : إنه عالم بعلم واحد ، قادر بقدرة واحدة ، فلو قلنا : إنه - سبحانه<sup>(٣)</sup> - عالم بعلمين أو أكثر ، كان ذلك قولاً ثالثاً خارجاً للإجماع<sup>(٤)</sup> ، وإنه باطل .

قال<sup>(٥)</sup> : وأما الصعلوكي فهو مسبوق بهذا الإجماع ، فيكون حجة عليه » .

قلت : هذا الإجماع مركب من جنس الإجماع الذي احتج به الرازي<sup>(٦)</sup> على قدم المعنى الذي ادعوه ، فإنه<sup>(٧)</sup> هو الكلام وليس في ذلك إجماع أصلاً ، وإنما هو إجماع المعتزلة والأشعرية لو صح ، فكيف وقد حكى أبو حاتم التوحيد<sup>(٨)</sup> ، عن الأشعري نفسه أنه كان يثبت [ علوماً ]<sup>(٩)</sup>

= - لكحالة - ١٨٤/٦ .

- (١) قال : إضافة من الشيخ ، والكلام متصل بما قبله في : نهاية العقول .
- (٢) في الأصل : بقول . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .
- (٣) في الأصل : واحد سبحانه . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .
- (٤) في نهاية العقول : خارجاً عن الإجماع .
- (٥) قال : إضافة من الشيخ . والكلام متصل بما قبله في : نهاية العقول .
- (٦) انظر هذا الإجماع الذي احتج به : الفخر الرازي ، على قدم الكلام في : « نهاية العقول في دراية الأصول » الفصل الثاني من الأصل التاسع - اللوحة رقم : ١٣٠ .
- (٧) في س ، ط : إنه .
- (٨) ولعل ما في س الصواب . إذ لم أجد ترجمة لهذا الاسم فيما وقع تحت يدي من مراجع .
- (٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط . يقتضيها السياق .

لا نهاية لها ، والسلف الذين أثبتوا<sup>(١)</sup> علم الله وقدرته ليس مقصودهم بذلك ما يقصده هؤلاء من أنه لا بعض له ، بل قد صرحوا بأنه يعلم بعض علم الله ولا يعلم بعضه ، وكل من لم يوافقهم على ما ادعوه من نفي التبعية الذي اختصموا<sup>(٢)</sup> بنفيه ، كالذين خالفوهم من المرجئة<sup>(٣)</sup> والشيعية والكرامية وغيرهم ، فإنهم يخالفونهم في ذلك ، وكذلك جماعة أهل الحديث والفقهاء والصوفية .

وهذا الذي اعتمده إمام الطائفة ولسانها القاضي أبو بكر من أنه لا يمكن إثبات وحدة العلم إلا بالإجماع الذي ادعاه ، يبين لك أنه ليس في العقل ما يمنع تعدد علمه وقدرته وكلامه وسائر صفاته ، وكذلك أقر بذلك أبو المعالي والرازي وغيرهم من حذاق القوم ، فإن كلام ابن فورك قد يشعر بأن العقل يوجب اتحاد ذلك ، وقد بينا فساد ذلك .

### الوجه الحادي والسبعون :

إن إمامهم المتأخر وهو أبو عبد الله الرازي اعترف في أجل كتبه<sup>(٤)</sup> أن القول بكون<sup>(٥)</sup> الطلب هو الخبر باطل على القول بنفي الحال<sup>(٦)</sup> ، ونفي الحال هو مذهب الأشعري نفسه ومحققهم<sup>(٧)</sup> ، .....

(١) في الأصل : نفوا . وهو خطأ من الناسخ . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في س ، ط : اختصوا .

(٣) في الأصل : المرجئية . والمثبت من : س ، ط .

(٤) وهو نهاية العقول في دراية الأصول - مخطوط - اللوحة : ١٥٧ .

(٥) في س : يكون . وهو تصحيف .

(٦) تقدم تعريف الحال ، ومن قال بها ومن نفاها ص ٦٠٩ .

(٧) يقول الأمدي في « أبكار الأفكار » - مخطوط - القسم الثاني - اللوحة : ٢٠٦ :

« والذي عليه اتفاق أكثر الأئمة من أصحابنا ، وقدماء المعتزلة القول بنفي الأحوال ... » .

وإليه رجع أبو المعالي في آخر عمره<sup>(١)</sup> .

وأما على القول بثبوت الحال فتوقف في ذلك ولم يجزم بإمكانه ولا امتناعه<sup>(٢)</sup> ، وقد تقدم حكاية لفظه في ذلك ، وهذا اعتراف<sup>(٣)</sup> منه بأن هذا القول الذي قالوه ممتنع في العقل عند محققهم وهم نفاة الحال وأما عند مثبتي الحال منهم<sup>(٤)</sup> فلا نعلم أنه ممكن أو ممتنع [ وعلى التقديرين فلا نعلم أن ذلك ممكن .

فتبين أن لا حجة لهم في إمكان صحة<sup>(٥)</sup> ما ادعوه من أن كلام الله معنى واحد<sup>(٦)</sup> ، فضلاً عن أن يكون ذلك هو الواقع ، إذ ليس كل ما أمكن في الذهن كان هو الواقع ، فإنه إذا جاز في العقل أن يكون الكلام صفة واحدة ، وجاز أن يكون صفات متعددة ، فلا بد من دليل يبين ثبوت أحدهما دون الآخر ، فكيف إذا قال الناس لهم : إنه ممتنع ؟ لم يذكروا دليلاً على إمكانه .

---

(١) ذكر الشهرستاني في « نهاية الإقدام » ص ١٣١ أن أبا المعالي الجويني كان يقول بثبوت الأحوال لكنه نفاها أخيراً .

وانظر قوله بثبوت الأحوال في « الإرشاد » ص ٨٠ - ٨٤ . وقوله بنفيها في « الشامل » ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٢) فقال : في نهاية العقول في دراية الأصول - مخطوط - اللوحة : ١٥٧ : « .. وأنا إلى الآن لم يتضح لي فيه دليل لا نفيًا ولا إثباتًا » . وقد تقدم هذا النص بكامله .

وسوف يورده الشيخ - رحمه الله - بعد أسطر قليلة - أيضاً .

(٣) في الأصل : اعترف . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في س ، ط : عندهم .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٦) في س : واحداً . وهو خطأ .

## الوجه الثاني والسبعون :

إننا نبين أن هذا القول ممتنع على القول بثبوت الحال ، وعلى القول بنفيه .

أما على القول بنفيه ، فقد تقدم كلامه في ذلك .

وأما على القول بثبوته ، فإن الرازي إنما توقف لأنه قال<sup>(١)</sup> :

« وأما إن تكلمنا على القول بالحال ، فيجب أن ينظر في الحقائق الكثيرة هل يجوز أن تتصف<sup>(٢)</sup> بوجود واحد أم لا ؟ فإن قلنا : بجواز ذلك<sup>(٣)</sup> فحينئذ يجوز أن تكون الصفة الواحدة حقائق مختلفة ، وإلا بطل القول بذلك<sup>(٤)</sup> .

قال<sup>(٥)</sup> : وأنا إلى الآن لم يتضح لي فيه دليل لا نفيًا ولا إثباتاً .

فيقال لهذا : هذه غلوطه<sup>(٦)</sup> ، وذلك أنه هب أن وجود كل شيء زائد على حقيقته في الخارج ، وهب أنا سلمنا له ما شك فيه وهو اتصاف الحقائق المختلفة بوجود واحد ، فهذا لا يثبت محل النزاع ، وذلك لأن هذا إنما يفيد أن تكون الحقائق المختلفة لها صفة واحدة ، فتكون الحقائق المختلفة موصوفة بصفة واحدة هي الحال التي هي الموجود ، وذلك لا يستلزم أن تكون الحقائق المختلفة شيئاً واحداً ، وأن تكون الصفة الواحدة في نفسها حقائق مختلفة ، وبهذا يتبين لك ضعف قوله : فإن قلنا

(١) في نهاية العقول في دراية الأصول - مخطوط - اللوحة : ١٥٧ .

(٢) في الأصل ، س : يتصف . والمثبت من : ط .

(٣) في نهاية العقول : فإن قلت : جاز ذلك .

(٤) في نهاية العقول : به .

(٥) قال : إضافة من الشيخ ، والكلام متصل بما قبله في : نهاية العقول .

(٦) في ط : أغلوطه .

والغلوطه ، والأغلوطه ، والمغلطة : الكلام يغلط فيه ويغالط به .

انظر : القاموس المحيط - للفيروزآبادي ٤١٠/٣ ( غلط ) .

بجواز<sup>(١)</sup> ذلك - أي بجواز اتصاف الحقائق المختلفة بوجود واحد - فحينئذ يجوز أن تكون الصفة الواحدة حقائق مختلفة ، وإلا بطل القول بذلك .

وإنما قلنا : إن هذا ضعيف ، لأن اتصاف الحقائق المختلفة بوجود واحد غير كون الصفة الواحدة هي في نفسها حقائق مختلفة ، فإن الفرق بين كونها صفة الحقائق مختلفة وبين كونها في نفسها حقائق مختلفة أمر واضح بين ، وإنما يصح له ما قال ، لو ثبت أن الحقائق المختلفة تتصف بوجود واحد ، فإن ذلك الوجود الثابت في الخارج هو في نفسه حقائق مختلفة ، وهذا لا يقوله عاقل ، وهؤلاء يقولون : إن نفس الطلب هو نفس الخبر ، فيجعلون الحقيقتين المختلفين شيئاً واحداً وذلك ممتنع .

وإن قيل : إن<sup>(٢)</sup> لها وجوداً واحداً زائداً على حقيقتها ، فإن فساد كون الحقيقتين شيئاً واحداً معلوم بالبديهة .

ومما يوضح هذا : أن الحقائق المختلفة كالأعراض المختلفة ، وإن قيل : إن وجودها زائد<sup>(٣)</sup> على حقيقتها ، وإنه يجوز أن يكون وجودها واحداً ، فلا يقول عاقل بها في نفسها واحدة .

### الوجه الثالث والسبعون :

أن يقال : ما شك فيه يقطع فيه بالامتناع<sup>(٤)</sup> فيقال : من الممتنع أن يكون الحقيقتان المختلفتان لهما وجود واحد قائم بهما ، كما يمتنع أن يكون لهما عرض واحد يقوم بها ، وذلك لأن الحال - الذي هو الوجود - الذي يقال : إنه قائم بالحقائق ، وإنه زائد على حقائقها تابع لتلك

- 
- (١) في الأصل : يجوز . والمثبت من : س ، ط . وهو المناسب للكلام .
  - (٢) إن : ساقطة من : س .
  - (٣) في الأصل ، س : زائداً . وهو خطأ . والمثبت من : ط .
  - (٤) في س : الامتناع .

الحقائق ، فوجود كل حقيقة تابع لها لا يجوز أن يوجد<sup>(١)</sup> غيرها ، كما لا يوجد غيرها سائر ما يقوم به من الأعراض فكما لا يجوز أن يكون العرض القائم بهذه الحقيقة هو بعينه العرض القائم بالحقيقة الأخرى المخالفة لها ، فالوجود<sup>(٢)</sup> الذي لهذه الحقيقة أولى أن لا يكون الوجود القائم بالحقيقة الأخرى بعينه ، وهذا ظاهر .

#### الوجه الرابع والسبعون :

إن هذا الذي شك فيه لو صح وجزم به ، لكان غايته أن يكون الكلام متعددأً متحدأً ، فيكون حقيقتين وهو واحد ، أما رفع التعدد عنه من كل وجه فلا يمكن ، لأن الوجود واحد ، إذا كان لحقيقتين - وقيل : إن الصفة تكون حقائق مختلفة - فلا ريب أن ذلك يوجب كونها حقائق مختلفة وكونها شيئاً واحداً ، وهؤلاء يمنعون أن يكون المعنى الواحد القائم بالنفس حقائق مختلفة ، فعلم أن قولهم معلوم الفساد على كل تقدير ، وهذا كله تنزل معهم على تقدير ثبوت الحال ، وإن وجود الشيء في الخارج زائد على حقائقها الموجودة ، وإلا فهذا القول من أفسد الأقوال ، وإنما ابتدعه بعض المعتزلة الذي يقولون : المعدوم شيء في الخارج ، فالبناء عليه فاسد .

#### الوجه الخامس والسبعون :

إنه يقال : هب أنه أمكن أن يكون الكلام معنى واحداً<sup>(٣)</sup> ، كما قلت : إنه يمكن أن يكون العلم واحداً ، فما الدليل<sup>(٤)</sup> على أنه ليس لله

- 
- (١) في الأصل ، س : توجد . والمثبت من : ط ، وهو المناسب للسياق .  
(٢) في الأصل : فوجود . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .  
(٣) في الأصل : واحد . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .  
(٤) في س : للدليل .

كلام إلا معنى واحداً؟ وما الدليل على أنه يمتنع أن يكون كلامه إلا معنى واحداً<sup>(١)</sup>؟ وقد اعترفوا بأنه لا دليل على ذلك ، كما قال الرازي بعد أن بين أنه إما ممتنع أو متوقف في إمكانه ، فقال<sup>(٢)</sup> :

« وأما الذي يدل على أن الأمر كذلك فلا يمكن أن يعول فيه على الإجماع للحكاية التي<sup>(٣)</sup> ذكرها أبو إسحاق الإسفرائيني ، ولم نجد لهم نصاً ، ولا يمكن أن يقال<sup>(٤)</sup> : فيه دلالة عقلية ، فبقيت المسألة بلا دليل . »

### الوجه السادس والسبعون :

إن الجهمية كثيراً ما يزعمون أن أهل الإثبات يضاهئون النصارى ، وهذا يقولونه : تارة لإثباتهم الصفات<sup>(٥)</sup> ، وتارة لقولهم : إن كلام الله أنزله ، وهو في القلوب والمصاحف ، والجهمية هم المضاهئون للنصارى<sup>(٦)</sup> فيما كفرهم الله به ، لا أهل الإثبات الذين ثبتهم الله بالقول

(١) في الأصل : واحد . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في نهاية العقول في دراية الأصول - مخطوط - اللوحة ١٥٧ .

(٣) في س : الذي .

(٤) ولا يمكن أن يقال : ساقط من : نهاية العقول .

(٥) في الأصل : النصارى . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٦) يقول الشيخ - رحمه الله - في الجواب الصحيح ٣٠١/٢ : « وقد ذكر الإمام أحمد

في كتاب الرد على الجهمية - وذكر غيره - أن النصارى الحلولية ، والجهمية المعطلة اعترضوا على أهل السنة .

فقلت النصارى : القرآن كلام الله غير مخلوق . والمسيح كلمة الله فهو غير مخلوق . وقالت الجهمية : المسيح كلمة الله وهو مخلوق . والقرآن كلام الله فيكون مخلوقاً . وأجاب أحمد وغيره : بأن المسيح نفسه ليس هو كلاماً ، فإن المسيح إنسان وبشر مولود من امرأة ، وكلام الله ليس بإنسان ولا بشر ، ولا مولود من امرأة ، ولكن المسيح خلق بالكلام ، وأما القرآن فهو نفسه كلام الله ، فأين هذا من هذا ؟

=

الثابت ، فأما الوجه الأول : في إثبات الصفات فليس هذا موضعه وإنما الغرض الوجه الثاني : الذي يختص بالكلام ، فإنهم تارة يقولون : إذا قلت : إن كلام الله غير مخلوق ، فهو نظير قول النصارى : إن المسيح كلمة الله ، وهو غير مخلوق ، وتارة يقولون : إذا قلت : إن كلام الله في الصدور والمصاحف فقد قلت بقول النصارى الذين يقولون : إن الكلمة حلت في المسيح وتدرعته ، وهذا الوجه هو الذي يقوله من يزعم أن كلام الله ليس إلا معنى في النفس ، ومن يزعم أن الله لم ينزل إلى الأرض كلاماً له في الحقيقة ، والغرض هنا الكلام على هؤلاء .

[ فيقال لهم ]<sup>(١)</sup> : أما أنتم فضاهيتم النصارى في نفس ما هو ضلال مما خالفوا فيه صريح العقل وكفرهم الله بذلك ، بخلاف أهل الإثبات ، وذلك يتبين بما ذمه الله تعالى من مذهب النصارى ، فإنه سبحانه قال : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلْنَاهُمْ اللَّهُ أَنْ يُوَفَّكَونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وهذا المعنى - هو جعلهم ولداً لله وتنزيه الله نفسه عن ذلك - مذكور في مواضع من القرآن ، كما ذكر قصة مريم ثم قال في آخرها : ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ما كان لله أن ينحدر من ولده سبحانه إذا قضى أمراً فإنما يقول لهم كن فيكون<sup>(٣)</sup> ، وقال : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ

= انظر : الرد على الجهمية - للإمام أحمد - ص ١٢٤ .

وسوف ينقل الشيخ - رحمه الله تعالى - عن ابن الزغواني وغيره ما يبين مضاهاة الجهمية للنصارى من بعض الوجوه في ص ٧٠٦ فما بعدها .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٣٠ .

(٣) سورة مريم ، الآية : ٣٤ ، ٣٥ .

في س : ( الله ) بدلاً من ( لله ) وهو سهو من الناسخ .

وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَلْشَقُ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ  
لِلْجِبَالِ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِنْ كُنَّ  
مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ  
عِندَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ (١) وقال في موضع آخر : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ  
قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ  
يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (٢) . الآية ،  
وقال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ  
الْمَسِيحُ يَبْنِي لِيَسْرِيَلِ إِسْرَءِيلَ أَتَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ  
عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿٧٦﴾ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا  
إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ  
لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٣) . . . . . الآيات . وقال تعالى :  
﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا  
الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَتَأْمَنُوا  
بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتَهُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ  
يَكُونَ لَهُمُ وَلَدٌ لَّهُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٧٧﴾ لَنْ  
يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ (٤) . . . . . الآية .

(١) سورة مريم ، الآيات : ٨٨ - ٩٥ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ١٧ .

(٣) سورة المائدة ، الآيتان : ٧٢ ، ٧٣ .

في س : فقدم . بدلاً من : فقد حرم . وهو سهو من الناسخ .

(٤) سورة النساء ، الآيتان : ١٧١ ، ١٧٢ .

وقد ورد في س : بعد قوله (المقربون) قوله : ﴿ ومن يستنكف عن عبادته

ويستكبر . . . . . الآية .

فقد ذكر كفر الذين قالوا : إن الله ثالث ثلاثة [ في آية <sup>(١)</sup> ] ونهى أهل الكتاب عن ذلك في آية أخرى ، فهذان موضعان ذكر فيهما التثليث عنهم ، وفي موضعين ذكر كفرهم بقولهم : إن الله هو المسيح بن مريم ، وأما ذكر الولد عنهم فكثير .

واعلم أن من الناس من يزعم أن هذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها الله عن النصراني ، هي قول الأصناف الثلاثة : اليعقوبية <sup>(٢)</sup> ، وهم شرهم ، وهم السودان من الحبشة والقط ، ثم الملكية <sup>(٣)</sup> ، وهم أهل الشمال من

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) اليعقوبية : فرقة من فرق النصراني ، وهم أصحاب يعقوب البرذعاني ، راهب بالقسطنطينية ، قالوا : بالأقانيم الثلاثة : الوجود ، والعلم ، والحياة .

ثم يعبرون عن الوجود بالأب ، وعن العلم بالكلمة ، وعن الحياة بروح القدس ، لكنهم قالوا : انقلبت الكلمة - أقنوم العلم عندهم - لحماً ودماً ، فصار الإله هو المسيح ، وهو الظاهر بجسده ، بل هو هو .

وقال بعضهم : ظهر اللاهوت بالناسوت ، فصار ناسوت المسيح مظهر الجوهر لا على طريق حلول جزء فيه ، ولا على سبيل اتحاد الكلمة التي هي في حكم الصفة ، بل صار هو هو .

وزعم أكثرهم : أن المسيح جوهر واحد ، أقنوم واحد ، إلا أنه من جوهرين ، وربما قالوا : طبيعة واحدة من طبيعتين . فجوهر الإله القديم ، وجوهر الإنسان المحدث تركبا تركيباً ، كما تركيب النفس والبدن ، فصارا جوهرأ واحداً ، أقنوماً واحداً .

وقالوا : إن مريم ولدت إلهأ ، وقالوا في القتل : إنه وقع على الجوهر الذي هو من جوهرين ، ولو وقع على أحدهما لبطل الاتحاد ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

انظر : الملل والنحل - للشهرستاني - ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ . والفصل في الملل والأهواء والنحل - لابن حزم - ٤٩/١ ، ٥٠ . واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ، مع هامشه المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين - لطفه عبد الرؤوف ومصطفى الهواري - ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٣) في س ، ط : الملكانية .

## الشام والروم ، ثم النسطورية<sup>(١)</sup> .....

الملكية أو الملكانية : إحدى فرق النصارى ، وهم أصحاب « ملكا » الذي ظهر بأرض الروم ، واستولى عليها ، ويقوم مذهبهم على : أن الكلمة - أقنوم العلم عندهم - اتحدت بالمسيح ، وتدرعت بناسوته ، ولا يسمون العلم قبل تدرعه ابناً ، بل المسيح مع ما تدرع به ابن ، فقال بعضهم : إن الكلمة مازجت لأجسد المسيح كما يمازج الخمر أو الماء اللبن .

وصرحت الملكانية بأن الجوهر غير الأقانيم ، وأنها كالموصوف والصفة . فقالوا : بإثبات التثليث ، وقالوا : إن المسيح ناسوت كلي لا جزئي ، وهو قديم أزلي من قديم أزلي ، وقد ولدت مريم عليها السلام إلهاً أزلياً ، والقتل والصلب وقع على الناسوت واللاهوت معاً .

وأطلقوا لفظ « النبوة » والأبوة على الله - تعالى الله عما يقوله الظالمون علواً كبيراً - وعلى المسيح .

ولهم ضلالات وترهات فصلها أصحاب المقالات ، انظر مثلاً : الملل والنحل - للشهرستاني - ٢٢/١ ، ٢٢٤ . والفصل - لابن حزم - ٤٨/١ ، ٤٩ . واعتقادات فرق المسلمين والمشركين - للرازي - ومع المرشد الأمين ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(١) النسطورية : فرقة من فرق النصارى تنسب إلى نسطور الحكيم الذي ظهر في زمن المأمون ، وتصرف في الأناجيل بحكم رأيه ، وهذه الفرقة غالبية على الموصل والعراق وفارس وخراسان .

قالوا : إن الله واحد ذو أقانيم ثلاثة - المتقدمة في اليعقوبية - وهذه الأقانيم ليست زائدة على الذات ، ولا هي هو ، واتحدت الكلمة بجسد المسيح ، لا على طريق الامتزاج - كما قالت « الملكانية » - ولا على طريق الظهور - كما قالت « اليعقوبية » ، ولكن كإشراق الشمس في كوة على بلورة - أي : جسم مشف - وكظهور النقش في الشمع إذا طبع بالخاتم .

وأما قولهم في القتل والصلب : فيخالف - أيضاً - قول « الملكانية » و« اليعقوبية » فقالوا : إن ذلك وقع على المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته ، لأن الإله لا تحله الآلام .

إلى غير ذلك من أقوالهم الباطلة - تعالى الله وتقدس عنها - التي ذكرها أصحاب المقالات ، انظر : الملل والنحل - للشهرستاني - ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ . والفصل - لابن حزم - ٤٩/١ . واعتقادات فرق المسلمين والمشركين - للرازي =

وهم نشؤوا في دولة المسلمين من زمن المأمون ، وهم قليل .  
فإن اليعقوبية : تزعم أن اللاهوت والناسوت<sup>(١)</sup> اتحدا وامتزجا  
كامتزاج الماء واللبن والخمر ، فهما جوهر واحد<sup>(٢)</sup> ، وأقنوم واحد ،  
وطبيعة واحدة ، فصار عين الناسوت عين اللاهوت ، وأن المصلوب<sup>(٣)</sup>  
هو عين اللاهوت .

والملكية<sup>(٤)</sup> تزعم أنهما صارا جوهر<sup>(٥)</sup> واحداً له أقنومان ، وقيل :  
أقنوم واحد له جوهران .

والنسطورية يقولون<sup>(٦)</sup> : هما جوهران أقنومان ، وإنما اتحدا في  
المشيئة ، وهذا قول من يقول بالاتحاد<sup>(٧)</sup> .

وأما القول بالحلول : فمن المتكلمين كأبي المعالي<sup>(٨)</sup> من يذكر

---

= ص ١٣٢ . وانظر ما أجمعت عليه هذه الفرق وما اختلفت فيه ، في : الملل  
والنحل - للشهرستاني - ٢٢٦/١ - ٢٢٨ . وللدرد عليها ودحضها يراجع : الفصل  
- لابن حزم - ٥٠/١ - ٦٥ . والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح - لابن  
تيمية .

(١) ذكر أبو البقاء في كلياته ١٧٣/٤ عدة إطلاقات على اللاهوت والناسوت فقال :  
« اللاهوت : الخالق ، والناسوت : المخلوق ، وربما يطلق الأول على الروح ،  
والثاني على البدن ، وربما يطلق الأول - أيضاً - على العالم العلوي والثاني على  
العالم السفلي . وعلى السبب والمسبب . وعلى الجن والإنس » .  
وانظر : المعجم الفلسفي - لجميل صليبا - ٢٧٧/٢ .

(٢) في الأصل : واحد جوهر . والمثبت من : س ، ط ، والملل والنحل ٢٢٦/١ .

(٣) في ط : المطلوب . وهو خطأ .

(٤) في س ، ط : الملكانية .

(٥) في الأصل : جواهر . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في الأصل : والنسطور يقول . وفي س : والنسطورية يقول . والمثبت من :

ط ، والجواب الصحيح ٣١٠/٢ ، ومنحة القريب المجيب ص ١٣٤ .

(٧) في الأصل : بالاتحادية . والمثبت من : س ، ط . وهو الموافق للسياق .

(٨) في الإرشاد : ص ٤٨ .

الخلاف في فرقهم الثلاث ، منهم من يقول بالاتحاد بالمسيح ، ومنهم من يقول بالحلول فيه ، فيقول هؤلاء : من الطوائف الثلاثة من يقول<sup>(١)</sup> بالحلول ، وأن اللاهوت<sup>(٢)</sup> حل في الناسوت ، وقالوا : هذا قول الأكثر منهم ، فهما جوهران وطبيعتان وأقنومان ، كالجسد والروح ، وأما من فسر ذلك بظهور اللاهوت في الناسوت ، فهذا ليس من هؤلاء .

وذكر طوائف من المتكلمين كابن الزاغوني عنهم أنهم جميعاً يقولون بالاتحاد والحلول لكن الاتحاد في المسيح والحلول في مريم ، فقالوا : اتفقت طوائف النصارى على أن الله جوهر واحد ثلاثة أقانيم<sup>(٣)</sup> ، وأن كل واحد من الأقانيم جوهر خاص يجمعها الجوهر العام ، وذكروا اختلافاً بينهم<sup>(٤)</sup> .

ثم قالوا : وزعموا أن الجوهر هو الأب ، والأقانيم الحياة وهي روح القدس ، والعلم القدرة ، وأن الله اتحد بأحد الأقانيم (الذي)<sup>(٥)</sup>

- (١) في ط : ومنهم من يقول . فأضاف كلمة « منهم » . ولا يقتضيهما السياق .  
(٢) في الأصل : الناهوت . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .  
(٣) أقول : وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في كتابه القيم « الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح » ١٤١/٣ - الذي تولى فيه الرد على النصارى ، وتشنيع أقوالهم : « إنه ليس في كلام الأنبياء - لا المسيح ولا غيره - ذكر أقانيم الله ، لا ثلاثة ولا أكثر ، ولا إثبات ثلاث صفات ، ولا تسمية شيء من صفات الله ، ابناً لله ، لا رباً ، ولا تسمية حياته روحاً ، ولا أن الله ابناً هو إله حق من إله حق من جوهر أبيه ، وإنه خالق ، كما أن الله خالق ، إلى غير ذلك من الأقوال المتضمنة لأنواع من الكفر ، لم تنقل عن نبي من الأنبياء » .  
(٤) الاختلاف ذكره الشيخ - رحمه الله - في المصدر السابق ٣٠٩/٢ ، ٣١٠ فقال : « ثم اختلفوا ، فقال بعضهم : إن الأقانيم مختلفة في الأقنومية ، متفقة في الجوهر .

وقال آخرون : ليست مختلفة في الأقنومية ، بل متغايرة . وقال فريق منهم : إن كل واحد منها لا هو الآخر ، ولا هو غيره ، وليست متغايرة ولا مختلفة » .

- (٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والجواب الصحيح ٣١٠/٢ .

هو الابن بعيسى بن مريم ، وكان مسيحاً عند الاتحاد لاهوتياً وناسوتياً ، حمل وولد ونشأ وقتل وصلب ودفن .

ثم ذكروا<sup>(١)</sup> اليعقوبية ، والنسطورية ، والملكية .

قال الناقلون عنهم : واختلفوا في الكلمة الملقاة إلى مريم - عليها السلام - فقال طائفة منهم : إن الكلمة حلت في مريم حلول الممازجة ، كما<sup>(٢)</sup> يحل الماء في اللبن فيمازجه ويخالطه ، وقالت طائفة منهم : إنها حلت في مريم من غير ممازجة ، [ كما أن شخص الإنسان يحل في المرأة وفي الأجسام الصقيلة من غير ممازجة ]<sup>(٣)</sup> وزعمت طائفة من النصارى أن اللاهوت مع الناسوت ، كمثل الخاتم مع الشمع يؤثر فيه بالنقش ثم لا يبقى منه شيء إلا أثر فيه .

ثم ذكر هؤلاء<sup>(٤)</sup> عنهم في الاتحاد نحو ما حكى الأولون فقالوا : قد اختلف قولهم في الاتحاد اختلافاً<sup>(٥)</sup> متبايناً ، فزعم قوم منهم أن الاتحاد هو : أن الكلمة التي هي الابن حلت جسد المسيح ، قيل<sup>(٦)</sup> : وهذا قول الأكثرين منهم ، وزعم قوم منهم أن الاتحاد هو : الاختلاط والامتزاج . وقال قوم من اليعقوبية : هو أن كلمة الله انقلبت لحماً ودماً بالاتحاد . وقال كثير من اليعقوبية النسطورية : الاتحاد هو أن الكلمة والناسوت

(١) أي : أبو الحسن بن الزاغوني ومن معه من طوائف المتكلمين .

وقد ذكر الشيخ - رحمه الله تعالى - أقوالهم في هذه الفرق ، وما بينها من اختلاف في « الجواب الصحيح » ٣١٠/٢ .

(٢) كما : كررت في : ط .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من : س ، ط .

(٤) ابن الزاغوني ومن معه .

(٥) في س ، ط : اتحاداً . وهو خطأ .

وانظر اختلافهم وتباينهم في الاتحاد وما نقله الشيخ عنهم من أقوال في :

« التمهيد » - للباقلاني - ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٦) في جميع النسخ : قبل . والمثبت من : الجواب الصحيح - ٣١١/٢ .

اختلطاً فامتزجاً ، كاختلاط الماء بالخمير ، والخمير باللبن . وقال قوم منهم : إن الاتحاد هو أن الكلمة والناسوت اتحدا فصارا هيكلاً ومحلاً . وقال قوم منهم : إن<sup>(١)</sup> الاتحاد مثل ظهور صورة الإنسان في المرأة ، والطابع<sup>(٢)</sup> في المطبوع ، مثل الخاتم في الشمع<sup>(٣)</sup> . وقال قوم منهم : الكلمة اتحدت بجسد المسيح على معنى أنها حلته من غير مماسة ولا ممازجة ، كما تقول : إن الله في السماء وعلى العرش من غير مماسة ولا ممازجة . وقال الملكية : الاتحاد هو : أن الاثنين صاروا واحداً ، وصارت الكثرة قلة<sup>(٤)</sup> .

فزعم بعض الناس أن الذين قالوا : هو المسيح بن مريم [ هم ]<sup>(٥)</sup> الذين قالوا : اتحدا<sup>(٦)</sup> حتى صاروا شيئاً واحداً ، والذين قالوا : هما جوهر واحد له طبيعتان ، فيقولون : هو ولده بمنزلة الشعاع المتولد عن الشمس ، والذين قالوا بجوهرين وطبيعتين وأقنومين مع الرب ، قالوا : ثالث ثلاثة ، وهذا الذي قاله هؤلاء ليس بشيء ، فإن الله أخبر أن النصارى يقولون : إنه ثالث ثلاثة [ وإنهم يقولون : إنه الله ]<sup>(٧)</sup> وإنهم يقولون : إنه ابن الله ، وقال لهم : لا تقولوا<sup>(٨)</sup> : ثلاثة ، مع إخباره أن النصارى افترقوا وألقى بينهم العداوة والبغضاء بقوله : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيَّةٌ أَخَذْنَا مِيثَقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ

(١) إن : ساقطة من : س ، ط .

(٢) أي : كظهور الطابع في المطبوع .

(٣) في س : السمع . وهو خطأ .

(٤) الباقلائي بعد أن ذكر الأقوال السابقة عنهم ناقشها في كتابه «التمهيد» ص ٨٨ - ٩٢ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من كتاب «منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب» لابن معمر ص ١٣٥ .

(٦) في الأصل : اتحد . والمثبت من : س ، ط .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من : س ، ط .

(٨) في الأصل : لا تقولون . والمثبت من : س ، ط .

وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup> ، وقد ذكر [ المفسرون أن ]<sup>(٢)</sup> هذا إخبار بتفرقهم إلى هذه الأصناف الثلاثة وغير ذلك<sup>(٣)</sup> .

وقد أخبر سبحانه<sup>(٤)</sup> عقب قوله ﴿ تَالِكُ ثَلَاثَةٌ ﴾ بما يقتضي أن هؤلاء اتخذوه ولداً بقوله<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وقد<sup>(٧)</sup> ذكر - أيضاً - ما يقتضي أن قولهم : إن الله هو المسيح بن مريم من الشرك ، فقال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ

(١) سورة المائدة ، الآية : ١٤ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) يقول ابن جرير الطبري في تفسيره ١٥٩/٦ بعد أن ذكر القولين في صفة إغراء الله بينهم العداوة والبغضاء : « وأولى التأويلين في ذلك عندنا بالحق ، تأويل من قال : أغرى بينهم بالأهواء التي حدثت بينهم ، كما قال إبراهيم النخعي ، لأن عداوة النصارى بينهم إنما هي باختلافهم في قولهم في المسيح ، وذلك أهواء لا وحي من الله » .

ونقل القرطبي في تفسيره ١١٨/٦ عن الربيع بن أنس أن المقصود افتراق النصارى خاصة ، لأنهم أقرب مذكور ، وذلك أنهم اختلفوا إلى اليعاقبة والنسطورية والملكانية ، أي : كفر بعضهم بعضاً .

ويقول ابن كثير في « تفسير القرآن العظيم » ٣٣/٢ ، أي : فألقينا بينهم العداوة والبغضاء لبعضهم بعضاً ، ولا يزالون كذلك إلى قيام الساعة ، ولذلك طوائف النصارى على اختلاف أجناسهم لا يزالون متباغضين متعادين يكفر بعضهم بعضاً ، فكل فرقة تحرم الأخرى ولا تدعها تلج معبدها ، فالملكية تكفر اليعقوبية ، وكذلك الآخرون ، وكذلك النسطورية والآريوسية كل طائفة تكفر الأخرى في هذه الدنيا ويوم يقوم الأشهاد » .

(٤) في س : الله سبحانه .

(٥) في الأصل ، س : فقوله . والمثبت من : ط ، وهو المناسب للسياق .

(٦) سورة النساء ، الآية : ١٧١ .

وقد ورد في الأصل : خير . وهو سهو من الناسخ .

(٧) قد : ساقطة من : س ، ط .

الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۗ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنَىٰ إِسْرَائِيلَ ۖ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن أَنْصَارٍ ﴿١﴾ .

فهذا يقتضي أن هذا القول من الشرك ، وذلك لأنهم مع قولهم : إن الله هو المسيح بن مريم فلا يخصونه بالمسيح ، بل يثبتون أن له وجوداً وهو الأب ، ليس هو الكلمة التي في المسيح ، فإن عبادتهم إياه معه إشراك ، وذلك مضموم إلى قولهم<sup>(٢)</sup> : إنه هو ، وقولهم : إنه ولده ، وقد نزه الله نفسه عن هذا وهذا في غير موضع من القرآن ، نزه نفسه عن الشريك والولد ، كما في قوله : ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ لَدُنَا وَلَدًا ۖ لَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ ۖ وَاللَّهُ تَعَالَىٰ ۖ ﴾<sup>(٣)</sup> وقال تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَلَمْ يَتَّخِذْ لَدُنَا وَلَدًا ۖ لَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ مَقْدِيرًا ۖ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ سُبْحٰنَهُ ۖ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿٥﴾ ۖ ﴾<sup>(٥)</sup> وأيضاً - فهذه الأقوال لا تنطبق على ما ذكر ، فإن الذين<sup>(٦)</sup> يقولون : إنهما اتحدا وصارا<sup>(٧)</sup> شيئاً واحداً يقولون - أيضاً - : إنما اتحد به<sup>(٨)</sup> الكلمة التي هي الابن ، والذين يقولون : هما جوهر واحد له

(١) سورة المائدة ، الآية : ٧٢ .

وقد ورد في ط : المسيح مريم . وهو خطأ .

(٢) في جميع النسخ : قوله . وما أثبتته يستقيم به الكلام .

(٣) سورة الإسراء ، الآية : ١١١ .

(٤) سورة الفرقان ، الآيتان : ١ ، ٢ .

(٥) سورة الأنعام ، الآية : ١٠٠ .

(٦) في س : لذين . وهو تصحيف .

(٧) في س : اتخذوا صاراً . وهو تصحيف .

(٨) به : ساقطة من : س ، ط .

طبيعتان يقولون : إن المسيح إله ، وإنه الله ، والذين يقولون : إنه حل فيه يقولون : حلت فيه الكلمة التي هي الابن ، وهي الله - أيضاً - بوجه آخر ، كما سنذكره .

وأيضاً - فقوله : ﴿ تَالِثٌ تَلَشُّقٌ ﴾<sup>(١)</sup> ليس المراد به الله ، واللاهوت الذي في المسيح ، وجسد المسيح ، فإن أحداً من النصارى لا يجعل لاهوت المسيح وناسوته إلهين ، ويفصل الناسوت عن اللاهوت ، بل سواء قال بالاتحاد أو بالحلول فهو تابع للاهوت .

وأيضاً - فقوله عن النصارى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثٌ تَلَشُّقٌ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقد قيل<sup>(٤)</sup> : إن المراد به قول النصارى باسم الأب والابن وروح

(١) سورة المائدة ، الآية : ٧٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٧١ .

(٣) سورة المائدة ، الآية : ٧٣ .

(٤) ذكر بعض المفسرين أن هذا القول اشتهر عن النصارى .

يقول ابن جرير الطبري - رحمه الله - في تفسيره ٣١٣/٦ : « كانوا فيما بلغنا يقولون : الإله القديم جوهر واحد ، يعم ثلاثة أقانيم أباً والداً غير مولود وابتناً مولوداً غير واحد ، وزوجاً متبعة بينهما » .

وقد نقل ابن كثير في تفسيره ٨١/٢ ، عن ابن جرير وغيره أن الطوائف الثلاثة - الملكية واليعقوبية والنسطورية - تقول بهذه الأقانيم .

قال : « وهم مختلفون فيها اختلافاً متبايناً » .

وذكر القرطبي - رحمه الله - في « الجامع لأحكام القرآن » ٢٤٩/٦ ، أن هذه الطوائف تقول : إن الأب والابن وروح القدس إله واحد ، ولا يقولون ثلاثة آلهة ، وهو معنى مذهبهم ، وإنما يمتنعون من العبارة وهي لازمة لهم .

ويقول محمد جمال الدين القاسمي ، في « محاسن التأويل » ٦٧٧/٥ ، ٦٨٠ : « .. وفي تعاليمهم المدرسية المطبوعة الآن مانصه : أخص أسرار

المسيحية سر الثالث ، وهو إله واحد في ثلاثة أقانيم : الأب ، والابن ، وروح القدس . والأب هو الله ، والابن هو الله ، وروح القدس هو الله ، وليسوا ثلاثة =

القدس إله واحد ، وهو قولهم بالجواهر الواحد الذي له الأقانيم [ الثلاثة التي يجعلونها ثلاثة جواهر وثلاثة أقانيم ]<sup>(١)</sup> ، أي : ثلاث صفات وخواص ، وقولهم : إنه هو الله ، وابن الله ، هو الاتحاد والحلول ، فيكون على هذا تلك الآية على قولهم تثليث الأقانيم ، وهاتان في قولهم بالحلول والاتحاد ، فالقرآن على هذا القول رد في كل آية بعض قولهم ، كما أنه على القول الأول في كل آية على صنف منهم .

والقول الثاني<sup>(٢)</sup> : وهو الذي عليه [ يدل القرآن ]<sup>(٣)</sup> أن المراد

= آلهة ، بل إله واحد موجود في ثلاثة أقانيم متساوين في الجوهر ، وتميزين فيما بينهم بالأقنومية ، وذلك لأن لهم جوهراً واحداً ولاهوتاً واحداً وذاتاً واحدة ، وليس أحد هذه الأقانيم الثلاثة أعظم أو أقدم أو أقدر من الآخرين ، لكون الثلاثة متساوية في العظمة والأزلية والقدرة وفي كل شيء . ما عدا الأقنومية . ولا نقدر أن نفهم جيداً هذه الحقائق ، لأنها أسرار فائقة العقل والإدراك البشري . قال : فانظر إلى هذا التناقض والتمويه ، يعترفون بأن الثلاثة آلهة ، ثم يناقضون قولهم ينكرون ذلك .

وقد نقل - رحمه الله - عن الشيخ : رحمة الله الهندي ، في كتابه « إظهار الحق » والماوردي في « أعلام النبوة » ما يبين تناقض هذه الطوائف ، وأن مقالتهم هذه مغالطة صرفة لا تقبلها العقول .

(١) في الأصل : أبو . والمثبت من : س ، ط ، والمجموع .

(٢) ذكره ابن جرير في تفسيره ٣١٤/٦ ، وابن الجوزي في « زاد المسير » ٤٠٣/٢ .

ونقل ابن كثير في « تفسير القرآن العظيم » ٨١/٢ أن قوله تعالى : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾ الآية ، نزلت في جعلهم المسيح وأمه إلهين مع الله ، فجعلوا الله ثالث ثلاثة بهذا الاعتبار ، قال السدي : وهي كقوله تعالى في آخر السورة ﴿ وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال سبحانك ﴾ الآية .

قال ابن كثير : وهذا القول هو الأظهر .

(٣) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بقدر كلمتين في بداية السطر . ويقدر أربع

كلمات في : س ، ويقدر كلمتين في : ط . ولعل ما أثبتته يستقيم به الكلام

ويناسب السياق . وقد ورد في « منحة القريب المجيب في الرد على عباد =

بذلك جعلهم المسيح إلهاً ولأمه إلهاً مع الله ، كما ذكر ذلك في قوله :  
﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَحْيَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ ۖ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ الْهَيْتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ  
قَالَ سُبْحٰنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ ۗ ﴾ إلى قوله : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا  
أَمَرْتَنِي بِهِ ۚ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۗ ﴾ (١) . . . الآية ، ويدل على ذلك قوله :  
﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمِمَّنْ إِلٰهٌ إِلَّا إِلٰهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ  
يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ  
إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا  
رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ۗ ﴾ (٢)  
فقوله تعالى : ﴿ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ  
وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ ۗ ﴾ ، عقيب (٣) قوله : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ  
ثَلَاثَةٍ ۗ ﴾ (٤) ، يدل على أن التثليث الذي ذكره الله عنهم اتخاذاً للمسيح ابن  
مريم [ وأمه ] (٥) إلهين ، وهذا واضح (٦) على قول (٧) من حكى عن  
النصارى أنهم يقولون بالحلول في مريم والاتحاد بالمسيح ، وهو أقرب  
إلى تحقيق مذهبهم وعلى هذا فيكون (٨) كل آية مما ذكره الله من الأقوال  
تعم جميع طوائفهم ، وتعم - أيضاً - قولهم بتثليث الأقانيم وبالاتحاد  
والحلول ، فتعم أصنافهم وأصناف كفرهم ، ليس يختص كل آية

= الصليب « للشيخ عبد العزيز آل معمر : « على صف منهم ، وقيل : إن المراد  
بذلك جعلهم . . . » .

(١) سورة المائدة ، الآيتان : ١١٦ ، ١١٧ .

(٢) سورة المائدة ، الآيات ٧٣ - ٧٥ .

(٣) في س ، ط : عقب .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٧٣ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٦) في الأصل : وضع . والمثبت من : س ، ط .

(٧) في س : قوله ؛ وهو خطأ .

(٨) في ط : فتكون .

بصنف ، كما قال من يزعم ذلك ، ولا تختص آية بتثليث الأقانيم ، وآية بالحلول والاتحاد ، بل هو - سبحانه - ذكر في كل آية كفرهم المشترك ، ولكن وصف كفرهم بثلاث صفات ، وكل صفة تستلزم الأخرى ، إنهم يقولون : المسيح هو الله ، ويقولون : هو ابن الله ، ويقولون : إن الله ثالث ثلاثة ، حيث اتخذوا المسيح وأمه إلهين من دون الله ، هذا بالاتحاد ، وهذا بالحلول ، ويبين<sup>(١)</sup> بذلك إثبات ثلاثة آلهة منفصلة<sup>(٢)</sup> غير الأقانيم ، وهذا يتضمن جميع كفر النصارى ، وذلك أنهم يقولون : الإله جوهر واحد له ثلاثة أقانيم ، وهذه الأقانيم يجعلونها تارة جواهر وأشخاصاً ، وتارة صفات وخواصاً<sup>(٣)</sup> ، فيقولون : الوجود الذي هو الأب ، والابن الذي هو العلم ، وروح القدس التي هي الحياة عند متقدميهم ، والقدرة عند متأخريهم ، فيقولون : موجود هي عالم أو ناطق أو موجود عالم قادر ، لكن يقولون - أيضاً - : إن الكلمة التي هي الابن جوهر ، وروح القدس - أيضاً - جوهر ، وإن المتحد بالمسيح هو جوهر الكلمة دون جوهر الأب وروح القدس ، وهذا مما لا نزاع بينهم فيه .

ومن هنا قالوا كلهم : المسيح هو الله ، وقالوا كلهم : هو ابن الله ، لأنه من حيث أن الأب والابن وروح القدس إله واحد [ وجوهر واحد ]<sup>(٤)</sup> وقد اتحد بالمسيح كان المسيح هو الله ، ومن حيث أن الأب جوهر ، والابن جوهر وروح القدس جوهر ، والذي اتحد به هو جوهر الابن الذي

(١) في س : وبين . وفي ط : فتيين .

(٢) في الأصل ، س : ثلاث منفصلة آلهة . والمثبت من : ط ، وهو الأقرب للفهم .

(٣) تفرق النصارى واختلافهم في الأقانيم ، ذكره الشيخ - رحمه الله - في كتابه « الجواب الصحيح » ٩٤/٢ ، ١٠٠ ، ٣١١ ، ١٦٣/٣ ، ١٦٤ . وانظره : في « التمهيد » - للباقلاني ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

هو الكلمة ، كان المسيح هو ابن الله عندهم ، ولا ريب أن هذين القولين وإن كان كل منهما متضمناً لكفرهم ، كما ذكره الله ، فإنهما متناقضان ، إذ كونه هو ، ينافي كونه ابنه ، لكن النصارى يقولون هذا كلهم ، ويقولون هذا كلهم ، كما ذكر الله ذلك عنهم ، ولهذا كان قولهم معلوم التناقض في بديهية العقول عند كل من تصوره ، فإن هذه الأقانيم إذا كانت صفات أو خواصاً ، وقدر<sup>(١)</sup> أن الموصوف له بكل صفة اسم ، كما مثلوه بقولهم : زيد الطيب<sup>(٢)</sup> ، وزيد الحاسب ، وزيد الكاتب ، لكن لا<sup>(٣)</sup> يمكن أن بعض هذه الصفات يتحد بشيء دون الجوهر ، ولا أن بعض هذه الصفات يفارق بعضاً ، فلا يتصور مفارقة بعضها بعضاً ، ولا مفارقة شيء منها للموصوف ، حتى يقال : المتحد بالمسيح بعض هذه الصفات ، وهم لا يقولون ذلك - أيضاً - بل هم متفقون على أنه المتحد به جوهر قائم بنفسه ، فإن لم يكن جوهر إلا جوهر الأب ، كان جوهر الأب هو المتحد ، وإن كان جوهر الابن غيره ، فهما جوهران منفصلان ، وهم لا يقولون بذلك ، والموصوف - أيضاً - لا يفارق صفاته ، كما لا تفارقه ، فلا يمكن أن يقال : اتحد الجوهر بالمسيح بأقنوم العلم دون الحياة ، إذ العلم والحياة لازمان للذات ، لا يتصور أن تفارقهما الذات ولا يفارقهما واحد منهما .

ومن هنا قيل : النصارى غلطوا في أول مسألة من الحساب الذي يعلمه كل أحد ، وهو قولهم : الواحد ثلاثة ، وأما قول بعضهم : أحديّ

(١) في س : وقد . وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : الطيب . والمثبت من : س ، ط .

وقد ذكر الشيخ - رحمه الله - أن هذا القول قال به يحيى بن عدي وغيره ، من

النصارى اعتذاراً لهم .

انظر : الجواب الصحيح - لابن تيمية - ١١٨/٢ .

(٣) لا : ساقطة من : س .

الذات ثلاثي الصفات<sup>(١)</sup> ، فهم لا يكتفون بذلك كما تقدم ، بل يقولون :  
 الثلاثة جواهر والمتحد بالمسيح واحد منها<sup>(٢)</sup> دون الآخر<sup>(٣)</sup> ، وبهذا يتبين  
 أن كل من أراد أن يذكر قولهم على وجه يعقل فقد قال الباطل ، كقول  
 المتكاسين<sup>(٤)</sup> منهم : هذا كما تقول : زيد الطيب<sup>(٥)</sup> ، وزيد الحاسب ،  
 وزيد الكاتب ، فهم ثلاثة رجال باعتبار الصفات ، وهم رجل واحد  
 باعتبار الذات فإنه يقال : من يقول هذا لا يقول : بأن زيدا الطيب<sup>(٦)</sup> فعل

(١) شيخ الإسلام - رحمه الله - ناقش قولهم هذا في كتابه : « الجواب الصحيح »  
 ١٦٧/٣ ، فقال : « لو اقتصرتم على قولكم : إنه واحد وله صفات متعددة ، لم  
 ينكر ذلك عليكم جمهور المسلمين ، بل ينكرون تخصيص الصفات بثلاث ، فإن  
 هذا باطل من وجوه :

منها : أن الأب عندكم هو الجوهر ليس هو صفة ، فلا يكون له صفة إلا  
 الحياة والعلم ، فيكون جوهراً واحداً له أثنومان ، وأنتم جعلتم ثلاثة أقانيم .  
 ومنها : أن صفات الرب لا تنحصر في العلم والحياة ، بل هو موصوف  
 بالقدرة وغيرها .

ومنها : أنكم تارة تفسرون روح القدس بالحياة ، وتارة بالقدرة ، وتارة  
 بالوجود . وتفسرون الكلمة تارة بالعلم ، وتارة بالحكمة ، وتارة بالكلام ،  
 فبطلان قولكم في إثبات ثلاث صفات كثير ، وأنتم - مع هذا - تجعلون كل واحدة  
 منها إلهاً .

فتجعلون الحياة إلهاً ، والعلم إلهاً ، وهذا باطل » .

(٢) في الأصل : منهما . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب للسياق .

(٣) في ط : الآخر .

(٤) الكيس : العقل . والكيس : العاقل . والمعنى : العقلاء منهم .

انظر : لسان العرب - لابن منظور - ٢٠١/٦ ( كيس ) .

والمقصود : يحيى بن عدي وغيره من النصارى ممن أراد أن يعتذر عنهم  
 ويظهر قولهم على وجه يعقل .  
 وتقدمت الإشارة إليه قريباً .

(٥) في الأصل : الطيب . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في الأصل : زيد الطيب . وفي س : زيد الطيب . والمثبت من : ط . وهو =

كذا ، أو اتحد بكذا ، أو حل به دون زيد الحاسب والكاتب ، بل أي شيء فعله أو وصف به زيداً الطيب<sup>(١)</sup> في هذا المثال هو الموصوف به زيد الكاتب الحاسب<sup>(٢)</sup> .

والنصارى يشبتون هذا المثلث في الأقانيم مع قولهم : إن المتحد هو الواحد ، فيجعلون المسيح هو الله ، لأنهم يقولون : [ الموصوف اتحد به ، ويجعلونه<sup>(٣)</sup> هو ابن الله ، لأنهم يقولون : ]<sup>(٤)</sup> إنما اتحد به الجوهر الذي هو الكلمة ، أو إنما اتحد به الكلمة دون الأب الذي هو الوجود ، و<sup>(٥)</sup> دون روح القدس ، وهما - أيضاً - جوهران ، فقد تبين أن قول النصارى بهذا وبهذا جمع بين النقيضين ، وهو من أفسد شيء في بدائه<sup>(٦)</sup> العقول ، وكل منها كفر كما كفرهم الله ، وأما قولهم : ثالث ثلاثة ، فإنهم ذلك يعبدون الأم التي هي والدة الإله عندهم ، وهذا كفر

= الصواب .

(١) في الأصل : الطيب . والمثبت من : س ، ط .  
(٢) علق الشيخ الفاضل عبد العزيز بن حمد آل معمر - رحمه الله - في كتابه « منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب » ص ١٤١ ، بعد نقله لكلام الشيخ السابق بقوله :

« قلت : ونظير هذا المثل ما قاله بعضهم : إنك إذا فرضت مثلاً متساوي الأضلاع كانت الأضلاع ثلاثة ، والمثلث واحد ، وكان للمثلث الواحد ثلاثة أضلاع ، وهذا من نمط ما قبله في الفساد ، وذلك أن كل واحد من الأضلاع على انفراده ليس هو المثلث المفروض ، بل إن اعتبرت الأضلاع الثلاثة شيئاً واحداً انتفى التثليث ، لأن الواحد لا يكون ثلاثة ، وإن اعتبر أحد الأضلاع على انفراده انتفت الوحدة ، فالجمع بينهما جمع بين النقيضين » .

(٣) في الأصل : يجعلون . والمثبت من : ط . ولعله المناسب للسياق .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٥) الواو ساقطة من : س .

(٦) في الأصل ، ط : بداية . والمثبت من : س . ولعله الصواب .

آخر مستقل بنفسه غير تثليث الأقانيم والاتحاد<sup>(١)</sup> بالمسيح ، فالقرآن يتناول جميع أصناف كفرهم في هذا الباب تناولاً تاماً .

والمقصود هنا التنبيه على مضاهاة<sup>(٢)</sup> الجهمية لهم دون تفصيل الكلام عليهم ، والجهمية الغلاط يضاهئونهم<sup>(٣)</sup> مضاهاة عظيمة ، لكن المقصود هنا ذكر مضاهاة هؤلاء الذين يقولون : الكلام معنى واحد قائم بذات الرب ، فيقال : أنتم قلتهم : الكلام معنى واحد لا ينقسم ولا يختلف ، وهذا المعنى الواحد هو بعينه أمر ونهي وخبر ، فجعلتهم الواحد ثلاثة ، وجعلتم الواحد الذي لا اختلاف فيه ثلاث حقائق مختلفة ، وهذا مضاهاة قوية لقول النصارى : الرب إله واحد جوهر واحد ، وهو مع ذلك ثلاثة<sup>(٤)</sup> جواهر ، فجعلوه واحداً ، وجعلوه<sup>(٥)</sup> ثلاثة ، ثم قلتهم هذا الكلام الذي هو واحد ، وهو أمر ونهي وخبر ، ينزل تارة فيكون أمراً ، وتارة فيكون خبراً ، وتارة فيكون نهياً ، وإذا نزل فكان أمراً لم يكن خبراً ، وإذا نزل فكان خبراً لم يكن أمراً ، فإنه إذا أنزله الله فكان آية الكرسي ، وهي خبر ، لم يكن آية الدين التي هي أمر ، وهذا لعله من أعظم المضاهاة لقول<sup>(٦)</sup> النصارى : إن الجوهر الواحد الذي هو ثلاثة جواهر ثلاثة أقانيم ، إذا اتحد فإنما يكون كلمة وابتناً ، لا يكون أباً ولا روح قدس ، فإن هؤلاء كما جعلوا الشيء الذي هو واحد ، يتحد ولا يتحد ، يتحد من جهة كونه كلمة ، ولا يتحد من كونه وجوداً ،

(١) في الأصل : الإلحاد . والمثبت من : س ، ط . وهو المناسب للسياق .

(٢) في س : مضاهاة . وهو تحريف .

(٣) في س ، ط : يضاهئونهم .

(٤) في الأصل : ثلاث . والمثبت من : س ، ط . وهو الصواب .

(٥) في ط : أو جعلوه . وهو خطأ .

(٦) في س ، ط : كقول .

جعل<sup>(١)</sup> أولئك الذي هو كلام واحد ، ينزل لا ينزل ، ينزل من جهة كونه  
أمراً ، لا ينزل من جهة كونه خبراً .

وأيضاً - فإنهم ضاهوا النصارى في تحريف مسمى الكلمة  
والكلام ، فإن المسيح سمي كلمة الله ، لأن الله خلقه بكلمته « كن  
فيكون » كما يسمى متعلق الصفات بأسمائها ، فيسمى المقدور قدرة ،  
والمعلوم علماً ، وما يرحم به رحمة ، والمأمور به أمراً ، وهذا كثير قد  
بسطناه في غير هذا الموضوع<sup>(٢)</sup> ، لكن هذه الكلمة تارة يجعلونها صفة  
لله ، ويقولون : هي العلم ، وتارة يجعلونها جوهرًا قائمًا بنفسه ، وهي  
المتحد بالمسيح ، وهؤلاء حرفوا مسمى الكلام ، فزعموا أنه ليس إلا  
مجرد المعنى ، وأن ذلك المعنى ليس هو العلم ، ولا الإرادة ، ولا ما هو  
من جنس ذلك ، ولكن هو شيء واحد ، وهو حقائق مختلفة ، لكن ليس  
في المسلمين من يقول : الكلام جوهر قائم بنفسه ، إلا ما يذكر عن  
النظام<sup>(٣)</sup> أنه قال : الكلام الذي هو الصوت جسم من الأجسام .

وأيضاً - فهم في لفظ القرآن الذي هو<sup>(٤)</sup> حروف<sup>(٥)</sup> واشتماله على  
المعنى ، لهم مضاهاة قوية بالنصارى في جسد المسيح ، الذي هو متدرج  
للاهوت ، فإن هؤلاء متفقون على أن حروف القرآن ليست من كلام الله ،  
بل هي مخلوقة ، كما أن النصارى متفقون على أن جسد المسيح لم يكن

---

(١) في جميع النسخ : اجعل . ولعل ما أثبتته يستقيم به الكلام .

(٢) الشيخ - رحمه الله - بسط الكلام على هذه المسألة في بعض رسائله فقال :  
« .. فينت في بعض رسائلي : أن الأمر وغيره من الصفات يطلق على الصفة  
تارة وعلى متعلقها أخرى .. » . مجموع الفتاوى ١٨/٦ .

(٣) تقدم التعريف به . وانظر رأيه هذا في « مقالات الإسلاميين » للأشعري  
٢٦٧/١ ، ٢٦٨ .

(٤) هو : ساقطة من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : حروفه .

من اللاهوت ، بل هو مخلوق ، ثم يقولون : المعنى القديم لما أنزل<sup>(١)</sup> بهذه الحروف المخلوقة ، فمنهم من يسمي الحروف كلام الله حقيقة ، كما يسمي المعنى كلام الله حقيقة ، ومنهم من يقول : بل هي كلام الله مجازاً ، كما أن النصرارى منهم من يجعل<sup>(٢)</sup> لاهوتاً حقيقة لاتحاده باللاهوت واختلاطه به ، ومنهم من يقول : هو محل اللاهوت ودعاؤه ، ثم النصرارى تقول : هذا الجسد إنما عبد لكونه مظهر اللاهوت وإن لم يكن هو إياه ، ولكن صار هو إياه بطريق الاتحاد ، وهو محله بطريق الحلول ، فعظم ذلك<sup>(٣)</sup> ، وهؤلاء يقولون : هذه الحروف ليست من كلام الله ولا يجوز أن يتكلم الله بها ، ولا يكلم بها ، بل لا يدخل في قدرته أن يتكلم بها ، ولكن خلقها فأظهر بها المعنى القديم ودل بها عليه ، فاستحقت الإكرام والتحرير لذلك ، حيث يدخل في حكمه ، بحيث لا يفصل بينهما ، أو يفصل بأن يقال : هذا مظهر هذا [ و ]<sup>(٤)</sup> دليله ، وجعلوا ما ليس هو كلام الله ، ولا تكلم الله به قط كلاماً لله ، معظماً تعظيم كلام الله كما جعلت النصرارى الناسوت الذي ليس هو بإله قط ، ولا هو الكلمة ، إلهاً وكلمة ، وعظموه تعظيم الإله الذي هو كلمة الإله<sup>(٥)</sup> عندهم ، ومنها أن النصرارى على ما حكى عنهم المتكلمون ، كابن الباقلاني<sup>(٦)</sup> أو غيره<sup>(٧)</sup> ينفون الصفات ، ويقولون : إن الأقانيم التي هي الوجود والحياة والعلم ، هي خواص ، هي صفات نفسية للجوهر ،

(١) في س : أنزله .

(٢) كذا في جميع النسخ . ولعل يجعله أنسب للسياق .

(٣) في س ، ط : كذلك .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : الله .

(٦) في التمهيد - ص ٧٩ - ٨٧ .

(٧) كالجويني في « الإرشاد » ص ٤٧ ، ٤٨ .

ليست صفات زائدة على الذات ، ويقولون : إن الكلمة هي العلم ، ليس هي كلام الله ، فإن كلامه صفة فعل ، وهو مخلوق ، فقولهم في هذا كقول نفاة الصفات من الجهمية المعتزلة وغيرهم ، وهذا يكون قول بعضهم ممن خاطبه متكلموا الجهمية من النسطورية وغيرهم ، وممن تفلسف منهم على مذهب نفات الصفات من المتفلسفة ونحو هؤلاء ، وإلا فلا ريب أن النصارى مثبتة للصفات ، بل غالبية في ذلك ، كما أن اليهود - أيضاً - فيهم المثبتة والنفاة .

والمقصود هنا أن تسميتهم للعلم كلمة ، ودون الكلام الذي هو الكلام ، ثم ذلك العلم ليس هو أمراً<sup>(١)</sup> معقولاً ، كما تعقل الصفات القائمة بالموصوف ، ضاهاهم في هؤلاء الذين يقولون : الكلام هو ذلك المعنى القائم بالنفس ، دون الكلام الذي هو الكلام [ ثم ذلك المعنى ليس هو المعقول من معاني الكلام ، فحرفوا اسم الكلام ]<sup>(٢)</sup> ومعناه ، كما حرفت النصارى اسم الكلمة ومعناها ، وهذا الذي ذكرته من مضاهاة هؤلاء النصارى من بعض الوجوه رأيت بعد ذلك الناس قد نبهوا على ذلك .

قال أبو الحسن بن الزاغوني<sup>(٣)</sup> في مسألة وحدة الكلام : دليل آخر يقال لهم : ما الفرق بينكم في قولكم : إن الأمر والنهي اثنان وهما واحد ، والقول بذلك قول صحيح غير مناف للصحة والإمكان ، وبين من قال : إن الكلمة والناسوت واللاهوت ثلاثة واحد ؟ فإن هذا مما اتفقنا على قبحه شرعاً وعقلاً ، من جهة أن الكلمة<sup>(٤)</sup> غير الناسوت واللاهوت ، وكذلك الآخرون صفة ومعنى ، كما أن الأمر يخالف النهي صفة ومعنى .

(١) في س : أمر . وهو خطأ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) لم أقف على هذا النقل ، وما بعده من نقول عن أبي الزاغوني .

(٤) في الأصل : الكلام . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب .

قال : وهذا مما لا محيد لهم عنه ، ولا انفصال لهم منه ، إلا بزخارف عاطلة عن صحة لا يصلح مثلها أن يكون شبهة يوقف<sup>(١)</sup> معها .

وقد قال ابن الزاغوني قبل ذلك : لو جاز أن يقال : إن عين الأمر هو النهي ، مع كون الأمر يخالف النهي في وضعه ومعناه ، فإن الأمر استدعاء الفعل ، والنهي استدعاء الترك ، وموضوع الأمر إنما يراد منه [تحصيل ما يراد بطريق الوجوب أو الندب ، وموضوع النهي يراد منه]<sup>(٢)</sup> مجانية ما يكره ، إما بطريق التحريم أو الكراهة والتنزيه ، وما يدخل تحت الأمر يقتضي الصحة ، وما يدخل تحت النهي يقتضي الفساد ، إما بنفسه ، أو بدليل يتصل به [أو ينفصل عنه ، وكذلك من المحال أن يقتضي النهي الصحة ، إما بنفسه ، أو بدليل يتصل به]<sup>(٣)</sup> ولو قال قائل : إن المنهي<sup>(٤)</sup> عنه نهى عنه لكونه محبوباً عند الناهي عنه ، والمأمور به أمر به لكونه مبغوضاً<sup>(٥)</sup> عند الأمر به ، لكان هذا قولاً باطلاً يشهد العقل بفساده ، ويعرف جري العادة على خلافه ، وهذا يوجب أن يكون الأمر في نفسه وغيره<sup>(٦)</sup> ، غير النهي بنفسه وعينه ، ولو ادعى مدع أن ذلك مقطوع به غير مسوغ حصوله لكان ذلك جائزاً ممكناً .

قلت : ما ذكره من فساد هذا القول هو كما ذكره ، لكن يقال له ولمن وافقه : وأنتم أيضاً - [قد]<sup>(٧)</sup> قلتم في مقابلة هؤلاء ما هو في الفساد ظاهر كذلك .

(١) في س ، ط : توقف .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) في الأصل ، س : النهي . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .

(٥) في الأصل : مقبوضاً . وهو تحريف . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في الأصل ، س : وتعيينه . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

قال ابن الزاغوني<sup>(١)</sup> في مسألة الحرف<sup>(٢)</sup> والصوت قالوا : إذا قلت : إن القرآن صوت ندرکه بأسماعنا ، والذي ندرکه بأسماعنا عند تلاوة التالي ، إنما هو صوته الذي يحدث عنه ، وهو عرض وجد بعد عدمه<sup>(٣)</sup> ، وعدم بعد وجوده ، وهو مما<sup>(٤)</sup> يقوم به ، ويتقدر بقدر حركته ، فإن قلت : هذا هو القديم ، فنقول لكم : هذا هو صوت الله ، فإن قلت : نعم ، فهذا محال<sup>(٥)</sup> ، لأننا نعلمه ونتحقق صوت القارئ ، وإن قلت : إنه صوت القارئ ، فقد أقررتم بأنه محدث ، وهو خلاف قولكم .

قال : قلنا : قولكم إن الصوت الذي ندرکه بأسماعنا عند تلاوة التالي للقرآن ، إنما هو صوته الذي يحدث عنه على ما ذكرتم ، هو دعوى مسألة الخلاف ، بل نقول : إن هذا الذي ندرکه بأسماعنا عند تلاوة التالي ، هو الكلام القديم ، فلا نسلم لكم ما قلتم ، وما ذكرتموه من العدم ، والوجود بعد العدم ، والفناء بعد الوجود ، ليس الأمر كذلك ، بل نقول : إنه ظهر عند حركات التالي بآلاته<sup>(٦)</sup> في محل قدرته ، فأما عدمه قبل وبعد فلا ، وأما قولكم : إنه يتقدر بحركته ، فقد أسلفنا الجواب عنه ، وأما سؤالكم لنا : هل هذا الذي نسمعه صوت الله تعالى أم

(١) في هامش س : قوله : « كلام ابن الزاغوني - رحمه الله تعالى - في الصوت المسموع من القارئ » .

(٢) في س ، ط : الحروف .

يقول الذهبي - رحمه الله - في « سير أعلام النبلاء - ٦٠٧/١٩ : « ورأيت لأبي الحسن بخطه مقالة في الحرف والصوت عليه فيها مأخذ ، والله يغفر له ، فإليته سكت » .

(٣) في الأصل : بعدمه . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في الأصل : كما . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب لسياق الكلام .

(٥) في الأصل : محالاً . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في الأصل : بالآية . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

صوت الآدمي ؟ فقد ذكر أصحابنا في هذا جوابين :

أحدهما : لما قلنا : إن [ ما ]<sup>(١)</sup> يظهر عند حركات آلات الآدمي في محل قدرته من الأصوات ، فإنما هو القرآن الذي هو كلام الله ، وليس هو بالعبء ، ولا منه ، ولا مضاف<sup>(٢)</sup> إليه على طريق التولد والانفعال ونتائج العقل ، وإنما يضاف إلى الله تعالى بقدر ما توجه<sup>(٣)</sup> الإضافة ، والذي توجهه الإضافة أن يكون قرآناً وكلاماً لله ، وقد اتفقنا أن القرآن الذي هو كلام الله قديم غير مخلوق ، فوجب لذلك أن نقول<sup>(٤)</sup> : إن ما يصل إلى السمع هو صوت الله تعالى ، لأنه لا فعل للعبء فيه ، وهو جواب حسن مبني على هذا الأصل الذي ثبت بالأدلة الجلية القاطعة .

والجواب الثاني : أنهم قالوا : لما جرت العادة أن زيادة الأصوات تكثر عند كثرة الاعتمادات ، وقد يختلف الناس في الأداء ، فمنهم من يقول : القرآن على وجه لا زيادة فيه ، بل هو كاف في إيصاله إلى السمع على وجه ، فإن نقص لم يصل ، وإن زاد أكثر منه وصل عما يحتاج إليه ، إما في رفع الصوت ، وإما في الأداء من المد والهمز والتشديد ، إلى غير ذلك من حلية التلاوة ، وتصفية الأداء بالقوة والتحسين ، فما لا غنى عنه في تحصيل الاستماع وتكملة الفهم فذلك<sup>(٥)</sup> هو القديم ، وما قارنه مما اقتضى الزيادة في ذلك مما لو أسقط لما أثر في شيء مما يحتاج إليه من الاستماع والفهم ، فذلك مضاف إلى العبء ، فهذا يبين أنه اقترن القديم

(١) ما بين المعقوفتين زيادة غير واردة في النسخ لعل الكلام يستقيم بها . وقد ورد في ط : ما قلنا : إنه ظهر . .

(٢) في س ، ط : ولا هو مضاف .

(٣) في الأصل ، س : يوجهه . والمثبت من : ط .

(٤) في الأصل ، س : يقول . والمثبت من : ط .

(٥) في الأصل : وذلك . والمثبت من : س ، ط .

بالمحدث على وجه يعسر تمييزه إلا<sup>(١)</sup> بعد التلفظ والتأني<sup>(٢)</sup> في التدبر ، ليصل بذلك إلى مقام الفهم والتبيين<sup>(٣)</sup> لما ذكرناه ، وهو عند الوصول إليه مضى<sup>(٤)</sup> العقل بتحصيل مطلوبه .

قلت : دعوى أن هذا الصوت المسموع من العبد أو بعضه ، هو صوت الله ، أو هو قديم ، بدعة منكرة<sup>(٥)</sup> ، مخالفة لضرورة العقل ، لم يقلها أحد من أئمة الدين ، بل أنكرها جمهور المسلمين ، من أصحاب الإمام أحمد وغيره ، وإنما قال ذلك شرذمة قليلة من الطوائف وهي<sup>(٦)</sup> أقبح وأنكر من قول الذين قالوا : لفظنا بالقرآن غير مخلوق ، فإن أولئك لم يقولوا : صوتنا ، ولا قالوا : قديم ، ومع هذا فقد اشتهد نكير الإمام

(١) في الأصل : إلى . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في الأصل : الثاني . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في س ، ط : التبيين .

(٤) في ط : يمضي .

(٥) بين الشيخ - رحمه الله - في مجموع الفتاوى ٥٢٦/٦ ، ٥٢٧ أن القول بأن أصوات العباد بالقرآن أو ألفاظهم ، قديمة أزلية من البدع المحدثه التي هي أظهر فساداً من غيرها ، والسلف - رحمهم الله - من أبعد الناس عن هذا القول ، والعقل الصريح يعلم أن من جعل أصوات العباد قديمة أزلية ، كان قوله معلوم الفساد بالضرورة .

ثم بين - رحمه الله - أن أصل هذا تنازعهم في مسألة اللفظ ، وأن المنصوص عن الإمام أحمد وغيره أن من قال : إن اللفظ بالقرآن والتلاوة مخلوقة فهو جهمي ، ومن قال : إنه غير مخلوق فهو مبتدع ، لأن اللفظ والتلاوة يراد به « الملقوظ والمتلو » وذلك هو كلام الله ، فمن جعل كلام الله الذي أنزله على نبيه مخلوقاً فهو جهمي .

ويراد بذلك « المصدر وصفات العباد » فمن جعل أفعال العباد وأصواتهم غير مخلوقة ، فهو مبتدع ضال .

(٦) في س : من : وهو خطأ .

أحمد عليهم ، وتبديعه لهم<sup>(١)</sup> ، وقد صنف الإمام أبو بكر المروزي - صاحبه - في ذلك مصنفاً<sup>(٢)</sup> ، جمع فيه مقالات علماء الوقت ، من أهل الحديث والسنة من أصحاب أحمد وغيرهم على إنكار ذلك ، وقد ذكر ذلك أبو بكر الخلال في كتاب السنة<sup>(٣)</sup> ، وهذا الذي ذكره ابن الزاغوني

(١) انظر إنكار الإمام أحمد - رحمه الله - وتبديعه للفظية في : السنة - لعبد الله بن أحمد بن حنبل - ص ٢٨ - ٣٠ .

(٢) ذكر الشيخ - رحمه الله - في الفتاوى ٢٣٨/١٢ : أن أبا بكر المروزي - أخص أصحاب الإمام أحمد به - صنف في ذلك رسالة كبيرة مبسطة ، ونقلها عنه أبو بكر الخلال في كتاب « السنة » الذي جمع فيه كلام الإمام وغيره من أئمة السنة في أبواب الاعتقاد ، وكان بعض أهل الحديث إذ ذاك أطلق القول : بأن لفظي بالقرآن غير مخلوق ، معارضة لمن قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، فبلغ ذلك الإمام أحمد - رحمه الله - فأنكر ذلك إنكاراً شديداً .

وانظر نحوه في « درء تعارض العقل والنقل » لابن تيمية - ٣١٢/٢ ، ٣١٣ .

(٣) انظر : المسند من مسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل ، رواية أبي بكر الخلال « السنة » - مخطوط - اللوحة - ١٩٠ - ٢٠٢ .

فقد ضمن - رحمه الله - هذه الورقات ما أخبر به أبو بكر المروزي وغيره عن عدد من العلماء من أصحاب أحمد وغيره - ممن أنكروا على من قال : لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق .

من ذلك أنه قال - رحمه الله - في اللوحة رقم ٢٠٠ : « أخبرنا أبو بكر المروزي قال : سمعت عبد الله بن أيوب المخرمي يقول : القرآن كلام غير مخلوق ، ومن قال : إنه مخلوق فقد أبطل الصوم والحج والجهاد وفرائض الله ، ومن أبطل واحدة من هذه الفرائض فهو كافر بالله العظيم ، ومن قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال : إن لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو ضال مبتدع ، أدركت ابن عيينة ، يحيى بن سليم ، ووكيع بن الجراح ، وعبد الله بن نمير ، وجماعة من علماء الحجاز والبصرة والكوفة ، ما سمعت أحداً منهم قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، ولا غير مخلوق ، وقد صح عندنا أن أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نهى أن يقال : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، فمن خالف ما قال أبو عبد الله فقد صحت بدعته » .

وفي اللوحة رقم ٢٠١ قال : « أخبرنا أبو بكر المروزي قال : سمعت أبا بكر =

عن أصحابه ، إنما هم أتباع القاضي أبي يعلى في ذلك ، فإن هذا تصرف القاضي والله يغفر له ، وقد كان ابن حامد يقول : إن لفظي بالقرآن غير مخلوق على ما ذكره<sup>(١)</sup> عنه ، والقاضي أنكّر هذا ، كما ثبت إنكاره عن أحمد وذهب في إنكار ذلك إلى ما ذهب إليه الأشعري<sup>(٢)</sup> وابن الباقلاني<sup>(٣)</sup> وغيرهم ، أنهم كرهوا أن يقال : لفظت بالقرآن ، وأن القرآن لا يلفظ ، قالوا : لأن القديم لا يلفظ ، إذ اللفظ هو الطرح والرمي ، ولكن يتلى ويقرأ<sup>(٤)</sup> ، فإن الأشعري لما ذكر في مقالة أهل السنة أنهم منعوا أن يقال : لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق<sup>(٥)</sup> ، وكان هو وأئمة أصحابه منتسبين إلى الإمام أحمد خصوصاً ، وإلى غيره من أهل الحديث عموماً في السنة والإنكار على الطائفتين كما اشتهر عن الإمام أحمد ، وطائفة من<sup>(٦)</sup> الأئمة في زمانه وافقوه<sup>(٧)</sup> على ذلك وفسروه بكراهة لفظ القرآن [ و ]<sup>(٨)</sup> وافقهم القاضي أبو يعلى في ذلك ، ثم إن القاضي وأتباعه يقولون أبلغ من قول من قال : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، وأولئك يقولون أبلغ من قول من قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، مع دعوى

= محمد بن إسحاق الصاعاني يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، فمن قال : إنه مخلوق فهو كافر ، ومن قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال : إن لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع ، ما لقول إلا قول أبي عبد الله ، فمن خالفه فنحن نهجره ولا نكلمه .

- (١) في س ، ط : ذكر .
- (٢) في مقالات الإسلاميين ٣٤٦/١ .
- (٣) في الإنصاف ص ١٠٦ .
- (٤) في س ، ط : أو يقرأ .
- (٥) مقالات الإسلاميين - للأشعري - ٣٤٦/١ .
- (٦) في الأصل ، س : عليه . والمثبت من : ط . ولعله المناسب لسياق الكلام .
- (٧) في الأصل ، س : وافقوهم . والمثبت من : ط . ولعله المناسب للسياق .
- (٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

الطائفتين اتباع أحمد ، وقد صنف الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر<sup>(١)</sup> المشهور وكان في عصر أبي الحسن بن الزاغوني الفقيه ، وفي بلده - مصنفاً يتضمن إنكار قول من يقول : إن المسموع صوت الله ، وأبطل ذلك بوجوه<sup>(٢)</sup> متعددة وكان ما قام به في ذلك المكان والزمان قياماً بغرض رد هذه البدعة وإنكارها وهو من أعيان أصحاب الإمام أحمد وعلمائهم ، ومن أعلم علماء وقته بالحديث والآثار .

### الوجه السابع والسبعون :

أنه قد اشتهر بين علماء الأمة وعامتها أن حقيقة قول هؤلاء : إن القرآن ليس كلام الله ، وهو كما اشتهر بين الأمة ، وذلك أنهم يصرحون بأن حروف القرآن لم يتكلم الله بها بحال ، فهذا إقرار منهم بأن نصف مسمى القرآن ، وهو لفظه ونظمه وحروفه لم يتكلم الله بها ، فلا يكون كلامه ، وإن كان قد قال بعض متأخريهم : إنها تسمى كلاماً<sup>(٣)</sup> حقيقة ، فهم بين أمرين ، إن أقروا بأنها كلام الله حقيقة ، مع كونها مخلوقة في غيره ، بطل أصلهم الذي أفسدوا به قول المعتزلة : إن الكلام إذا قام

(١) هو : أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر البغدادي ، الحنبلي ، المعروف بالسلامي ، محدث العراق في عصره ، روى عنه خلق كثير ، كابن عساكر ، وابن السمعاني ، وابن الجوزي وغيرهم . توفي سنة ٥٥٠ هـ . يقول ابن رجب : له جزء في الرد على من يقول : إن صوت العبد بالقرآن غير مخلوق .

انظر : المنتظم لابن الجوزي - ١٠/١٦٢ ، ١٦٣ . ووفيات الأعيان - لابن خلكان - ٤/٢٩٣ ، ٢٩٤ . والذيل على طبقات الحنابلة - لابن رجب - ١/٢٢٥ - ٢٢٩ . وهديّة العارفين - للبغدادي - ٢/٩٢ . ومعجم المؤلفين - لكحالة - ١٢/٧٢ .

(٢) في الأصل : وجوه . وهو تصحيف ، والمثبت من : س ، ط .

(٣) في الأصل ، س : كلام . والمثبت من : ط . وهو الصواب .

بمحل ، كان كلاماً لذلك المحل ، لا<sup>(١)</sup> لمن أحدثه وأما المعاني فإنهم يزعمون أن ليس كلام الله إلا معنى واحداً<sup>(٢)</sup> ، هو الأمر بكل شيء ، والنهي عن كل شيء ، والخبر عن كل شيء ، وهذا معلوم الفساد بالضرورة بعد تصوره ، وهو مستلزم بأن يكون<sup>(٣)</sup> معاني القرآن ليست كلام الله - أيضاً - إذا<sup>(٤)</sup> كان هذا الذي ادعوه لا يجوز أن يكون له حقيقة ، فضلاً عن أن يكون صفة لموصوف ، أو يكون كلاماً .

فتبين أن الله لم يتكلم عندهم بالقرآن لا بحروفه ولا بمعانيه ، وهذا أمر قاطع لا مندوحة لهم عنه . وينضم إليه - أيضاً - أن القرآن المنزل حروفه ومعانيه هم يصرحون - أيضاً - بأنها ليست كلام الله ، فظهر أنهم يقولون : إن القرآن ليس كلام الله .

وأما الجهمية المحضة كالمعتزلة ، فهم وإن كانوا يقولون : إن القرآن مخلوق ، فأكثرهم يطلقون القول : بأن القرآن كلام الله ، لكن حقيقة قولهم يعود إلى أنه ليس بكلام الله ، كما يعترف بذلك حذاقهم عند التحقيق ، من أن الله لم يتكلم ولا يتكلم ، أو يقولون : الإخبار عنه بأنه متكلم مجازاً لا حقيقة<sup>(٥)</sup> ، فهؤلاء المعطلة لتكلم الله في الحقيقة أعظم من أولئك<sup>(٦)</sup> ، لكن تظاهر هؤلاء بأن القرآن كلام الله أعظم من تظاهر أولئك .

وبذلك يتبين أن نفي الكلام عن الله على قول هؤلاء المعتزلة أوكد

(١) في الأصل : إلا . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب للكلام .

(٢) في ط : واحد .

(٣) في ط : لأن تكون .

(٤) في س ، ط : إذا .

(٥) انظر : شرح الأصول الخمسة - للقاضي عبد الجبار - ص ٥٢٨ - ٥٦٣ . ومقالات

الإسلاميين - للأشعري - ٢/٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٦) الكلاية والأشاعرة .

وأقوى ، ونفي كون القرآن كلام الله على قول أولئك هو أظهر وأبين ، لكن<sup>(١)</sup> عند التحقيق فأولئك - أيضاً - يقولون ذلك - أيضاً - فهم أعظم إلحاداً في الحقيقة في أسماء الله وآياته ، وأولئك أسخف<sup>(٢)</sup> قولاً .

### الوجه الثامن والسبعون :

إنه ما زال أئمة الطوائف ، طوائف الفقهاء وأهل الحديث ، وأهل الكلام يقولون : إن هذا القول الذي قاله ابن كلاب والأشعري في القرآن والكلام ، من أنه معنى قائم بالذات ، وأن الحروف ليست من الكلام ، قول مبتدع ، مخالف لأقوال سلف الأمة وأئمتها ، مسبوق بالإجماع على خلافه ، حتى الذين يحبون الأشعري ويمدحونه بما كان منه من الرد على أهل البدع والكبار ، من المعتزلة والرافضة ونحوهم ، ويذبون عنه عند من يذمه ويلعنه ، ويناصحون عنه من أئمة الطوائف ، يعترفون بذلك ، ويقولون : إنا نخالفه في ذلك ، ويجعلون ذلك من أقواله المتروكة ، إذ لكل عالم خطأ من قوله يترك ، أو يمسكون عن نصر هذا القول والدعاء إليه ، لعلمهم بما فيه من التناقض والاضطراب واعتبر ذلك بما ذكره أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد أبي المعالي<sup>(٣)</sup> في آخر كتاب صنفه<sup>(٤)</sup> سماه ( عقيدة أصحاب الإمام المطلبي الشافعي وكافة أهل السنة

(١) في ط : لك .

(٢) في الأصل : إسحق . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٣) هو : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوية الجويني - نسبة إلى

« جوين » من نواحي نيسابور ، من علماء التفسير واللغة والفقهاء ، قال السبكي :

كان يلقب بركن الإسلام ، توفي سنة ٤٣٨ هـ .

انظر : تبیین كذب المفتري - لابن عساكر - ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ . ووفيات

الأعيان - لابن خلكان - ٤٧/٣ ، ٤٨ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٧٣/٥ -

٩٣ .

(٤) في س ، ط : صفة . وهو تصحيف .

والجماعة) (١) وقد نقل هذا منه الحافظ أبو القاسم بن عساكر (٢) في مناقبه الذي سماه ( تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري) (٣) وجمع فيه ما أمكنه من مناقبه ، وأدخل في ذلك أموراً أخرى يقوي بها ذلك .

قال أبو محمد الجويني : « ونعتقد أن المصيب من المجتهدين في الأصول والفروع واحد ، ويجب التعيين [ في الأصول ، فأما في الفروع فربما يتأتى التعيين ] (٤) وربما لا يتأتى ، ومذهب الشيخ أبي (٥) الحسن - رحمه الله - تصويب المجتهدين في الفروع ، وليس ذلك مذهب الشافعي - رضي الله عنه - وأبو الحسن أحد أصحاب الشافعي - رضي الله عنه - (٦) فإذا خالفه في شيء أعرضنا عنه [ فيه ] (٧) ومن هذا القبيل قوله : أن لا صيغة للألفاظ ، ويقل ويعز (٨) مخالفته أصول الشافعي - رضي الله

(١) لم أقف على كتابه هذا فيما وقع تحت يدي من مصادر ، وقد وردت هذه التسمية للكتاب - والإشارة إلى أنه آخر مصنف له - في : تبيين كذب المفتري - لابن عساكر - ص ١١٥ .

(٢) هو : أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن عساكر الدمشقي ، المؤرخ الحافظ الرحالة ، محدث الشام ، وصاحب التصانيف الكثيرة . توفي سنة ٥٧١ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ - للذهبي - ٤/١٣٢٨ - ١٣٣٤ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٧/٢١٥ - ٢٢٣ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ١٢/٣١٢ .

(٣) تبيين كذب المفتري - لابن عساكر - ص ١١٥ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وتبيين كذب المفتري .

(٥) في الأصل : أبو . والمثبت من : س ، ط ، وتبيين كذب المفتري . وهو الصواب .

(٦) في تبيين كذب المفتري : عنهم .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وتبيين كذب المفتري .

(٨) في تبيين كذب المفتري : وتقل وتعز .

عنه ، ونصوصه وربما نصب المبتدعون إليه [ ما هو بريء منه <sup>(١)</sup> ] كما نسبوا إليه [ <sup>(٢)</sup> ] أنه يقول : ليس في المصحف قرآن ، ولا في القبر نبي ، وكذلك الاستثناء في الإيمان ، ونفي القدرة على الخلق <sup>(٣)</sup> في الأزل ، وتكفير العوام ، وإيجاب علم الدليل عليهم .

[ قال ] <sup>(٤)</sup> : وقد تصفحت ما تصفحت من كتبه ، فوجدتها <sup>(٥)</sup> كلها خلاف ما نسب إليه ولا عجب أن اعترضوا عليه وافترضوا <sup>(٦)</sup> فإنه - رحمه الله - فاضح القدرية وعامة المبتدعة ، وكاشف عوراتهم ، ولا خير في من لا يعرف حاسده <sup>(٧)</sup> .

وقال الشيخ أبو حامد الإسفرائيني في كتابه في أصول <sup>(٨)</sup> الفقه الذي شرح فيه رسالة الشافعي وسماه : « مسألة في أن الأمر أمر لصيغته أو لقريئة تقترن به : اختلف الناس في الأمر هل له صيغة تدل على كونه أمراً

- 
- (١) في س ، ط : عنه .
  - (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من : تبين كذب المفتري .
  - (٣) في تبين كذب المفتري : ونفي قدرة الخلق .
  - (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والكلام متصل بما قبله في : تبين كذب المفتري .
  - (٥) في تبين كذب المفتري : « من كتبه وتأملت نصوحه في هذه المسائل فوجدتها » .
  - (٦) في تبين كذب المفتري : واخترصوا .
  - (٧) علق الشيخ - رحمه الله - على هذا بقوله : « .. ولكن المقصود هنا : أنه جعل من القبيل الذي خالف فيه الشافعي وأعرض عنه فيه أصحابه : مسألة صيغ الألفاظ وهذه هي مسألة الكلام ، وقوله فيها هو قول ابن كلاب : إن كلام الله معنى واحد قائم بنفس الله تعالى ، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن عبر عنه بالعبرية كان تورا ، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً ، وإن القرآن العربي لم يتكلم الله به ، بل وليس هو كلام الله ، وإنما خلقه في بعض الأجسام » .  
درء تعارض العقل والنقل - ١١٠/٢ .
  - (٨) في س : كتاب أصول .. وتقدم التعريف بأبي حامد ، والنقل التالي عنه في « درء تعارض العقل والنقل » ١٠٦/٢ - ١٠٨ .

[ أم ]<sup>(١)</sup> ليس له ذلك ؟ على ثلاثة مذاهب :

فذهب أئمة الفقهاء إلى أن ذلك<sup>(٢)</sup> الأمر له صيغة تدل بمجرد ما على كونه أمراً إذا تعرت<sup>(٣)</sup> عن القرائن ، وذلك مثل قول القائل : افعل كذا وكذا<sup>(٤)</sup> ، وإذا وجد ذلك عارياً عن القرائن كان أمراً ، ولا يحتاج في كونه أمراً إلى قرينة ، هذا مذهب [ مالك و ]<sup>(٥)</sup> الشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي ، وجماعة أهل العلم ، وهو قول البلخي<sup>(٦)</sup> من المعتزلة .

وذهبت المعتزلة بأسرها - غير البلخي - إلى أن الأمر لا صيغة له ، ولا يدل اللفظ بمجرد ما على كونه أمراً ، وإنما يكون أمراً بقرينة تقترب به وهي الإرادة . إلى أن قال<sup>(٧)</sup> :

« وذهب الأشعري ومن تابعه إلى أن الأمر هو معنى قائم بنفس الأمر ، ولا يفارق الذات ولا يزايلها ، وكذلك عنده سائر أقسام الكلام من النهي والخبر والاستخبار وغير ذلك ، كل هذه معان<sup>(٨)</sup> قائمة بالذات لا يزايلها<sup>(٩)</sup> ، كالقدرة والعلم وغير ذلك ، وسواء هذا في<sup>(١٠)</sup> أمر الله وأمر الآدميين ، إلا أن أمر الله تعالى مختص بكونه قديماً ، وأمر الآدمي

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : الدرء . السياق يقتضيها . وفي ط : أو .

(٢) ذلك : ساقط من : الدرء .

(٣) في س : إذ انفردت . وفي ط : إذا انفردت . وفي الدرء : إذا عريت .

(٤) في الأصل : كذا أو كذا . والمثبت من : س ، ط ، والدرء .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والدرء . وقد ورد فيه : مذهب الشافعي - رحمه الله - ومالك ..

(٦) أبو القاسم البلخي الكعبي . تقدمت ترجمته ص ٣٤٥ .

(٧) يمكن الاطلاع على بقية كلام أبي حامد الإسفرائيني في « درء تعارض العقل والنقل » ١٠٧/٢ .

(٨) في الدرء : المعاني .

(٩) في الدرء : تزايلها .

(١٠) في الدرء : وسواء في هذا .

محدث ، وهذه الألفاظ والأصوات ليست عندهم أمراً ولا نهياً ، وإنما هي عبارة عنه » .

قال : وكان ابن كلاب عبد الله بن سعيد القطان يقول : هي حكاية عن الأمر ، وخالفه أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - في ذلك ، فقال : لا يجوز أن يقال : إنها حكاية ، لأن الحكاية تحتاج أن تكون<sup>(١)</sup> مثل المحكي ولكن هو عبارة عن الأمر القائم بالذات ، وتقرر مذهبهم على هذا ، فإذا كان [ هذا ]<sup>(٢)</sup> حقيقة مذهبهم ، فليس يتصور بيننا وبينهم خلاف في أن الأمر هل له صيغة أم لا ؟ فإنه إذا كان الأمر عندهم هو المعنى القائم بالذات ، فذلك المعنى لا يقال : إن له صيغة ، أو ليست له صيغة ، وإنما يقال ذلك في الألفاظ « إلى آخر كلامه<sup>(٣)</sup> .

[ و ]<sup>(٤)</sup> قال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي<sup>(٥)</sup> الشافعي في كتابه الذي سماه ( الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزاماً لذوي البدع والفضول ) : ( وذكر اثني عشر<sup>(٦)</sup> إماماً وهم<sup>(٧)</sup> : الشافعي ومالك والثوري وأحمد والبخاري وابن عيينة<sup>(٨)</sup> وابن المبارك والأوزاعي والليث بن سعد وإسحاق بن راهوية وأبو زرعة<sup>(٩)</sup> وأبو حاتم .

(١) في الدرء : إلى أن تكون .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والدرء .

(٣) ويمكن الاطلاع عليه في : الدرء ١٠٨/٢ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : الكرخي . وهو خطأ .

وتقدم التعريف به وبكتابه « الفصول في الأصول ... » ص . والنقل التالي

عنه في « درء تعارض العقل والنقل » ٩٥/٢ - ٩٨ .

(٦) في جميع النسخ : اثنا عشر . والمثبت من : الدرء . ولعله الصواب .

(٧) وهم : ساقطة من : الدرء .

(٨) في الدرء : وأحمد وابن عيينة .

(٩) في الدرء : وإسحاق بن راهوية والبخاري وأبو زرعة .

قال فيه : سمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول : سمعت الإمام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول : سمعت الشيخ أبا حامد الإسفرائيني يقول : مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار : أن [ القرآن ] <sup>(١)</sup> كلام الله غير مخلوق ، ومن قال مخلوق فهو كافر ، والقرآن حمله جبرئيل - عليه السلام - مسموعاً من الله تعالى ، والنبي ﷺ سمعه من جبرئيل ، والصحابة سمعوه من رسول الله ﷺ وهو الذي نتلوه [ نحن ] <sup>(٢)</sup> بألسنتنا ، وفيما بين الدفتين ، وما في صدورنا ، مسموعاً ومكتوباً ومحفوظاً ومنقوشاً ، وكل حرف منه - كالباء والتاء - كله كلام الله غير مخلوق ، ومن قال : مخلوق ، فهو كافر ، عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين ) .

قال الشيخ أبو الحسن : ( وكان الشيخ أبو حامد <sup>(٣)</sup> شديد الإنكار على الباقلاني وأصحاب الكلام ) .

قال أبو الحسن : ( ولم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون <sup>(٤)</sup> أن ينسبوا إلى الأشعري ، ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه ، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه ، على ما سمعت عدة من المشايخ والأئمة - منهم الحافظ المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي - يقولون : سمعنا جماعة من المشايخ الثقات ، قالوا : كان الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفرائيني إمام الأئمة ، الذي طبق الأرض علماً وأصحاباً ، إذا سعى إلى الجمعة من قطيعة <sup>(٥)</sup> الكرخ إلى جامع

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : الدرء .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والدرء .

(٣) في الدرء : أبو حامد الإسفرائيني .

(٤) في س : ويستنكفوا .

(٥) في س : قطيعة .. وهو خطأ .

والقطيعة : الهجران ، وهي محال أقطعها المنصور أناساً من أعيان دولته =

المنصور ، يدخل الرباط المعروف بالروزي<sup>(١)</sup> المحاذي للجامع ، ويقبل على من حضر ، ويقول : اشهدوا عليّ بأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، كما قاله أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup> ، لا كما يقوله الباقلاني ، وتكرر ذلك منه في جمعات ، فقبل له في ذلك ، فقال : حتى ينتشر<sup>(٣)</sup> في الناس وفي أهل الصلاح ، ويشيع الخبر في البلاد<sup>(٤)</sup> أني بريء مما هم عليه - يعني الأشعرية - وبريء من مذهب أبي بكر الباقلاني<sup>(٥)</sup> ، فإن جماعة من المتفقهة الغرباء ، يدخلون على الباقلاني خفية ، فيقرؤون<sup>(٦)</sup> عليه فيفتنون<sup>(٧)</sup> بمذهبه ، فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة ، فيظن ظان أنهم مني تعلموه وأنا قلته<sup>(٨)</sup> ، وأنا بريء من مذهب الباقلاني وعقيدته .

قال الشيخ أبو الحسن<sup>(٩)</sup> : ( وسمعت شيخي الإمام أبا منصور الفقيه الأصبهاني يقول : سمعت شيخنا الإمام أبا بكر الزاذقاني يقول : كنت في درس الشيخ أبي حامد الإسفرائيني ، وكان ينهى أصحابه عن

= ليعمروها ويسكنونها . وهذه بالكرخ ببغداد .

راجع : القاموس المحيط - للفيروزآبادي - ٦٤٨/٣ ( قطع ) . ومعجم البلدان - لياقوت الحموي - ٣٧٦/٤ . ولم ترد « قطيعة الكرخ » بعينها . وانظر : ما كتبه عن « الكرخ » ص ٣٧٩ .

- (١) في الدرء : الزوزي .
- (٢) في الدرء : كما قاله الإمام ابن حنبل .
- (٣) في س : ينشر .
- (٤) في الدرء : أهل البلاد .
- (٥) في الدرء : أبي بكر بن الباقلاني .
- (٦) في الدرء : ويطروون .
- (٧) في س : فيفتنون .
- (٨) في الدرء : تعلموه قبله وأنا ما قلته .
- (٩) في الدرء : أبو الحسن الكرجي .

الكلام ، وعن الدخول على الباقلاني ، فبلغه أن نفرأ من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام ، فظن أني معهم ومنهم ، وذكر قصة قال في آخرها : إن الشيخ أبا حامد قال لي : يا بني بلغني أنك تدخل على هذا الرجل - يعني الباقلاني - فإياك وإياه ، فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة ، وإلا فلا تحضر مجلسي ، فقلت : أنا عائد بالله مما قيل ، وتائب إليه ، واشهدوا علي أني لا أدخل عليه<sup>(١)</sup> .

قال<sup>(٢)</sup> : وسمعت الفقيه [ الإمام ]<sup>(٣)</sup> أبا منصور سعد بن علي العجلي يقول : سمعت عدة من المشايخ والأئمة ببغداد - أظن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أحدهم - قالوا : كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرقعا ، خوفاً من الشيخ أبي حامد<sup>(٤)</sup> الإسفرائيني .

قال<sup>(٥)</sup> : وأخبرني جماعة من الثقات كتابة ، منهم القاضي أبو منصور اليعقوبي عن الإمام عبد الله بن محمد بن علي ، هو شيخ الإسلام الأنصاري قال : سمعت أبا عبد الرحمن محمد<sup>(٦)</sup> بن الحسين - وهو السلمي - يقول : وجدت أبا حامد الإسفرائيني ، وأبا الطيب الصعلوكي ، وأبا بكر القفال المروزي وأبا منصور الحاكم على الإنكار على الكلام وأهله .

(١) في الدرء : إليه .

(٢) في الدرء : قال الشيخ أبو الحسن .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والدرء .

(٤) في الأصل : أبا حامد . والمثبت من : س ، ط ، والدرء .

(٥) هذا النقل في الدرء ٨٣/٢ .

وانظره في « ذم الكلام » لأبي إسماعيل الهروي - مخطوط - الجزء السابع - الطبقة التاسعة - اللوحة ٣ .

(٦) في جميع النسخ : سمعت عبد الرحمن بن محمد . والمثبت من : الدرء . وهو الصواب ، وتقدم ذكره في ص ٧٨٣ .

قال<sup>(١)</sup> : « وسمعت<sup>(٢)</sup> أحمد بن أبي رافع وخلقاً يذكرون شدة أبي حامد الإسفرائيني<sup>(٣)</sup> على الباقلاني<sup>(٤)</sup> » .

قال الشيخ أبو الحسن الكرجي<sup>(٥)</sup> : ( ومعروف شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام ، حتى ميز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري ، وعلقه عنه<sup>(٦)</sup> الإمام<sup>(٧)</sup> أبو بكر<sup>(٨)</sup> الزاذقاني ، وهو عندي ، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابيه اللمع والتبصرة ، حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً لأصحابنا ميزه ، وقال : هو قول بعض أصحابنا ، وبه قالت الأشعرية ، ولم يعدهم من أصحاب الشافعي ، استنكفوا منهم ومن<sup>(٩)</sup> مذهبهم في أصول الفقه ، فضلاً عن أصول الدين ) .

قلت : أبو محمد الجويني ، وشيخه أبو بكر القفال المروزي<sup>(١٠)</sup> ،

- 
- (١) القائل : أبو إسماعيل الأنصاري في « ذم الكلام » - مخطوط - الجزء السابع - الطبقة التاسعة - اللوحة ٣ .  
وانظره في : الدرء ١٠١/٢ .
- (٢) في الدرء ، ط : سمعت . بدون واو .
- (٣) في الدرء : يعني الإسفرائيني .
- (٤) في الدرء : على ابن الباقلاني .
- (٥) الكرجي : ساقطة من : الدرء ، والنقل فيه ٩٨/٢ .
- (٦) في الأصل : عند . والمثبت من : س ، ط ، والدرء . وهو المناسب للسياق .
- (٧) الإمام : ساقطة من : الدرء .
- (٨) في الأصل : أبي بكر . وفي س : أبا بكر . والمثبت من : ط ، والدرء . وهو الصواب .
- (٩) من : ساقطة من : س .
- (١٠) في س ، المروذي . وهو تصحيف .  
هو : أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي الخراساني ، يعرف بالقفال الصغير ، شيخ الخراسانيين ، كان ثقة صادقاً حافظاً عارفاً ، له في فقه الشافعي ما ليس لغيره من أهل عصره ، توفي سنة ٤١٧ هـ .

وشيخه أبو زيد المروزي<sup>(١)</sup> ، هم أهل الطريقة المروزية الخراسانية<sup>(٢)</sup> ، وأئمتها من أصحاب الشافعي ، والشيخ أبو حامد الإسفرائيني وأتباعه ، كالقاضي أبي الطيب<sup>(٣)</sup> وصاحبه أبي إسحاق الشيرازي<sup>(٤)</sup> وغيره ، هم

= انظر : البداية والنهاية - لابن كثير - ٢٤/١٢ . وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة - ١٧٥/١ ، ١٧٦ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٢٠٧/٣ ، ٢٠٨ .

(١) هو : محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشاني المروزي ، كان حافظاً للمذهب الشافعي حسن النظر ، مشهوراً بالزهد والورع ، وعنه أخذ أبو بكر القفال ، وفقهاء مرو ، توفي سنة ٣٧١ هـ .

انظر : تبيين كذب المفتري - لابن عساكر - ص ١٨٨ - ١٩٠ . وطبقات الفقهاء - للشيرازي - ص ١٢٣ . وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة - ١٢٤/١ ، ١٢٥ .

(٢) يقول السبكي ، في « طبقات الشافعية » ٥٤/٥ : « وقد صار معتمد المذهب على طريقة العراق ، وحامل لوائها أبو حامد الإسفرائيني ، وطريقة خراسان والقائم بأعبائها القفال المروزي ، هما - رحمهما الله - شيخا الطريقتين ، إليهما المرجع ، وعليهما المعول » .

وانظر : سلسلة من تفقه على هاتين الطريقتين من أصحاب الإمام الشافعي في « تهذيب الأسماء واللغات » للنووي - ١٨/١ - ٢٠ .

(٣) هو : طاهر بن عبد الله بن عمر الطبري ، الإمام الجليل ، وأحد حملة المذهب الشافعي ، وعنه أخذ العراقيون العلم ، كان ثقة صادقاً ورعاً عارفاً بأصول الفقه وفروعه ، محققاً في علمه ، ولي القضاء بربع الكرخ بعد موت أبي عبد الله الصيمري . وتوفي سنة ٤٥٠ هـ .

انظر : تاريخ بغداد - للبغدادي - ٣٥٨/٩ - ٣٦٠ . ووفيات الأعيان - لابن خلكان - ٥١٢/٢ - ٥١٥ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ١٢/٥ - ٥٠ .

(٤) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي ، الفقيه الزاهد ، والناسك العابد ، سكن بغداد ، وسمع الحديث بها ، وتفقه على جماعة منهم القاضي أبو الطيب الطبري . توفي سنة ٤٧٦ هـ .

انظر : تبيين كذب المفتري - لابن عساكر - ٢٧٦/٨ - ٢٧٨ . وتهذيب الأسماء واللغات - للنووي - ١٧٢/٢ - ١٧٤ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٢١٥/٤ - ٢٥٦ .

أئمة الطريقة العراقية<sup>(١)</sup> من أصحاب الشافعي .

وقد ذكر أبو القاسم بن عساكر<sup>(٢)</sup> في ترجمة أبي محمد الجويني ما ذكره عبد الغافر الفارسي<sup>(٣)</sup> في تاريخ نيسابور في ترجمة الشيخ أبي محمد الجويني في مناقبه وقال : « سمعت خالي الإمام أبا سعيد<sup>(٤)</sup> - يعني عبد الواحد بن عبد الكريم القشيري - يقول : كان أئمتنا في عصره ، والمحققون من أصحابنا يعتقدون فيه من الكمال والفضل والخصال الحميدة ، أنه لو جاز أن يبعث الله نبياً في عصره لما كان إلا هو ، من حسن طريقته وورعه وزهده وديانته في كمال فضله ) .

وذكر عبد الغافر<sup>(٥)</sup> أنه كان أُوحد زمانه ، قال : ( وله في الفقه تصانيف كثيرة الفوائد ، مثل التبصرة ، والتذكرة ، ومختصر المختصر<sup>(٦)</sup> ،

(١) راجع الصفحة السابقة . ت : (٢) .

(٢) تبين كذب المفتري - لابن عساكر - ص ٢٥٨ .

(٣) هو : أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي ثم النيسابوري كان إماماً في الحديث ، واللغة ، والأدب ، فقيهاً شافعيّاً ، تفقه على إمام الحرمين ولزمه مدة ، له تصانيف منها : « تاريخ نيسابور » . توفي سنة ٥٢٩ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ - للذهبي - ١٢٧٥/٤ ، ١٢٧٦ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ١٧١/٧ - ١٧٣ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٩٣/٤ .

(٤) في الأصل ، س : أبا سعد . والمثبت من : ط ، ومصادر الترجمة التالية .

وهو : أبو سعيد عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن النيسابوري القشيري . يقول السبكي : « وسعيد في كنيته بالياء ، أما أبو سعد ياسكان العين فذاك أخوه عبد الله ، وكلاهما ولد الأستاذ أبي القاسم . كان صالحاً عالماً كثير الفضل ، توفي سنة ٤٩٤ هـ .

انظر : العبر - للذهبي - ٣٦٩/٣ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٢٢٥/٥ -

٢٢٨ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٤٠١/٣ .

(٥) فيما نقله ابن عساكر في ترجمة أبي محمد الجويني - المصدر السابق - ص ٢٥٧ .

(٦) هو مختصر مختصر المزني . . . . . =

وله التفسير الكبير المشتمل على عشرة أنواع في كل آية ) .

وأما الشيخ أبو حامد فهو الشافعي الثالث ، فإنه ليس بعد الشافعي مثل أبي العباس بن سريج<sup>(١)</sup> ، ولا بعد أبي العباس مثل الشيخ أبي حامد ، حتى ذكر أبو إسحاق في طبقات الفقهاء<sup>(٢)</sup> ، عن أبي الحسين القدوري ، أنه كان يقول في الشيخ أبي حامد : إنه أنظر من الشافعي .

وهذا الكلام - وإن كان قد ردت زيادته ، لكن لولا براعة أبي حامد ما قال فيه مثل الشيخ أبي الحسين هذا القول .

قال الشيخ أبو الحسن الكرجي<sup>(٣)</sup> : « ولا شك أنه كان أعرف الأصحاب بمناحيص الشافعي ، وأعظمهم بركة في مذهبه ، وهو أول من كثر شرح المزماني<sup>(٤)</sup> وشحنه بالمختلف والمؤتلف ، ونصر فيه مذاهب الأئمة<sup>(٥)</sup> ، وجعله مساعداً لاجتهاد الفقهاء » .

وقد ذكر أبو القاسم بن عساكر<sup>(٦)</sup> فيما ذكره من أصحاب الأشعري

= انظر : طبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة - ٢١٣/١ .

- (١) في الأصل ، س : سريج . وهو تصحيف . وتقدم التعريف به ص ١٩٧ .  
(٢) طبقات الفقهاء - لأبي إسحاق الشيرازي - ص ١٣٢ . وجاء فيه عن أبي الحسين القدوري أنه قال : الشيخ أبو حامد عندي أفقه وأنظر من الشافعي .  
وقد علق الشيرازي على ذلك بقوله : « هذا القول من أبي الحسين حملة عليه اعتقاده في الشيخ أبي حامد وتعصبه للحنفية على الشافعي - رحمه الله تعالى - ولا يلتفت إليه فإن أبا حامد ومن هو أقدم منه وأعلم على بعد من تلك الطبقة .. » .

(٣) في س : الكرخي . وهو تصحيف . وتقدم التعريف به ص ٧٨٥ .

(٤) علق على شرح المزماني في نحو من خمسين مجلداً ، ذكر فيها مذاهب العلماء وبسط أدلتها والجواب عليها .

راجع : كشف الظنون - لحاجي خليفة - ٧١/٥ . ومعجم المؤلفين - لكحالة - ٦٥/٢ .

(٥) في س ، ط : العلماء .

(٦) تبين كذب المفتري - ص ٢٧٧ .

جماعة كثيرة ليسوا منهم ، بل منهم من هو مشهور بالمناقضة والمعارضة لهم ، وذكر منهم <sup>(١)</sup> الشيخ أبا إسحاق الشيرازي . قال : ( وكان يظن به من لا يفهم <sup>(٢)</sup> أنه مخالف للأشعري ، لقوله في كتابه <sup>(٣)</sup> في أصول الفقه : وقالت الأشعرية : إن الأمر لا صيغة له ، وليس ذلك لأنه لا يعتقد اعتقاده ، وإنما قال ذلك لأنه خالفه في هذه المسألة مما انفرد بها <sup>(٤)</sup> أبو الحسن .

قال <sup>(٥)</sup> : وقد ذكرنا في كتابنا هذا <sup>(٦)</sup> عنه <sup>(٧)</sup> فتواه فيمن خالف الأشعرية واعتقد بتبديعهم <sup>(٨)</sup> ، وذلك أوفى <sup>(٩)</sup> دليل على أنه منهم .

وقد ذكر هذه الفتوى <sup>(١٠)</sup> ونسختها : « ما قول السادة الجلة <sup>(١١)</sup> ، الأئمة الفقهاء ، أحسن الله توفيقهم ، ورضي عنهم ، في قوم اجتمعوا على لعن فرقة الأشعرية <sup>(١٢)</sup> وتكفيرهم ، ما الذي يجب عليهم في هذا

- 
- (١) في الأصل : لهم . والمثبت من : س ، ط . وهو المناسب للكلام .
- (٢) في تبين كذب المفتري : « يظن به بعض من لا يفهم » .
- (٣) لعله كتاب « اللمع » في أصول الفقه .
- انظر : تبين كذب المفتري - ص ٢٧٧ .
- (٤) في تبين كذب المفتري : « المسألة بعينها ، كما خالفه غيره من الفقهاء فيها ، فأراد أن يبين فيها أن هذه المسألة مما انفرد بها . . . » .
- (٥) القائل : أبو القاسم ابن عساكر .
- (٦) وهو كتاب تبين كذب المفتري ، ونص فتوى الشيرازي وغيره من الفقهاء فيمن خالف الأشعري ، ستأتي بعد سطرين تقريباً .
- (٧) في ط : عند .
- (٨) في س : بدعتهم .
- (٩) قبل كلمة ( أوفى ) بياض في الأصل ، س ، بقدر كلمة لا يخل بالمعنى .
- والكلام متصل في : ط ، وتبين كذب المفتري .
- (١٠) ابن عساكر في تبين كذب المفتري - ص ٣٣٢ .
- (١١) في ط : الحلبة . وهو تصحيف .
- (١٢) في تبين كذب المفتري : الأشعري .

القول ؟ تفتونا<sup>(١)</sup> في ذلك منعمين مثابين<sup>(٢)</sup> .

الجواب - وبالله التوفيق - : أن كل من أقدم على لعن فرقة من المسلمين وتكفيرهم ، فقد ابتدع وارتكب ما لا يجوز الإقدام عليه ، وعلى الناظر في الأمور - أعز الله أنصاره - الإنكار عليه ، وتأديبه بما يرتدع هو وأمثاله عن ارتكاب مثله . وكتب محمد بن علي الدامغاني<sup>(٣)</sup> ، وبعده الجواب وبالله التوفيق : أن الأشعرية أعيان أهل<sup>(٤)</sup> السنة ، وأنصار<sup>(٥)</sup> الشريعة ، انتصبوا للرد على المبتدعة - من القدرية والرافضة وغيرهم - فمن طعن فيهم فقد طعن على أهل السنة ، وإذا رفع أمر من يفعل ذلك إلى الناظر في أمر المسلمين ، وجب عليه تأديبه بما يرتدع به كل أحد ، وكتب إبراهيم بن علي الفيروزآبادي<sup>(٦)</sup> وبعده<sup>(٧)</sup> جوابي مثله ، وكتب محمد بن أحمد الشاشي<sup>(٨)</sup> .

(١) في تبين كذب المفترى : يفتونا .

(٢) في تبين كذب المفترى : مثابين إن شاء الله .

(٣) هو : أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الدامغاني الحنفي ، شيخ زمانه ، كان يلقب بقاضي القضاة ، سكن بغداد ودرس بها فقه أبي حنيفة ، وولي القضاء بها بعد موت ابن ماكولا ، وبقي فيه نحو ثلاثين سنة . توفي سنة ٤٧٨ هـ .  
انظر : تاريخ بغداد - للخطيب - ١٠٩/٣ . والوفائي بالوفيات - للصفدي - ١٣٩/٤ . والجواهر المضيئة - لأبي الوفاء القرشي - ٢٦٩/٣ - ٢٧١ .

(٤) أهل : ساقطة من : تبين كذب المفترى .

(٥) في تبين كذب المفترى : ونصار .

(٦) أبو إسحاق الشيرازي . وتقدم التعريف به .

(٧) في ط : بعده . بدون واو .

(٨) هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الشاشي ، الفقيه الشافعي ، يعرف بالمستظهري ، الملقب بفخر الإسلام ، ولي التدريس بالمدرسة النظامية . توفي سنة ٥٠٧ هـ .

يقول السبكي : كان إماماً جليلاً حافظاً لمعاقد المذهب وشوارده .

انظر : المنتظم - لابن الجوزي - ١٧٩/٩ . ووفيات الأعيان - لابن خلكان =

قال : فهذه أجوبة هؤلاء الأئمة ، الذين كانوا في عصرهم علماء الأمة ، فأما قاضي القضاء الحنفي<sup>(١)</sup> الدامغاني ، فكان يقال له في عصره : أبو حنيفة الثاني ، وأما الشيخ الإمام [ أبو إسحاق ، فقد طبق ذكر فضله الآفاق ، وأما الشيخ ]<sup>(٢)</sup> أبو بكر<sup>(٣)</sup> الشاشي ، فلا يخفى محله على منته في العلم ، ولا ناشيء .

قلت : هذه الفتيا كتبت هي وجوابها في فتنة ابن القشيري<sup>(٤)</sup> لما قدم بغداد ، فإن ملك خراسان محمود بن سبكتكين كان قد أمر<sup>(٥)</sup> في مملكته بلعن أهل البدع على المنابر ، فلعنوا وذكر فيهم الأشعرية<sup>(٦)</sup> ،

= - ٢١٩/٤ - ٢٢١ . طبقات الشافعية - للسبكي - ٧٨ - ٧٠/٦ .

(١) في تبين كذب المفترى : أبو عبد الله الحنفي . وتقدم التعريف به .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من : ط .

(٣) في ط ، وتبين كذب المفترى . الإمام أبو بكر .

(٤) يقول ابن عساكر : « ومن جملة أحواله ما خص به من المحنة في الدين والاعتقاد ، وظهور التعصب بين الفريقين في عشر سنة أربعين إلى خمس وخمسين وأربعمائة وميل بعض الولاة إلى الأهواء ، وسعي بعض الرؤساء والقضاة إليه بالتخليط ، حتى أدى ذلك إلى رفع المجالس ، وتفرق شمل الأصحاب ، وكان هو المقصود من بينهم حسداً ، حتى اضطرت الحال مفارقة الأوطان ، وامتد في أثناء ذلك إلى بغداد ، وورد على أمير المؤمنين القائم بأمر الله ، ولقي فيها قبولاً ، وعقد له المجلس في منزلة الخاصة به ، وكان ذلك بمحضر ومرأى منه ، ووقع كلامه من مجلسه الموقع ، وخرج الأمر بإعزازة وإكرامه » .

تبيين كذب المفترى - ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

وانظر : طبقات الشافعية - للسبكي - ١٥٧/٥ .

(٥) في الأصل : قدام . وهو تحريف .

(٦) في الأصل : الأشعري . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب .

في سنة ٤٠٨ هـ استتاب الخليفة القادر بالله فقهاء المعتزلة ، فأظهروا الرجوع ، وتبرؤوا من الاعتزال ، والرفض ، والمقالات المخالفة للإسلام ، وأخذت خطوطهم بذلك ، وأنهم متى خالفوا أحل فيهم من النكال والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم ، وامثل يمين الدولة محمود بن سبكتكين أمر الخليفة =

وكذلك جرى في أول مملكة<sup>(١)</sup> السلجقية<sup>(٢)</sup> الترك ، وكان الذين سعوا في

واستن ، بستته في أعماله التي استخلفه عليها من بلاد خراسان وغيرها ، في مقتل المعتزلة والرافضة والإسماعيلية والجهمية والمشبهة وصلبهم وحبسهم ونفاهم ، وأمر بلعنهم على منابر المسلمين ، وإبعاد جميع طوائف أهل البدع ونفيهم عن ديارهم .

وكان للكرامية صولات وجولات في عهد يمين الدولة ، وكان على مذهبهم ، وجرت بينهم وبين الأشاعرة مناظرات في بعض المسائل ، كمسألة العرش ، فقد ذكر ابن كثير - رحمه الله - أن من جملة من كان يجالس السلطان محمود بن سبكتكين محمد بن الهيصم ، وقد جرى بينه وبين أبي بكر بن فورك مناظرات بين يدي السلطان في هذه المسألة ، وانتهت بميل السلطان إلى قول ابن الهيصم ونقم على ابن فورك كلامه ، وأمر بطرده وإخراجه لموافقته لرأي الجهمية .

انظر : المنتظم - لابن الجوزي - ٢٨٧/٧ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ٧/١٢ ، ٣٣ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ١٣٠/٤ - ١٣٣ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ١٨٦/٣ .

وانظر ما ذكره أبو إسماعيل الهروي في كتابه « ذم الكلام » - مخطوط - الجزء السابع - الطبقة التاسعة - اللوحة : ٨ ، من أن محمود بن سبكتكين حث على كشف أستار الأشعرية والإفصاح بعيهم ولعنهم ، وأنه قال : « أنا ألعن من لا يلعنهم » .

(١) في الأصل ، س : مملكته . والمثبت من : ط .

(٢) وهم : أتباع محمد بن ميكائيل بن سلجوق أبو طالب الملقب ركن الدين طغرل

بك أول ملوك الدولة السلجوقية - وهم أتراك - توفي سنة ٤٥٥ هـ .

انظر : الكامل - لابن الأثير - ٤٧٣/٩ وما بعدها . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٣٨٩/٣ . والأعلام - للزركلي - ٣٤٢/٧ .

وقد أمر السلطان طغرل بك في سنة ٤٤٥ هـ بلعن المبتدعة على المنابر في الجمع ، فقرن وزيره منصور الكندري اسم الأشعرية بأسماء أرباب البدع ، وامتنح الأئمة ، مما جعل القشيري والجويني يخرجان عن البلد ، وألف في ذلك رسالة سماها « شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة » إلى أن مات السلطان ووزيره ، وتولى بعده ألب أرسلان ، والوزير الحسن بن علي بن إسحاق ، فصلح الحال ، واستقر الأمر ، واسترجع من خرج منهم إلى وطنه مكرماً .

إدخالهم في اللعنة فيهم من سكان تلك البلاد ، من الحنفية الكرامية وغيرهم ، ومن أهل الحديث طوائف ، وجواب الدامغاني جواب مطلق فيه رضى هؤلاء وهؤلاء ، فإنه أجاب<sup>(١)</sup> بأنه من أقدم على لعنة فرقة من المسلمين وتكفيرهم ، فقد ابتدع وفعل ما لا يجوز [ وهذا مما لا ينزع فيه أحد ، أنه من كان من المسلمين لا يجوز ]<sup>(٢)</sup> تكفيره ، إذ المكفر لشخص أو طائفة لا يقول : إنهم من المسلمين ويكفرهم ، بل يقول : ليسوا بمسلمين .

قال<sup>(٣)</sup> أبو المعالي الجويني<sup>(٤)</sup> : « ذهب أئمتنا<sup>(٥)</sup> إلى أن اليمين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى ، والسبيل إلى إثباتها السمع ، دون قضية العقل .

قال<sup>(٦)</sup> : والذي يصح عندنا ، حمل اليمين على القدرة ، وحمل العينين على البصر ، وحمل الوجه على الوجود . »

وعن هذه المحنة وأحداثها يراجع :

تبيين كذب المفتري - لابن عساكر - ص ١٠٨ - ١١٤ . طبقات الشافعية - للسبكي - ٣٨٩/٥ - ٣٩٤ . الرسالة المسماة « شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة » للقسيري ، ذكرها السبكي في - طبقات الشافعية - ٣٩٩/٥ - ٤٢٣ . وبداية والنهاية - لابن كثير - ٧٠/١٢ .

(١) في س : وأجاب فإنه أجاب .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٣) قبل كلمة « قال » بياض في الأصل مع بداية السطر . وفي س : بياض في منتصف السطر . وكلاهما بقدر كلمة ورمز له بنجمة في : ط . وفي نهاية السطر . والذي يظهر أنه نهاية تعليق الشيخ - رحمه الله - على فتوى الدامغاني وبداية النقل عن أبي المعالي .

(٤) في الإرشاد - ص ١٥٥ .

(٥) في الإرشاد : بعض أئمتنا .

(٦) الجويني ، والكلام متصل بما قبله في : الإرشاد .

قلت : فاتضح أن أئمة الكلاية والأشعرية يشتون هذه الصفات ،  
فإنه خالف أئمته ووافق المعتزلة .

قال شارح كلامه أبو القاسم بن الأنصاري<sup>(١)</sup> : « اعلم أن مذهب  
شيخنا أبي الحسن أن اليمين صفتان ثابتتان زائدتان على وجود الإله  
- سبحانه - ونحوه . قال عبد الله بن سعيد .

قال : ومال القاضي أبو بكر في الهداية<sup>(٢)</sup> إلى هذا المذهب .

قلت : القاضي قد صرح بذلك في جميع كتبه ، كالتمهيد<sup>(٣)</sup>  
والإبانة<sup>(٤)</sup> وغيرهما .

قال<sup>(٥)</sup> : « في كلام أبي إسحاق<sup>(٦)</sup> ما يدل على أن التشنية في اليمين

- 
- (١) تقدم الكلام عليه وعلى كتابه « شرح الإرشاد » ص ٦٤٣ .
  - (٢) لعله : كتاب « هداية المسترشدين » في الكلام لأبي بكر . ابن الباقلاني .  
انظر : كشف الظنون - لحاجي خليفة - ٢٠٤٢/٢ .
  - (٣) عقد الباقلاني لذلك باباً في كتابه « التمهيد » ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ قال فيه : « باب  
في أن الله وجهاً ويدين » واحتج بقوله تعالى في سورة الرحمن ﴿ وَيَسْئَلُ وَيَجِبُ رِيكَ ذُو  
الْجَلْدِ وَالْإِكْرَارِ ﴾ الآية : ٢٧ . وبقوله في سورة ص : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ  
بِيَدَيْكَ ﴾ الآية : ٧٥ . قال : « فأثبت لنفسه وجهاً ويدين » . ثم ناقش المنكرين  
والمؤولين لهاتين الصفتين .
  - (٤) واسمه : « الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والديانة » . ذكره سزكين ضمن  
آثار الباقلاني في « تاريخ التراث العربي » ٥١/٤/١ ، ولم يضيف أية معلومات  
عن الكتاب سوى أن ابن تيمية أفاد منه في العقيدة الحموية ص ٤٢٢ ، وابن القيم  
في « اجتماع الجيوش الإسلامية » ص ١٢٠ - ١٢١ ، وابن العماد في « شذرات  
الذهب » ١٦٩/٣ - ١٧٠ .
  - وأشار بروكلمان في « تاريخ الأدب العربي » ٥٢/٤ إلى أن ابن تيمية ذكره في  
مجموعة الرسائل الكبرى ٤٥٢/١ . ولم أقف عليه .
  - (٥) القائل : أبو القاسم الأنصاري .
  - (٦) أبو إسحاق الإسفرائيني . وتقدمت ترجمته .

ترجع<sup>(١)</sup> إلى اللفظ لا إلى الصفة ، وهو مذهب أبي العباس القلانسي .  
قال الأستاذ - يعني أبا إسحاق - : « أما العينان فعبارة عن البصر ،  
وكان في العقل ما يدل عليه ، وأما اليد والوجه<sup>(٢)</sup> ، فقد اختلف أصحابنا  
في الطريق إليهما .

فقال قائلون : قد كان في العقل ما يدل على ثبوت صفتين ، يقع  
بإحداهما الاصطفاء بالخلق ، وبالأخرى الاختيار بالتقريب في التكليم  
والإفهام ، لكن لم يكن في العقل دليل على تسميته ، فورد الشرع  
ببيانها ، فسمى الصفة التي يقع بها الاصطفاء بالخلق يداً ، والصفة التي  
يقع بها التقريب في التكليم وجهاً ، وقالوا : لما صح في العقل  
التفصيل<sup>(٣)</sup> في الخلق والفعل<sup>(٤)</sup> بالمباشرة والإكرام ، والتقريب بالإقبال ،  
وجب<sup>(٥)</sup> إثبات صفة له يصح بها ما قلناه ، من غير مباشرة ولا محاذاة ،  
فورد الشرع بتسمية إحداهما يداً ، والأخرى وجهاً ، ومن سلك هذه<sup>(٦)</sup>  
الطريق قال : لم يكن في العقل جواز ورود السمع بأكثر منه ، وما جهر  
[ به ]<sup>(٧)</sup> عليه من جهة الإخبار ، فطريقه الآحاد التي لا توجب العلم ،  
ولا يجوز بمثلها إثبات صفة للقديم<sup>(٨)</sup> ، وإن ثبت منها شيء بطريق يوجب  
العلم ، كان متأولاً على الفعل .

- 
- (١) في س : يرجع .
  - (٢) في ط : الوجه واليد .
  - (٣) في ط : التفضيل .
  - (٤) في الأصل : العقل . والمثبت من : س ، ط .
  - (٥) في الأصل : وجبت . وفي س : ووجبت . والمثبت من : ط . وهو المناسب للسياق .
  - (٦) في ط : هذا .
  - (٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط . لعل الكلام يستقيم بها . وفي الأصل ، س :
  - بياض بقدر كلمة .
  - (٨) في الأصل : القديم . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب .

وقال آخرون : طريق إثباتها السمع المحض ، ولم يكن للعقول فيه تأثير ، وإذا قيل لهم : لو جاز ورود الشرع بإثبات صفات لا يدل العقل عليها لم يؤمن أن يكون الله على صفات لم يرد الشرع بها ، ولا صارت معلومة ، ووجب على القائل بذلك جواز ورود السمع بصفات الإنسان أجمع لله - تعالى - إذا لم تكن واحدة منها شبيهة<sup>(١)</sup> بصفته .

كان جوابهم أن يقولوا : لما أخبر الله المؤمنين بصفاته وحكم لهم بالإيمان بكماله عند المعرفة بها ، لم يجوز أن يكون له صفة أخرى لا طريق إلى معرفتها ، لاستحالة أن يكون المؤمن مؤمناً مستحق المدح إذا لم يكن عارفاً بالله - يعني - وبصفاته أجمع ، فلما وصفهم الله<sup>(٢)</sup> بالإيمان عند معرفتهم بما ورد من الشرع ، ثبت أن لا صفة أكثر مما بين الطريق إليه بالعقل<sup>(٣)</sup> والشرع .

قال الأستاذ : والتعويل على الجواب الأول فإن فيه الكشف عن المعنى « .

قلت : الجوابان مبنيان على وجوب العلم بجميع صفات الله ، لكن [ هل ]<sup>(٤)</sup> كلها معلومة بالعقل ، أو منها ما علم بالسمع ؟ على القولين<sup>(٥)</sup> ، ومحققوا الأشعرية وغيرهم ، لا يرضون أن يقولوا : إنا نقطع بأننا علمنا الله بجميع صفاته ، أو بأنه لا صفة له وراء ما علمناه .

(١) في الأصل ، س : شبيه . والمثبت من : ط .

(٢) لفظ الجلالة لم يرد في : س ، ط .

(٣) في س : بالفعل . وهو تصحيف .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٥) ذكرهما الشيخ في « درء تعارض العقل والنقل » باختصار ٣/ ٣٨٢ .

قال أبو المعالي<sup>(١)</sup> : « فمن<sup>(٢)</sup> أثبت هذه الصفات السمعية ، وصار إلى أنها زائدة على ما دلت عليه دلالات العقول<sup>(٣)</sup> ، استدل بقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْكَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

قالوا : ولا وجه لحمل اليدين على القدرة إذ جملة المخترعات مخلوقة بالقدرة<sup>(٦)</sup> ، ففي الحمل على ذلك إبطال فائدة التخصيص .

قال<sup>(٧)</sup> : وهذا غير سديد ، فإن العقول قضت بأن الخلق لا يقع إلا بالقدرة ، أو بكون<sup>(٨)</sup> القادر قادراً ، فلا وجه لاعتقاد خلق آدم بغير القدرة .

وقال القاضي<sup>(٩)</sup> : الآية تدل على إثبات يدين صفتين ، والقدرة واحدة ، فلا يجوز حملها على القدرة<sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) في الإرشاد ص ١٥٥ ، ١٥٦ .  
وأبو المعالي أول من اشتهر عنه نفي الصفات الخبرية ، وله في تأويلها قولان : ففي « الإرشاد » : أولها .  
ثم رجع عن ذلك في : « الرسالة النظامية » ، وحرّم التأويل ، وبين إجماع السلف على تحريم التأويل .  
انظر : العقيدة النظامية ص ٣٢ .
- (٢) في الإرشاد : ومن .  
(٣) في س ، ط : المعقول .  
(٤) في الإرشاد : بقوله تعالى في توبيخ إبليس إذ امتنع عن السجود .  
(٥) سورة ص ، الآية : ٧٥ .  
(٦) في الإرشاد : جملة المبدعات مخترعة لله تعالى بالقدرة .  
(٧) أي : الجويني في الإرشاد . والكلام متصل بما قبله .  
(٨) في الأصل ، س : يكون . والمثبت من : ط ، والإرشاد .  
(٩) أبو بكر بن الباقلاني في التمهيد ص ٢٥٩ ، والنقل بالمعنى .  
(١٠) قال القاضي في المصدر السابق ص ٢٥٩ : « فلو كان المراد بهما القدرة ، لوجب أن يكون له قدرتان ، وأتمم لا تزعمون أن للباري - سبحانه - قدرة واحدة - فكيف يجوز أن تثبتوا له قدرتين ؟ وقد أجمع المسلمون ، من مشبتي الصفات =

قال أبو المعالي : « وقد قال بعض الأصحاب : التثنية راجعة إلى اللفظ لا إلى المعنى ، وإنما هي صفة واحدة ، كما حكيناه عن القلانسي وعن الأستاذ ، على أنه كما يعبر باليد<sup>(١)</sup> عن الاقتدار ، فكذلك يعبر باليدين عن الاقتدار ، فقد تقول العرب : مالي بهذا الأمر يدان ، يعنون : مالي بها قدرة قال عز وجل : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

قال أبو الحسن والقاضي : ( المراد باليدين في هذه الآية القدرة ) .

قلت : هذا النقل فيه نظر فكلامهما يقتضي خلافه ، بل هو نص في خلاف ذلك<sup>(٣)</sup> .

= والنافين لها على أنه لا يجوز أن يكون له تعالى قدرتان - فبطل ما قلتتم .

(١) في س : عن اليد . وهو تصحيح .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ .

(٣) يقول أبو الحسن الأشعري في « الإبانة » ص ٥٥ ، ٥٦ ، أثناء مناقشته لمخالفه :

« .. وأيضاً - فلو كان الله - عز وجل - عنى بقوله : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ القدرة ، لم يكن لأدم عليه السلام على إبليس في ذلك مزية ، والله - عز وجل - أراد أن يري فضل آدم - عليه السلام - إذ خلقه بيده دونه ، ولو كان خالقاً لإبليس بيديه كما خلق آدم - عليه السلام - بيديه ، لم يكن لتفضيله عليه بذلك وجه ، وكان إبليس يقول محتجاً على ربه : فقد خلقتني بيديك كما خلقت آدم بهما ، فلما أراد الله - عز وجل - تفضيله عليه بذلك قال له موبخاً على استكباره على آدم أن يسجد له : ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي أستكبرت ﴾ دل على أنه ليس معنى الآية القدرة ، إذا كان الله - عز وجل - خلق الأشياء جميعاً بقدرته ، وإنما أراد إثبات يدين ، ولم يشارك إبليس آدم - عليه السلام - في أن خلق بهما » .

وتقدم النقل عن القاضي أبو بكر وأنه لا يقول : إن المراد باليدين القدرة لأنه يلزم على هذا أن يكون لله قدرتان ، والمخالف لا يثبت قدرة واحدة ، فكيف يثبت قدرتين ؟ .

فالأشعري وأئمة أصحابه كأبي الحسن الطبري ، وأبي عبد الله بن مجاهد الباهلي ، والقاضي أبي بكر ، متفقون على إثبات الصفات الخبرية التي ذكرت في =

قال<sup>(١)</sup> : ( وأجمع أهل التفسير على أن المراد بالأيدي<sup>(٢)</sup> في قوله : ﴿ أَوْلَتْ يَرَوُا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا ﴾<sup>(٣)</sup> القدرة ) .

قال : ( والذي يحقق ما قلناه : أن الذي ذكره شيخنا والقاضي ، ليس يوصل إلى القطع بإثبات صفتين زائدتين على ما عدهما من الصفات ، ونحن وإن لم ننكر في قضية العقل صفة سمعية ، لا يدل مقتضى العقل عليها ، وإنما يتوصل إليها سمعاً ، فيشترط أن يكون السمع مقطوعاً به ، وليس فيما استدل به الأصحاب قطع ، والظواهر المحتملة لا توجب العلم ، وأجمع المسلمون على منح تقدير صفة مجتهد فيها لله - عز وجل - لا يتوصل إلى القطع فيها بعقل أو سمع<sup>(٤)</sup> ، وليس في اليدين على ما قاله شيخنا - رحمه الله - نظر لا يحتمل التأويل ، ولا إجماع عليه ، فيجب تنزيل ذلك على ما قلناه » .

قال : « والظاهر من لفظ اليدين حملهما<sup>(٥)</sup> على جارحتين ، فإن استحال حملهما<sup>(٦)</sup> على ذلك ، ومنع من حملهما على القدرة أو النعمة أو الملك<sup>(٧)</sup> ، فالقول بأنهما .....

= القرآن كالاتواء والوجه واليد ، وإبطال تأويلها وليس له في ذلك قولان .  
انظر : درء تعارض العقل والنقل ١٧/٢ .

- (١) أبو المعالي الجويني .
- (٢) في س : باليدين .
- (٣) سورة يس ، الآية : ٧١ .
- (٤) أو سمع : ساقطة من : س ، ط .
- (٥) في س : حملها .
- (٦) في س : حملها .
- (٧) نص أبو الحسن الأشعري على منع حملها على الجارحتين أو القدرتين أو النعمتين فقال : « فلا يجوز أن يكون معنى ذلك نعمتين ، لأنه لا يجوز عند أهل اللسان أن يقول القائل : عملت بيدي ، وهو يعني نعمتي ، ولا يجوز عندنا ولا عند خصومنا أن نعني جارحتين ولا يجوز عند خصومنا أن نعني قدرتين ، وإذا =

محمولتان<sup>(١)</sup> على صفتين قديمتين لله - تعالى ، زائدتين على ما عداهما من الصفات تحكم محض .

قلت : ثم ذكر الجواب عن حجة أئمة بما ليس هذا موضعه ، فإن المقصود ليس هو الاستقصاء في إثبات هذه الصفة ونفيها ، إذ قد تكلمنا على ذلك في موضعه<sup>(٢)</sup> وإنما الغرض التنبيه على [ تغيير ]<sup>(٣)</sup> قول الأشعري وأئمة أصحابه ، وأبو المعالي اعتمد<sup>(٤)</sup> على مقدمتين باطلتين . إحداهما<sup>(٥)</sup> : أنه ليس في السمع ما يقطع<sup>(٦)</sup> بثبوت هذه الصفة لا نص ولا إجماع .

والثانية<sup>(٧)</sup> : المنع أن يتكلم في الصفات بغير قطع عقلي أو نقلي ، وادعى الإجماع على ذلك ، وهذا باطل ، كما يقوله من يقول : إذا لم يقيم القاطع بالثبوت وجب القطع بالانتفاء ، وهذا مطابق لما ذكره الإسفرائيني ، من أن الله معروف بجميع صفاته في الدنيا ، إما بالعقل على قول قوم من أصحابه ، وإما بالعقل والسمع .

= أفسدت الأقسام الثلاثة ، صح القسم الرابع ، وهو أن معنى قوله ( يدي ) إثبات يدين ليستا جارحتين ولا قادرتين ولا نعمتين ولا يوصفان إلا بأن يقال : إنهما يدان ليستا كالأيدي خارجتان عن سائر الوجوه الثلاثة التي سبقت . الإبانة - للأشعري - ص ٥٦ .

ومذهب السلف - رحمهم الله - إثبات يدين حقيقتين تليقان به - سبحانه وتعالى - على ما جاءت به النصوص ، والوقوف عند ما لم يرد به نص ، كإثبات كونهما جارحتين أو نفيه .

(١) في الأصل ، س : محمولة . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .

(٢) انظر مثلاً : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦ / ٣٦٢ - ٣٧٣ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) اعتمد : ساقطة من : س .

(٥) في س : أحدهما . وهو خطأ .

(٦) في الأصل : يقع . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

(٧) في س : الثاني . وهو خطأ .

وهذا الذي قالوه خلاف إجماع سلف الأمة ، وخلاف قول المحققين من أصحابهم ، فضلاً عن أن يكون في ذلك إجماع ، فإن القطع بالنفي بلا علم يوجب النفي ، كالقطع بالإثبات بلا علم ، والواجب أن تعطى الأدلة حقها ، فما كان قطعياً قطع به ، وما كان ظاهراً محتملاً قيل : إنه ظاهر محتمل ، وما كان مجملاً قيل : إنه مجمل ، ولم يقل أحد من الأئمة ، فضلاً عن أن يكون إجماعاً : إن ما [ لم ]<sup>(١)</sup> تعلموه من صفات الرب فانفوه ، بل قالوا : أمسكوا عن التكلم في ذلك بغير ما ورد ، وفرق بين السكوت عما لم يرد<sup>(٢)</sup> وبين النفي ، فكيف إذا كان النفي لما يكون ظاهراً في الوارد ؟

وأبو المعالي يتكلم بمبلغ علمه في هذا الباب وغيره ، وكان بارعاً في فن الكلام الذي يشترك فيه أصحابه والمعتزلة - وإن<sup>(٣)</sup> كانت المعتزلة هم الأصل فيه - كثير المطالعة<sup>(٤)</sup> لكتب أبي هاشم بن الجبائي<sup>(٥)</sup> ، فأما الكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة ، وقول أئمتها ، فكان قليل المعرفة

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في الأصل : يرد به . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في الأصل ، س : فإن . والمثبت من : ط . وهو ما يستقيم به الكلام .

(٤) في ط : لكثرة مطالعته . وهو تصحيف .

(٥) هو : أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، المتكلم المشهور وأحد كبار المعتزلة ، ومصنف الكتب على مذهبهم ، وإليه تنسب الطائفة « البهشية » منهم . توفي سنة ٣٢١ هـ . شارك هو وأتباعه المعتزلة في أكثر ضلالاتهم ، وانفردوا عنهم بفصائح لم يسبقوا إليها ، ذكرها عبد القاهر البغدادي في كتابه « الفرق بين الفرق » ص ١٨٤ - ١٩٨ .

وراجع للترجمة : طبقات المعتزلة - للقاضي عبد الجبار - ص ٢٩٠ - ٢٩٤ .  
ووفيات الأعيان - لابن خلكان - ١٨٣/٣ ، ١٨٤ . ولسان الميزان - لابن حجر - ١٦/٤ -

به<sup>(١)</sup> جداً ، وكلامه في غير موضع يدل على ذلك ، ولهذا تجده في عامة مصنفاته في أصوله<sup>(٢)</sup> وفروعه ، إذا اعتمد على قاطع فإنما هو ما يدعيه من قياس عقلي ، أو إجماع سمعي ، وفي كثير من ذلك ما فيه ، فأما الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة وأئمتها ، فهو قليل الاعتماد عليه<sup>(٣)</sup> ، والخبرة به<sup>(٤)</sup> ، واعتبره بما ذكره في الرد على الآجري<sup>(٥)</sup> ونحوه ، من العلماء الذين صنّفوا في أبواب السنة والرد على أهل الأهواء ، وردوا<sup>(٦)</sup> عليهم بالسنة والآثار ، وذكروا في ذلك أحاديث الصفات ، فإنه قال<sup>(٧)</sup> :

( اعلم أن أهل الحق نابذوا المعتزلة وخالفوهم واتبعوا السمع والشرع ، وأثبتوا الرؤية والنظر ، وأثبتوا الصراط والميزان ، وعذاب القبر ومسألة منكر ونكير ، والمعراج والحوض ، واشتد نكيرهم على من ينسب إلى إنكار مآثور الأخبار ، والمستفيض من الآثار<sup>(٨)</sup> ، في هذه القواعد والعقائد ، واتفقوا على أن الحسن والقبیح<sup>(٩)</sup> في أحكام التكليف والإيجاب والخطر لا يدرك عقلاً ، والمرجع في جميعها إلى موارد الشرع

(١) في ط : بها .

(٢) في الأصل : أصول . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في ط : عليها .

(٤) في ط : بها .

(٥) في هامش س : كلام أبي المعالي الجويني في الرد على أبي بكر الآجري .

(٦) في ط : وقد ردوا .

(٧) القائل : أبو المعالي الجويني ، ولم أقف عليه في الشامل ، والإرشاد ، والعقيدة النظامية ، ولمع الأدلة ، وكلها له .

وقد أورده القرطبي في « الأسنى في أسماء الله الحسنی وصفاته العلی »

- مخطوط - اللوحة : ٢٥٣ ، ٢٥٤ . وسوف أقابل على ما في « الأسنى » .

(٨) في الأسنى : في الآثار .

(٩) في الأسنى : القبح والحسن .

وقضايا السمع ، ولكنهم لما بلغتهم أخبار<sup>(١)</sup> متشابهة ، وألفاظ مشكلة ، لم يستبعدوا أن يكون في الأخبار البين الظاهر<sup>(٢)</sup> [ و ]<sup>(٣)</sup> المجمل والمشكل<sup>(٤)</sup> ، فإن الله أخبر أن كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد<sup>(٥)</sup> ، منه آيات محكمات ، وآخر متشابهات ، أعرضوا<sup>(٦)</sup> عن ذكرها ، ولم يشتغلوا بها<sup>(٧)</sup> ، والدليل عليه أن أئمة السنة ، وأخبار<sup>(٨)</sup> الأمة ، بعد صحب رسول الله - ﷺ ، ورضي الله عنهم - لم<sup>(٩)</sup> يودع أحد منهم كتابه الأخبار المتشابهات<sup>(١٠)</sup> ، فلم يورد مالك - رضي الله عنه - في الموطأ منها شيئاً مما أورده الآجري وأمثاله ، وكذلك الشافعي ، وأبو حنيفة ، وسفيان ، والليث ، والثوري ، ولم يعتنوا<sup>(١١)</sup> بنقل المشكلات ، ونبغت ناشئة ضرروا بنقل المشكلات ، وتدوين المتشابهات ، وتبويب أبواب ، ورسم تراجم ، على ترتيب فطرة المخلوقات ورسموا باباً في ضحك الباري [ وباباً في نزوله وانتقاله وعروجه ودخوله وخروجه ]<sup>(١٢)</sup> وباباً في إثبات الأضراس ، وباباً في خلق الله آدم على صورة الرحمن ، وباباً في إثبات

(١) في الأسنى : ألفاظ .

(٢) في ط : والظاهر .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط ، والأسنى .

(٤) في الأسنى : المجمل المشكل .

(٥) تنزيل من حكيم حميد : ساقطة من : الأسنى .

(٦) في الأسنى : وأعرضوا .

(٧) ولم يشتغلوا بها : ساقط من : الأسنى .

(٨) في الأسنى : وأخبار .

(٩) في الأصل ، س : ولم . والمثبت من : ط ، والأسنى . ولعله المناسب .

(١٠) في الأسنى : المتشابهة .

(١١) في س ، ط : يفتوا .

(١٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والأسنى .

القدم والشعر القطط<sup>(١)</sup> ، وباباً في إثبات الأصوات والنعلمات - تعالى الله عن قول الزائغين ) .

قال<sup>(٢)</sup> : ( وليس يتعمد جمع هذه الأبواب ، وتمهيد هذه الأنساب<sup>(٣)</sup> إلا مشبه على التحقيق ، أو متلاعب زنديق ) .

قال - المعظم لأبي المعالي ، الناقل لكلامه - أبو عبد الله القرطبي<sup>(٤)</sup> - وهو من أكابر علماء الأشعرية - في قول أبي المعالي : ( هذا بعض التحامل<sup>(٥)</sup> ، وقد أثبتنا في هذا الكتاب<sup>(٦)</sup> - يعني<sup>(٧)</sup> شرح الأسماء الحسنى ، فإنه ذكر الصفات في آخره -<sup>(٨)</sup> من هذه الأخبار ما صح سنده ، وثبت نقله ومورده ، وأضر بنا عن كثير منها استغناء عنها ، لعدم صحتها ، فليوقف على ما ذكرنا منها ، لنقل الأئمة الثقات لها وحديث النزول<sup>(٩)</sup> ثابت في الأمهات ، خرجه الثقات الأثبات ) .

قلت : هذا<sup>(١٠)</sup> الكلام فيه ما يجب رده لأمر<sup>(١١)</sup> عظيمة :

أحدها : ما ذكره عن سماهم أهل الحق ، فإنه دائماً يقول : قال

- 
- (١) أي : الجعد القصير .
  - انظر : لسان العرب - لابن منظور - ٣٨٠/٧ (قطط) .
  - (٢) أبو المعالي الجويني ، والكلام متصل بما قبله في : الأسنى .
  - (٣) في الأصل : الأسباب . والمثبت من : س ، ط ، والأسنى . ولعله المناسب .
  - (٤) في الأسنى في أسماء الله الحسنى وصفاته العلى - مخطوط - اللوحة : ٢٥٤ .
  - (٥) هذا بعض التحامل : ساقط من : الأسنى .
  - (٦) في الأسنى : الباب .
  - (٧) في ط : معنى . وهو تصحيف .
  - (٨) قوله : « يعني شرح الأسماء الحسنى ، فإنه ذكر الصفات في آخره » بيان من الشيخ - رحمه الله تعالى - لاسم الكتاب .
  - (٩) في الأسنى : حديث التنزيل .
  - (١٠) الإشارة ترجع إلى كلام أبي المعالي المتقدم .
  - (١١) في جميع النسخ : أمور . ولعل ما أثبتته يناسب السياق .

أهل الحق ، وإنما يعني أصحابه ، وهذه دعوى يمكن كل أحد أن يقول لأصحابه مثلها ، فإن أهل الحق الذين لا ريب فيهم هم المؤمنون ، الذين لا يجتمعون على ضلالة ، فأما أن يفرد<sup>(١)</sup> الإنسان طائفة منتسبة إلى متبوع من الأمة ، ويسميتها<sup>(٢)</sup> أهل الحق ، ويشعر بأن كل من خالفها في شيء فهو من أهل الباطل ، فهذا حال أهل الأهواء والبدع ، كالخوارج والمعتزلة والرافضة ، وليس هذا من فعل أهل السنة والجماعة ، فإنهم لا يصفون طائفة بأنها صاحبة الحق مطلقاً<sup>(٣)</sup> إلا المؤمنين<sup>(٤)</sup> ، الذين لا يجتمعون على ضلالة ، قال الله تعالى : ﴿ ذَلِكِ يَأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> وهذا نهاية الحق ، والكلام الذي لا ريب فيه أنه حق ، قول الله ، وقول رسوله الذي هو حق وآت بالحق . قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ قَوْلُهُ الْحَقُّ ﴾<sup>(٧)</sup> . وقول النبي ﷺ<sup>(٨)</sup> : « اكتب ، فوالذي نفسي بيده ما خرج من بينهما إلا الحق »<sup>(٩)</sup> . يعني شفتيه .

- 
- (١) في الأصل : يفرد . وهو تصحيف لا معنى له . والمثبت من : س ، ط .  
(٢) في الأصل : يسمعا . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .  
(٣) في س : مطلقة . وهو تصحيف .  
(٤) في الأصل ، س : المؤمنون . والمثبت من : ط . ولعله الصواب .  
(٥) سورة محمد ، الآية : ٣ .  
(٦) سورة الأحزاب ، الآية : ٤ .  
(٧) سورة الأنعام ، الآية : ٧٣ .  
(٨) في س : وقال النبي . وفي ط : وقال رسول الله .  
(٩) الحديث مع اختلاف يسير في الألفاظ رواه أبو داود عن عبد الله بن عمرو قال : كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله ﷺ أريد حفظه ، فنهتني قریش ، وقالوا : أنتكتب كل شيء تسمعه ، ورسول الله ﷺ بشر ، يتكلم في الغضب والرضا ؟ فأمسكت عن الكتاب ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأوماً بأصبعه إلى فيه ، فقال : « اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق » .  
سنن أبي داود ٤/٦٠ ، ٦١ - كتاب العلم - باب في كتاب العلم =

فأهل الحق ، هم أهل الكتاب والسنة ، وأهل الكتاب والسنة - على الإطلاق - هم المؤمنون ، فليس الحق لازماً لشخص بعينه ، دائراً معه حيثما دار لا يفارقه قط ، إلا الرسول ﷺ إذ لا معصوم من الإقرار على الباطل غيره ، وهو حجة الله التي أقامها على عباده ، وأوجب اتباعه وطاعته في كل شيء على كل أحد .

وليس الحق - أيضاً - لازماً لطائفة دون غيرها إلا للمؤمنين ، فإن الحق يلزمهم ، إذ لا يجتمعون على ضلالة ، وما سوى ذلك [ فقد يكون ]<sup>(١)</sup> الحق فيه مع الشخص أو الطائفة في أمر دون أمر ، وقد يكون المختلفان كلاهما على باطل ، وقد يكون الحق مع كل منهما من وجه دون وجه ، فليس لأحد أن يسمي طائفة منسوبة إلى أتباع شخص - كائناً من كان - غير رسول الله ﷺ بأنهم أهل الحق ، إذ ذلك يقتضي أن كل ما هم عليه فهو حق ، وكل من خالفهم في شيء من سائر المؤمنين فهو مبطل ، وذلك لا يكون إلا إذا كان متبوعهم كذلك ، وهذا معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام ، ولو جاز ذلك لكان إجماع هؤلاء حجة ، إذا ثبت أنهم هم أهل الحق .

ثم هو يذكر أئمة الذين جعلهم أهل الحق ، ثم يخالفهم ويخطئهم ، كما صنع في مسألة الصفات الخيرية وغيرها ، مع أنهم فيها أقرب إلى الحق منهم ، فكيف يسوغ لهم أن يخالفوا من شهد لهم بأنهم أهل الحق ، فيما اختلف فيه الناس من أصول الدين ، وله في ذلك شبه

---

= - الحديث/ ٣٦٤٦ . وانظره في سنن الدارمي ١٠٣/١ - المقدمة - باب من رخص في كتابه العلم - الحديث/ ٤٩٠ . ومسنده الإمام أحمد - شرح أحمد محمد شاكر - ١٥/١٥ ، ١٦ - الحديث/ ٦٥١٠ ، ١١/٥٦ الحديث/ ٦٨٠٢ .  
قال أحمد شاكر في المصدر السابق : إسناده صحيح .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

قوي ببعض أئمة الرافضة ، الذين كانوا بالشام ، يقال له : ابن العود<sup>(١)</sup> ، رأيت له<sup>(٢)</sup> فتاوى يدعي فيها في [ غير ]<sup>(٣)</sup> موضع أن الطائفة المحقة هم أتباع المعصوم المنتظر ، ويحتج بإجماع الطائفة المحقة ، بناء على أن قولهم مأخوذ من<sup>(٤)</sup> المعصوم ، الذي لا يعرفه أحد ، ولم يسمع له بخبر ، ولا وقع له على عين ولا أثر ، حتى إنه قال : إذا تنازعا في مسألة على قولين : أحدهما يعرف قائله ، دون الآخر ، فالقول الذي لا يعرف قائله هو الحق ، لأن في أهله الإمام المعصوم ، ثم رأيت يخالف أصحابه ويرد عليهم في مواضع ، فأين مخالفتهم والرد عليهم ، من دعوى أنهم الطائفة المحقة الذين لا يتفقون على باطل ؟ وكذلك دعوى كثير من أهل الأهواء والضلال ، أنهم المحقون ، أو أنهم أهل الله ، أو أهل التحقيق ، أو أولياء الله ، حتى تقفوا<sup>(٥)</sup> هذه<sup>(٦)</sup> المعاني عليهم دون غيرهم ، ويكونون<sup>(٧)</sup> في الحقيقة إلى أعداء الله أقرب ، وإلى الإبطال أقرب منهم إلى التحقيق بكثير ، فهؤلاء لهم شبه قوي بما ذكره الله عن اليهود والنصارى من قوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ﴿١١﴾ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ

- (١) علق على ذلك ناشر الكتاب بقوله : « وفي نسخة ابن العوام » . وهو : أبو القاسم الحسين بن العود ، نجيب الدين الأسدي الحلبي ، شيخ الشيعة وأحد أئمتهم . ولد سنة ٥٨١ هـ . وتوفي سنة ٦٧٨ هـ . انظر : البداية والنهاية - لابن كثير - ٢٧٢/١٣ .
- (٢) في الأصل : فيها . والمثبت من : س ، ط . لعله المناسب للسياق .
- (٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
- (٤) في س ، ط : عن .
- (٥) في ط : توقف .
- (٦) في الأصل : على هذه . والكلام يستقيم بالمثبت من : س ، ط .
- (٧) في الأصل : يكون . ولعل المثبت من : س ، ط . هو المناسب لسياق الكلام .

وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٣﴾ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١١٤﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصْرَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّؤُنَا قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ (٢) .

الثاني : إنه ذكر عنهم أنهم اتبعوا السمع والشرع ، وهو قد ذكر في أصولهم التي بها صاروا أهل الحق عندهم ، أنه لم يثبت لله صفة بالسمع ، بل إنما ثبت (٣) صفاته بالعقل المجرد ، وأن الذين أثبتوا ما جاء في القرآن ، منهم من أثبته بالعقل ، ومنهم من أثبته بالسمع ، ورد هو على الطائفتين ، فأى اتباع للسمع والشرع إذا لم يثبت به شيء من صفات الله بالشرع ؟ بل وجوده كعدمه فيما أثبتوه ونفوه من الصفات ، فأثبتهم كانوا يثبتون الصفات بالسمع وبالعقل ، أو بالسمع ويجعلون العقل مؤكداً ، فخالفهم (٤) في ذلك ، فأين اتباعهم للسمع والشرع ، وقد عزلوه عن الحكم به ، والاحتجاج به ، والاستدلال به ؟

الثالث : قوله : « يشتد نكيرهم على من ينتسب إلى إنكار ما ثور الأخبار والمستفيض من الآثار » .

فيقال له : إذا لم يستفد منها ثبوت معناها ، فأى إنكار لها أبلغ من ذلك ؟ وأنت قد ذكرت إعراضهم عنها ، وقلت فيها من الفرية ما سنذكر

(١) سورة البقرة ، الآيات : ١١١ - ١١٣ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ١٨ .

(٣) في س : ثبت .

(٤) في س ، ط : في الفهم . وهو تصحيف .

بعضه ، فهل الإنكار لمأثور الأخبار ومستفيضها إلا من جنس ما ذكرته في هذا الكلام ؟

الرابع : ما ذكره أنهم يثبتون ما يثبتونه من أمر الآخرة .

فيقال لهم : هذا يثبتونه على وجه الجملة إثباتاً يشركهم فيه آحاد العوام ، ولا يعلمون من تفصيل ذلك ما يجاب به أدنى السائلين ، وليس في كتبهم ما في ذلك من الأحاديث التي وصف بها النبي ﷺ ذلك ، ولهذا تجدهم بذلك من أقل الناس علماً بها ، أو تجدهم مرتابين فيها أو مكذابين ، فأبي تعظيم بمثل هذا ؟ وأي مزية بمثل<sup>(١)</sup> هذا<sup>(٢)</sup> على أوساط العوام أو أدناهم ؟ بل كثير من عوام المؤمنين يؤمن من تفاصيل<sup>(٣)</sup> هذه الأمور ، يعلم<sup>(٤)</sup> منها ما<sup>(٥)</sup> أخبر به الشارع ما ليس مذكوراً في أصول هؤلاء ، وإنما الفضيلة على عموم المؤمنين ، بأن يكون الإنسان أو الطائفة من أهل العلم ، الذي لا يوجد عند عموم<sup>(٦)</sup> المؤمنين ، وليس فيما ذكره من هذه الأصول ذلك .

الخامس : لحجة<sup>(٧)</sup> أنهم نفوا التحسين والتقيح العقلي ، وجعلوا أحكام الأفعال لا تتلقى إلا من الشرع<sup>(٨)</sup> [ فإنه بين ذلك تعظيمهم للشرع ]<sup>(٩)</sup> واتباعهم له ، وأنهم لا يعدلون عنه ليثبت بذلك تسننهم ،

(١) بمثل : ساقطة من : س ، ط .

(٢) في س ، ط : بهذا .

(٣) في ط : يؤمن بتفاصيل .

(٤) في الأصل : يؤمن . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب للكلام .

(٥) في ط : مما .

(٦) في س : هموم .

(٧) في الأصل : بحجة . وفي ط : الحجة . والمثبت من : س . ولعله المناسب

لسياق الكلام الذي بدأ بقوله : « أمور عظيمة أحدها .. » ص ٩٠٢ .

(٨) قوله : « الأفعال لا تتلقى إلا من الشرع » كرر في : س .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط . وقد كرر في : س .

وهذا الأصل هو من الأصول<sup>(١)</sup> المبتدعة في الإسلام ، لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها أن العقل لا يحسن ولا يقبح ، أو أنه لا يعلم بالعقل حسن فعل ولا قبحة ، بل النزاع في ذلك [ حادث في حدوث المائة الثالثة ، ثم النزاع في ذلك ]<sup>(٢)</sup> بين فقهاء الأمة وأهل الحديث والكلام منها<sup>(٣)</sup> ، فما من طائفة إلا وهي متنازعة في ذلك ، ولعل أكثر الأمة تخالف في ذلك ، وقد كتبنا في غير هذا الموضوع فصل النزاع في هذه المسألة<sup>(٤)</sup> ، وبيننا ما مع هؤلاء فيها من الحق ، وما مع هؤلاء فيها من الحق .

ثم يقال : ولو كانت هذه المسألة حقاً على الإطلاق ، فليس لك<sup>(٥)</sup> ولا لأصحابك فيها حجة نافية ، بل عمدتك<sup>(٦)</sup> وعمدة .....

(١) في الأصل : أصول . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب للسياق .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٣) مسألة تحسين العقل وتقييحه فيها نزاع مشهور .

فالمعتزلة ومن وافقهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأهل الحديث وغيرهم ، يثبتون التحسين والتقييح العقلي .  
والأشعرية ومن وافقهم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ينفون .  
واتفق الفريقان على أن الحسن والقبح ، إذا فسرا بكون الفعل نافعاً للفاعل ملائماً له ، وكونه ضاراً للفاعل منافراً له أنه يمكن معرفته بالعقل ، كما يعرف بالشرع .

انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية - ٩٠/٨ . ونهاية الإقدام - للشهرستاني - ص ٣٧٠ - ٣٩٦ .

(٤) انظر فصل النزاع في هذه المسألة في : مجموع فتاوى ابن تيمية - ٤٢٨/٨ - ٤٣٦ .

(٥) لك : ساقطة من : س .

(٦) انظر ما اعتمد عليه الجويني في « الإرشاد » ص ٢٥٨ - ٢٦٧ : في أن العقل لا يدل على حسن شيء ولا قبحة في حكم التكليف ، وإنما يتلقى التحسين والتقييح من موارد الشرع ، وموجب السمع .

القاضي<sup>(١)</sup> ونحوكما على مطالبة الخصم بالحجة ، والقدر فيما يبيده<sup>(٢)</sup> ، والقدر في دليل المنازع إن صح ، لا يوجب العلم بانتفاء قوله ، إن لم يقم على النفي دليل .

وعمدة إمام المتأخرين ابن الخطيب<sup>(٣)</sup> الاستدلال على ذلك بالجبر ، وهو من أفسد الحجج ، فإن الجبر سواء كان حقاً أو باطلاً ، كما لا يبطل الحكم الشرعي لا ينفي ثبوت أحكام معلومة بالعقل ، كما لا ينفي الأحكام التي يثبتها الشارع .

وعمدة الآمدي<sup>(٤)</sup> بعده أن الحسن والقبح عرض ، والعرض لا يقوم بالعرض .

وهذا من المغاليط التي لا يستدل بها إلا جاهل أو مخالط ، فإنه يقال في ذلك ما يقال في سائر صفات الأعراض ، وغايته أن يكون كلاهما قائماً بمحل العرض ، ونفي الحكم المعلوم بالعقل ، مما عده من بدع الأشعري التي أحدثها في الإسلام ، علماء أهل الحديث والفقهاء والسنة ، كأبي نصر السجزي ، وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني<sup>(٥)</sup>

---

(١) رأي القاضي ابن الباقلاني في مسألة التحسين والتقيح العقلي ، وما اعتمد عليه من منع أن يكون في العقل بمجرد طريق إلى العلم بقبح فعل أو حسنه ، يمكن الاطلاع عليه في : « التمهيد » ص ١٠٥ ، ٣٤١ - ٣٤٤ .

(٢) في س : بيده .

(٣) أبو عبد الله الرازي .

وانظر عمدته في هذه المسألة والاستدلال على ذلك بالجبر في « المحصل » ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ : فهو يرى أنه لا يقبح من العبد شيء ، لأن ما يصدر عنه على سبيل الاضطرار وبالاتفاق لا يقبح من المضطر شيء .

(٤) انظر حجة الآمدي على أن الحسن والقبح ليس وصفاً ذاتياً بل هو أمر إضافي يمكن أن يتغير ويتبدل بالنسبة للأشخاص والأزمان في « أبحاث الأفكار » - مخطوط - اللوحة ٨٧ .

(٥) هو : أبو القاسم سعد بن علي بن محمد بن حسين الزنجاني ، الحافظ الزاهد ، =

دع من سواهم .

السادس : تسمية الأخبار التي أخبر بها الرسول عن ربه أخباراً متشابهة ، كما يسمون آيات الصفات متشابهة ، وهذا كما يسمي المعتزلة الأخبار المثبتة للقدر متشابهة ، وهذه حال أهل البدع والأهواء ، الذين يسمون ما وافق آراءهم من الكتاب والسنة محكماً ، وما خالف آراءهم متشابهاً ، وهؤلاء كما قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٤٧) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُنْ لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفَى قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ ﴾ (١) . وكما قال تعالى : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ (٢) ، وكما قال تعالى (٣) : ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلٌّ حِزْبٌ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ (٤) .

السابع : قياسه لما سماه المتشابه في الأخبار على المتشابه في آي الكتاب ، ليلحقه به في الإعراض عن ذكره وعدم الاشتغال [ به ] (٥) - وحاشا الله (٦) - أن يكون في كتاب الله ما أمر المسلمون بالإعراض عنه

= شيخ الحرم ، عارف بالسنة ، وكان ممن يذم الآراء والأهواء ، توفي سنة ٤٧١ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ - للذهبي - ١١٧٤/٣ - ١١٧٨ . والوافي بالوفيات - للصفدي - ١٨٠/١٥ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٣/٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(١) سورة النور ، الآيات ٤٧ - ٥٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٨٥ .

وقد جاء في جميع النسخ ﴿ يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض ﴾ وهو خطأ .

(٣) تعالى : ساقطة من : س .

(٤) سورة المؤمنون ، الآية : ٥٣ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة رأيت أن الكلام يستقيم بها .

(٦) في س ، ط : لله .

وعدم التشاغل به ، أو أن يكون سلف الأمة وأئمتها أعرضوا عن شيء من كتاب الله ، لا سيما الآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته ، فما منها آية إلا وقد روى الصحابة فيما يوافق معناها ويفسره<sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ وتكلموا في ذلك بما لا يحتاج معه إلى مزيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ ۗ ﴾<sup>(٢)</sup> .

فإن المتأخرين ، وإن كان فيهم من حرف ، فقال : بقبضته ، بقدرته ، ويمينه<sup>(٣)</sup> : بقوته ، أو بقسمه أو غير ذلك ، فقد استفاضت الأحاديث الصحيحة التي رواه خيار الصحابة وعلمائهم ، وخيار التابعين وعلمائهم ، بما يوافق ظاهر الآية ، ويفسر المعنى ، كحديث أبي هريرة المتفق عليه<sup>(٤)</sup> ، وحديث عبد الله بن عمر - المتفق عليه<sup>(٥)</sup> - وحديث ابن مسعود في قصة الحبر<sup>(٦)</sup> - المتفق عليه - وحديث ابن عباس الذي رواه

(١) في ط : يفسروه .

(٢) سورة الزمر ، الآية : ٦٧ .

(٣) في ط : قبضته قدرته ويمينه . .

(٤) ولفظه : أن أبا هريرة - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الأرض » .

صحيح البخاري ٣٣/٦ - كتاب التفسير - تفسير سورة الزمر - باب قوله : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ ﴾ الآية .

(٥) روى مسلم عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « يطوي الله - عز وجل - السماوات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ، ثم يقول : أنا الملك . أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ ثم يطوي الأرضين بشماله . ثم يقول : أنا الملك . أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ » .

صحيح مسلم ٢١٤٨/٤ - كتاب صفات المنافقين وأحكامهم - كتاب صفة القيامة والجنة والنار - الحديث / ٢٤ .

(٦) في الأصل ، ط : الخير . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، وصحيح البخاري . فقد أخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : =

## الترمذي وصححه<sup>(١)</sup> وغير ذلك ، وكذلك أنه خلق آدم بيديه<sup>(٢)</sup> وغير

= « جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال : يا محمد إنا نجد أن الله يجعل السماوات على إصبع ، والأرضين على إصبع ، والشجر على إصبع ، والماء والثرى على إصبع وسائر الخلائق على إصبع ، فيقول : أنا الملك . فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقاً لقول الحبر ، ثم قرأ رسول الله ﷺ ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ .

صحيح البخاري ٣٣/٦ - كتاب التفسير . تفسير سورة الزمر . باب قوله ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ .

(١) روى الترمذي عن عبد الله بن عبد الرحمن ، أخبرنا محمد بن الصلت ، حدثنا أبو كدينة عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس قال : مر يهودي بالنبي ﷺ فقال النبي ﷺ : « يا يهودي حدثنا » فقال : كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع الله السموات على ذه ، والأرض على ذه ، والماء على ذه ، والجبال على ذه ، وسائر الخلق على ذه ، وأشار محمد بن الصلت بخنصره أولاً ، ثم تابع حتى بلغ الإبهام ، فأنزل الله ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه .

سنن الترمذي ٣٧١/٥ ، ٣٧٢ - كتاب تفسير القرآن - باب ومن سورة الزمر الحديث / ٣٢٤٠ .

(٢) في س : بيده .

ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ... ﴾ الآية : ٧٥ .

وقد استفاضت الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ بما يوافق ظاهر هذه الآية وغيرها ويفسر المعنى ، ولا يتسع المقام لذكرها ، ولكن أكتفي بالإحالة على بعضها .

انظر : صحيح البخاري ١٧٢/٨ ، ١٧٣ - كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ . صحيح مسلم ٢٠٤٣/٤ - كتاب القدر - باب حجج آدم وموسى - عليهما السلام - الحديث / ١٥ .

سنن الترمذي ٤٤٤/٤ - كتاب القدر - باب ما جاء في حجج آدم وموسى - عليهما السلام - الحديث / ٢١٣٤ .

ذلك<sup>(١)</sup> .

الثامن : قوله : « [ و ]<sup>(٢)</sup> الدليل عليه أن أئمة السنة وأخيار الأمة بعد صحب النبي ﷺ لم يودع أحد منهم كتابه الأخبار المتشابهات ، فلم يورد مالك - رضي الله عنه - في الموطأ منها شيئاً ، كما أورده الآجري وأمثاله ، وكذلك الشافعي ، وأبو حنيفة ، وسفيان ، والليث ، والثوري ، ولم يعتنوا بنقل المشكلات » .

فإن هذا الكلام لا يقوله إلا من كان من أبعد الناس عن معرفة هؤلاء الأئمة ، وما نقلوه وصنفوه ، وقوله رجم بالغيب من كان بعيداً ، فإن نقل هؤلاء الأئمة وأمثالهم لهذه الأحاديث ، مما يعرفه من له أدنى نصيب من معرفة هؤلاء [ الأئمة ]<sup>(٣)</sup> وهذه الأحاديث من<sup>(٤)</sup> هؤلاء وأمثالهم أخذت ، وهم الذين أدوها إلى الأمة ، والكذب في هذا الكلام أظهر من أن يحتاج إلى بيان ، لكن قائله لم يتعمد الكذب ، ولكنه كان قليل المعرفة بحال هؤلاء ، وظن أن نقل هذه الأحاديث لا يفعله إلا الجاهل ، الذين يسميهم المشبهة<sup>(٥)</sup> أو الزنادقة ، وهؤلاء برآء عنده من ذلك ، فتركب من قلة علمه بالحق ، ومن هذا الظن الناشئ عن الاعتقاد الفاسد هذا الكلام ، الذي فيه من الفرية والجهل والضلال ما لا يخفى على أدنى الرجال .

التاسع : قوله لم يورد مالك في الموطأ منها شيئاً ، وقد ذكر أحاديث النزول ، وأحاديث الضحك فيما أنكره ، ومن المعلوم أن حديث

---

= مسند الإمام أحمد ٢/٣٩٢ .

(١) في س ، ط : وغير ذلك من الآيات .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والأسنى .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) في س ، ط : عن .

(٥) في الأصل ، س : مشبهة . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .

النزول من أشهر حديث في موطأ مالك رواه عن<sup>(١)</sup> أجل شيوخه ابن شهاب<sup>(٢)</sup> عمن هو من أجل شيوخه أبي سلمة<sup>(٣)</sup> بن عبد الرحمن ، وأبي عبد الله الأغر<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفري فأغفر له ؟ »<sup>(٥)</sup> ، وقد رواه أهل الصحاح كالبخاري ومسلم من طريق مالك وغيره ، وأحاديث النزول متواترة عن النبي ﷺ رواها أكثر من عشرين نفساً من الصحابة بمحضر بعضهم من بعض ، والمستمع لها [ منهم ]<sup>(٦)</sup> يصدق المحدث بها ويقره ، ولم ينكرها منهم أحد ، ورواه [ أئمة ]<sup>(٧)</sup> التابعين ، وعمامة

- (١) في الأصل : من . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب للسياق .
- (٢) هو : أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ، تقدم التعريف به . روى عنه مالك في الموطأ (١٣٢) حديثاً .  
انظر : تجريد التمهيد - لابن عبد البر - ص ١١٦ .
- (٣) في س : مسلمة .
- هو : أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، اسمه كنيته ، من كبار أئمة التابعين ، وأحد فقهاء المدينة الثقات الأثبات ، غزير العلم . توفي سنة ٩٤ هـ .  
انظر : تذكرة الحفاظ - للذهبي - ٦٣/١ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ١١٥/١٢ - ١١٨ . والتمهيد - ابن عبد البر - ٥٧/٧ ، ٥٨ .
- (٤) هو : أبو عبد الله عبيد الله بن سليمان الأغر ، وثقه أبو داود والنسائي وابن معين .
- انظر : تهذيب التهذيب - لابن حجر - ١٨/٧ . وخلاصة تهذيب الكمال - لصفي الدين الأنصاري - ص ٢٥٠ .
- (٥) تقدم تخريجه ، وانظره في : موطأ مالك ص ١٤٩ ، ١٥٠ . كتاب القرآن - باب ما جاء في الدعاء - الحديث / ٣٠ .
- (٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
- (٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

الذين سماهم من الأئمة رووا ذلك ، وأودعوه كتبهم ، وأنكروا على من أنكره .

قال شارح الموطأ ، الشرح الذي لم يشرح [ أحد ]<sup>(١)</sup> مثله الإمام أبو عمر بن عبد البر<sup>(٢)</sup> : ( هذا حديث ثابت من<sup>(٣)</sup> جهة النقل ، صحيح الإسناد ، لا يختلف أهل الحديث في صحته » .

قال<sup>(٤)</sup> : ( هو حديث منقول من طريق سوى هذه من أخبار<sup>(٥)</sup> العدول عن النبي ﷺ ) .

( وفيه<sup>(٦)</sup> دليل على أن الله - عز وجل - في السماء على العرش من فوق سبع سماوات ، كما قالت الجماعة ، وهو من حججهم على المعتزلة<sup>(٧)</sup> في قولهم : إن الله في كل مكان ، وليس على العرش ) ، وبسط الكلام في ذلك .

وكذلك أحاديث الضحك متواترة عن النبي ﷺ وقد رواها<sup>(٨)</sup> [ الأئمة ، وروى مالك في الموطأ<sup>(٩)</sup> منها حديثه عن أبي الزناد<sup>(١٠)</sup> عن

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) التمهيد - لابن عبد البر - ١٢٨/٧ .

(٣) في ط : فمن .

(٤) ابن عبد البر ، والكلام بعد سطرين في : التمهيد .

(٥) في التمهيد : من طرق متواترة ، ووجه كثيرة من أخبار ...

(٦) هذا النقل في التمهيد ١٢٩/٧ ويفصله عن النقل المتقدم سبعة أسطر تقريباً .

(٧) في التمهيد : المعتزلة والجهمية .

(٨) في س : روا . وهو تصحيف .

(٩) الموطأ ص ٢٨٥ - كتاب الجهاد - باب الشهداء في سبيل الله - الحديث / ٢٨ ولم يرد فيه قوله : ﴿ في سبيل الله ﴾ الثانية .

(١٠) هو : أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان ، القرشي المدني ، المعروف بأبي الزناد الإمام الثبت ، وأحد الفقهاء ، أجمع العلماء على توثيقه ، روى عنه الإمام مالك وغيره . توفي سنة ١٣٠ هـ .

قال البخاري : أصح أحاديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أبو الزناد عن الأعرج =

الأعرج<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يضحك الله إلى رجلين ، يقتل أحدهما الآخر ، كلاهما يدخل الجنة ، يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ، ثم يتوب الله على القاتل ، فيقاتل في سبيل الله ، فيستشهد » ، وقد أخرجه أهل الصحاح من حديث مالك ، وغير مالك<sup>(٢)</sup> ، ورواه

= عن أبي هريرة .

انظر : تاريخ الثقات - للمعجلي - ص ٢٥٤ . وميزان الاعتدال - للذهبي - ٤٢٠ - ٤١٨/٢ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٢٠٣/٥ - ٢٠٥ .

(١) هو : أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي ، أحد الثلاثة الذين أخذ عنهم أهل مكة القراءة ، وثقه أحمد وغيره ، روى عنه السفينان ومالك وأبو حنيفة وغيرهم . توفي سنة ١٣٠ هـ .

(٢) انظر : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ٢٢٧/٢/١ ، ٢٢٨ . وميزان الاعتدال - للذهبي - ٦١٥/١ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٤٦/٢ ، ٤٧ . ما بين المعقوفين ساقط من : س .

(٣) فأخرجه البخاري عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بهذا اللفظ دون ذكر اللفظ ( كلاهما ) و( يقاتل في سبيل الله ) .

صحيح البخاري ٢١٠/٣ كتاب الجهاد - باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدد بعد ويقتل .

وأخرجه مسلم عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بهذا اللفظ ولكن بزيادة : فقالوا : كيف يا رسول الله ؟ بعد قوله - عليه السلام - « كلاهما يدخل الجنة » وزيادة : ( فيسلم ) بعد قوله - عليه السلام : « يتوب الله على القاتل » .

وأخرج مسلم - أيضاً - مع اختلاف في اللفظ عن عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ .

صحيح مسلم ١٥٠٤/٣ ، ١٥٠٥ ، كتاب الجهاد - باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر ويدخلان الجنة . الحديثان / ١٢٨ ، ١٢٩ .

وأخرجه النسائي بهذا اللفظ في سننه ٣٢/٦ . كتاب الجهاد - باب اجتماع القاتل والمقتول في سبيل الله في الجنة . عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة .

ورواه بلفظ آخر عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة .

وأخرجه ابن ماجة في سننه ٦٨/١ - المقدمة - باب فيما أنكرت الجهمية =

- أيضاً - سفيان الثوري الإمام عن أبي الزناد وحدث به<sup>(١)</sup> .

وقد روى صاحبنا الصحيحين منها قطعة مثل هذا الحديث ، ومثل حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد الطويل المشهور<sup>(٢)</sup> ، وفيه : « فلا يزال يدعو الله حتى يضحك الله منه<sup>(٣)</sup> ، فإذا ضحك الله منه قال : ادخل<sup>(٤)</sup> الجنة<sup>(٥)</sup> » ورواه أعلم التابعين بإجماع المسلمين سعيد بن المسيب<sup>(٦)</sup> عن

= - الحديث / ١٩١ عن سفيان عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، مع زيادة في بعض الألفاظ .

(١) تقدمت الإشارة إلى رواية سفيان أثناء تخريج الحديث .

(٢) وهو حديث الرؤية والشفاعة الطويل ، وهو في حقيقته من مسند أبي هريرة وأبي سعيد الخدري - رضي الله عنهما - معاً ، لأنه ثبت في آخره أن أبا سعيد جالس مع أبي هريرة ولا يغير عليه شيئاً من حديثه ، حتى انتهى إلى قوله ( هذا لك ومثله معه ) فقال أبو سعيد : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « هذا لك وعشرة أمثاله » قال أبو هريرة : حفظت « مثله معه » .

انظر : المسند للإمام أحمد - شرح أحمد محمد شاكر - ١٣٦/١٤ ، ١٣٧ .

(٣) في الأصل ، س : عنه . وهو تصحيف . والمثبت من : ط ، ومصادر التخريج .

(٤) في س ، ط : قال له : ادخل .

(٥) الحديث بهذا اللفظ أخرجه مسلم عن الزهري قال : أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبرهما : أن الناس قالوا للنبي ﷺ : يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟

صحيح مسلم ١/١٦٣ - ١٦٧ . كتاب الإيمان - باب معرفة طريق الرؤية .  
الحديث / ٩٩ .

وأخرجه مع اختلاف في اللفظ عن الزهري عن سعيد وعطاء ، البخاري في

صحيحه ٧/٢٠٥ ، ٢٠٦ . كتاب الرقاق . باب : الصراط جسر جهنم .

ورواه الإمام أحمد في مسنده ٢/٥٣٣ ، ٥٣٤ عن الزهري عن عطاء عن أبي

هريرة - رضي الله عنه .

(٦) هو : أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي .

عالم المدينة وسيد التابعين في زمانه . توفي سنة ٩٤ هـ .

يقول قتادة : ما رأيت أحداً قط أعلم بالحلال والحرام منه .

انظر : الطبقات الكبرى - لابن سعد - ١١٩/٥ - ١٤٣ . وسير أعلام النبلاء =

أبي هريرة ، وغير سعيد - أيضاً - ورواه عنه الزهري ، وعنه أصحابه ، وفي هذا الحديث : « فيأتيهم الله في صورة غير صورته التي يعرفون ، فيقولون : نعوذ بالله منك ، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه<sup>(١)</sup> ، فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون<sup>(٢)</sup> .

وهذا الحديث في الصحيحين من طريق آخر<sup>(٣)</sup> ، عن أبي سعيد من رواية الليث بن سعد<sup>(٤)</sup> - إمام المسلمين - وغيره ، الذي زعم أنه لم يكن يروي هذه الأحاديث ، وفيه ألفاظ عظيمة أبلغ من الحديث الأول كقوله : « فيرفعون رؤوسهم ، وقد تحوّل في صورته التي رأوه<sup>(٥)</sup> فيها أول مرة<sup>(٦)</sup> » ، وقوله فيه : .....

= - للذهبي - ٢١٧/٤ - ٢٤٦ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٨٤/٤ - ٨٨ .

- (١) في س : عرفنا . وهو سهو من الناسخ .  
 (٢) جاء في صحيح مسلم ، بعد قوله : ( غير صورته التي يعرفون ، قوله : ( فيقول : أنا ربكم ) . وكذا في صحيح البخاري والمسند .  
 (٣) في س ، ط : أخرى .

الحديث مع اختلاف في الألفاظ أخرجه البخاري في صحيحه من الطريق الذي ذكره الشيخ - رحمه الله - ١٨١/٨ - ١٨٣ . كتاب التوحيد . باب قول الله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ .

ومسلم في صحيحه ١٦٧/١ - ١٧١ . كتاب الإيمان . باب معرفة طريق الرؤية . الحديث / ٣٠٢ .

- (٤) هو : أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن النهمي ، شيخ الديار المصرية وعالمها ، كان كثير العلم ، ثقة ثبتاً ، استقل بالفتوى في زمانه ، توفي سنة ١٧٥ هـ .

انظر تاريخ بغداد - للخطيب - ٣/١٣ - ١٤ . ووفيات الأعيان - لابن خلكان - ١٢٩/٤ - ١٣٢ . وتذكرة الحفاظ - للذهبي - ١/٢٢٤ - ٢٢٦ .

- (٥) في الأصل : رواه . وفي س : رواه . وكلاهما تصحيف . والمثبت من : ط ، وصحيح مسلم .

- (٦) هذا لفظ مسلم ، لكن ورد فيه : ( ثم يرفعون ... ) .

« فيكشف عن ساق »<sup>(١)</sup> ، وقوله : « فيقول الجبار بقيت شفاعتي فيقبض قبضة من النار فيخرج<sup>(٢)</sup> أقواماً قد امتحشوا »<sup>(٣)</sup> .

وقد روى مالك<sup>(٤)</sup> - أيضاً - عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « لما قضى الله الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي سبقت غضبي »<sup>(٥)</sup> ، وقد أخرجه أصحاب الصحيح كالبخاري من طريقه وطريق غيره .

وروى البخاري في صحيحه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن<sup>(٦)</sup> رسول الله ﷺ قال : « إن الله يقبض يوم القيامة الأرضين وتكون

- 
- (١) هذا لفظ البخاري .
  - (٢) في ط : يخرج . بدون الفاء .
  - (٣) أي : احترقوا . وهذا لفظ البخاري .
  - (٤) ذكر ابن عبد البر في تجريد التمهيد ص ٩٢ : أن لمالك عن أبي الزناد في الموطأ أربعة وخمسين حديثاً كلها مسندة ، وقد تتبعتها فلم أقف على هذا الحديث ، الذي ذكره الشيخ - رحمه الله .
  - وقد أخرجه البخاري من طريق مالك عن أبي الزناد - كما سيأتي في تخريج الحديث .
  - (٥) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في صحيحه ١٨٧/٨ ، ١٨٨ - كتاب التوحيد . باب : ( ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين ) عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة .
  - ورواه من هذا الطريق ومن طريق آخر وبألفاظ مختلفة : البخاري في صحيحه ١٧١/٨ كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ ، وص ١٧٦ باب وكان عرشه على الماء . . . . . ومسلم في صحيحه ٢١٠٧/٤ ، ٢١٠٨ كتاب التوبة - باب في سعة رحمة الله ، وأنها سبقت غضبه . الأحاديث / ١٤ ، ١٥ ، ١٦ . وابن ماجه في سننه ١٤٣٥/٢ . - كتاب الزهد - باب ما يرجي من رحمة الله يوم القيامة - الحديث / ٤٢٩٥ . والإمام أحمد في المسند ٤٦٦/٢ . وغيرهم .
  - (٦) في ط : أن .

السموات بيمينه ثم يقول : أنا الملك « (١) .

قال (٢) : رواه سعيد عن مالك .

وقد روى مالك في موطنه (٣) عن زيد بن أسلم ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، أنه أخبره عن مسلم بن يسار الجهني ، أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه (٤) الآية : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ۗ ﴾ (٥) . . . الآية ، فقال عمر بن الخطاب : سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها ، فقال رسول الله ﷺ : « إن الله - تبارك وتعالى - خلق آدم ، ثم مسح ظهره بيمينه ، فاستخرج منه ذرية ، فقال : خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية ، فقال : خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون » . فقال رجل : يا رسول الله ففيم العمل ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إن الله - تبارك وتعالى - إذا خلق العبد للجنة ، استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة (٦) ، وإذا خلق العبد للنار ، استعمله بعمل أهل النار ، حتى

(١) صحيح البخاري ١٧٣/٨ . - كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى : ﴿ لما خلقت

بيدي ﴾ وجاء فيه ( الأرض ) بدلاً من ( الأرضين ) .

(٢) قال : ساقطة من : ط . وقد شطبها في : س .

والقائل هو : البخاري - رحمه الله .

(٣) الموطأ - كتاب القدر - باب النهي عن القول بالقدر - ص ٥٦٠ - الحديث / ٢ .

(٤) عن هذه : كررت في الأصل . وهو سهو من الناسخ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية : ١٧٢ .

وفي س : وذريتهم . وهو تصحيف .

وجاء في الموطأ بعد قوله ( شهدنا ) قوله : ( أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن

هذا غافلين ) .

(٦) في الموطأ : سنن الترمذي وأبي داود : « أهل الجنة فيدخله الجنة » .

يموت على عمل من أعمال أهل النار»<sup>(١)</sup> .

وهذا الحديث إنما رواه أهل السنن والمسند ، كأبي داود  
والترمذي والنسائي ، وقال<sup>(٢)</sup> : حديث حسن .

وقد قيل : إن إسناده منقطع ، وأن راوية مجهول<sup>(٣)</sup> ، ومع هذا فقد  
رواه مالك في الموطأ<sup>(٤)</sup> ، مع أنه أبلغ من غيره لقوله : ( ثم مسح ظهره  
بيمينه فاستخرج منه ذرية ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية ) .

(١) في الموطأ وسنن الترمذي وأبي داود : « أهل النار فيدخله به النار » .  
وانظر الحديث في سنن أبي داود ٧٩/٥ ، ٨٠ . - كتاب السنة - باب في القدر  
- الحديث / ٤٧٠٣ . وسنن الترمذي ٢٦٦/٥ كتاب تفسير القرآن - باب : ومن  
سورة الأعراف الحديث / ٣٠٧٥ . ومسند الإمام أحمد ٤٤/١ .

(٢) أي : الترمذي .

(٣) قال الترمذي : « هذا حديث حسن ، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر ، وقد  
ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً مجهولاً » .

وهذا الرجل هو نعيم بن ربيعة ، وقد ذكره أبو داود - المصدر السابق - . يقول  
ابن كثير في تفسيره ٢/٢٦٣ : « الظاهر أن الإمام مالكا إنما أسقط ذكر نعيم بن  
ربيعة عمداً لما جهل حال نعيم ولم يعرفه ، فإنه غير معروف إلا في هذا  
الحديث ، ولذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم ، ولهذا يرسل كثيراً من  
المرفوعات ، ويقطع كثيراً من الموصولات .

وقد ذكر أحمد محمد شاکر - شارح المسند ١/٢٩٠ - أن نعيم بن ربيعة ذكره  
ابن حبان في الثقات ، وترجم له البخاري في التاريخ الكبير فلم يذكر فيه جرحاً .  
فائدة : المنقطع : هو كل ما لم يتصل إسناده . والمقطوع : هو ما أضيف إلى  
التابعي من قول أو فعل .

فالمقطوع غير المنقطع ، لأن المنقطع من صفات الإسناد ، والمقطوع من  
صفات المتن .

انظر : الباعث الحثيث - لابن كثير - ص ٢٤ ، ٢٨ .

ومنهج النقد في علوم الحديث - د. نور الدين عتر - ص ٣٢٧ ، ٣٦٧ .

(٤) كما تقدم .

ومن العجب أن الآجري يروي كتاب الشريعة<sup>(١)</sup> له من طريق مالك والثوري والليث وغيرهم ، فلو تأمل<sup>(٢)</sup> أبو المعالي وذووه<sup>(٣)</sup> الكتاب الذي أنكروه لوجدوا فيه ما يخصهم ، ولكن أبو<sup>(٤)</sup> المعالي ، مع فرط ذكائه ، وحرصه على العلم ، وعلو قدره في فنه ، كان قليل المعرفة بالآثار النبوية<sup>(٥)</sup> ، ولعله لم يطالع الموطأ بحال حتى يعلم ما فيه ، فإنه لم يكن له بالصحيحين البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنسائي والترمذي ، وأمثال هذه السنن علم أصلاً ، فكيف بالموطأ ونحوه ؟ وكان مع حرصه على الاحتجاج في مسائل الخلاف في الفقه ، إنما عمدته سنن أبي الحسن الدارقطني<sup>(٦)</sup> ، وأبو الحسن مع تمام إمامته في الحديث ، فإنه إنما صنف هذه السنن كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه ، ويجمع طرقها ، فإنها هي التي يحتاج فيها إلى مثله ، فأما الأحاديث

(١) أبو الحسن الآجري يروي من طريق هؤلاء في كتابه الشريعة في غير موضع . انظر مثلاً : روايته عن مالك في باب الإيمان بأن الله - عز وجل - ينزل إلى السماء الدنيا ص ٣٠٨ .

وعن الثوري في نفس الباب ص ٣٠٩ . وعن الليث بن سعد في باب الإيمان بأن الله - عز وجل - يدين ، وكلتا يديه يمين ص ٣٢٢ .

(٢) في الأصل : تأول . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في جميع النسخ : وذويه . ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) هكذا في جميع النسخ على الحكاية . والمشهور : ولكن أبا .

(٥) تقدم قول الذهبي في أبي المعالي الجويني ، وأنه مع فرط ذكائه وإمامته في الفروع وأصول المذهب ، وقوة مناظرته لا يدري الحديث كما يليق به ، لا متناً ولا إسناداً .

وانظر : سير أعلام النبلاء - للذهبي - ٤٧١/١٨ .

(٦) ذكر ابن عساكر في « تبيين كذب المفتري » ص ٢٨٥ ، أنا أبا المعالي الجويني سمع سنن الدارقطني من أبي سعد بن عليك وكان يعتمد تلك الأحاديث في مسائل الخلاف .

المشهورة في الصحيحين وغيرهما فكان يستغني عنه<sup>(١)</sup> في ذلك ، فلهذا كان مجرد الاكتفاء بكتابه في هذا الباب ، يورث جهلاً عظيماً بأصول الإسلام ، واعتبر ذلك بأن كتاب أبي<sup>(٢)</sup> المعالي الذي هونخبة عمره : « نهاية المطلب في دراية المذهب »<sup>(٣)</sup> ليس فيه حديث واحد معزو إلى صحيح البخاري ، إلا حديث واحد في البسملة ، وليس ذلك الحديث في البخاري - كما ذكره - ولقلة علمه وعلم أمثاله بأصول الإسلام ، اتفق أصحاب الشافعي على أنه ليس لهم وجه في مذهب الشافعي ، فإذا لم يسوغ أصحابه أن يعتد بخلافهم في مسألة من فروع الفقه ، كيف يكون حالهم في غير هذا ؟ ! وإذا اتفق أصحابه على أنه لا يجوز أن يتخذ<sup>(٤)</sup> إماماً في مسألة واحدة من مسائل الفروع ، فكيف يتخذ إماماً في أصول الدين ؟ ! مع العلم بأنه [ إنما ]<sup>(٥)</sup> نبل قدره عند الخاصة والعامة ، بتبحره في مذهب الشافعي - رضي الله عنه - لأن مذهب الشافعي مؤسس على الكتاب والسنة ، وهذا الذي ارتفع به عند المسلمين ، غايته فيه أن يوجد منه نقل جمعه أو بحث تفتن له لا<sup>(٦)</sup> يجعل إماماً فيه ، كالأئمة الذين لهم وجوه ، فكيف بالكلام الذي نص الشافعي وسائر الأئمة<sup>(٧)</sup> على أنه ليس

(١) في ط : عنها .

(٢) في جميع النسخ : أبا . ولعل ما أثبتته الصواب .

(٣) تقدم الكلام عليه ص .

(٤) أن يتخذ : ساقطة من : س .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٦) في ط : فلا .

(٧) في الأصل : الشارع وسائر الأمة . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب .

أخرج ابن عبد البر في « الانتقاء » ص ٧٨ : عن يونس بن عبد الأعلى أن الشافعي - رحمه الله - قال له : « واعلم - والله - أنني اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننته قط ، ولأن بيتلي الله المرء بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك به خير له من أن ينظر في الكلام » .

بعد الشرك بالله ذنب أعظم منه ؟ وقد بينا أن ما جعله أصل دينه في الإرشاد والشامل وغيرهما ، هو بعينه من الكلام الذي نصت عليه الأئمة .

ولهذا روى عنه ابن طاهر<sup>(١)</sup> أنه قال وقت الموت<sup>(٢)</sup> : « لقد خضت البحر الخضم ، وخليت أهل الإسلام وعلومهم ، ودخلت في الذي نهوني عنه ، والآن إن لم يدركني<sup>(٣)</sup> ربي برحمته فالويل لابن الجويني ، وهأنذا<sup>(٤)</sup> أموت على عقيدة أمي أو عقائد عجائز نيسابور » .

وقال<sup>(٥)</sup> أبو عبد الله الحسن بن العباس الرستمي<sup>(٦)</sup> ، حكى لنا الإمام أبو الفتح محمد بن علي الطبري<sup>(٧)</sup> الفقيه قال : « دخلنا على الإمام

---

(١) هو : أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الظاهري الصوفي ، المعروف بابن القسراني . توفي سنة ٥٠٧ هـ .

يقول الذهبي : « له انحراف عن السنة إلى تصوف غير مرضي ، وهو في نفسه صدوق لم يتهم ، وله حفظ ورحلة واسعة » .

انظر : وفيات الأعيان - لابن خلكان - ٢٨٧/٤ ، ٢٨٨ . وميزان الاعتدال - للذهبي - ٥٨٧/٣ . والوفاي بالوفيات - للصفدي - ١٦٦/٣ - ١٦٨ .

(٢) انظر قول الجويني مع اختلاف في الألفاظ في : المنتظم - لابن الجوزي - ١٩/٩ . والعقود الدرية - لابن عبد الهادي - ص ٧٤ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ٤٧١/١٨ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ١٨٥/٥ .

(٣) في الأصل : يداركني . والمثبت من : س ، ط ، والمصادر التي ورد فيها الخبر .

(٤) في ط : وها أنا .

(٥) أورده مع اختلاف يسير : الذهبي في سير أعلام النبلاء - ٤٧٤/١٨ . والسبكي في طبقات الشافعية - ١٩١/٥ .

(٦) هو : أبو عبد الله الحسن بن العباس بن علي بن الحسن الرستمي الأصبهاني أحد الأئمة الفقهاء على مذهب الشافعي ومن الورعين الخاشعين . توفي سنة ٥٦١ هـ . انظر : المنتظم - لابن الجوزي - ٢١٩/١٠ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٢٦٨/١٢ ، ٦٥ ، ٦٤/٧ .

(٧) في الأصل ، س : الطنزي . وهو تصحيف . والمثبت من : ط ، وسير أعلام النبلاء ، وطبقات الشافعية . ولم أقف له على ترجمة .

أبي المعالي الجويني ، نعوده في مرضه الذي مات فيه بنيسابور فأقعد ، فقال لنا : اشهدوا على أنني قد<sup>(١)</sup> رجعت عن كل مقالة قلتها أخالف فيها ما قال السلف الصالح - عليهم السلام - وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور .

وعامة المستأخرين<sup>(٢)</sup> من أهل الكلام ، سلكوا خلفه من تلامذته ، وتلامذة تلامذته ، وتلامذة تلامذة تلامذته ، ومن بعدهم ، ولقطة علمه بالكتاب والسنة [ وكلام سلف الأمة يظن أن أكثر الحوادث ليس<sup>(٣)</sup> في الكتاب والسنة ]<sup>(٤)</sup> والإجماع ما يدل عليها ، وإنما يعلم حكمها بالقياس ، كما يذكر ذلك في كتبه<sup>(٥)</sup> ، ومن كان له علم بالنصوص ودلالاتها على الأحكام ، علم أن قول أبي محمد بن حزم وأمثاله أن النصوص تستوعب جميع الحوادث ، أقرب إلى الصواب من هذا القول ، وإن كان في طريقه هؤلاء من الإعراض عن بعض الأدلة الشرعية ما قد يسمى قياساً جلياً<sup>(٦)</sup> ، وقد يجعل من دلالة اللفظ ، مثل فحوى الخطاب

(١) قد : ساقطة من : س ، ط .

(٢) في ط : المتأخرين .

(٣) في ط : ليست .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٥) انظر مثلاً : كتابه الكافي الجدل ص ٣٤٥ . والبرهان في أصول الفقه ٧٤٣/٢ .

(٦) القياس الجلي : ما كانت العلة فيه منصوصة ، أو غير منصوصة غير أن الفارق

بين الأصل والفرع مقطوع بنفي تأثيره . انظر : إحكام الأحكام - للآمدي ٣/٤ .

وابن حزم يرى أنه لا يحل القول بالقياس في الدين ولا بالرأي لأن أمر الله

تعالى عند التنازع بالرد إلى كتابه وإلى رسوله ﷺ قد صح ، فمن رد إلى قياس

وإلى تعليل يدعيه ، أو إلى رأي ، فقد خالف أمر الله تعالى المعلق بالإيمان ورد

إلى غير من أمر الله تعالى بالرد إليه ، وفي هذا ما فيه .

ولا يخفى أن هذا قول بلا برهان ، فالقياس في الشريعة الإسلامية ثابت عقلاً

وشرعاً ، وبه قال عامة الفقهاء والمتكلمين .

والقياس في معنى الأصل وغير ذلك ، ومثل الجمود على الاستصحاب الضعيف ، ومثل الإعراض عن متابعة أئمة من الصحابة ومن بعدهم ما هو معيب عليهم ، وكذلك القدح في أعراض الأئمة ، لكن الغرض أن قول هؤلاء في استيعاب النصوص للحوادث ، وأن الله ورسوله قد بين للناس دينهم ، هو أقرب إلى العلم والإيمان الذي هو الحق ، ممن يقول : إن الله لم يبين للناس حكم أكثر ما يحدث لهم من الأعمال ، بل وكلهم فيها إلى الظنون المتقابلة والآراء المتعارضة .

ولا ريب أن هذا سببه<sup>(١)</sup> كله ضعف العلم بالآثار النبوية والآثار السلفية ، وإلا فلو كان لأبي المعالي وأمثاله بذلك علم راسخ ، وكانوا قد عضوا عليه بضرر قاطع ، لكانوا ملحقين بأئمة المسلمين ، لما كان فيهم من الاستعداد لأسباب الاجتهاد ، ولكن اتباع<sup>(٢)</sup> أهل الكلام المحدث والرأي الضعيف للظن وما تهوى الأنفس ، ينقص<sup>(٣)</sup> صاحبه إلى حيث جعله الله مستحقاً لذلك ، وإن كان له من الاجتهاد في تلك الطريقة ما ليس لغيره ، فليس الفضل بكثرة الاجتهاد ، ولكن بالهدى والسداد ، كما جاء في الأثر : « ما ازداد مبتدع اجتهاداً إلا ازداد من الله بعداً »<sup>(٤)</sup> .

وقد قال النبي ﷺ في الخوارج : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم ، يقرؤون القرآن

= وقد عقد ابن قدامة المقدسي - رحمه الله - فصلاً في إثبات القياس والرد على منكريه في « روضة الناظر » ص ١٤٧ - ١٥٣ .

(١) في س ، ط : سبب . وهو تصحيف .

(٢) في س ، ط : اتبع . وهو تصحيف .

(٣) في ط : الذي ينقص .

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٩/٣ بسنده عن أيوب السخيتاني قال : « ما ازداد صاحب بدعة اجتهاداً .. » .

وانظره في « الاعتصام » للشاطبي ٨٣/١ - عن أيوب السخيتاني .

لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»<sup>(١)</sup> .

ويوجد لأهل البدع من أهل القبلة لكثير من الرافضة والقدرية الجهمية وغيرهم ، من الاجتهاد ما لا يوجد لأهل السنة في العلم والعمل ، وكذلك لكثير من أهل الكتاب والمشركين ، لكن إنما يراد الحسن<sup>(٢)</sup> من ذلك ، كما قال الفضيل بن عياض<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَلَا عَلَيْهِمْ عَلَيْكُمْ سُلْطَانٌ ﴾<sup>(٤)</sup> قال<sup>(٥)</sup> : « أخلصه وأصوبه . فقليل

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في صحيحه ولم يرد فيه قوله : « وقراءته مع قراءتهم » ، وأوله : عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ ، وهو يقسم قسماً إذ أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم ، فقال : يا رسول الله اعدل ، فقال : « ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل » . فقال عمر : يا رسول الله ائذن لي فيه فأضرب عنقه ، فقال : « دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم .. » . صحيح البخاري ١٧٩/٤ . كتاب المناقب . باب علامات النبوة في الإسلام ٥٢/٨ . كتاب استتابة المرتدين . باب من ترك قتال الخوارج للتألف . ومسلم في صحيحه ٧٤٤/٢ . كتاب الزكاة . باب ذكر الخوارج وصفاتهم الحديث / ١٤٨ .

وأخرجه مع اختلاف يسير في اللفظ ابن ماجة في سننه ١/ المقدمه . باب في ذكر الخوارج . الحديثين / ١٦٩ ، ١٧٢ . والإمام أحمد في المسند ٣/ ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) في س : الجنس . وهو تصحيف .

(٣) هو : أبو علي الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي المروزي ، شيخ الحرم المكي ، العابد الصالح الثقة ، روى عنه ابن المبارك والشافعي وغيرهما . توفي سنة ١٨٧ هـ .

انظر : تاريخ الثقات - للعجلي - ص ٣٨٤ . وتذكرة الحفاظ - للذهبي - ١/ ٢٤٥ ، ٢٤٦ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٨/ ٢٩٤ - ٢٩٦ .

(٤) سورة هود ، الآية : ٧ . وسورة الملك ، الآية : ٢ .

(٥) أخرجه أبو نعيم في « الحلية » ٨/ ٩٥ عن إبراهيم بن الأشعث قال : سمعت الفضيل بن عياض يقول في قوله تعالى ...

=

له : يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه ؟ فقال : إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً [ لم يقبل ، وإن<sup>(١)</sup> كان صواباً ، ولم يكن خالصاً لم يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً ]<sup>(٢)</sup> والخالص أن يكون لله ، والصواب<sup>(٣)</sup> أن يكون على السنة .

وأما الشافعي - رضي الله عنه - فقد روى الأحاديث التي تتعلق بغرض كتابه<sup>(٤)</sup> ، مثل حديث النزول ، وحديث معاوية بن الحكم السلمي الذي فيه قول رسول الله ﷺ للجارية : « أين الله ؟ » قالت : في السماء . قال : « من أنا ؟ » قالت : أنت محمد رسول الله . قال : « أعتقها فإنها مؤمنة »<sup>(٥)</sup> . وقد رواه مسلم في صحيحه .

= وانظر ما ذكره ابن كثير في تفسيره ٤٣٨/٢ من أن العمل لا يكون حسناً حتى يكون خالصاً لله - عز وجل - على شريعة رسول الله ﷺ فمتى فقد العمل واحداً من هذين الشرطين حبط وبطل .

(١) في ط : وإذا .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٣) أن يكون لله والصواب : كرر في : س . وهو سهو من الناسخ .

(٤) في الأصل : يتعلق غرض عرض كتابه . وفي س : يتعلق غرض كتابه . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .

(٥) أخرجه مسلم وأبو داود وأحمد وغيرهم عن معاوية في حديث طويل جاء فيه أنه معاوية قال : « وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد والجوانية ، فاطلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها ، وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون - أي أغضب كما يغضبون - لكنني صككتها صكة - أي : ضربتها بيدي مبسوطة - فأتيت رسول الله ﷺ فعظم ذلك علي . قلت : يا رسول الله أفلا أعتقها ؟ قال : « اتنتي بها » فأتيتها بها فقال لها : « أين الله ؟ » . . الحديث .

صحيح مسلم ٣٨٢/١ . - كتاب المساجد - باب تحريم الكلام في الصلاة . . الحديث / ٣٣ . سنن أبي داود ٥٧٢/١ ، ٥٧٣ - كتاب الصلاة - باب تسميت العاطس في الصلاة . الحديث / ٩٣٠ . المسند - للإمام أحمد - ٤٤٨/٥ .

وانظره - مختصراً - في السنن المأثورة للإمام الشافعي - رحمه الله - رواية أبي =

بل روى في كتابه الكبير<sup>(١)</sup> الذي اختصر منه مسنده من الحديث ما هو من أبلغ أحاديث الصفات ، ورواه بإسناد فيه ضعف<sup>(٢)</sup> ، فقال :

[ أخبرنا ]<sup>(٣)</sup> إبراهيم بن محمد ، قال : حدثني موسى بن عبيدة ، حدثني<sup>(٤)</sup> أبو الأزهر معاوية بن إسحاق بن طلحة ، عن عبيد الله بن

= جعفر الطحاوي عن خاله إسماعيل بن يحيى المزني تلميذ الشافعي ص ٤٠٥ .

والرسالة - للإمام الشافعي - ص ٧٥ .

(١) أي الشافعي - رحمه الله - في كتابه « الأم » ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ . وانظره في « مسند الشافعي » ١٢٦/١ ، ١٢٧ . والمقابلة عليهما .

(٢) فيه إبراهيم بن محمد الأسلمي المدني ، متكلم فيه . نقل الذهبي في « ميزان الاعتدال » ٥٧/١ ، ٥٨ : أن مالكا سئل عنه أكان ثقة في الحديث ؟ . فقال : لا ، ولا في دينه .

وقال الإمام أحمد : تركوا حديثه ، قدرى معتزلي ، يروي أحاديث ليس لها أصل . وقال البخاري : كان يرى القدر ، وكان جهمياً . وقال النسائي والدارقطني وغيرهما : متروك . وقال العجلي في « الثقات » ص ٥٥ ، ٥٦ : « إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي مدني رافضي جهمي لا يكتب حديثه روى عنه الشافعي » .

أما كيف روى عنه الشافعي - رحمه الله - وهو بهذه الدرجة من الكذب ؟ . . فيقول ابن حبان في « المجروحين » ١٠٧/١ : « وأما الشافعي فإنه كان يجالسه في حديثه ، ويحفظ منه حفظ الصبي ، والحفظ في الصغر كالتنقش في الحجر ، فلما دخل مصر في آخر عمره فأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج إلى الأخبار ، ولم تكن معه كتبه ، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه ، فمن أجله ما روى عنه ، وربما كنى عنه ولا يسميه في كتبه » .

ونقل الذهبي في « الميزان » ٥٨/١ : أن الربيع قال : « سمعت الشافعي يقول : كان قدرياً ، قال يحيى بن زكريا بن حيوية ، فقلت للربيع : فما حمل الشافعي على الرواية عنه ؟ قال : كان يقول : لأن يخر من السماء - أو قال من بعد - أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث » .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والأم ، والمسند .

(٤) في الأم : قال : حدثني .

عمير<sup>(١)</sup> أنه سمع أنس بن مالك يقول : أتى جبرائيل بمرآة بيضاء فيها  
 وكتة<sup>(٢)</sup> إلى النبي ﷺ فقال [ النبي ]<sup>(٣)</sup> ﷺ : « ما هذه ؟ » قال<sup>(٤)</sup> : هذه  
 الجمعة فضلت بها أنت وأمتك ، فالناس لكم فيها تبع اليهود والنصارى ،  
 ولكم فيها خير ، وفيها ساعة لا يوافقها عبد<sup>(٥)</sup> مؤمن يدعو [ الله بخير ]<sup>(٦)</sup>  
 إلا استجيب له ، وهو عندنا يوم المزيد ، قال النبي ﷺ : « يا جبرائيل  
 وما يوم<sup>(٧)</sup> المزيد ؟ » قال : إن ربك اتخذ في الفردوس وادياً أفيح<sup>(٨)</sup> ،  
 فيه كشب<sup>(٩)</sup> مسك ، فإذا كان يوم الجمعة أنزل الله - عز وجل - ما شاء من  
 ملائكته ، وحوله منابر من نور عليها مقاعد للنبیین<sup>(١٠)</sup> ، وحفت تلك

(١) في الأم : عبد الله بن عبيد بن عمير .

وعبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المكي ، قال فيه أبو حاتم : ثقة يحتد  
 بحديثه .

انظر : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ١٠١/٢/٢ .

(٢) في الأصل : وكنه . بدون نقط . وفي ط : نكته . والمثبت من : س ، والأم ،  
 والمسند .

والوكت : الأثر اليسير في الشيء . والوكتة : كالنقطة في الشيء .

انظر : لسان العرب - لابن منظور - ١٠٨/٢ ( وكت ) .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والأم ، والمسند .

(٤) في الأم ، والمسند : فقال .

(٥) عبد : ساقطة من : الأم والمسند .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والأم ، والمسند .

(٧) في المسند : ما يوم . بدون واو .

(٨) أفيح : ساقطة من : س .

والمعنى : واسعاً .

انظر : المصباح المنير - للفيومي - ص ٤٨٥ ( فاح ) .

(٩) الكشب : التلال .

انظر : لسان العرب - لابن منظور - ٧٠٢/١ ( كشب ) .

(١٠) في الأصل : نزل الله - عز وجل - على كرسيه ، وحف الكرسى بمنابر من نور  
 ويقعد عليها النبيون ، وحفت . . والمثبت من : س ، ط ، والمسند ، والأم ، =

المنابر بمنابر من ذهب مكللة بالياقوت والزبرجد ، عليها الشهداء والصديقون فجلسوا من ورائهم<sup>(١)</sup> على تلك الكئب ، فيقول الله - عز وجل - لهم : أنا ربكم قد<sup>(٢)</sup> صدقتكم وعدي ، فاسألوني أعطكم ، فيقولون : ربنا نسألك رضوانك فيقول : قد رضيت عنكم ، ولكم علي ما تمنيتم ، ولدي مزيد ، فهم يحبون يوم الجمعة لما يعطيهم فيه ربهم من خير<sup>(٣)</sup> ، وهو اليوم الذي استوى ربكم<sup>(٤)</sup> على العرش فيه ، وفيه خلق آدم ، وفيه تقوم الساعة<sup>(٥)</sup> .

وأما ما رواه الثوري ، والليث بن سعد ، وابن جريج ، والأوزاعي

- = ولكن جاء فيه : « النبيين والصديقين » .
- (١) في الأصل : ويجلس من وراءهم . وفي س ، ط : ويجلس من ورائهم .  
والمثبت من : الأم ، والمسند .
- (٢) في المسند : وقد .
- (٣) في الأم ، والمسند : الخير .
- (٤) في الأم : فيه ربك تبارك اسمه ... وفي المسند : فيه ربكم .
- (٥) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الشافعي في « الأم » ، و« المسند » ، وتقدمت الإشارة إليهما .

وأخرجه مع اختلاف في الألفاظ عن أنس بن مالك ، ابن أبي شيبه في « المصنف » ١٥٠/٢ ، ١٥١ . وابن جرير الطبري في « تفسيره » ١٧٥/٢٦ .  
والآجري في « الشريعة » ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

وأورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٤٢١/١٠ . وقال : « رواه البزار ، والطبراني في « الأوسط » بنحوه ، وأبو يعلى باختصار ، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، وقد وثقه غير واحد ، وضعفه غيرهم ، وإسناد البزار فيه خلاف » .

وذكر السيوطي في « الدر المنثور » ٦٠٥/٧ أن هذا الحديث أخرجه - بالإضافة - إلى من تقدم ذكرهم - ابن أبي الدنيا في صفة الجنة ، وابن المنذر ، وابن مردويه ، والبيهقي في « الرؤية » ، وأبو نصر السجزي في « الإبانة » من طرق جيدة عن أنس بن مالك .

وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وسفيان بن عيينة ونحوهم ، من هذه الأحاديث فلا يحصيه إلا الله ، بل هؤلاء عليهم مدار هذه الأحاديث من جهتهم أخذت ، وحماد بن سلمة الذي قال : إن مالكا احتذى موطأه على كتابه ، هو قد جمع أحاديث الصفات<sup>(١)</sup> لما أظهرت الجهمية إنكارها ، حتى إن حديث خلق آدم على صورته ، أو صورة الرحمن ، قد رواه هؤلاء الأئمة ، رواه الليث بن سعد عن ابن عجلان<sup>(٢)</sup> ، ورواه سفيان<sup>(٣)</sup> بن عيينة عن أبي الزناد ، ومن طريقه رواه مسلم في صحيحه<sup>(٤)</sup> ، ورواه الثوري عن حبيب بن أبي<sup>(٥)</sup> ثابت ، عن عطاء عن النبي ﷺ

(١) تقدم في ص ١٦٠ كلام الشيخ - رحمه الله - في حماد بن سلمة ، وأنه صنف كتابه في الصفات ، كما صنف كتبه في سائر أبواب العلم . وانظر ما ذكرته عن هذا الكتاب في ت : (٣) من الصفحة المذكورة .

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » ٢٢٩/١ عن الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لا يقولن أحدكم : قبح الله وجهك ، ولا وجه من أشبه وجهك ، فإن الله خلق آدم على صورته » .

يقول الألباني : إسناده حسن صحيح ، ورجاله ثقات على كلام في ابن عجلان وابن مصفي .

والحديث أخرجه ابن خزيمة في « التوحيد » ص ٣٦ . ولفظه : « .. ووجهاً أشبه وجهك .. » .

(٣) في الأصل : سفيان الثوري بن عيينة . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط . وتقدم التعريف به . وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٤٤/٢ ، عن سفيان عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ : « إذا ضرب أحدكم الوجه فليجنب الوجه ، فإن الله خلق آدم على صورته » . يقول شارح المسند - أحمد محمد شاكر - ٤٤/١٣ : إسناده صحيح .

(٤) رواه مسلم ٢٠١٦/٤ - كتاب البر والصلة - باب النهي عن ضرب الوجه - الحديث / ١١٢ . من طريق سفيان بن عيينة مختصراً .

(٥) أبي : ساقطة من : س .

هو : أبو يحيى حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار ، ويقال : قيس بن هند ، =

مرسلاً<sup>(١)</sup> ، ولفظه : « خلق آدم على صورة الرحمن » مع أن الأعمش رواه مسنداً<sup>(٢)</sup> ، فإذا كان الأئمة يروون مثل هذا الحديث وأمثاله مرسلاً ، فكيف يقال : إنهم كانوا يمتنعون عن روايتها؟! والحديث هو في الصحيحين<sup>(٣)</sup> من حديث معمر عن همام عن أبي هريرة ، وفي صحيح مسلم<sup>(٤)</sup> . . . . .

= الكوفي من ثقات التابعين ، روى عن ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وغيرهم توفي سنة ١١٩ هـ .

قال ابن حبان في « الثقات » فيما نقله عنه ابن حجر : كان مدلساً . انظر : ميزان الاعتدال - للذهبي - ٤٥١/١ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ١٧٨/٢ - ١٨٠ .

(١) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد ص ٣٨ ، وذكر أن الثوري روى هذا الخبر مرسلاً غير مسند ، ولفظه : « لا يقبح الوجه فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن » .

(٢) فقد رواه عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقبحوا الوجه فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن » إسناده ضعيف . أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ولفظه : « لا تقبحوا الوجوه .. » وابن خزيمة في « التوحيد » ص ٣٨ ، وقال : إن في الخبر عللاً ثلاثاً :

إحداهن : أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده ، فأرسل الثوري ، ولم يقل عن ابن عمر .

الثانية : أن الأعمش مدلس ، لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت .  
والثالثة : أن حبيب بن أبي ثابت - أيضاً - مدلس ، لم يعلم أنه سمعه من عطاء .

والآجري في « الشريعة » ص ٣١٥ . والبيهقي في « الأسماء والصفات » ص ٢٩١ بلفظ : « .. فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن » .

(٣) صحيح البخاري ١٢٥/٧ - كتاب الاستئذان - باب بدء السلام .  
صحيح مسلم ٢١٨٣/٤ - كتاب الجنة - باب يدخل الجنة أقوام ، أفندتهم مثل أفندة الطير - الحديث ٢٨/٢٨ .

(٤) صحيح مسلم ٢٠١٧/٤ - كتاب الاستئذان - باب النهي عن ضرب الوجه . - الحديث / ١١٥ .

من حديث قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة .

وقد روى ابن القاسم<sup>(١)</sup> قال : سألت مالكا عن من يحدث الحديث : « إن الله خلق آدم على صورته » ، والحديث : « إن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة » وأنه يدخل في النار يده حتى يخرج<sup>(٢)</sup> من أراد ، فأنكر ذلك إنكاراً شديداً ونهى أن يتحدث به أحد<sup>(٣)</sup> .

قلت : هذان الحديثان كان الليث بن سعد يحدث بهما ، فالأول حديث الصورة حدث به عن ابن عجلان<sup>(٤)</sup> ، والثاني هو في حديث أبي

(١) في س ، ط : عن ابن القاسم .

هو : أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي ، الإمام الثقة ، وفقه الديار المصرية ، سمع مالك بن أنس وتفقه به ، توفي سنة ١٩١ هـ .

انظر : ترتيب المدارك - للقاضي عياض - ٢٤٤/٣ - ٢٦١ . وتذكرة الحفاظ - للذهبي - ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ . ورواية ابن القاسم في التمهيد - لابن عبد البر - ١٥٠/٧ .

(٢) في الأصل : يدخل . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط ، والتمهيد . وتقدم تخريج الحديث : « .. إن الله يكشف عن ساقه » ، وعلق محقق كتاب التمهيد : عبد الله بن الصديق - في المصدر السابق - على قوله : « وإنه يدخل في النار يده حتى يخرج من أراد » بقوله : « لم يأت ذلك في حديث مرفوع مقطوع به .

(٣) ذكر ابن عبد البر في التمهيد ١٥٠/٧ : أن مالكا إنما كره ذلك خشية الخوض في التشبيه بكيف .

(٤) كما تقدم لفظه وتخرجه .

أقول : وحديث « إن الله خلق آدم على صورته ، أو صورة الرحمن » تكلم فيه الأئمة وأطالوا .

فمنهم من ذهب إلى تأويل ظاهره وما شابهه من الأحاديث التي جاء بها ذكر الصورة ، ونفى أن يكون لله - عز وجل - صورة على ما يليق به . وممن ذهب إلى هذا ابن خزيمة وابن حجر وغيرهما .

ومنهم من أثبت ما جاء في هذا الحديث وأمثاله على ما يليق بجلاله وعظمته من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل ، وممن قال بهذا الإمام أحمد - رحمه الله - =

سعيد الخدري الطويل ، وهذا الحديث قد أخرجاه في الصحيحين<sup>(١)</sup> من حديث الليث ، والأول قد أخرجاه في الصحيحين<sup>(٢)</sup> من حديث غيره .

وابن القاسم إنما سأل مالكا لأجل تحديث الليث بذلك ، فيقال : إما أن يكون ما قاله مالك مخالفاً لما فعله الليث ونحوه ، أو ليس بمخالف بل يكره أن يتحدث بذلك لمن<sup>(٣)</sup> يفتنه ذلك ولا يحمله عقله كما قال ابن مسعود : ما من رجل يحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم<sup>(٤)</sup> ، وقد كان مالك يترك رواية أحاديث كثيرة

وإسحاق بن راهوية ، وابن قتيبة وغيرهم ، وهذا هو الواجب اعتقاده في مثل هذا الحديث .

ولفضيلة الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان تعليق جيد على هذا الحديث أحيل عليه في « التوحيد » لابن خزيمة ١/٨٨ - ٩١ .

وانظر ما ذكره الشيخ حمود بن عبد الله التويجري في كتابه « عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن - اطلعت أخيراً على خطاب من فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز رقم ٣٨٠/خ في ٣٠/٣/١٤٠٨ هـ مفاده تأييد ما ورد في كتاب فضيلة الشيخ حمود الأنف الذكر - وأن الضمير في الحديث الصحيح في خلق آدم على صورته يعود إلى الله عز وجل وهو موافق لما جاء في حديث ابن عمر إن الله خلق آدم على صورة الرحمن وقد صححه الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية والآجري وابن تيمية وغيرهم .

(١) تقدم تخريجه فيهما من طريق الليث بن سعد .

(٢) تقدم تخريجه - أيضاً - فيهما .

(٣) في الأصل : لما . والمثبت من : س ، ط ، وهو ما يستقيم به الكلام .

(٤) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١/١١ عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : « ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم ، إلا كان لبعضهم فتنة » .

وأخرجه السمعاني بسنده إلى ابن مسعود بلفظ : « إن الرجل ليحدث بالحديث فيسمعه من لا يبلغ عقله فهم ذلك الحديث ، فيكون عليهم فتنة » . راجع : أدب الإملاء والاستملاء - للسمعاني - ص ٦٠ .

وأورده الشيخ - رحمه الله - في « درء تعارض العقل والنقل » ١/٥٠ ، ٥١ ، وكذا قول علي - رضي الله عنه - : « حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا =

لكونه<sup>(١)</sup> لا يأخذ بها ولم يتركها غيره ، فله في ذلك مذهب .

فغاية ما يعتذر لمالك أن يقال : كره أن يتحدث بذلك حديثاً يفتن المستمع الذي لا يحمل عقله ذلك ، وأما أن يقال<sup>(٢)</sup> : إنه كره التحدث بذلك مطلقاً ، فهذا مردود على من قاله ، فقد حدث بهذه الأحاديث من هم أجل من مالك عند نفسه وعند المسلمين ، كعبد الله بن عمر ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وعطاء بن أبي رباح ، وقد حدث بها نظراؤه<sup>(٣)</sup> كسفيان الثوري ، والليث بن سعد ، وابن عيينة ، والثوري أعلم من مالك بالحديث وأحفظ<sup>(٤)</sup> له ، وهو أقل غلطاً فيه من مالك ، وإن كان مالك<sup>(٥)</sup> ينقي<sup>(٦)</sup> من يتحدث عنه . وأما الليث ، فقد قال فيه الشافعي « كان أفقه من مالك إلا أنه ضيعه أصحابه »<sup>(٧)</sup> .

ففي الجملة هذا الكلام<sup>(٨)</sup> في حديث مخصوص ، أما أن يقال : إن الأئمة أعرضوا عن هذه الأحاديث مطلقاً ، فهذا بهتان عظيم .

العاشر : إن هؤلاء الذين سماهم وسائر أئمة الإسلام ، كانوا كلهم مثبتين لموجب الآيات والأحاديث الواردة في الصفات ، مطبقين على ذم الكلام الذي بنى عليه أبو المعالي أصول دينه ، وزعم أنه أول ما أوجبه الله

= ما ينكرون ، أتجوبون أن يكذب الله ورسوله .

(١) في الأصل ، س : لكونها . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .

(٢) في س ، ط : قيل .

(٣) في الأصل ، س : نظراءه . والمعنى يختلف بهذا . والمثبت من : ط . ولعله المناسب للسياق .

(٤) في ط : أحفظه .

(٥) في الأصل : مالكاً . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في الأصل : ينقي . والمثبت من : س ، ط . وهو المناسب للمعنى .

(٧) أورده ابن حجر في ترجمة الليث - الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية - ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ٢/٢٤٣ .

(٨) في س ، ط : كلام .

على العبد بعد البلوغ ، وهو ما استدل به على حدوث الأجسام بقيام الأعراس<sup>(١)</sup> بها ، حتى إن شيخه أبا الحسن الأشعري ذكر اتفاق الأنبياء وأتباعهم ، وسلف هذه الأمة على تحريم هذه الطريقة التي ذكر أبو المعالي أنها أصل الإيمان ، وبها وبنحوها عارض هذه الأحاديث ، وقد كتبنا كلام الأشعري وغيره في ذلك في كتاب بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم [ الكلامية ]<sup>(٢)</sup> لما استدل الرازي بالحركة على حدوث ما قامت به في إثبات حجته الدالة على نفي التحيز عندهم ، ولكن علمه بحالهم كعلمه بمذهبهم في آيات الصفات وأحاديث الصفات ، حيث اعتقد أن مذهبهم : إمرار<sup>(٣)</sup> حروفها مع نفي دلالتها على ما دلت عليه من

(١) تقدم أن أبا المعالي الجويني يبيّن حدث الجواهر على أربعة أصول :

الأول : إثبات الأعراس .

الثاني : إثبات حدثها .

الثالث : إثبات استحالة تعري الجواهر عن الأعراس .

الرابع : إثبات استحالة حوادث لا أول لها .

وانظر : الإرشاد - للجويني - ص ١٧ - ٢٧ . ولمع الأدلة - للجويني - أيضاً -

ص ٧٧ - ٨٠ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

وانظر : بيان تلبيس الجهمية - لابن تيمية - ٦٢١/١ ، ٦٢٢ .

وأشار الشيخ رحمه الله في « درء تعارض العقل والنقل » ١٣/٢ إلى أن أبا الحسن الأشعري صرح بأن تصديق الرسول - عليه السلام - ليس موقوفاً على دليل الأعراس ، وأن الاستدلال به على حدوث العالم من البدع المحرمة في دين الرسل .

(٣) في الأصل : أن إمرار . والكلام يستقيم بدون « أن » ، كما في : س ، ط .

وانظر : معتقده هذا في « العقيدة النظامية » ص ٣٢ حيث قال : « وذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل ، وإجراء الظواهر على مواردها ، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى ، والذي نرتضيه رأياً ، وندين الله به عقلاً اتباع سلف الأمة .. » .

والسلف - رحمهم الله - يريثون من هذا المذهب ، وقد تواترت الأقوال عنهم =

الصفات فهذا الضلال في معرفة رأيهم ، كذلك الضلال في معرفة روايتهم وقولهم في شيئين : في الكلام الذي كان ينتحله ، وفي النصوص الواردة عن الرسول ، فقد حرفوا مذهب الأئمة في هذه الأصول الثلاثة ، كما حرفوا نصوص الكتاب والسنة .

الحادي عشر : إن الذي أوجب لهم جمع هذه الأحاديث وتبويبها ، ما أحدثت الجهمية من التكذيب بموجبها ، وتعطيل صفات الرب المستلزمة لتعطيل ذاته ، وتكذيب رسوله والسابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان وما صنّفوه<sup>(١)</sup> في ذلك من الكتب وبوبوه أبواباً مبتدعة ، يردون بها ما أنزله الله على رسوله ، ويخالفون بها صرائح المعقول وصحاح المنقول ، وقد أوجب الله تعالى تبليغ ما بعث به رسله ، وأمر ببيان العلم ، وذلك يكون بالمخاطبة تارة ، وبالمكاتبة أخرى ، فإذا كان المبتدعون قد وضعوا الإلحاد في كتب ، فإن لم يكتب العلم الذي بعث الله به رسوله في كتب لم يظهر إلحاد ذلك ، ولم يحصل تمام البيان والتبليغ ، ولم يعلم كثير من الناس ما بعث الله به رسوله من العلم والإيمان المخالف لأقوال الملحدين المحرفين ، وكان جمع ما ذكره النبي ﷺ وأخبر به عن ربه أهم من جمع غيره .

الثاني عشر : إن أبا المعالي وأمثاله يضعون كتب الكلام التي تلقوا أصوله عن المعتزلة والمتفلسفة ، ويبوبون أبواباً ما أنزل الله بها من

---

= بإثبات المعاني لنصوص الصفات إجمالاً أحياناً وتفصيلاً أحياناً ، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله تعالى .

فظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار المعنى ، ومجهولة لنا باعتبار الكيفية التي هي عليها .

انظر : القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى - للشيخ ابن عثيمين - ص ٣٤ ، ٣٥ .

(١) في س : صفوه . وهو تصحيف .

سلطان ، ويتكلمون فيها<sup>(١)</sup> بما يخالف الشرع والعقل ، فكيف ينكرون على من يصنف ويؤلف ما قاله رسول الله ﷺ وأصحابه ، والتابعون لهم بإحسان ، والأصول التي يقرها هي أصول جهم بن صفوان في الصفات والقدر والإرجاء ، وقد ظهر ذلك في أتباعه ، كالمدعي المغربي في مرشدته<sup>(٢)</sup> وغيره ، فإن هؤلاء في القدر يقولون بقول جهم يميلون إلى الجبر ، وفي الإرجاء بقول جهم - أيضاً - لأن الإيمان هو المعرفة<sup>(٣)</sup> ، وأما في الصفات فهم يخالفون جهماً والمعتزلة ، فهم يثبتون الصفات في الجملة ، لكن جهم والمعتزلة حقيقة قولهم نفي الذات والصفات وإن لم يقصدوا ذلك ولم يعتقدوه ، وهؤلاء حقيقة قولهم إثبات صفات بلا ذات ، وإن لم يعتقدوا ذلك ويقصدوه ، ولهذا هم متناقضون ، لكن هم

(١) في الأصل : فيه . والمثبت من : س ، ط ، ولعله المناسب للسياق .

(٢) هو : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي البربري ، لقب نفسه بالمهدي ، وسمى أتباعه الموحدين ، صاحب دعوة السلطان عبد المؤمن بن علي ملك المغرب ، وواضع أسس دولة الموحدين التي قامت على أنقاض دولة المرابطين ، توفي سنة ٥٢٤ هـ .

انظر : وفيات الأعيان - لابن خلكان - ٤٥/٥ - ٥٥ . والوافي بالوفيات - للصفدي - ٣/٣٢٣ - ٣٢٨ . والأعلام - للزركلي - ١٠٤/٧ ، ١٠٥ . و« المرشدة » رسالة صغيرة طبعت عدة مرات ضمن بعض الكتب ، أوردتها السبكي في « طبقات الشافعية » ١٨٥/٨ ، ١٨٦ .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - في « شرح الأصبهانية » ص ٢٠ : « ولما كان أبو عبد الله محمد بن التومرت على مذهب المعتزلة في نفي الصفات لقب أصحابه بالموحدين ، وقد صرح في كتابه الكبير بنفي الصفات ، ولهذا لم يذكر في « مرشدته » شيئاً من الصفات الثبوتية ، لا علم الله ، ولا قدرته ، ولا كلامه ، ولا شيئاً من صفاته الثبوتية ، وإنما ذكر السلوب » .

(٣) الإيمان عند جهم وأتباعه هو المعرفة بالله بالقلب فقط ، فمن أتى بالمعرفة ، ثم جحد بلسانه فإنه لا يكفر - بزعمهم - وهو قول ظاهر الفساد . وتقدم الكلام عليه .

خير من المعتزلة ، ولهذا إذا حقق قولهم لأهل الفطر السليمة - بقول<sup>(١)</sup> أحدهم - فيكون الله شبحاً وشبحة خيال الجسم ، مثل ما يكون من ظله على الأرض وذلك هو عرض ، فيعلمون أن من وصف الرب بهذه<sup>(٢)</sup> السلوب ، مثل قولهم : لا داخل العالم ولا خارجه ونحوه ، فلا يكون الله على قوله شيئاً قائماً بنفسه موجوداً ، بل يكون كالخيال الذي يشبحة الذهن ، من غير أن يكون ذلك الخيال قائماً بنفسه .

ولا ريب أن هذه حقيقة قول<sup>(٣)</sup> هؤلاء الذين يزعمون أنهم ينزهون الرب بنفي الجسم وما يتبع ذلك ، ثم إنهم مع هذا النفي إذا نفوا الجسم وملازيمه ، وقالوا : لا داخل العالم ولا خارجه ، فيعلم أهل العقول أنهم لم يثبتوا شيئاً قائماً بنفسه موجوداً ، بل يقال : هذا الذي أثبتوه<sup>(٤)</sup> شبح<sup>(٥)</sup> أي : خيال ومثال ، كالخيال الذي هو ظل الأشخاص ، وكالخيال الذي في المرأة والماء ، ثم من المعلوم أن هذا الخيال والمثال والشبح [ يستلزم حقيقة موجودة قائمة بالنفس ، فإن خيال الشخص<sup>(٦)</sup> يستلزم وجوده ، وكذلك قول هؤلاء ، فإنهم يقرون بوجود مدبر خالق للعالم موصوف بأنه عليم قدير ، ويصفونه<sup>(٧)</sup> من السلب بما يوجب أن يكون خيلاً ، فيكون قولهم مستلزماً لوجوده ولعدمه معاً ، فإذا تكلموا بالسلف لم يبق إلا الخيال ، ويصفون ذلك الخيال بالثبوت ، فيكون الخيال يستلزم ثبوت الموجود القائم بنفسه .

- 
- (١) في جميع النسخ : يقول . ولعل الصواب ما أثبتته .  
(٢) في الأصل : هذه . والمثبت من : س ، ط ، ولعله المناسب للكلام .  
(٣) في الأصل : قولهم . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب للسياق .  
(٤) في س ، ط : أثبتموه .  
(٥) في الأصل ، س : شبحاً . والمثبت من : ط . لأنه الموافق للسياق .  
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .  
(٧) في الأصل : يصفون . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب .

الثالث عشر : أن معرفة أبي المعالي وذويه بحال هؤلاء الأئمة ، الذين اتفقت الأمة على إمامتهم ، لا يكون أعظم من معرفتهم بالصحابة والتابعين ، بل بنصوص رسول الله ﷺ وقد رأيت أبا المعالي في ضمن كلامه ، يذكر ما ظاهره<sup>(١)</sup> الاعتذار عن الصحابة ، وباطنه جهل بحالهم ، مستلزم إذا طرد الزندقة والنفاق ، فإنه أخذ يعتذر عن كون الصحابة لم يمهّدوا أصول الدين ، ولم يقرروا قواعده فقال : « لأنهم كانوا مشغولين بالجهاد والقتال عن ذلك »<sup>(٢)</sup> ، هذا مما في كلامه ، وهذا إنما قالوه لأن هذه الأصول والقواعد التي يزعمون أنها أصول الدين ، قد علموا أن الصحابة لم يقولوها ، وهم يظنون أنها أصول صحيحة ، وأن الدين لا يتم إلا بها وللصحابة - رضي الله عنهم - أيضاً - من العظمة في القلوب ما لم يمكنهم دفعه ، حتى يصيروا بمنزلة الرافضة القادحين في الصحابة ، ولكن أخذوا من الرفض شعبة ، كما أخذوا من التجهم بشعبة<sup>(٣)</sup> ، وذلك<sup>(٤)</sup> دون ما أخذته المعتزلة من الرفض والتجهم ، حين غلب على الرافضة التجهم ، وانتقلت عن التجسيم إلى التعطيل والتجهم ، إذ كان هؤلاء نسجوا على منوال المعتزلة ، لكن كانوا أصلح منهم وأقرب إلى السنة وأهل الإثبات في أصول الكلام ، ولهذا كان المغاربة الذين اتبعوا محمد بن التومرت المتبع لأبي المعالي ، أمثل وأقرب إلى الإسلام من

(١) في الأصل : ظهره . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٢) بين الشيخ - رحمه الله - في « درء تعارض العقل والنقل » ١٤/٢ ، ١٥ ، أن كلام الجويني وأتباعه هذا يوافقون به الرافضة ونحوهم من أهل البدع ، ويخالفون به الكتاب والسنة والإجماع ، وأن كلامهم فيه من التناقض والفساد ما ضارعوا به أهل الإلحاد ، فهم من جنس الرافضة : لا عقل صريح ولا نقل صحيح ، بل منتهاهم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات ، وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئاً من الكتاب والسنة ، حتى في المسائل العلمية والقضايا الفقهية .

(٣) في س ، ط : شعبة .

(٤) في الأصل : وكذلك . والمثبت من : س ، ط ، ولعله المناسب .

المغاربة<sup>(١)</sup> الذين اتبعوا القرامطة ، وغلوا<sup>(٢)</sup> في الرفض والتجهم حتى انسلخوا من الإسلام ، فظنوا أن هذه الأصول التي وضعوها هي أصول الدين ، التي<sup>(٣)</sup> لا يتم الدين إلا بها<sup>(٤)</sup> ، وجعلوا الصحابة حين تركوا أصول الدين كانوا مشغولين عنه بالجهاد ، وهم في ذلك بمنزلة كثير من جندهم ومقاتلتهم الذين قد وضعوا قواعد وسياسة للملك والقتال ، فيها الحق والباطل ، ولم نجد تلك السيرة تشبه سيرة الصحابة ، ولم يمكنهم القدرح فيهم ، فأخذوا يقولون : كانوا مشغولين<sup>(٥)</sup> بالعلم والعبادة عن هذه السيرة وأبهة الملك الذي وضعناه . وكل هذا قول من هو جاهل بسيرة الصحابة وعلمهم ودينهم وقتالهم ، وإن كان لا يعرف حقيقة أحوالهم ، فليُنظر إلى آثارهم ، فإن الأثر يدل على المؤثر ، هل انتشر عن أحد من المنتسبين إلى القبلة ، أو عن أحد من الأمم المتقدمين والمتأخرين من العلم والدين ما انتشر وظهر عنهم ؟ أم هل فتحت أمة البلاد وقهرت العباد ، كما فعلته الصحابة رضوان الله عليهم ؟ ولكن كانت علومهم وأعمالهم وأقوالهم وأفعالهم حقاً باطناً وظاهراً ، وكانوا أحق الناس بموافقة قولهم لقول الله ، وفعلهم لأمر الله ، فمن حاد عن سبيلهم لم ير ما فعلوه ، فيزين له سوء عمله حتى يراه حسناً ، ويظن أنه حصل له من العلوم النافعة والأعمال الصالحة ما قصروا عنه ، وهذه حال أهل البدع .

ولهذا قال الإمام أحمد في رسالته - التي رواها عبدوس بن مالك العطار<sup>(٦)</sup> : .....

- 
- (١) في هامش س : كابن عربي وابن سبئين وغيرهما .  
(٢) في الأصل : وغلطوا . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .  
(٣) في س ، ط : الذي .  
(٤) في الأصل ، س : به . والمثبت من : ط ، ولعله المناسب .  
(٥) في س ، ط : مشتغلين .  
(٦) هو : أبو محمد عبدوس بن مالك العطار ، أحد أصحاب الإمام أحمد - رحمه =

« أصول السنة عندنا : التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ » .

وقد ثبت عن النبي ﷺ من غير وجه أنه قال : « خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم »<sup>(١)</sup> ، والأدلة الدالة على تفضيل القرن الأول ثم الثاني أكثر من أن تذكر ، ومعلوم أن أم الفضائل

= الله - وممن كانت له منزلة عند أبي عبد الله ، روى عن الإمام أحمد مسائل لم يروها غيره ، روى عنه عبد الله بن الإمام أحمد ، وغيره .  
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد - للخطيب - ١١٥/١١ . وطبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى - ٢٤١/١ . والمنهج الأحمد - للعلمي - ٤٣٥/١ ، ٤٣٦ .  
وهذه الرسالة - كما يقول سزكين في تاريخ التراث العربي - ٢٢٨/٣/١ - الفقه - تتضمن آراء الإمام أحمد ، وهي مخطوطة بالظاهرية بدمشق ، ويوجد قسم منها في طبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى ٢٤١/١ - ٢٤٦ . وهذا النقل عن الإمام أحمد في « طبقات الحنابلة » ٢٤١/١ .

(١) الحديث مع اختلاف يسير في اللفظ ، أخرجه مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم » وعن عمران بن حصين - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « خير هذه الأمة القرن الذي بعثت فيهم .. » .

صحيح مسلم ٤/١٩٦٣ ، ١٩٦٥ كتاب فضائل الصحابة - باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم - الحديثين ٢١٣/٢١٥ ، وأخرجه أبو داود في سننه ٤٤/٥ كتاب السنة - باب فضل أصحاب رسول الله ﷺ - الحديث ٤٦٥٧ .  
والترمذي في سننه ٤/٥٠٠ ، ٥٠١ كتاب الفتن - باب ما جاء في القرن الثالث الحديث ٢٢٢٢ . والإمام أحمد في مسنده ٤/٤٤٠ ، ٣٥٧/٥ .

والحديث يروى بألفاظ مختلفة عن عدد من الصحابة . انظر إضافة إلى ما تقدم : صحيح البخاري ٣/١٥١ . كتاب الشهادات . باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد . ٤/١٨٩ كتاب أصحاب النبي - عليه السلام - باب فضائل أصحاب النبي ﷺ . ٧/١٧٣ كتاب الرقاق . باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها .

سنن ابن ماجه ٢/٧٩١ كتاب الأحكام - باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد - الحديث ٢٣٦٢ . السنة لابن أبي عاصم ٢/٦٢٧ - ٦٢٩ .

العلم والدين والجهاد ، فمن ادعى أنه حقق من العلم بأصول الدين ، أو من الجهاد ما لم يحققوه ، كان من أجهل الناس وأضلهم ، وهو بمنزلة من يدعي من أهل الزهد والعبادة والنسك ، أنهم حققوا من العبادات والمعارف والمقامات والأحوال ما لم يحققه الصحابة ، وقد يبلغ الغلو بهذه الطوائف إلى أن يفضلوا نفوسهم وطرقهم على الأنبياء وطرقهم ، وتجدهم<sup>(١)</sup> عند التحقيق من أجهل الناس وأضلهم وأفسقهم وأعجزهم .

الرابع عشر<sup>(٢)</sup> : أن يقال له : هؤلاء الذين سميتهم أهل الحق ، وجعلتهم قاموا من تحقيق أصول الدين بما لم يقم به الصحابة ، هم متناقضون في الشرعيات والعقليات .

أما الشرعيات فإنهم تارة يتأولون نصوص الكتاب والسنة ، وتارة يبطلون التأويل ، فإذا ناظروا الفلاسفة والمعتزلة الذين يتأولون نصوص الصفات مطلقاً ، ردوا عليهم وأثبتوا لله الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر ونحو ذلك من الصفات ، وإذا ناظروا من يثبت صفات أخرى دل عليها الكتاب والسنة ، كالمحبة والرضا والغضب والمقت والفرح والضحك ونحو ذلك تأولوها ، وليس لهم فرق مضبوط بين ما يتأول وما لا يتأول ، بل منهم من يحيل على العقل ، ومنهم من يحيل إلى<sup>(٣)</sup> الكشف ، فأكثر متكلميهم<sup>(٤)</sup> يقولون : ما علم بثبوت العقل لا يتأول ، وما لا<sup>(٥)</sup> يعلم بثبوت العقل يتأول ، ومنهم من يقول : ما علم بثبوت

(١) في الأصل : وتجدهم . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في س ، ط : الوجه الرابع عشر . وفي الأصل : بياض لعله كتب بالحمرة فلم يتضح . والصواب كما أثبتته ، إذ السياق في الترقيم يقتضي ذلك .

(٣) في س ، ط : على .

(٤) في الأصل : متكلمين . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : ما لم .

بالكشف والنور الإلهي لا يتأول ، وما لم يعلم ثبوته بذلك يتأول<sup>(١)</sup> ،  
وكلا الطريقتين<sup>(٢)</sup> ضلالاً وخطأً من وجوه :

أحدها :

أن يقال : عدم الدليل ليس دليل العدم ، فإن عدم العلم بالشيء  
بعقل أو كشف لا يقتضي<sup>(٣)</sup> أن يكون معدوماً ، فمن أين لكم ما دلت عليه  
النصوص أو الظواهر ، ولم تعلموا انتفاءه ، أنه متنف في نفس الأمر ؟

الوجه<sup>(٤)</sup> الثاني :

أن هذا في الحقيقة عزل للرسول ، واستغناء عنه ، وجعله بمنزلة  
شيخ من شيوخ المتكلمين أو الصوفية ، فإن المتكلم مع المتكلم ،  
والمتصوف مع المتصوف ، يوافقهما فيما علمه بنظره أو كشفه ، دون ما لم  
يعلمه بنظره أو كشفه بل ما ذكروه فيه تنقيص للرسول عن درجة المتكلم  
والمتصوف ، فإن المتكلم والمصوف إذا قال نظيره شيئاً ، ولم يعلم  
ثبوته ولا انتفاؤه لا نثبته ولا نفيه ، وهؤلاء ينفون معاني النصوص

---

(١) ذكر أبو حامد الغزالي في كتابه « إحياء علوم الدين » ١٠٤/١ : أنه لا يستدل  
بالسمع على شيء من العلم الخبيري ، وإنما يعرف الإنسان الحق بنور إلهي يقذف  
في قلبه ، ثم يعرض الوارد في السمع عليه ، فما كان موافقاً له قرر ، وما خالفه  
أول ، فقال : « وحد الاقتصاد بين هذا الانحلال كله ، وبين جمود الحنابلة دقيق  
غامض لا يطلع عليه إلا الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهي ، لا بالسمع ،  
ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هي عليه ، نظروا إلى السمع والألفاظ  
الواردة ، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه وما خالف أولوه . »

والشيخ - رحمه الله - بين أن هذا الكلام بعيد عن الصواب وضلال معتقده  
ظاهر من وجوه خمسة .

(٢) في س : الطريقتين .

(٣) في الأصل : لا بعقل يقتضي . والكلام يستقيم بدون الزيادة كما في : س ، ط .

(٤) الوجه : ساقطة من : س .

ويتأولونها ، وإن لم يعلموا انتفاء مقتضاها ، ومعلوم أن من جعل الرسول بمنزلة واحد من هؤلاء ، كان في قوله من الإلحاد والزندقة ما الله به عليم ، فكيف بمن جعله في الحقيقة دون هؤلاء ؟ وإن كانوا هم لا يعلمون أن هذا لازم قولهم ، فنحن ذكرنا أنه لازم لهم لنبيين فساد الأصول التي لهم ، وإلا فنحن نعلم أن من كان منهم ومن غيرهم مؤمناً بالله ورسوله ، لا ينزل الرسول هذه المنزلة .

### الوجه الثالث :

أن يقال : ما نفيتموه من الصفات وتأولتموه ، يقال في ثبوته من العقل والكشف نظير ما قلمتموه فيما أثبتوه وزيادة ، وقد بسطت هذا في غير هذا الموضع ، وبينت أن الأدلة الدالة سمعاً وعقلاً على ثبوت رحمته ومحبته ورضاه وغضبه ، ليست بأضعف من الأدلة الدالة على إرادته ، بل لعلها أقوى منها ، فمن تأول نصوص المحبة والرضا والرحمة وأقر نصوص الإرادة كان متناقضاً .

### الوجه الرابع :

إن ما ذكرتموه هو نظير قول المتفلسفة والمعتزلة ، فإنهم يقولون : تأولناه لدلالة أدلة المعقول<sup>(١)</sup> على نفي مقتضاه ، وكل ما يجيبونهم به يجيبكم أهل الإثبات من أهل الحديث والسنة به .

### الوجه الخامس :

إن أهل الإثبات لهم من العقل الصريح والكشف الصحيح ما يوافق ما جاءت به النصوص ، فهم مع موافقة الكتاب والسنة وإجماع سلف

(١) في س ، ط : العقول .

الأمة ، يعارضون بعقلهم عقل النفاة ، وبكشفهم كشف النفاة<sup>(١)</sup> ، لكن عقلهم وكشفهم هو الصحيح ، ولهذا تجدهم ثابتين فيه وهم في مزيد علم وهدى ، كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ أَهْتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ نَفَّوهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> وأولئك تجدهم في مزيد حيرة وضلال ، وآخر<sup>(٣)</sup> أمرهم ينتهي إلى الحيرة ، ويعظمون الحيرة فإن آخر معقولهم الذي جعلوه ميزاناً يزنون به الكتاب والسنة يوجب الحيرة ، حتى يجعلوا الرب موجوداً معدوماً ثابتاً متنفياً<sup>(٤)</sup> فيصفونه بصفة الإثبات وبصفة العدم ، والتحقيق عندهم جانب النفي بأنهم يصفونه بصفات المعدوم والموات ، وآخر كشفهم وذوقهم وشهودهم الحيرة ، وهؤلاء لا بد لهم من إثبات ، فيجعلونه حالاً<sup>(٥)</sup> في المخلوقات ، أو يجعلون وجوده وجود المخلوقات ، فأخر نظر الجهمية وعقلهم أنهم لا يعبدون شيئاً ، وآخر كشفهم وذوقهم أنهم يعبدون كل

(١) وبكشفهم كشف النفاة : ساقطة من : س .

(٢) سورة محمد ، الآية : ١٧ .

(٣) في الأصل : وآخرهم . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في س : متنفياً .

(٥) الحلول الخاص : هو قول النسطورية من النصارى ونحوهم ممن يقول : إن اللاهوت حل في الناسوت وتدرج به ، وقول غالبية الرافضة الذين يقولون : إنه حل بعلي بن أبي طالب وأئمة أهل بيته ، وغالبية النساك الذين يقولون بالحلول في الأولياء ومن يعتقدون فيه الولاية ، أو في بعضهم : كالحلاج ونحوه .

والحلول العام : هو قول طائفة من الجهمية الذين يقولون : إن الله بذاته في كل مكان ، ويتمسكون بمتشابه من القرآن كقوله تعالى : ﴿ وهو الله في السماوات وفي الأرض ﴾ ٣ / الأنعام . وقوله : ﴿ وهو معكم ﴾ ٤ / الحديد .

وهذا القول رده السلف وكفروا الجهمية به ، بل جعلهم كثير من السلف وطائفة من أهل العلم والحديث من أصحاب أحمد وغيره - خارجين به عن الثنتين والسبعين فرقة .

انظر : مجموع الفتاوى : ١٤٠ / ٢ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٢٩٨ ، ٤٦٥ .

شيء ، وأصل الشر ممن<sup>(١)</sup> جعل مثل هذا العقل ومثل هذا الكشف ميزاناً يزن به الكتاب والسنة .

وأما أهل العقل الصريح ، والكشف الصحيح ، منهم أئمة العلم والدين من مشايخ الفقه والعبادة الذين لهم في الأمة لسان صدق ، وكل من له في الأمة لسان صدق عام من أئمة العلم والدين المنسوبين إلى الفقه والتصوف فإنهم على الإثبات لا على النفي ، وكلامهم في ذلك كثير قد ذكرناه في غير هذا الموضوع<sup>(٢)</sup> .

وأما تناقضهم في العقليات فلا يحصى ، مثل قولهم : إن الباري لا يقوم به الأعراض ، ولكن تقوم به الصفات ، والصفات والأعراض في المخلوق سواء عندهم ، فالحياة والعلم والقدرة والإرادة والحركة والسكون في المخلوق هو عندهم صفة ، وهو عندهم عرض ، ثم قالوا : في الحياة ونحوها هي في حق الخالق صفات وليست بأعراض ، إذ العرض هو ما لا يبقى زمانين ، والصفة القديمة باقية .

ومعلوم أن قولهم العرض ما [ لا ]<sup>(٣)</sup> يبقى زمانين : هو فرق

---

(١) في ط : وأصل البشر من . وهو تصحيف .

(٢) انظر مثلاً ٢/٢٩٩ ، ٣/٢١٩-٢٢٧ ، ٥/٣٨-١٠٧ ، ١٣٦-١٤٣ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة أرى أن الكلام يستقيم بها .

والأشعري ومتبعوه يذهبون إلى أن العرض لا يبقى زمانين ، فالأعراض في جملتها على التقضي والتجدد ، وتخصيص كل بوقته للقادر المختار ، ووافقهم النظام والكعبي .

انظر : مقالات الإسلاميين - للأشعري - ٢/٤٦ - ٤٨ . والمواقف - للأبيجي - ص ١٠١ .

وقولهم هذا قول محدث في الإسلام ، لم يقله أحد من السلف والأئمة ، وهو قول مخالف لما عليه جماهير العقلاء من جميع الطوائف ، بل من الناس من يقول : إنه معلوم الفساد بالاضطرار .

انظر : مجموعة الرسائل والمسائل - لابن تيمية - كتاب مذهب السلف القويم =

يدعوي وتحكم ، فإن الصفات في المخلوق لا تبقى - أيضاً - زمانين عندهم فتسمية الشيء صفة أو عرضاً لا يوجب الفرق ، لكنهم ادعوا أن صفة المخلوق لا تبقى زمانين ، وصفة الخالق تبقى ، فيمكنهم أن يقولوا : بالمخلوق لا يبقى والقائم بالخالق باق ، هذا إن صح قولهم<sup>(١)</sup> : إن الصفات التي هي الأعراض لا تبقى<sup>(٢)</sup> ، وأكثر<sup>(٣)</sup> العقلاء يخالفونهم في ذلك .

وكذلك قولهم<sup>(٤)</sup> : إن الله يرى كما ترى الشمس والقمر من غير مواجهة ولا معاينة ، وإن كل موجود يرى حتى الطعم واللون . وإن المعنى الواحد القائم بذات المتكلم يكون أمراً بكل ما أمر به ، ونهياً عن كل ما نهى عنه ، وخبراً بكل ما أخبر به ، وذلك المعنى إن عبر عنه بالعربية فهو القرآن ، وإن عبر عنه بالعبرية<sup>(٥)</sup> فهو التوراة ، وإن عبر عنه بالسريانية فهو الإنجيل ، وإن الأمر والنهي والخبر صفات للكلام لا أنواع له ، وأن هذا المعنى يسمع بالأذن على قول بعضهم إن<sup>(٦)</sup> عنده متعلق بكل موجود ، وعلى قول بعضهم : إنه لا يسمع بالأذن لكن بلطفية جعلت في قلبه ، فجعلوا السمع من جنس الإلهام ، ولم يفرقوا بين الإيماء إلى غير موسى وبين تكليم موسى .

ومثل قولهم : إن القديم لا يجوز عليه الحركة والسكون ونحو

= في تحقيق مسألة كلام الله الكريم - ٣/٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(١) في ط : فقولهم .

(٢) في الأصل ، س : لا يبقى . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .

(٣) في ط : فأكثر .

(٤) انظر قولهم هذا في : الإرشاد - للجويني - ص ١٧٤ ، ١٨١ . ونهاية الإقدام - للشهرستاني - ص ٣٥٦ - ٣٦٩ . وأصول الدين - لعبد القاهر البغدادي - ص ٩٧ - ١٠٢ .

(٥) في ط : العبرانية .

(٦) أن : ساقطة من : س .

ذلك ، لأن هذه لا تقوم إلا بمتحيز ، وقالوا : إن القدرة والحياة ونحوهما يقوم بقديم غير متحيز ، وجمهور العقلاء يقولون : إن هذا فرق بين المتماثلين .

وكذلك زعمهم أن قيام الأعراض التي هي الصفات بالمحل الذي تقوم به يدل على حدوثها ، ثم قالوا : إن الصفات قائمة بالرب ولا تدل على حدثه<sup>(١)</sup> .

وكذلك في احتجاجهم على المعتزلة في مسألة القرآن ، فإن عمدتهم فيها : أنه لو كان مخلوقاً لم يخل إما أن يخلقه في نفسه أو في غيره ، أو لا في نفسه ولا في غيره وهذا باطل ، لأنه يستلزم قيام الصفة بنفسها ، والأول باطل لأنه ليس بمحل الحوادث ، والثاني باطل لأنه لو خلقه في محل لعاد حكمه على ذلك المحل ، فكان يكون هو المتكلم به ، فإن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل ، ولم يعد على غيره كالعلم والقدرة والحياة .

وهذا من أحسن ما يذكرونه من الكلام ، لكنهم نقضوه حيث منعوا أن يقوم<sup>(٢)</sup> به<sup>(٣)</sup> الأفعال مع اتصافه بها ، فيوصف بأنه خالق وعادل ولم يقم به خلق ولا عدل ، ثم كان من قولهم الذي أنكره الناس إخراج الحروف عن مسمى الكلام ، وجعل دلالة لفظ الكلام عليها مجازاً ، فأحب أبو<sup>(٤)</sup> المعالي ومن اتبعه كالرازي أن يخلصوا من هذه الشناعة ، فقالوا : اسم الكلام يقال بالاشتراك على المعنى القائم بالنفس وعلى الحروف الدالة عليه . وهذا الذي قالوه أفسدوا به أصل دليلهم على المعتزلة ، فإنه إذا صح أن ما قام بغير الله يكون كلاماً له حقيقة بطلت

(١) في س ، ط : حدوثه .

(٢) في ط : تقوم .

(٣) به : ساقطة من : س .

(٤) في س : أبا . وهو خطأ .

حجتهم على المعتزلة في قولهم : إن الكلام إذا قام بمحل عاد حكمه عليه ، وجاز حينئذ أن يقال : إن الكلام مخلوق خلقه في غيره وهو كلامه حقيقة ، ولزمهم من الشناعة ما لزم المعتزلة ، حيث ألزمهم السلف والأئمة أن تكون الشجرة هي القائلة لموسى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾<sup>(١)</sup> مع أن أدلتهم في مسألة امتناع حلول الحوادث ، لما تبين للرازي ونحوه ضعفها لم يمكنه أن يعتمد في مسألة الكلام على هذا الأصل ، بل احتج بحجة سمعية هي من أضعف الحجج حيث أثبت الكلام النفساني بالطريقة المشهورة ، ثم قال<sup>(٢)</sup> : « وإذا ثبت ذلك ثبت أنه واحد وأنه قديم ، لأن كل من قال ذلك قال هذا ولم يفرق أحد » هكذا قرره في نهاية العقول .

ومعلوم أن [ هذا ]<sup>(٣)</sup> الدليل لا يصلح لإثبات مسألة فرعية عند محققى الفقهاء ، وقد بينا تناقضهم في هذه المسألة بقريب من مائة وجه عقلي في هذا الكتاب<sup>(٤)</sup> ، وكان بعض الفضلاء قد قال للفقير أبي محمد بن عبد السلام<sup>(٥)</sup> في مسألة القرآن : كيف يعقل شيء واحد هو أمر

(١) سورة طه ، الآية : ١٤ .

(٢) نهاية العقول في دراية الأصول - لأبي عبد الله الرازي - مخطوط - اللوحة رقم

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س .

(٤) هو : الكتاب الذي بين أيدينا .

(٥) هو : أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسين بن محمد السلمى الدمشقى الشافعى ، أحد الأئمة الأعلام ، برع في المذهب وجمع علوماً كثيرة ، من القائلين بقول الأشعري . توفي سنة ٦٦٠ هـ . وقد ذكر السبكي في طبقاته ٢١٩/٨ - ٢٢٩ عقيدته في مسألة الكلام .

وراجع : فوات الوفيات - لابن شاکر - ٣٥٠/٢ - ٣٥٢ . والبداية والنهاية

- لابن كثير - ٢٢٣/١٣ ، ٢٢٤ .

ونهي<sup>(١)</sup> وخبر واستخبار ؟ فقال له أبو محمد : ما هذا بأول إشكال ورد على مذهب الأشعري .

و - أيضاً - فهم في مسألة القدر<sup>(٢)</sup> يسوون بين الإرادة والمحبة والرضا ونحو ذلك ويتأولون قوله : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾<sup>(٣)</sup> بمعنى<sup>(٤)</sup> لا يريد له لهم ، وعندهم أنه رضي وأحبه لمن وقع منه ، وكل ما وقع في الوجود من كفر وفسوق وعصيان فالله يرضاه ويحبه ، وكل ما لم يقع من طاعة وبر وإيمان فإن الله لا يحبه ويرضاه ، ثم إنهم إذا تكلموا مع سائر العلماء في أصول الفقه ، بينوا أن المستحب هو ما يحبه الله ورسوله ، وهو ما أمر به أمر استحباب سواء قدره أو لم يقدره ، وهذا باب يطول وصفه .

الوجه الخامس عشر<sup>(٥)</sup> : أن يقال : إن<sup>(٦)</sup> هذه القواعد التي جعلتموها أصول دينكم ، وظننتم أنكم بها صرتم مؤمنين بالله وبرسوله وباليوم الآخر ، وزعمتم أنكم تقدمتم بها على سلف الأمة وأئمتها ، وبها

- 
- (١) في الأصل : عين . ولا معنى لها . والمثبت من : س ، ط .  
(٢) الأشاعرة يقولون : إن الله يريد للطاعة والمعصية وسائر الحوادث ، فعندهم هو يريد لكل ما يفعله العباد ، فيجب أن يكون محباً راضياً لكل ما يفعلونه حتى الكفر والفسوق ، ويستدلون لذلك بأدلة واهية لا تثبت أمام التمهيص . وسوف يبين الشيخ - رحمه الله - فساد هذا القول في ص ٩٧٥ ، ٩٧٦ .  
وللاطلاع على هذا الرأي الباطل ، يراجع : اللمع - لأبي الحسن الأشعري - ص ٤٧ - ٥٩ . والتمهيد - لأبي بكر الباقلاني - ص ٢٨٠ - ٢٨٥ . والإرشاد - لأبي المعالي الجويني - ص ٢٣٧ - ٢٣٩ .  
(٣) سورة الزمر ، الآية : ٧ .  
(٤) في الأصل ، س : بعد الآية الكريمة : أي : لعباده بمعنى .. وفي ط : أي : بمعنى . والكلام يستقيم بدون الزيادة .  
(٥) عشر : ساقطة من : س .  
(٦) إن : ساقطة من : س ، ط .

دفعتم أهل الإلحاد<sup>(١)</sup> من المتفلسفة والمعتزلة ونحوهم ، هي عند التحقيق تهدم أصول دينكم ، وتسلب<sup>(٢)</sup> عليكم عدوكم ، وتوجب تكذيب نبيكم ، والطعن في خير قرون هذه الأمة ، وهذا - أيضاً - فيما فعلتموه في الشرعيات والعقليات .

أما الشرعيات ، فإنكم لما تأولتم ما تأولتم من نصوص الصفات الإلهية ، تأولت المعتزلة ما أقرتموه أنتم<sup>(٣)</sup> ، واحتجوا بمثل حججتكم ، ثم زادت الفلاسفة وتأولوا ما جاء من<sup>(٤)</sup> النصوص الإلهية في الإيمان باليوم الآخر ، وقالت الفلاسفة<sup>(٥)</sup> مثل ما قلتم لإخوانكم المؤمنين ، ولم يكن لكم حجة على المتفلسفة ، فإنكم إن احتججتم بالنصوص تأولوها ، ولهذا كان غايتكم في مناظرة هؤلاء أن تقولوا : نحن نعلم بالاضطرار أن الرسول أخبر بمعاد الأبدان ، وأخبر بالفرائض الظاهرة ، كالصلوات الخمس وصوم شهر رمضان ونحو ذلك لجميع البرية ، والأمور الضرورية لا يمكن القدح فيها .

فإن قال لكم المتفلسفة : هذا غير معلوم بالضرورة ، كان جوابكم أن تقولوا : هذا مكابرة أم هذا جهل منكم ؟ أو تقولوا : إن العلوم الضرورية لا يمكن دفعها عن النفس ، ونحن نجد العلم بهذا أمراً ضرورياً في أنفسنا ، وهذا كلام صحيح منكم ، لكن [ في ]<sup>(٦)</sup> هذا يقول لكم المثبتة أهل العلم بالقرآن وتفسيره المنقول عن السلف والأئمة وبالأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين نحن نعلم بالاضطرار

(١) في س ، ط :

(٢) في ط : تسط . وهو تصحيف .

(٣) أنتم : ساقطة من : س ، وفي ط : قررتموه أنتم .

(٤) في س : جاءت النصوص . وفي ط : جاءت به النصوص .

(٥) في س ، ط : المتفلسفة .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط . يقتضيها السياق .

أنها أثبت<sup>(١)</sup> الصفات ، وأن الله فوق العالم ، والعلم بهذا ضروري عندهم ، كما ذكرتم أنتم في معاد الأبدان والشرائع الظاهرة ، بل لعل العلم بهذا أعظم من العلم ببعض ما تنازعكم فيه المعتزلة والفلاسفة من أمور المعاد ، كالصراط والميزان والحوض والشفاعة ومسألة منكر ونكير .

و- أيضاً - فالعلم بعلو الله على عرشه ونحو ذلك ، يعلم بضرورة عقلية وأدلة عقلية يقينية لا يعلم بمثلها معاد الأبدان ، فالعلوم الضرورية والأدلة السمعية والعقلية على ما نفيتموه من علو الله على خلقه ، ومباينته لهم ونحو ذلك ، أكمل وأقوى من العلوم الضرورية والأدلة السمعية والعقلية على كثير مما خالفكم فيه المعتزلة بل والفلاسفة ، ولهذا يوجد عن كثير من السلف موافقة المعتزلة في بعض ما خالفتموه فيه ، كما يوجد عن بعض السلف إنكار سماع الذي في القبر للأصوات<sup>(٢)</sup> ، وعن بعض السلف إنكار المعراج<sup>(٣)</sup> بالبدن وأمثال ذلك ، ولا يوجد عن أحد<sup>(٤)</sup> منهم

(١) في س ، ط : أثبت .

(٢) وممن قال بذلك عائشة - رضي الله عنها - ومن تبعها .

وما يقتضي الدليل رجحانه أن الموتى في قبورهم يسمعون كلام من كلمهم . وهذا ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٤/٢٩٥ - ٢٩٩ . وابن القيم في « الروح » ص ٥ - ١٦ ، وانظر المسألة في « أضواء البيان » للشنقيطي - ٤٢١/٦ - ٤٣٩ . والآيات البيّنات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات - تأليف نعمان ابن المفسر الشهير محمود الألوسي .

(٣) كما يؤثر عن معاوية بن أبي سفيان وعائشة وغيرها . وذهب معظم السلف إلى أن المعراج كان ببدنه في اليقظة . وهو قول ابن عباس وجابر وأنس وغيرهم ، وهو الحق . انظر خلاف السلف في هذه المسألة في « الشفا » للقاضي عياض ١/٣٥٩ - ٣٧٤ وانظر : تفسير ابن جرير الطبري ١٥/١٦ . وتفسير القرطبي ١٠/٢٠٨ ، ٢٠٩ . وتفسير ابن كثير ٣/٢٣ .

(٤) في س ، ط : واحد .

موافقتكم على أن الله ليس بداخل العالم ولا خارجه ، وأنه ليس فوق العالم ، بل ولا على ما نفيتموه من الجسم وملازمه وكذلك المعتزلة وإن كانوا ضالين في مسألة إنكار الرؤية ، فمعهم فيها من الظواهر التي تأولوها ، والمقاييس التي اعتمدوا عليها أعظم مما معكم في إنكار مباينة الله لمخلوقاته وعلوه على عرشه .

ومن العجب أنكم تقولون : إن محمداً رأى ربه ليلة المعراج ، وهذه مسألة نزاع بين الصحابة<sup>(١)</sup> ، أو تقولون : رآه بعينه ، ولم يقل ذلك

---

(١) هذه المسألة مما اختلف فيها الصحابة - رضي الله عنهم ومن بعدهم - فذهبت طائفة - ومنهم عائشة رضي الله عنها - إلى إنكار رؤية النبي ﷺ لربه ليلة المعراج ، وذهب آخرون - ومنهم ابن عباس رضي الله عنهم - إلى إثباتها .  
وقد ذكر القاضي عياض في كتابه « الشفا » ١/ ٣٧٥ - ٣٨٨ : اختلاف السلف في هذه المسألة ، ثم قال في ص ٣٨٦ : « .. ولا مرية في الجواز إذ ليس في الآيات نص في المنع ، وأما وجوبه لنبينا ﷺ والقول بأنه رآه بعينه فليس فيه قاطع أيضاً ولا نص » .

يقول الشيخ - رحمه الله - في الفتاوى ٦/ ٥٠٩ ، ٥١٠ : « وأما الرؤية فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال : رأى محمد ربه بفؤاده مرتين ، وعائشة أنكرت الرؤية ، فمن الناس من جمع بينهما فقال : عائشة أنكرت رؤية العين ، وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد .

والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة ، أو مقيدة بالفؤاد . تارة يقول : رأى محمد ربه ، وتارة يقول رآه محمد . ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه .. إلى أن قال : « .. وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة ولا في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك ، بل النصوص الصحيحة على نفيه أدل كما في صحيح مسلم عن أبي ذر قال : سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك ؟ فقال : « نور أنى أراه ؟ » .

ثم ذكر الأدلة من الكتاب والسنة الدالة بمفهومها على نفي الرؤية بالعين . فمن هذا يتضح - والله أعلم - أن الرأي الأمثل في هذه المسألة أن تحمل النصوص الواردة في الإثبات على رؤية القلب والنصوص الواردة في النفي على رؤية البصر وبهذا تأتلف النصوص ويذول الإشكال .

أحد منهم ، ثم تقولون<sup>(١)</sup> : إن محمداً لم يعرج به إلى الله ، فإن الله ليس هو فوق السماوات ، فتكفرون ما اتفق عليه السلف ، وتقولون بما تنازعوا فيه ولم يقله أحد منهم ، فالمعتزلة في جعلهم المعراج مناماً أقرب إلى السلف والسنة<sup>(٢)</sup> منكم ، حيث قلتُم رآه بعينه ليلة المعراج ، وقلتُم مع هذا : [ إنه ]<sup>(٣)</sup> ليس فوق السماوات رب يعرج إليه ، فهذا النفي أنتم<sup>(٤)</sup> والمعتزلة فيه شركاء<sup>(٥)</sup> وأنتم امتزمتُم بقولكم رآه بعينه ، وهذا لم يثبت عن أحد من السلف ، وهم امتازوا بقولهم المعراج مناماً ، وهو قول مأثور عن طائفة من السلف ، وإنما نقل عنهم بأسانيد ضعيفة ، ثم إنكم أظهرتهم للمسلمين مخالفة المعتزلة في مسألة الرؤية والقرآن ، ووافقتم أهل السنة على إظهار القول بأن الله يرى في الآخرة ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق والقول بأن الله لا يرى في الآخرة ، وأن القرآن مخلوق<sup>(٦)</sup> من البدع القديمة التي أظهرت الجهمية من المعتزلة وغيرهم في عصر الأئمة حتى امتحنوا<sup>(٧)</sup> الإمام أحمد وغيره بذلك ، ووافقتم<sup>(٨)</sup> المعتزلة على

- = وللإطلاع على هذه المسألة وتفصيل العلماء فيها ، تراجع بالإضافة إلى ما تقدم : التوحيد - لابن خزيمة - تحقيق د . عبد العزيز الشهوان - ٤٧٧/١ - ٥٤٧ ، ٥٤٨/٢ - ٥٦٣ . شرح الطحاوية - لصدر الدين الحنفي - ص ٢١٣ ، ٢١٤ . لواع الأنوار البهية - للسفاريني - ٢٥٠/٢ - ٢٥٦ .
- (١) في س : يقولون .  
(٢) في ط : أهل السنة .  
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .  
(٤) أنتم : كررت في : س .  
(٥) ذكرها البيهقي في « الأسماء والصفات » ص ٤٤٣ - ٤٤٦ . وبين وجه ضعفها . وانظر : الدر المنثور - للسيوطي - ٦٤٦/٧ - ٦٤٩ .  
(٦) والقول بأن الله لا يرى في الآخرة وأن القرآن مخلوق : كرر في الأصل ، وهو سهو من الناسخ .  
(٧) تقدم الكلام على محنة الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - في مسألة القول بخلق القرآن . أثناء دراسة مسائل الكتاب .  
(٨) في الأصل : ووافقتمهم . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب للسياق .

نفيهم وتعطيلهم الذي ما كانوا يجترئون على إظهاره في زمن السلف والأئمة ، وهو قولهم : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه وإنه ليس فوق السماوات رب ولا على العرش إله ، فإن هذه البدعة الشنعاء والمقالة التي هي شر من قول<sup>(١)</sup> كثير من اليهود والنصارى ، لم يكن يظهرها أحد من المعتزلة للعامّة ، ولا يدعو عموم الناس إليها ، وإنما كان السلف يستدلون على أنهم يبتنون ذلك بما يظهرونه من مقالاتهم ، فمواقفتكم للمعتزلة على ما أسروه من التعطيل والإلحاد الذي هو أعظم مخالفة للشرع والعقل مما خالفتموه فيه في مسألة الرؤية والقرآن فإن كل عاقل يعلم أن دلالة القرآن على علو الله على عرشه أعظم من دلالة على أن الله يرى وليس في القرآن آية توهم المستمع أن الله ليس داخل العالم ولا خارجه ، وفيه ما يوهم بعض الناس نفي الرؤية ، ولكن يعارضون<sup>(٢)</sup> آيات العلو الكثيرة الصريحة بما يتوهم أنه يدل على أنه بذاته في كل مكان ، وأنتم لا تقولون لا بهذا ولا بهذا فلم يكن معكم على هذا النفي آية تشعر بمذهبكم ، فضلاً عن أن تدل عليه نصاً أو ظاهراً ، ولا حديث عن رسول الله ﷺ ولا قول صاحب ولا تابع ولا إمام ، وإنما غايتكم أن تتمسكوا بأثر مكذوب كما تذكرونه عن علي أنه قال : الذي أين الأين لا يقال له : أين ، وهذا من الكذب على علي باتفاق أهل العلم لا إسناد له<sup>(٣)</sup> ، وكذلك حديث الملائكة .....

(١) قول : ساقطة من : س ، ط .

(٢) في الأصل : يعارضه . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب للسياق .

(٣) ذكر الشيخ - رحمه الله - في درء تعارض العقل والنقل ٢٢٥/٥ أن من الأحاديث الموضوعة التي يحتج بها النفاة : « ما رواه ابن عساكر فيما أملاه في نفي الجهة عن شيخه ابن عبد الله العوسجي عن النبي ﷺ أنه قال : الذي أين الأين فلا يقال له : أين ، وعارض به حديث ابن إسحاق الذي رواه أبو داود وغيره الذي قال فيه : يستشفع بك على الله ، ويستشفع بالله عليك وأكثر فيه في القدرح في ابن =

الأربعة<sup>(١)</sup> مع أن ذلك لا حجة فيه لكم ، وكذلك القول بأن القرآن مخلوق ، فيه من الشبهة ما ليس في نفي علو الله على عباده ، ولهذا كان في فطر جميع الأمم الإقرار بعلو الله على خلقه<sup>(٢)</sup> ، وأما كونه يرى أو لا يرى أو يتكلم أو لا يتكلم ، فهذا عندهم ليس في الظهور بمنزلة ذلك<sup>(٣)</sup> ، فوافقتهم الجهمية المعتزلة وغيرهم على ما هو أبعد عن العقل والدين مما خالفتموهم فيه<sup>(٤)</sup> .

ومعلوم اتفاق سلف الأمة وأئمتها على تضليل الجهمية من المعتزلة

= إسحاق ، مع احتجاجه بحديث أجمع العلماء على أنه من أكذب الحديث ، وغاية ما قالوا فيه : إنه غريب . ولم أقف عليه فيما رجعت إليه من كتب الموضوعات .

(١) حديث باطل أخرجه الجوزقاني في « الأباطيل والمناكير » ٧٤/١ - ٧٦ بسنده عن الضحاك عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : رأيت أربعة أملاك التقوا في الهواء ، بعثهم ربي جميعاً ، فقال ملك : بعثنا ربنا جميعاً فمن أين بعثك أنت ربك ؟ قال : من فوق عرشه ، فمن أين بعثك أنت معي ؟ قال : بعثني من تحت الأرض السفلى ، ثم قال الثالث لصاحبه : فمن أين بعثك أنت معي ؟ قال : بعثني من المشرق ، ثم قال الرابع لصاحبه : فمن أين بعثك ؟ قال : من المغرب ، ثم تلا رسول الله ﷺ : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ ٣ / الحديد . هو الأول فلم يكن قبله شيء ، وهو الآخر فليس بعده شيء ، وهو الظاهر فليس فوقه شيء ، وهو الباطن فليس دونه شيء ، قال رسول الله ﷺ : « فلو دلي أحدكم إلى الأرض السفلى لدلي على الله تعالى ، لأنه لا يخلو منه مكان . قال الجوزقاني : هذا حديث باطل لا أصل له جملة .

وذكر أن في سنده خمسة متروكون مجروحون ، وأن الضحاك لم يسمع من ابن عباس شيئاً .

(٢) إدراك علو الله على خلقه من الأمور الفطرية الضرورية التي يجدها الإنسان من نفسه حين يدعو ربه - عز وجل - والدعاء لا يكون إلا بالاتجاه نحو العلو ، وتقدم الكلام على دلالة الفطرة على علو الله .

(٣) في س ، ط : ذلك .

(٤) في الأصل ، س : خالفتموه . والمثبت من : ط . ولعله المناسب للسياق .

وغيرهم ، بل قد كفروهم وقالوا فيهم ما لم يقولوه في [ أحد من ]<sup>(١)</sup> أهل الأهواء ، بل أخرجوهم عن الثنتين والسبعين<sup>(٢)</sup> فرقة ، وقالوا : إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية<sup>(٣)</sup> ، فكنتم وافقتم فيه الجهمية من المعتزلة وغيرهم ، وما خالفتموهم فيه ، كمن<sup>(٤)</sup> آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض ، ولكن هو<sup>(٥)</sup> إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان ، وأوجب ذلك فسادين عظيمين :

أحدهما : تسلط المعتزلة ونحوهم عليكم ، فإنكم لما وافقتموهم على هذا التعطيل بقي بعد ذلك إثباتكم للرؤية ، ولكون القرآن غير مخلوق قولاً باطلاً في العقل عند جمهور العقلاء ، وانفردتم عن جميع طوائف الأمة بما ابتدتموه في مسألة الكلام والرؤية ، وقويت المعتزلة عليكم بذلك<sup>(٦)</sup> وعلى [ أهل ]<sup>(٧)</sup> السنة ، وإن كنتم قد رددتم على

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في جميع النسخ : سبعين . والصواب ما أثبتته .

(٣) يؤثر هذا القول عن عبد الله بن المبارك .

انظر : السنة - لعبد الله بن أحمد بن حنبل - ص ٧ . ومجموعة الرسائل والمسائل - لابن تيمية - كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم ٣/ ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

وجاء فيه : أن المشهور مذهب أحمد وعامة أئمة السنة تكفير الجهمية ، وهم المعطلة للصفات ، فإن قولهم صريح في مناقضة ما جاءت به الرسل ، وحقيقة قولهم : جحود الصانع ، وجحود ما أخبر به عن نفسه على لسان رسوله . . . والجهمية عند كثير من السلف مثل ابن المبارك ويوسف بن أسباط وطائفة من أصحاب الإمام أحمد ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة التي افتقرت عليها هذه الأمة . وتقدم الكلام على هذا في ص ٦٩٥ .

(٤) في س : لكن . وهو تصحيف .

(٥) في الأصل : الهو . ولا معنى لها . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في س ، ط : بذلك عليكم .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .

المعتزلة ، حتى قيل<sup>(١)</sup> : إن الأشعري حجرهم في قمع السمسة<sup>(٢)</sup> ، فهذا - أيضاً - صحيح بما أبداه من تناقض أصولهم ، فإنه كان خبيراً بمذاهبهم ، إذ كان من تلامذة أبي علي الجبائي ، وقرأ عليه أصول المعتزلة أربعين سنة ، ثم لما انتقل إلى طريقة أبي محمد عبد الله بن سعيد<sup>(٣)</sup> بن كلاب ، وهي أقرب إلى السنة من طريقة المعتزلة ، فإنه يثبت الصفات والعلو ومباينة الله للمخلوقات ، ويجعل العلو يثبت بالعقل ، فكان الأشعري لخبرته بأصول المعتزلة ، أظهر من تناقضها وفسادها ما قمع به المعتزلة ، وبما أظهر<sup>(٤)</sup> من تناقض المعتزلة والرافضة والفلاسفة ونحوهم ، صار له من الحرمة والقدر ما صار له فـ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظِلُّمُ مَثْقَالَ دَرَّةٍ وَإِن تَكَ حَسَنَةً يُّضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(٥)</sup>

لكن الأشعري قصر عن طريقة ابن كلاب ، وأنتم خالفتم ابن كلاب والأشعري ، فنفيتم الصفات الخيرية ، ونفيتم العلو ، وخياركم يجعله

(١) ينسب هذا القول إلى أبي بكر الصيرفي .

فقد نقل الذهبي في « سير أعلام النبلاء » ٨٦/١٥ والسبكي في طبقات الشافعية ٣٤٩/٣ أنه قال : « كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتى نشأ الأشعري ، فحجرهم في أقماع السمسم » .

(٢) القمع : مصدر قمع الرجل يقمعه قمعاً . وأقمعه فانقمع قهره وذلك فذل .  
والقمع : الدخول فراراً وهرباً .

وانظر : لسان العرب - لابن منظور - ٢٩٤/٨ ( قمع ) .

والسمسة دويبة ، وقيل : هي النملة الحمراء .

انظر : اللسان - لابن منظور - ٣٠٥/١٢ ( سمسم ) .

وهذا القول كتابة عن التضييق والقهر ، وهو أمر يتفق وإقامة الأشعري على الاعتزال أربعين عاماً ومعرفة بدقائقه وخباياه ، ولذا نجد ألف الكتب الكثيرة التي كشفت النقاب عن ذلك المذهب ، وبينت تناقضه .

(٣) في جميع النسخ : مسعود . وهو خطأ . وتقدم التعريف به ص ١٦٩ .

(٤) في س ، ط : أظهره .

(٥) سورة النساء ، الآية : ٤٠ .

من الصفات السمعية ، مع أن ابن كلاب كان مبتدعاً<sup>(١)</sup> عند السلف والأئمة ، بما قاله في مسألة القرآن وفي إنكار الصفات الفعلية القائمة بذات الله ، ثم إن المعتزلة وإن انقمعوا من هذا الوجه فإنهم طمعوا وقووا من وجه آخر بموافقكم لهم على أصول النفي والتعطيل ، فصار ذلك مغرباً لفضلائهم بلزوم مذهبكم ، فإن كل من فهم مذهبكم الذي خالفتم فيه المعتزلة ، علم أن كل<sup>(٢)</sup> ما ذكرتموه قول فاسد - أيضاً - وإن كان قول المعتزلة فاسداً . ونشأ الفساد .

الثاني : وهو أن الفضلاء إذا تدبروا حقيقة قولكم الذي أظهرتم فيه خلاف المعتزلة ، وجدوكم قريبين منهم أو موافقين لهم في المعنى ، كما في مسألة الرؤية ، فإنكم تتظاهرون بإثبات الرؤية والرد على المعتزلة ، ثم تفسرونها بما لا ينازع المعتزلة في إثباته ، ولهذا قال من قال من الفضلاء في الأشعري : إن قوله قول المعتزلة ولكنه عدل عن التصريح إلى التمويه<sup>(٣)</sup> ، وكذلك قولكم في مسألة القرآن ، فإنه لما اشتهر عند الخاص العام أن مذهب السلف والأئمة أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأنهم أنكروا على الجهمية المعتزلة وغيرهم الذين قالوا : إنه مخلوق حتى كفروهم ، وصبر الأئمة على امتحان الجهمية مدة استيلائهم ، حتى نصر الله [ أهل ]<sup>(٤)</sup> السنة وأطفاً الفتنة ، فتظاهرت بالرد على المعتزلة وموافقة السنة والجماعة ، وانتسبتم إلى أئمة السنة في ذلك ، وعند التحقيق فأنتم

(١) في الأصل : مبتدعاً . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٢) كل : ساقطة من : س ، ط .

(٣) أخرج أبو إسماعيل الهروي في كتابه « ذم الكلام » مخطوط - الجزء السابع - الطبقة التاسعة - اللوحة : ٣ ، أن الحاكم عدنان بن عبدة النميري قال : سمعت أبا عمر البسطامي يقول : كان أبو الحسن الأشعري أولاً ينتحل الاعتزال ، ثم رجع فتكلم عليهم ، وإنما مذهب التعطيل إلا أنه رجع من التصريح إلى التمويه .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .

موافقون للمعتزلة من وجه ومخالفونهم من وجه ، وما اختلفتم فيه أنتم وهم ، فأنتم أقرب إلى السنة من وجه ، وهم أقرب إلى السنة من وجه ، وقولهم أفسد في<sup>(١)</sup> العقل والدين من وجه ، وقولكم أفسد في العقل والدين من وجه .

وذلك<sup>(٢)</sup> أن المعتزلة قالوا : إن كلام الله مخلوق منفصل عنه ، والمتكلم من فعل الكلام ، وقالوا : إن الكلام هو الحروف والأصوات ، والقرآن الذي نزل به جبرئيل هو كلام الله ، وقالوا : الكلام ينقسم إلى أمر ونهي وخبر ، وهذه أنواع الكلام لا صفاته ، والقرآن غير التوراة ، والتوراة غير الإنجيل ، وإن الله - سبحانه - يتكلم بما شاء .

وقلتم أنتم إن الكلام معنى واحد قديم قائم<sup>(٣)</sup> بذات المتكلم ، هو الأمر والنهي والخبر ، وهذه صفات الكلام لا أنواعه ، فإن عبر عن ذلك المعنى بالعبرية كان توراة ، وإن عبر [ عنه ]<sup>(٤)</sup> بالسريانية كان إنجيلاً ، وإن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، والحروف المؤلفة ليست من الكلام ، ولا هي كلام الله ، والكلام الذي نزل به جبرئيل من الله ليس كلام الله ، بل حكاية عن كلام الله كما قال<sup>(٥)</sup> ابن كلاب ، أو عبارة عن كلام الله كما قال<sup>(٥)</sup> الأشعري .

ولا ريب أنكم خير من المعتزلة حيث جعلتم المتكلم من قام به الكلام ، وأن من<sup>(٦)</sup> لم يقيم به الكلام لا يكون متكلماً به ، كما أن من لم يقيم به العلم والقدرة والحياة لا يكون عالماً به ولا قادراً بها ولا حياً بها ،

(١) في ط : إلى .

(٢) في الأصل : وكذلك . ولعل ما أثبت من : س ، ط . يستقيم به الكلام .

(٣) قديم : ساقطة من : س .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : قاله .

(٦) من : ساقطة من : ط .

وإنه لو كان الكلام مخلوقاً من جسم من الأجسام لكان ذلك الجسم هو متكلم به ، فكانت الشجرة هي القائلة لموسى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾<sup>(١)</sup> فهذا مذهب سلف الأمة وأئمتها .

ومن قال : إن المتكلم من فعل الكلام لزمه أن يكون كل كلام خلقه الله في محل كلاماً له ، فيكون إنطاقه للجلود كلاماً له ، بل يكون إنطاقه لكل ناطق كلاماً له ، وإلى هذا ذهب الاتحادية من الجهمية الحلولية الذين يقولون : إن وجوده عين الموجودات ، فيقول قائلهم :

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه<sup>(٢)</sup>

لكن المعتزلة أجود منكم ، حيث سماوا<sup>(٣)</sup> هذا القرآن الذي نزل به جبرئيل كلام الله ، كما يقوله سائر المسلمين ، وأنتم جعلتموه كلامه مجازاً ، ومن جعله منكم حقيقة وجعل لفظ الكلام مشتركاً<sup>(٤)</sup> ، كأبي المعالي وأتباعه ، انتقضت قاعدته في أن المتكلم بالكلام من قام به ، ولم يمكنكم أن تقولوا بقول أهل السنة فإن أهل السنة يقولون : الكلام كلام من قاله مبتدئاً لا كلام من قاله مبلغاً مؤدياً . فالرجل إذا بلغ قول النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى »<sup>(٥)</sup> كان قد بلغ كلام النبي ﷺ بحركاته وأصواته ، وكذا<sup>(٦)</sup> . . . . .

(١) سورة طه ، الآية : ١٤ .

(٢) في ط : نظمه . وهو خطأ .

قائل البيت : محيي الدين بن عربي ، وقد ذكره في « الفتوحات المكية »

١٤١/٤ بلفظ : ألا كل قول في الوجود . . . . .

(٣) في الأصل : سمعوا . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب للسياق .

(٤) في الأصل : اشتراكاً . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب .

(٥) تقدم تخريجه ص ٥٣٨ .

(٦) في س ، ط : وكذلك .

إذا أنشد شعر شاعر كامرئ القيس<sup>(١)</sup> أو غيره ، فإذا قال :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل<sup>(٢)</sup> .....

كان هذا الشعر شعر امرئ القيس ، وإن كان هذا قد قاله بحركاته وأصواته ، وهذا أمر مستقر في فطر<sup>(٣)</sup> الناس كلهم ، يعلمون أن الكلام كلام من تكلم به مبتدئاً ، أمراً بأمره ومخبراً بخبره ومؤلفاً حروفه ومعانيه وغيره إذا بلغه عنه علم الناس أن هذا كلام للمبلغ عنه لا للمبلغ ، وهم يفرقون بين أن يقوله المتكلم به والمبلغ عنه ، وبين سماعه من الأول وسماعه من الثاني ، ولهذا كان من المستقر عند المسلمين أن القرآن الذي يسمعونه هو كلام الله ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> مع علمهم بأن القارئ يقرأه بصوته ، كما قال النبي ﷺ : « زينوا القرآن بأصواتكم »<sup>(٥)</sup> ، فالكلام

(١) هو : امرؤ القيس بن حجر الكندي ، اختلف في اسمه ، واشتهر بلقبه ، شاعر عربي من قبيلة كندة التي هاجرت من اليمن ، عاش في القرن السادس الميلادي وتوفي سنة ٨٠ ق.هـ .

انظر : دائرة المعارف الإسلامية - ٤/٤٠٦ ، ٤٠٧ . والأعلام - للزركلي - ٣٥٢ ، ٣٥١/١ .

(٢) هذا صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :

بسقط اللوى بين الدخول فحومل .....

وهو مطلع معلقته المشهورة ، انظر : ديوان امرئ القيس ص ٨ .

(٣) فطر : ساقطة من : س .

(٤) سورة التوبة ، الآية ٦ .

(٥) الحديث عن البراء بن عازب قال : قال رسول الله ﷺ « زينوا .. » .

أخرجه أبو داود في سننه ١٥٥/٢ - كتاب الصلاة - باب استحباب الترتيل في القراءة ، حديث /١٤٦٨ . والنسائي في سننه ١٣٩/٢ - كتاب الافتتاح - باب تزوين القرآن بالصوت . وابن ماجه في سننه ٤٣٦/١ - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب في حسن الصوت بالقرآن - الحديث /١٣٤٢ . والدارمي في سننه /٣٤٠ - كتاب فضائل القرآن - باب التغني بالقرآن - الحديث /٣٥٠٣ . =

كلام الباري والصوت هو صوت القارئ ، وإن كان من المعتزلة من يجعل كلام الثاني حكاية لكلام الأول ، وينازع المعتزلة في الحكاية هل هي المحكي كما يقول الجبائي ؟ أو غيره كما يقول<sup>(١)</sup> ابنه<sup>(٢)</sup> ؟ على قولين<sup>(٣)</sup> .

والتحقيق أن الحاكي لكلام غيره ليس هو المبلغ له ، فإن الحاكي له بمنزلة المتمثل به الذي يقول<sup>(٤)</sup> لنفسه موافقاً لقائله الأول ، بخلاف المبلغ له الذي يقصد أن يبلغ كلام الغير ، وللنية تأثير في مثل هذا ، فإن من قال : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ بقصد<sup>(٥)</sup> القراءة [ لم ]<sup>(٦)</sup> يكن<sup>(٧)</sup> له ذلك مع الجنابة بخلاف من قالها بقصد<sup>(٨)</sup> . . . . .

= قال الألباني : صحيح .

انظر : صحيح الجامع الصغير وزياداته ( الفتح الكبير ) ٣ / ١٩٤ .

- (١) في س ، ط : يقوله .
- (٢) هو : أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد الجبائي .  
وتقدم التعريف به وبأبيه .
- (٣) الأول : قول أبي الهذيل وأبي علي الجبائي : أن الحكاية عين المحكي لقولهما بأن الكلام باق ، وأنه معنى غير الصوت .  
الثاني : ما يقوله أبو هاشم وأصحابه ، والجعفران - هما : جعفر بن حرب ، وجعفر بن مبشر الثقفي - من قبل ، ومذهب أبي القاسم والإخشيدي أن الحكاية غير المحكي ، لما كان الكلام عندهم من قبيل الأصوات ، وهي لا تبقى ، فلم يكن بد من القول بذلك .
- انظر : المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار - جمع الحسن بن أحمد بن متوية - ص ٣٢٧ .
- (٤) في ط : يقوله .
- (٥) في س ، ط : يقصد .
- (٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
- (٧) في الأصل : لكن . وهو تصحيف . ولعل ما أثبتته من : س ، ط . هو الصواب .
- (٨) في س ، ط : يقصد .

ذكر الله وهذا قد بسطناه في غير هذا الموضوع<sup>(١)</sup> .

والمقصود أنكم لم يمكنكم أن تقولوا ما قاله<sup>(٢)</sup> المسلمون ، لأن حروف القرآن ونظمه ليس هو عندكم كلام الله ، بل ذلك عندكم مخلوق ، إما في الهواء ، وإما في نفس جبرئيل ، وإما في غير ذلك ، فاتفقتم أنتم والمعتزلة على أن حروف القرآن ونظمه مخلوق ، لكن هم قالوا<sup>(٣)</sup> [ ذلك ]<sup>(٤)</sup> كلام الله [ وقلتم أنتم : ليس كلام الله ]<sup>(٥)</sup> ومن قال منكم : إنه كلام الله انقطعت حجته على المعتزلة ، فصارت المعتزلة خيراً منكم في هذا الموضوع ، وهذه الحروف والنظم الذي يقرؤه الناس هو حكاية تلك الحروف والنظم المخلوق عندكم ، كما يقوله المعتزلة ، وهي عبارة عن المعنى القائم بالذات ، ولهذا كان ابن كلاب يقول : إن هذا القرآن حكاية عن المعنى القديم فخالفه الأشعري ، لأن الحكاية تشبه المحكي وهذا حروف وذلك معنى ، وقال الأشعري : بل هذا عبارة عن ذلك لأن العبارة لا تشبه المعبر عنه ، وكلا القولين خطأ .

فإن القرآن الذي نقرؤه فيه حروف مؤلفة وفيه معان ، فنحن نتكلم بالحروف بألستنا ونعقل المعاني بقلوبنا ، ونسبة المعاني القائمة بقلوبنا إلى المعنى القائم بذات الله كنسبة الحروف التي ننطق بها إلى الحروف المخلوقة عندكم .

(١) هذا هو رأي الشيخ - رحمه الله - في هذه المسألة .

انظر : مجموع الفتاوى ٢٦٨/٢١ ، ٢٦٩ ، ٤٥٩ - ٤٦٣ . و ٢٦٦/١٩٠ ، ١٩١ .

وقد اختلف العلماء - رحمهم الله - في جواز قراءة آية أو بعض آية للجنب .

وللوقوف على ذلك ، تراجع المصادر التالية : الإنصاف - للمرداوي - ٢٤٣/١ .

كشف القناع - للبهوتي - ١٦٨/١ ، ١٦٩ .

(٢) في س ، ط : يقوله .

(٣) في س ، ط : لكن قالوا هم .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط . يقتضيها الكلام .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، يقتضيها الكلام .

فإن قلت : إن هذا حكاية عن كلام الله لم يصح ، لأن كلام الله معنى مجرد عندكم وهذا فيه حروف ومعان ، وإن قلت : إنه عبارة لم يصح ، لأن العبارة هي اللفظ الذي يعبر به عن المعنى ، وهنا حروف ومعان يعبر بها عن المعنى القديم عندكم .

وإن قلت : هذه الحروف وحدها عبارة عن المعنى ، بقيت المعاني القائمة بقلوبنا ، وبقيت الحروف التي عبر بها أولاً عن المعنى [ القائم ]<sup>(١)</sup> بالذات التي هذه الحروف المنظومة نظيرها عندكم لم تدخلوها<sup>(٢)</sup> في كلام الله ، فالمعتزلة في قولهم بالحكاية أسعد منكم في قولكم بالحكاية وبالعبارة .

وأصل هذا الخطأ أن المعتزلة قالوا : إن القرآن بل كل كلام هو مجرد الحروف والأصوات ، وقلت أنتم : بل هو مجرد المعاني ، ومن المعلوم عند الأمم أن الكلام اسم للحروف والمعاني ، للفظ<sup>(٣)</sup> والمعنى جميعاً كما أن اسم الإنسان اسم للروح والجسد ، وإن سمي المعنى وحده [ حديثاً أو كلاماً أو الحروف وحدها حرفاً أو كلاماً فعند التقييد ]<sup>(٤)</sup> والقرينة ، وهذا مما استطالت المعتزلة عليكم به ، حيث أخرجتم الحروف المؤلفة عن أن تكون من الكلام ، فإن هذا مما أنكره عليكم الخاص والعام ، وقد قال النبي ﷺ : « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به<sup>(٥)</sup> أو تعمل به » قال له معاذ : يا رسول الله ، وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟ قال : « ثكلتك<sup>(٦)</sup> أمك يا معاذ ، وهل يكب الناس في النار

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في الأصل ، س : يدخلوه . والمثبت من : ط . ولعله المناسب للسياق .

(٣) في ط : وللمعاني واللفظ . .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط . سقط من الأصل سهواً .

(٥) به : ساقطة من : س ، ط .

(٦) ثكلتك : أي : فقدتك . وهو دعاء عليه بالموت ظاهراً . =

على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم ؟ <sup>(١)</sup> وشواهد هذا كثيرة .

ثم إنكم جعلتم معاني القرآن معنى واحداً مفرداً ، هو الأمر بكل ما أمر الله به ، والخبر عن كل ما أخبر الله به ، وهذا مما اشتد إنكار العقلاء عليكم فيه ، وقالوا : إن هذا من السفسطة المخالفة لصرائح

= والمقصود : التعجب من الغفلة عن هذا الأمر .

انظر : تعليق محمد فؤاد عبد الباقي على سنن ابن ماجه ١٣١٥/٢ . والنهاية - لابن الأثير - ٢١٧/١ .

(١) الحديث مع اختلاف يسير في الألفاظ أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة - رضي الله عنه - إلى قوله : « أو تعمل به » .

انظره في : صحيح البخاري ١٦٩/٦ - كتاب الطلاق - باب الطلاق في الإغلاق والمكره والسكران .. وصحيح مسلم ١١٧/١ - كتاب الإيمان - باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر .. الحديث / ٢٠٢ . وسنن النسائي ١٢٧/٦ ، ١٢٨ - كتاب الطلاق - باب من طلق في نفسه . وسنن ابن ماجه ٦٥٨/١ - كتاب الطلاق - باب من طلق في نفسه ولم يتكلم به . - الحديث / ٢٠٤٠ .

أما باقي الحديث : فقال له معاذ : يا رسول الله .. فلم أقف عليه مذكوراً مع ما أخرجه من الكتب المتقدمة ، بل ذكر ضمن حديث أخرجه الترمذي وغيره عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - قال : كنت مع النبي ﷺ في سفر ، فأصبحت يوماً قريباً منه ونحن نسير ، فقلت : يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار ، قال : « لقد سألت عن عظيم وإنه ليسير على من يسره الله عليه ، تعبد الله ولا تشرك به شيئاً .. » .

وجاء في آخره ، ثم قال : « ألا أخبرك بملاك ذلك كله ؟ » قلت : بلى يا نبي الله ، فأخذ بلسانه وقال : « كف عليك هذا » فقلت : يا نبي الله ، وأنا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟ فقال : « ثكلتك أمك يا معاذ ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم » .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

انظر : سنن الترمذي ١٢/٥ - كتاب الإيمان - باب ما جاء في حرمة الصلاة - الحديث / ٢٦١٦ . وسنن ابن ماجه ١٣١٤/٢ ، ١٣١٥ - كتاب الفتن - باب كف اللسان في الفتنة الحديث / ٣٩٧٣ . المسند - للإمام أحمد - ٢٣١/٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ . والمصنف - لابن أبي شيبة - ٦٥/٩ .

المعقول ، وأنتم تنكرون على من يقول : إن الله يتكلم بحروف وأصوات قديمة أزلية ، ومعلوم أن ما قلموه أبعده عن العقل والشرع من هذا ، وإن كان العقلاء قد أنكروا هذا - أيضاً - لكن قولكم أشد نكرة ، بل قولكم أبعده من قول النصارى الذين يقولون باسم الأب والابن وروح القدس إليه واحد ، ثم أعجب من هذا أنكم تقولون : إن عبر عنه بالعربية كان هو القرآن ، وبالعبرية كان هو التوراة ، وبالسريانية كان هو الإنجيل ، ومن المعلوم بالاضطرار لكل عاقل أن التوراة إذا عبرت لم تكن معانيها معاني القرآن ، وإن القرآن إذا ترجم<sup>(١)</sup> بالعبرية لم تكن معانيه معاني التوراة ، ثم إن منكم من جعل ذلك المعنى يسمع ومنكم من قال : لا يسمع ، وجعلتم تكليم الله لموسى من جنس الإلهام الذي يلهمه غيره ، حيث قلمت : خلق في نفسه لطيفة أدرك بها الكلام القائم بالذات ، وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ۗ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ۗ ﴾ (٢) .

ففرق سبحانه بين إيحائه إلى غير موسى ، وبين تكليمه لموسى .  
وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْتُمَ اللَّهُ إِلًّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ۗ ﴾ (٣) .  
ففرق بين إيحائه ، وبين تكليمه من وراء حجاب .

- (١) المقصود ترجمة معانيه ، لا ترجمة حروفه فهي غير جائزة على ما ذهب إليه أهل العلم . وانظر ما ذكره الشيخ عن ترجمة القرآن في كتابه « نقض المنطق » ص ٩٧ - ٩٩ . والزركشي في « البرهان في علوم القرآن » ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ .  
(٢) سورة النساء ، الآيتان : ١٦٣ ، ١٦٤ .  
وقد جاء في الأصل : عليك بالحق ورسلاً . وهو خطأ .  
(٣) سورة الشورى ، الآية : ٥١ .

والأحاديث متواترة عن النبي ﷺ بتخصيص موسى بتكليم الله إياه دون إبراهيم وعيسى ونحوهما<sup>(١)</sup> ، وعلى قولكم لا فرق بل قد زعم من زعم من أئمتكم أن الواحد من غير الأنبياء يسمع كلام الله كما سمعه موسى بن عمران ، فمن حصل له إلهام في قلبه جعلتموه قد كلمه الله كما كلم موسى بن عمران ، ومعلوم أن المعتزلة لم يصلوا في الإلحاد إلى هذا الحد ، بل من قال : إن الله خص موسى بأن خلق كلاماً في الهواء سمعه كان أقل بدعة ممن زعم أنه لم يكلمه إلا بأن أفهمه معنى أراده ، بل هذا قريب إلى قول المتفلسفة الذين يقولون : ليس لله كلام إلا ما في النفوس ، وإنه كلم موسى من سماء عقله ، لكن يفارقونها بإثبات المعنى القديم القائم بذات الله .

و - أيضاً - فجعلتم ثبوت القرآن في المصاحف مثل ثبوت الله فيها وقلتم : قوله : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴾<sup>(٢)</sup> بمنزلة قوله : ﴿ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ومعلوم أن المذكور في التوراة هو اسمه ، وأن الله إنما يكتب في المصحف اسمه ، فأسماءه بمنزلة<sup>(٤)</sup> كلامه ، لا أن<sup>(٥)</sup> ذاته بمنزلة كلامه ، والشيء لوجوده أربع<sup>(٦)</sup> مراتب : وجود في الأعيان ، ووجود في الأذهان ، ووجود في

(١) كحديث الشفاعة الطويل الذي أخرجه البخاري وغيره .

انظر : صحيح البخاري ٨ / ٢٠٠ - ٢٠٢ - كتاب التوحيد - باب كلام الرب

- عز وجل - يوم القيامة . .

(٢) سورة الواقعة ، الآية : ٧٧ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٧ .

(٤) قبل كلمة « بمنزلة » ذكر في الأصل : « في التوراة هو اسمه » . والكلام يستقيم

بدونها . والذي يظهر أنه سبق نظر من الناسخ إلى مثلتها في السطر السابق .

(٥) في الأصل ، س : لأن . والمثبت من : ط . ولعله المناسب لسياق الكلام .

(٦) في جميع النسخ : أربعة . وهو خطأ .

اللسان ، ووجود في البنان ، فالأعيان لها المرتبة<sup>(١)</sup> الأولى ، ثم يعلم بالقلوب ، ثم يعبر [ عنها ]<sup>(٢)</sup> باللفظ ، ثم يكتب اللفظ . وأما الكلام فله المرتبة الثالثة وهو الذي يكتب في المصحف ، فأين قول القائل : إن الكلام في الكتاب من قوله : إن المتكلم في الكتاب ، وبينهما من الفرق أعظم مما بين القدم والفرق<sup>(٣)</sup> ، ثم إن منكم من احتج بقوله : ﴿ إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وجعل المراد بذلك العبارة ، وهذا مع أنه متناقض فهو أفسد من قول المعتزلة ، فإنه إن كان أضيف إلى رسول الله ﷺ لأنه أحدث حروفه ، فقد أضافه في موضع إلى رسول هو جبرئيل ، وفي موضع إلى رسول هو محمد ، قال في موضع : ﴿ إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقال في موضع : ﴿ إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾<sup>(٦)</sup> وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُوْمَنُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

ومعلوم أن عبارتها إن<sup>(٧)</sup> أحدثها جبرئيل لم يكن محمد أحدثها [ وإن أحدثها محمد لم يكن جبرئيل أحدثها ]<sup>(٨)</sup> ، فبطل قولكم ، وعلم أنه إنما أضافه إلى الرسول لكونه بلغه وأداه ، لا أنه أحدثه وابتدأه ، ولهذا قال : ﴿ لَقَوْلُ رَسُولٍ ﴾ ولم يقل : لقول ملك ولا نبي ، فذكر اسم الرسول المشعر بأنه بلغ<sup>(٩)</sup> عن غيره ، كما قال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ

(١) في الأصل : مرتبة . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س . وفي ط : عنه .

(٣) الفرق : هو مفرق شعر الرأس . انظر : لسان العرب - لابن منظور - ٣٠١/١٠ - ( فرق ) .

(٤) سورة الحاقة ، الآية : ٤٠ . وسورة التكوير ، الآية : ١٩ .

(٥) سورة التكوير ، الآية : ١٩ .

(٦) سورة الحاقة ، الآية : ٤٠ .

(٧) إن : ساقطة من : س .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٩) في س ، ط : مبلغ .

إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴿١﴾ ، وكان النبي ﷺ يعرض نفسه على الناس بالموسم ويقول : « ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي ، فإن قريشاً منعوني أن أبلغ كلام ربي » ﴿٢﴾ .

ومعلوم أن المعتزلة لا تقول : إن شيئاً من القرآن أحدثه لا جبرئيل ولا محمد ، ولكن يقولون ﴿٣﴾ : إن تلاوتهما له كتلاوته .

وإن قلت : أضافه إلى أحدهما لكونه تلاه بحركاته وأصواته ، فيجب أن يكون القرآن قولاً لكل من تكلم ﴿٤﴾ به من مسلم وكافر وطاهر وجنب حتى إذا قرأه الكافر يكون القرآن قولاً له على قولكم ، فقله بعد هذا : ﴿ إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ ﴿٥﴾ كلام لا فائدة فيه ، إذ هو على أصلكم قول رسول كريم ، وقول فاجر لئيم ، وكذلك المعتزلة احتجت بقوله : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ ﴾ ﴿٦﴾ ، وقالوا : إن الله أحدثه في الهواء ، فاحتج من احتج منكم على أن القرآن المنزل محدث ، ولكن زاد

(١) سورة المائدة ، الآية : ٦٧ .

(٢) الحديث عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بلفظ : « ألا رجل يحملني إلى قومه ، فإن قريشاً .. » . وانظر : سنن أبي داود ١٠٣/٥ - كتاب السنة - باب في القرآن - الحديث / ٤٧٣٤ . وسنن الترمذي ١٨٤/٥ - كتاب فضائل القرآن - الباب رقم ٢٤ - الحديث / ٢٩٢٥ . وقال : هذا حديث غريب صحيح . وسنن ابن ماجه ٧٣/١ - المقدمة - باب فيما أنكرت الجهمية - الحديث ٢٠١ . وسنن الدارمي ٣١٧/٢ - كتاب فضائل القرآن - باب القرآن كلام الله - الحديث / ٣٣٥٧ بلفظ « هل من رجل يحملني إلى قومه ، فإن قريشاً .. » .

(٣) في الأصل : يقول . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب .

(٤) في س : فيجب أن القرآن يكون قولاً من تكلم .. وفي ط : فيجب أن القرآن يكون قول من تكلم ..

(٥) سورة التكويد ، الآية : ١٩ . وسورة الحاقة ، الآية : ٤٠ .

(٦) سورة الأنبياء ، الآية : ٢ .

على الفلاسفة بأن المحدث له إما جبرئيل أو<sup>(١)</sup> محمد .

وإن قلت: إنه محدث في الهواء صرتم كالمعتزلة ، ونقضتم استدلالكم بقوله : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقد استدل من استدل من أئمتكم على قولكم بهاتين الآيتين بقوله : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فإن أراد بذلك أن الله أحدثه بطل استدلاله بقوله : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ ، فإن أراد بذلك أن الرسول أحدثه بطل بإضافته إلى الرسول الآخر ، وكنتم شراً من المعتزلة الذين قالوا : أحدثه الله .

وإن قلت: أراد بذلك أن من تلاه فقد أحدثه ، فقد جعلتموه قولاً لكل من تكلم به من الناس ، برهم وفاجرهم ، وكان ما يقرؤه المسلمون ويسمعونه كلام الناس عندكم لا كلام الله ، ثم إن الله - تعالى - قال : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٥﴾ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٤)</sup> .

فأخبر أن جبرئيل نزله من الله ، لا من هواء ولا من لوح .

وقال : ﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقال : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ حَمْدٌ ۝ تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وأنتم وافقتم المعتزلة بحيث يمتنع أن يكون عندكم

(١) في س ، ط : وإما .

(٢) سورة التكوير ، الآية : ١٩ . وسورة الحاقة ، الآية : ٤٠ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ٢ .

(٤) سورة النحل ، الآيتان : ١٠١ ، ١٠٢ .

(٥) سورة الأنعام ، الآية : ١١٤ .

(٦) سورة الأحقاف ، الآية : ٢ . وسورة الجاثية ، الآية : ٢ . وسورة الزمر ، الآية : ١ .

ولم ترد لفظة : ( الكتاب ) في الأصل . وهو خطأ .

(٧) سورة فصلت ، الآيتان : ١ ، ٢ .

منزلاً من الله ، لأن الله ليس فوق العالم ، ولو كان فوق العالم لم يكن القرآن منزلاً منه ، بل من الهواء .

و - أيضاً - فأنتم في مسائل الأسماء والأحكام قابلتم المعتزلة تقابل التضاد ، حتى رددتم بدعتهم ببدع<sup>(١)</sup> تكاد أن تكون مثلها ، بل هي من وجه شر منها ، ومن وجه دونها ، فإن المعتزلة جعلوا الإيمان اسماً متناولاً لجميع الطاعات القول والعمل ، ومعلوم أن هذا قول السلف والأئمة<sup>(٢)</sup> ، وقالوا : إن الفاسق الملي لا يسمى<sup>(٣)</sup> مؤمناً ولا كافراً<sup>(٤)</sup> ، وقالوا : إن الفساق مخلدون في النار لا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها<sup>(٥)</sup> ، وهم في هذا القول مخالفون للسلف والأئمة ، فخلافتهم في الحكم للسلف ، وأنتم وافقتم الجهمية في الإرجاء والجبر ، فقلتم : الإيمان مجرد تصديق القلب وإن لم يتكلم بلسانه ، وهذا عند السلف والأئمة شر من قول المعتزلة ، ثم إنكم قلتم : إنا لا نعلم الفساق هل يدخل أحد منهم النار أولاً يدخلها أحد منهم ، فوقفتم وشككتهم في نفوذ الوعيد في أهل القبلة جملة ، ومعلوم أن هذا من أعظم البدع عند السلف والأئمة ، فإنهم لا يتنازعون<sup>(٦)</sup> أنه لا بد أن يدخلها من يدخلها من أهل الكبائر ، فأولئك قالوا : لا بد أن يدخلها كل فاسق ، وأنتم قلتم : لا نعلم<sup>(٧)</sup> هل يدخلها فاسق أم لا ؟ فتقابلتم في هذه البدعة ، وقولكم

(١) بدع : ساقطة من : س .

(٢) تقدم بيان مذاهب الناس في الإيمان . فراجعته ص ٦٤٧ - ٦٤٨ .

(٣) في الأصل : الملي الذي لا يسمى . والكلام يستقيم بما أثبتته من : س ، ط .

(٤) أي : في منزلة بين المنزلتين . وهذا في الدنيا .

(٥) وهذا الحكم عليهم في الآخرة ، وتقدم الكلام على مرتكب الكبيرة عند

المتكلمين وبيان مذهب السلف - رحمهم الله - في ذلك . فراجعته في ص ٤٧١ .

(٦) في س : يتنازعون .

(٧) لا نعلم : ساقطة من : س .

أعظم بدعة من قولهم وأعظم مخالفة للسلف والأئمة ، وعلى قولكم لا نعلم شفاعة النبي ﷺ في أهل النار ، لأنه لا يعلم هل يدخلها أحد أم لا ؟ وقولكم إلى إفساد<sup>(١)</sup> الشريعة أقرب من قول المعتزلة ، وكذلك في مسائل القدر ، فإن المعتزلة أنكروا أن يكون الله خالق أفعال العباد أو مريداً لجميع الكائنات<sup>(٢)</sup> ، بل الإرادة عندهم بمعنى المحبة والرضا<sup>(٣)</sup> ، وهو لا يحب ويرضى إلا ما أمر به ، فلا يريد إلا ما أمر به ، وأنتم وافقتموهم على أصلهم الفاسد ، وقاسمتموهم بعد ذلك الضلال ، فصرتم وهم في هذه المسائل كما قال الإمام أحمد في أهل الأهواء<sup>(٤)</sup> : « فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون<sup>(٥)</sup> على مفارقة الكتاب » .

قلتم<sup>(٦)</sup> : إن الإرادة بمعنى المحبة والرضا كما قالت المعتزلة ، لكن قلتم : وهو أراد كل ما يفعله العباد ، فيجب أن يكون محباً راضياً لكل ما يفعله العباد حتى الكفر والفسوق والعصيان<sup>(٧)</sup> ، وتأولتم قوله :

- 
- (١) في س : فساد .  
(٢) انظر رأيهم هذا في :  
مسائل العدل والتوحيد - المختصر في أصول الدين - للقاضي عبد الجبار ص ٢٠٨ . إنقاذ البشرية من الجبر والقدر - للشريف المرتضى - ٢٧٤ . والفرق بين الفرق - للبغدادي - ص ١١٤ ، ١١٥ . والاقتصاد في الاعتقاد - للغزالي - ص ١٢٣ ، ١٣٦ .  
(٣) عقد القاضي عبد الجبار في « المغني » ٥١ / ٦ ( الإرادة ) - فما بعدها - فصلاً في أن المحبة والرضا والاختيار والولاية ترجع إلى الإرادة وما يتصل بذلك ، وقد ناقش فيه قول من يقول : « إن الله لا يجب كونه محباً لما يريد » .  
(٤) في الرد على الجهمية والزندقة - ص ٨٥ .  
(٥) في الرد على الجهمية : مجموعون .  
(٦) في ط : وقلتم .  
(٧) تقدم الكلام على رأي الأشاعرة في هذه المسألة ص ٩٦٠ .

﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾<sup>(١)</sup> على المؤمنين من عباده<sup>(٢)</sup> ، وعلى قولكم لا يرضى لعباده الإيمان يعني الكافرين منهم ، إذ عندكم كل من فعل فعلاً فقد رضيه منه ، ومن لم يفعله لا يرضاه منه ، فقد رضي عندكم من إبليس وفرعون ونحوهما كفرهم ولم يرض منهم الإيمان ، وكذلك قلتم في قوله : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾<sup>(٣)</sup> أي : لا يحبه للمؤمنين<sup>(٤)</sup> ، وأما من قال منكم<sup>(٥)</sup> : لا يحبه ديناً أو لا يرضاه ديناً فهذا أقرب ، لكنه بمنزلة قولكم : لا يريده ديناً ولا يشاؤه ديناً ، فيجوز عندكم أن يقال : يحب الفساد ويرضاه ، أي : يحبه فساداً ويرضاه فساداً كما أراد فساداً .

وأنكرتم على المعتزلة ما أنكره المسلمون عليهم ، وهو قولهم : إن الله لا يقدر أن يفعل بالكفار غير ما فعل بهم من اللطف<sup>(٦)</sup> ، وأنكرتم على من قال منهم : إن خلاف المعلوم غير مقدور ، ثم قلتم : إن العبد لا يقدر على غير ما علم منه ، وإنه لا استطاعة له إلا إذا كان فاعلاً فقط ، فأما من لم يفعل فإنه لا استطاعة له أصلاً<sup>(٧)</sup> ، فخالفتم قوله : ﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ

(١) سورة الزمر ، الآية : ٧ .

(٢) انظر هذا التأويل في : التفسير الكبير - للرازي - ٢٤٧/٢٦ . والتمهيد - للباقلاني - ص ٢٨٤ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٠٥ .

(٤) انظر هذا التأويل في : التفسير الكبير - للرازي - ٢٠٢/٥ . والتمهيد - للباقلاني - ص ٢٨٤ .

(٥) كأبي بكر الباقلاني في « التمهيد » ص ٢٨٤ . والشهرستاني في « نهاية الإقدام » ص ٢٥٩ .

(٦) تقدم الكلام على اللطف عند المعتزلة ص ٦٢٧ .

(٧) الأشاعرة يقولون - كما بينه الشيخ رحمه الله - : إن الإنسان يستطيع باستطاعة هي غيره ، يستحيل تقدمها للفعل ، بل الفعل يحدث الاستطاعة في حال حدوثها . أي : إن الاستطاعة تقارن الفعل عندهم ، ويستدلون لذلك بأدلة عقلية أحيل عليها في المصادر التالية : اللمع - لأبي الحسن الأشعري - ص ٩٣ - ٩٥ . الإرشاد - لأبي المعالي الجويني - ص ٢١٩ - ٢٢٢ . التمهيد - لأبي بكر الباقلاني =

النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿١﴾ ونحو ذلك من النصوص ، ولزمكم أن كل من لم يؤمن بالله فإنه لم يكن قادراً على الإيمان ، وكل من ترك طاعة الله فإنه لم يكن مستطيعاً لها ، فإن ضم ضام هذا إلى قوله : ﴿ فَأَنْفُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (٢) وقول النبي ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (٣) تركب من هذين أن كل كافر وفاجر فإنه قد اتقى الله

= ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ . أما المعتزلة فأجمعت على أن الاستطاعة قبل الفعل ، وهي قدرة عليه وعلى ضده ، وهي غير موجبة للفعل .

انظر : شرح الأصول الخمسة - للقاضي عبد الجبار - ص ٣٩٦ . مقالات الإسلاميين - لأبي الحسن الأشعري - ٣٠٠/١ . والصواب في هذه المسألة كما قال الشيخ في « الفتاوى » ٣٧٢/٨ ، ٣٧٣ : « والذي دل عليه الكتاب والسنة : أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ، ومقارنة له - أيضاً - وتقارنه - أيضاً - استطاعة أخرى لا تصلح لغيره . فالاستطاعة نوعان : متقدمة صالحة للضدين ، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل .

فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له ، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له .. » .

ثم ذكر - رحمه الله - الأدلة على النوعين من الكتاب والسنة قال : « فالأولى : هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي ، والثواب والعقاب ، وعليها يتكلم الفقهاء ، وهي الغالبة في عرف الناس . والثانية : هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر ، وبها يتحقق وجود الفعل » .

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٩٧ .

(٢) سورة التغابن ، الآية : ١٦ .

(٣) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « دعوني ما تركتكم إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم .. » .

صحيح البخاري ١٤٢/٩ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ .

والحديث مع اختلاف في الألفاظ في : صحيح مسلم ٩٧٥/٢ - كتاب الحج - باب فرض الحج مرة في العمر - الحديث / ٤١٢ . وسنن النسائي ٨٣/٥ - كتاب =

ما استطاع ، وأنه قد أتى فيما أمر بما استطاع إذ لم يستطع غير ما فعل ، وأنتم وإن كنتم لا تستلزمون<sup>(١)</sup> ذلك فهو لازم قولكم إذا لم تجعلوا الاستطاعة نوعين ، وقول القدرية الذين يجعلون استطاعة العبد صالحة للضدين ، ولا يثبتون الاستطاعة التي هي مناط الأمر والنهي أقرب إلى الكتاب والسنة والشريعة من قولكم : إنه لا استطاعة إلا للفاعل وإن من لم يفعل فعلاً فلا استطاعة له عليه ، وكل من تدبر القولين بغير هوى علم أن كلا منهما وإن كان فيه من خلاف السنة ما فيه فقولكم أكثر خلافاً للسنة .

وكذلك المعتزلة قالوا : إن الله لم يخلق أفعال العباد بل العبد هو الذي يحدث أفعاله ، فضلوا بقولهم : إن الله لم يخلق أفعال العباد . وقلتم أنتم : إن العبد لا يفعل أفعاله ، بل هي فعل الله تعالى ، ولكن هي كسب للعبد<sup>(٢)</sup> ولم .....

= مناسك الحج - باب وجوب الحج . وسنن ابن ماجة ٣/١ - المقدمة - باب اتباع سنة رسول الله ﷺ - الحديث ١ / . ومسند الإمام أحمد ٢/٢٤٧ ، ٢٥٨ .  
(١) في ط : لا تلتزمون . وهو تصحيف .

(٢) قال الأشعري والباقلاني : « الواقع بالقدرة الحادثة هو كون الفعل كسباً ، دون كونه موجوداً أو محدثاً ، فكونه كسباً وصف للوجود بمثابة كونه معلوماً . ولخص بعض متأخريهم هذه العبارات بأن قال : الكسب عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل ، فإن الله - سبحانه - أجرى العبادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته لا بهما ، فهذا الاقتران هو الكسب » .

يقول ابن القيم - رحمه الله - بعد ذكره لما تقدم : « ولهذا قال كثير من العقلاء : إن هذا من محالات الكلام ، وإنه شقيق أحوال أبي هاشم وطفرة النظام ، والمعنى القائم بالنفس الذي يسميه القائلون به كلاماً ، وشيء من ذلك غير معقول ، ولا متصور » .

ثم بين - رحمه الله - أن ما استقر عليه قول الأشعري أن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها ولم يقع المقدور ولا صفة من صفاته ، بل المقدور بجميع صفاته واقع بالقدرة القديمة ، ولا تأثير للقدرة الحادثة فيه ، وتابعه على ذلك عامة أصحابه » .

تفرقوا<sup>(١)</sup> بين الكسب والفعل بفرق معقول<sup>(٢)</sup> ، وادعيتم العلم الضروري بأن كون العبد فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً أمر محدث ممكن ، فلا بد له من محدث واجب ، وهذا حق أصبتم فيه دون المعتزلة ، لكن من المعتزلة من ادعى العلم الضروري بأن العبد يحدث<sup>(٣)</sup> أفعاله ، وهذا - أيضاً - حق أصابوا فيه دونكم .

= شفاء العليل - لابن القيم - ص ١٢٢ . وانظر : اللمع - للأشعري - ص ٩٦ ، ٩٧ . والتمهيد - للباقلاني - ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ . والملل والنحل - للشهرستاني - ٩٦/١ - ٩٨ .

(١) في الأصل ، س ، يفرقوا . ولعل ما أثبت من : ط يكون مناسباً للسياق .  
(٢) ذكر الشيخ - رحمه الله - في « الفتاوى » ١١٩/٨ : أنهم فرقوا بين الكسب الذي أثبتوه وبين الفعل فقالوا : « الكسب عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة ، والخلق هو المقدور بالقدرة القديمة .

وقالوا - أيضاً - : الكسب هو الفعل القائم بمحل القدرة عليه ، والخلق هو الفعل الخارج عن محل القدرة عليه » .

ثم بين - رحمه الله - أن الناس قالوا لهم : « هذا لا يوجب فرقاً بين كون العبد كسب وبين كونه فعل ، وأوجد وأحدث وصنع وعمل ونحو ذلك ، فإن فعله وإحداثه وعمله وصنعه هو - أيضاً - مقدور بالقدرة الحادثة ، وهو قائم في محل القدرة الحادثة . - أيضاً - فهذا فرق لا حقيقة له ، فإن كون المقدور في محل القدرة أو خارجاً عن محلها لا يعود إلى نفس تأثير القدرة فيه : وهو مبني على أصليين :

أن الله لا يقدر على فعل يقوم بنفسه ، وأن خلقه للعالم هو نفس العالم ، وأكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم على خلاف ذلك .

الثاني : أن قدرة العبد لا يكون مقدورها إلا في محل وجودها ، ولا يكون شيء من مقدورها خارجاً عن محلها » .

انظر ما ذكره الآمدي في « غاية المرام » ص ٢٢٣ من الفرق بين الكسب والخلق .

(٣) يحدث : ساقطة من : س .

ولهذا<sup>(١)</sup> كان أهل السنة والجماعة على أن العبد فاعل لأفعاله حقيقة ، والله خلق الفاعل فاعلاً ، كما قال : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ ﴾ ، وليس كونه قادراً مريداً فاعلاً بالزوم له من كونه طويلاً قصيراً والله خلقه على هذه الصفة ، فليس ما ذكره الله في كتابه من أن العباد يفعلون ويصنعون بمناف أن يكون الله خلقهم على هذه الصفة ، وكون العبد فاعلاً لما جعل الله فيه من القدرة كسائر<sup>(٢)</sup> ما خلقه الله بقوة فيه ، وقدرته سبب في حصول مقدوره كسائر الأسباب ، والأسباب لا ينكر<sup>(٤)</sup> وجودها ولا ينكر أن الله خلقها وخلق المسبب بها ، فمن قال : قدرة العبد مؤثرة في المقدور كتأثير سائر الأسباب في مسيبتها لم ينكر قوله ، ومن قال : ليست مؤثرة أي ليست مستقلة وليست مبدعة ، كما أن سائر الأسباب ليست كذلك لم ينكر قوله ، فإن السبب ليس علة مستقلة بمسببه ، بل لا بد له من أسباب آخر ، ولا بد من صرف الموانع ، والله خالق مجموع الأسباب ، وصارف جميع الموانع ، وهذا هو الخلق المطلق والتأثير المطلق الذي ليس إلا لله وحده ، وكل ما سواه مما يجعل سبباً ومؤثراً فإنه جزء سبب ، فلا ينفي هذا الجزء ، ولا يعطي ما لا يستحقه من كونه مبدعاً خالقاً ، ومن كونه واحداً لا شريك له ، فهو رب كل شيء ومليكه ، وأنتم خالفتهم من نصوص الكتاب والسنة وسلف الأمة في مسائل الصفات والقرآن والرؤية ومسائل الأسماء والأحكام<sup>(٥)</sup> والقدر ما تأولتموه ، فالمعتزلة ونحوهم إذا خالفوا من ذلك ما تأولوه لم يكن لكم عليهم حجة ، وإذا قدحتم في

(١) في هامش س : قف على مذهب أهل السنة .

(٢) سورة المعارج ، الآيتان : ١٩ - ٢٠ .

(٣) في س ، ط : هو كسائر .

(٤) في الأصل ، س : لا تنكر . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .

(٥) في س : الأحكام والأسماء .

المعتزلة بما ابتدعوه من المقالات وخالفوه من السنن والآثار<sup>(١)</sup> قدحوا فيكم بمثل ذلك، وإذا نسبتموهم<sup>(٢)</sup> إلى القدح في السلف والأئمة نسبوكم إلى مثل ذلك، فما تدمونهم به من مخالفة الكتاب والسنة والإجماع يدمونكم بنظيره، ولا محيص لكم عن ذلك إلا بترك ما ابتدعتموه وما وافقتموه عليه من البدعة، وما ابتدعتموه أنتم، وحينئذ فيكون الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها سليماً من التناقض والتعارض محفوظاً، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

وبالجملة فعامه ما ذمه السلف والأئمة وعابوه على المعتزلة، من الكلام المخالف للكتاب والسنة والإجماع القديم لكم منه أوفر نصيب، بل تارة تكونون<sup>(٤)</sup> أشد مخالفة لذلك من المعتزلة، وقد شركتموه<sup>(٥)</sup> في أصول ضلالهم التي فارقوا بها سلف الأمة وأئمتها، ونبذوا بها كتاب الله وراء ظهورهم، فإنهم لا يثبتون شيئاً من صفات الله تعالى، ولا يزهونه عن شيء بالكتاب والسنة والإجماع [ بل يزعمون أن معرفة صحة الكتاب والسنة والإجماع<sup>(٦)</sup> موقوف على العلم بذلك، والعلم بذلك لا يحصل به لئلا يلزم الدور، فيرجعون إلى مجرد رأيهم في ذلك<sup>(٧)</sup>، وإذا استدلوا بالقرآن كان ذلك على وجه الاعتضاد والاستشهاد لا على وجه الاعتماد

(١) الآثار : ساقطة من : س .

(٢) في س : نسبتموه . وهو تصحيف .

(٣) سورة الحجر ، الآية : ٩ .

(٤) في الأصل : تكون . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب .

(٥) في ط : شاركتموهم .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من : س ، ط .

(٧) وشاركهم الأشاعرة في ذلك .

انظر : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين - للرازي - ص ٥١ . حيث ذكر أن كل ما يتوقف العلم بصدق الرسول على العلم به لا يمكن إثباته بالنقل وإلا لزم الدور .

والاعتقاد ، وما خالف قولهم من القرآن تأولوه على مقتضى آرائهم ، واستخفوا بالكتاب والسنة وسموها<sup>(١)</sup> ظواهر ، وإذا استدلوا على قولهم بمثل قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أو قوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ونحو ذلك ، لم تكن هذه النصوص هي عمدتهم ولكن يدفعون [ بها ]<sup>(٥)</sup> عن أنفسهم عند المسلمين ، وأما الأحاديث النبوية فلا حرمة لها عندهم ، بل تارة يردونها بكل طريق ممكن ، وتارة يتأولونها ، ثم<sup>(٦)</sup> يزعمون أن ما وضعوه برأيهم قواطع عقلية ، وأن هذه القواطع العقلية ترد لأجلها نصوص الكتاب والسنة ، إما بالتأويل ، وإما بالتفويض ، وإما بالتكذيب ، وأنتم شركاؤهم في هذه الأصول كلها<sup>(٧)</sup> ، .....

(١) في ط : سموهما .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٠٣ .

(٣) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

(٤) سورة الحديد ، الآية : ٤ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٦) ثم : ساقطة من : س .

(٧) وقد خصص إمام الحرمين الجويني لذلك باباً في « الإرشاد » ص ٣٥٨ - ٣٦٠

أسماء « باب القول في السمعيات » قال فيه : « اعلموا ، وفقكم الله تعالى أن أصول العقائد تنقسم إلى ما يدرك عقلاً ، ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعاً ، وإلى ما يدرك عقلاً ، ولا يتقدر إدراكه عقلاً ، وإلى ما يجوز إدراكه سمعاً وعقلاً » .

وبعد أن تكلم على كل قسم من هذه الأقسام قال : « فإذا ثبتت هذه المقدمة ، فيتعين بعدها على كل معتن بالدين واثق بعقله أن ينظر فيما تعلق به الأدلة السمعية ، فإن صادفه غير مستحيل في العقل ، وكانت الأدلة السمعية قاطعة في طرقها ، لا مجال للاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها - فما هذا سبيله - فلا وجه إلا القطع به .

وإذا لم تثبت الأدلة السمعية بطرق قاطعة ، ولم يكن مضمونها مستحيلاً في العقل ، وثبتت أصولها قطعاً ، ولكن طريق التأويل يجول فيها ، فلا سبيل إلى =

ومنهم<sup>(١)</sup> أخذتموها ، وأنتم فروخهم فيها ، كما يقال : الأشعرية  
مخانيث المعتزلة<sup>(٢)</sup> ، والمعتزلة مخانيث الفلاسفة<sup>(٣)</sup> ، لكن لما شاع بين

= القطع ، ولكن المتدين يغلب على ظنه ثبوت ما دل الدليل السمعي على ثبوته ،  
وإن لم يكن قاطعاً ، وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفاً لفضية العقل ،  
فهو مردود قطعاً بأن الشرع لا يخالف العقل ، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت  
سمع قاطع ، ولا خفاء به .

أما الرازي فإننا نجده يقول في كتابه « أساس التقديس » ص ١٧٢ ، ١٧٣ :  
« اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية  
يشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة : » .

ويعد أن تكلم عليها مما يفيد إبطالها قال : « ولما بطلت الأقسام الأربعة لم  
يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن  
يقال : إنها غير صحيحة ، أو يقال : إنها صحيحة ، إلا أن المراد منها غير  
ظواهرها ، ثم إن جوزنا التأويل ، واشتغلنا على سبيل التبرع بذكر التأويلات على  
التفصيل ، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله - تعالى - فهذا هو القانون  
الكلبي المرجوع إليه في المتشابهات » .

وهذا القانون الكلبي عند الرازي مصرح به في كتبه مثل : « نهاية العقول في  
دراية الأصول » - مخطوط - اللوحة ١٤ . ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين «  
ص ٥١ .

(١) في الأصل : ومنهم من أخذتموها . والكلام يستقيم بدون هذه الزيادة كما في :  
س ، ط .

(٢) نسب الشيخ - رحمه الله - في « مجموع الفتاوى » ٣٤٩/١٤ ، هذا القول إلى :  
أبي إسماعيل الهروي .

(٣) يقول الشيخ - رحمه الله - في « الفتاوى » ٣٤٩/١٤ : « ومن الناس من يقول :  
المعتزلة مخانيث الفلاسفة .

وقد ذكر الأشعري وغيره هذا لأن قائله لم يعلم أن جهماً سبق هؤلاء إلى هذا  
الأصل ، أو لأنهم مخانيثهم من بعض الوجوه ، وإلا فمخالفتهم للفلاسفة كبيرة  
جداً » .

والمعنى : تشبهوا بهم وفعّلوا مثل فعلهم . انظر : تاج العروس للزبيدي - ١/  
(خنت) .

الأمة فساد مذهب المعتزلة ، ونفرت القلوب عنهم ، صرتم تظهرون الرد عليهم في بعض المواضع ، مع مقاربتكم أو موافقتكم لهم في الحقيقة ، وهم سموا أنفسهم أهل التوحيد ، لاعتقادهم أن التوحيد هو نفي الصفات ، وأنتم وافقتموهم على تسمية أنفسكم أهل التوحيد ، وجعلتم نفي بعض الصفات من التوحيد ، وسموا ما ابتدعوه من الكلام الفاسد ، إما في الحكم ، وإما في الدليل ، أصول الدين ، وأنتم شركتموهم<sup>(١)</sup> في ذلك .

وقد علم ذم السلف والأئمة لهذا الكلام ، بل علم من يعرف دين الإسلام وما بعث الله به نبيه - عليه أفضل الصلاة والسلام - ما فيه من المخالفة لكتب الله وأنبيائه ورسله ، وقد بسطنا الكلام على فساد هذه الأصول في غير هذا الموضوع<sup>(٢)</sup> ، وبيننا أن دلالة<sup>(٣)</sup> الكتاب والسنة التي يسمونها دلالة السمع ليست بمجرد الخبر ، كما تظنونهم أنهم ، حتى جعلتم ما دلّ عليه السمع إنما هو بطريق الخبر الموقوف على تصديق المخبر<sup>(٤)</sup> ، ثم جعلتم تصديق المخبر - وهو الرسول - موقوفاً على هذه الأصول التي سميتموها<sup>(٥)</sup> أنتم وهم العقليات ، وجعلوا منها نفي<sup>(٦)</sup>

(١) في ط : شاركتموهم .

(٢) بين الشيخ - رحمه الله - في كتابه « درء تعارض العقل والنقل » ٢٢/١ أنه صنف مصنفاً قديماً منذ نحو ثلاثين سنة في فساد ما زعمه هؤلاء من أن الاستدلال بالأدلة السمعية موقوف على مقدمات ظنية ، وأنه ذكر طرفاً من بيان فساد هذا الكلام في الكلام على المحصل .

يقول د . محمد رشاد سالم - رحمه الله - محقق الكتاب : « من مؤلفات ابن تيمية كتاب شرح أول المحصل ، في مجلد ، وهو كتاب مفقود » .

(٣) في س : دلة . وهو تصحيف .

(٤) انظر : الإرشاد - للجويني - ص ٨ .

(٥) في س : سميوها . وهو تصحيف .

(٦) في ط : نفس . وهو تصحيف .

الصفات والتكذيب بالقدر ، ووافقتموهم على أن منها نفي كثير من الصفات ، وأنتم لم تثبتوا القدر حتى أبطلتم ما في أمر الله ونهيه ، بل [ ما ]<sup>(١)</sup> في خلقه وأمره من الحكم والمصالح والمناسبات ، وزعمتم أن الرد على القدريّة لا يتم إلا بنفي تحسين العقل وتبويحه مطلقاً ، وأن تجعل الأفعال كلها سواء في أنفسها لا فرق في نفس الأمر بين الصلاة والزنا إلا من جهة تحكّم<sup>(٢)</sup> الشارع بإيجاب أحدهما وتحريم الآخر ، فصار قولكم مدرجة إلى فساد الدين والشريعة ، وذلك أعظم فساداً من التكذيب بالقدر ، وقد بينا في غير هذا الموضع<sup>(٣)</sup> أن القرآن ضرب الله فيه الأمثال ، وهي المقاييس العقلية التي يثبت بها ما يخبر به من أصول الدين ، كالتوحيد وتصديق الرسل وإمكان المعاد ، وأن ذلك مذكور في القرآن على أكمل الوجوه ، وأن عامة ما يثبت النظر من المتكلمين والمتفلسفة في هذا الباب يأتي القرآن بخلاصته وبما هو أحسن منه على أتم الوجوه ، بل لا نسبة بينهما لعظم التفاوت .

ومعلوم أن هذا أمر عظيم ، وخطب جسيم ، فإنكم والمعتزلة تثبتون كثيراً مما<sup>(٤)</sup> يثبتونه من أصول الدين بطرق ضعيفة أو فاسدة ، مع ما يتضمن ذلك من التكذيب بكثير من أصول الدين ، وحقيقة قولهم الذي وافقتموهم عليه : أنه لا يمكن تصديق الرسول في بعض ما أخبر به إلا بتكذيبه في شيء مما أخبر به ، فلا يمكن الإيمان بالكتاب كله ، بل يكفر

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في ط : حكم .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى - ٤٦/٢ ، ٤٧ ، ٤٨/١٢ ، ٨٢ ، حيث بين - رحمه الله - أن في القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس ، بل عامة ما يأتي به حذاق النظر من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها ، وبما هو أحسن منها .

(٤) في الأصل ، س : ما . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .

ببعضه ويؤمن ببعضه ، فيهدم من الدين جانب ويبني منه جانب على غير أساس ثابت ، ولولا أن هذا الموضوع لا يسع<sup>(١)</sup> ذلك لفصلناه ، فإننا قد بسطنا في مواضع ، مثل ما يقال : من أنه لا يمكن الإقرار بالصانع إلا بنفي صفاته أو بعضها ، التي يستلزم نفيها تعطيله في الحقيقة ، فيبقى الإنسان مثبتاً له نافياً له مقراً بوجوده مستلزماً لعدمه ، وإن كان لا يشعر بالتناقض .

وأما العقليات ، فإنكم وافقتم المعتزلة والفلاسفة على أصول يلزم من تسليمها فساد ما بينتموه ، فإنكم لما سلمتم لهم أن الأعراض وهي صفات تدل على حدوث ما قامت به أو تدل على إمكانه<sup>(٢)</sup> ، كانوا مستدلين بهذا على نفي الصفات عن الرب - سبحانه وتعالى - فتقطعون معهم ، ثم أتمت إنما استدللتم على المتفلسفة بأن ما قامت به الحوادث فهو حادث ، فإنهم يزعمون أن القديم تقوم به الحوادث ، ولما ادعيتم أن ما قامت به الحوادث فهو حادث ألزموكم أول الحوادث ، فقالوا : ذلك الحادث إما أن يكون لحدوثه سبب ، وإما أن لا يكون لحدوثه سبب ، فإن كان لحدوثه سبب لزم تسلسل الحوادث وذلك يبطل دليلكم عليهم ، إذ هو مبني على تسلسل الحوادث وامتناع حوادث لا أول لها ، وإن لم

(١) في الأصل : لا يتسع . والمثبت من : س . ولعله المناسب للسياق .

(٢) انظر : الإرشاد - للجويني - ص ١٧ فما بعدها . حيث فسر العرض بأنه المعنى القائم بالجواهر ، كالألوان والطعوم والروائح ، والحياة والموت ، والعلوم والإرادات والقدر القائمة بالجواهر . وانجوهر عنده هو المتحيز ، وكل ذي حجم متحيز ، والعالم جواهر وأعراض . والجواهر حادثة ، وإثبات حدثها يبني على أصول .

منها : إثبات الأعراض .

ومنها : إثبات حدثها .

ومنها : إثبات استحالة تعري الجواهر عنها .

ومنها : إثبات استحالة حوادث لا أول لها .

يكن لحدوثه سبب جاز ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر بلا مرجح ، وهذا يبطل جميع أصولكم وأصول المعتزلة والفلاسفة ، ويبطل إثباتكم لوجود الصانع ، فأنتم مع الفلاسفة بين أمرين : إما أن تجوزوا حوادث لا أول لها فيبطل دليلكم عليهم الذي أثبتتم به حدوث العالم وهو أصل الأصول عندكم وإما أن لا تجوزوا ذلك ، فيبطل - أيضاً - دليلكم على حدوث العالم ، فعلى كلا التقديرين دليلكم الذي هو أصل أصولكم على حدوث العالم باطل ، وأما المعتزلة فهم يوافقونكم على هذا الأصل ، لكن خطاب الفلاسفة لهم كخطاب الفلاسفة لكم ، وأما خطاب المعتزلة فإنهم يقولون لكم : إذا سلمتم أن ما تقوم به الحوادث لا يكون إلا جسماً لزمكم أن تقولوا : ما تقوم به الأعراض لا يكون جسماً ، إذ لا فرق في<sup>(١)</sup> المعقول بين قيام الأعراض والحوادث ، وإذا كان ما قام به الأعراض لا يكون إلا جسماً ، وأنتم قد قلتم : تقوم به الصفات وهي في الحقيقة الأعراض ، لزمكم<sup>(٢)</sup> أن يكون جسماً ، والجسم حادث ، فيلزم أن يكون حادثاً ، ويقول لكم المعتزلي : إن قيام الكلام والحياة والعلم والقدرة ونحو ذلك بمحل ليس بجسم ، ودعوى أن هذه الصفات ليست أعراضاً أمر معلوم الفساد بالضرورة ، وكان جوابكم للمعتزلة في هذا المقام أن قلتم لهم : كما اتفقنا نحن وأنتم على أن الله حي عالم قادر وليس بجسم ، فذلك يجب أن تكون له حياة وعلم وقدرة وليست أعراضاً ، وتقوم به ولا يكون جسماً .

ومعلوم أن هذا الجواب ليس بعلمي ولا يحصل به انقطاع المعتزلة ولا غيرهم ، إذ يقال لكم : المعتزلة مخطئون إما في قولهم : إن هذه الأسماء تثبت لغير جسم ، وإما في قولهم : إن هذه الصفات لا تقوم إلا

(١) في الأصل : بين . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب .

(٢) في س ، ط : لزم .

بجسم ، فلم <sup>(١)</sup> قلت إن خطأهم في الثاني دون الأول ؟  
فإن قلت لأنه <sup>(٢)</sup> قد قام الدليل على نفي الجسم .  
قيل لكم : ذلك الدليل بعينه ينفي قيام الصفات التي هي الأعراض  
به ، إذ لا يعقل ما يقوم به الأعراض إلا الجسم .  
ويقال لكم : الدليل على الذي نفيتم به الجسم إنما هو الاستدلال  
على حدوثه بحدوث الأعراض ، وهذا الدليل آخره بعد تقرير كل مقدمة  
هو منع حوادث لا أول لها ، وهذه المقدمة إن صحت لزمكم إثبات  
حوادث بلا سبب ، وذلك يبطل أصل دليلكم على إثبات الصانع ، فإنه  
متى جوز الحدوث بلا مرجح تام يلزم من الحدوث لزم ترجيح أحد طرفي  
الممكن على الآخر بلا مرجح ، وهو يسد باب إثبات الصانع ، بل يستلزم  
أن لا يكون في الوجود موجود واجب ، وهو في نفسه من أفسد ما يقال ،  
ولهذا لم يقله عاقل .

قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري في  
كتابه « ذم الكلام » <sup>(٣)</sup> باب : في <sup>(٤)</sup> ذكر كلام الأشعري <sup>(٥)</sup> : ولما نظر  
المبرزون من علماء الأمة وأهل الفهم من أهل السنة طوايا <sup>(٦)</sup> كلام  
الجهمية ، وما أودعته رموز <sup>(٧)</sup> الفلاسفة ، ولم نقف منهم <sup>(٨)</sup> إلا على  
التعطيل البحت ، وإن قطب مذهبهم ، ومنتهى عقيدتهم <sup>(٩)</sup> ، ما صرحت

- 
- (١) في الأصل : فلو . والمثبت من : س ، ط ، ولعله المناسب لسياق الكلام .
  - (٢) لأنه : ساقطة من : س ، ط .
  - (٣) ذم الكلام - لأبي إسماعيل الهروي - ج/٧ - اللوحات : ٣٠ - ٣١ .
  - (٤) في : ساقطة من : ذم الكلام .
  - (٥) في س ، ط : الأشعرية .
  - (٦) في الأصل : طويا . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، وذم الكلام .
  - (٧) في ذم الكلام : أمو .
  - (٨) في ذم الكلام : منه .
  - (٩) في س ، ط : عقيدتهم .

به رؤوس<sup>(١)</sup> الزنادقة قبلهم ، أن الفلك دوار [ و ]<sup>(٢)</sup> السماء خالية ، وإن قولهم : إنه تعالى في كل موضع وفي كل شيء ، ما استثنوا<sup>(٣)</sup> جوف كلب ، ولا جوف خنزير ولا حشاً فراراً من الإثبات ، وذهاباً عن التحقيق ، وإن قولهم : سميع بلا سمع ، بصير بلا بصر ، عليم بلا علم ، قدير<sup>(٤)</sup> بلا قدرة ، إله بلا نفس ولا شخص ولا صورة ، ثم قالوا : لا حياة له ، ثم قالوا : لا شيء ، فإنه لو كان شيئاً لأشبه الأشياء حاولوا حول [ مقال ]<sup>(٥)</sup> رؤوس الزنادقة القدماء ، إذ قالوا : الباري لا صفة ولا لا صفة ، خافوا على قلوب ضعفاء المسلمين وأهل الغفلة وقلة الفهم منهم ، إذ كان ظاهر تعلقهم بالقرآن ، وإن كان اعتصاماً به من السيف ، واجتناناً<sup>(٦)</sup> به منهم<sup>(٧)</sup> ، وإذ هم يردون<sup>(٨)</sup> التوحيد ، ويخاضون المسلمين ، ويحملون الطيالة<sup>(٩)</sup> فأفصحوا بمعانيهم<sup>(١٠)</sup> ، وصاحوا بسوء ضمائرهم ، ونادوا على خبايا نكتهم ، فيأطول ما لقوا في أيامهم من سيوف الخلفاء ، وألسن العلماء ، وهجران الدهماء<sup>(١١)</sup> فقد شحنت

- 
- (١) في الأصل : درس . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، و ذم الكلام .  
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، و ذم الكلام .  
(٣) في س : ما استثنوا .  
(٤) في ذم الكلام : قادر .  
(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، و ذم الكلام .  
(٦) في الأصل : واجتناباً . والمثبت من : س ، ط ، و ذم الكلام . ولعله المناسب .  
والاجتنان : الاستتار . لسان العرب لابن منظور ٩٤ / ١٣ ( جنن ) .  
(٧) في ذم الكلام : منه .  
(٨) في جميع النسخ ، و ذم الكلام : يرون . ولعل ما أثبتته يناسب السياق .  
(٩) الطيالة : الطلس الوسخ من الثياب . والمقصود : أنهم يحملون ما فيه شائبة .  
القاموس المحيط - للفيروزآبادي ٨٧ / ٣ ( طلس ) .  
(١٠) في جميع النسخ : بمعانيهم . والمثبت من : ذم الكلام . ولعله المناسب .  
(١١) الدهماء : بفتح الدال هم : العدد الكثير وجماعة الناس . القاموس المحيط - للفيروزآبادي - ٢ / ٢٢٥ ( دهم ) .

كتاب<sup>(١)</sup> « تكفير الجهمية » من مقالات علماء الإسلام فيهم ، ودأب الخلفاء فيهم ، ودق عامة أهل السنة عليهم ، وإجماع المسلمين على إخراجهم من الملة ، ثقلت عليهم الوحشة ، وطالت عليهم الذلة ، وأعيتهم الحيلة إلا أن يظهروا الخلاف لأولهم والرد عليهم ، ويصفوا كلامهم صفاً<sup>(٢)</sup> ، يكون ألوح للإفهام ، وأنجع في العوام ، من أساس أولهم ، يجد ذلك المساغ ، ويتخلصوا من خزي الشناعة ، فجاءت بمخاريق تراءى للغير<sup>(٣)</sup> بغير ما في الحشايا ، ينظر الناظر الفهم في حذرها ، فيرى مخ الفلسفة يكسى لحاء السنة ، وعقد الجهمية ينحل ألقاب الحكمة ، يردون على اليهود قولهم : ﴿ يد الله مغلولة ﴾<sup>(٤)</sup> ، فينكرون الغل ، وينكرون اليد ، فيكونون<sup>(٥)</sup> أسوأ حالاً من اليهود ، لأن الله أثبت الصفة ، ونفى العيب ، واليهود أثبتت الصفة ، وأثبتت العيب ، وهؤلاء نفوا الصفة كما نفوا العيب ، ويردون على النصارى في مقالته<sup>(٦)</sup> في عيسى وأمه ، فيقولون : لا يكون في المخلوق غير المخلوق<sup>(٧)</sup> ، فيبطلون القرآن ، فلا يخفى على ذوي الأبواب أن كلام أولهم<sup>(٨)</sup> وكلام آخرهم<sup>(٩)</sup> كخيطة السحارة<sup>(١٠)</sup> .

- (١) في الأصل : قلوبهم . والمثبت من : س ، ط ، و ذم الكلام . ولعله المناسب .
- (٢) في ذم الكلام : ويصبغوا كلامهم صبغاً .
- (٣) في س ، و ذم الكلام : ترايا للغيبي . وفي ط : تترأى للغيبي .
- (٤) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ .
- (٥) في الأصل : يكون . والمثبت من : س ، ط ، و ذم الكلام . ولعله المناسب .
- (٦) في س ، ط ، و ذم الكلام : مقالهم .
- (٧) في ذم الكلام : مخلوق .
- (٨) في س ، ط ، و ذم الكلام : أوليهم .
- (٩) في س ، ط ، و ذم الكلام : آخريهم .
- (١٠) سحر : خدع ، ومنه ساحر وسحار ، وجمعه : سحرة وسحارة ، وهم يستعملون في سحرهم خيوطاً يعقدونها وينفثون فيها . والسحارة شيء يلعب به الصبيان إذا مدّ من جانب خرج على لون ، وإذا مدّ من جانب آخر خرج على لون آخر =

فاسمعوا الآن يا أولي الألباب ، وانظروا ما فضل هؤلاء على أولئك ، أولئك قالوا - قبح الله مقاتلهم - : إن الله موجود بكل مكان ، وهؤلاء يقولون : ليس هو في مكان ، ولا يوصف بأين ، وقد قال المبلغ عن الله لجارية معاوية بن الحكم : « أين الله »<sup>(١)</sup> ؟

وقالوا : هو من فوق كما هو من تحت ، لا يدرى أين هو ، ولا يوصف بمكان ، وليس هو في السماء ، وليس هو في الأرض ، وأنكروا الجهة والحد .

وقال أولئك : ليس له كلام إنما خلق كلاماً ، وهؤلاء يقولون : تكلم مرة فهو متكلم به مذ تكلم ، لم ينقطع الكلام ، ولا يوجد كلامه في موضع ليس هو به ، ثم تقولون : ليس هو في مكان .

ثم قالوا : ليس هو صوت ولا حروف ، وقالوا : هذا زاج<sup>(٢)</sup> وورق ، وهذا صوف وخشب ، وهذا إنما قصد به النقش<sup>(٣)</sup> وأريد به النقر ، وهذا صوت القاريء ، أما<sup>(٤)</sup> ترى منه حسن ومنه قبيح<sup>(٥)</sup> ، وهذا لفظه ، أو ما تراه يجازى به ، حتى قال رأس من رؤوسهم : أو يكون قرآن من لبد<sup>(٦)</sup> ، وقال آخر : من خشب ؟ فراغوا<sup>(٧)</sup> فقالوا : هذه<sup>(٨)</sup>

= مخالف وكل ما أشبه ذلك : سحارة .

انظر بتصرف : لسان العرب لابن منظور ٣٤٩، ٣٤٨/٤ مادة « سحر » .

- (١) تقدم تخريجه ص ٩٢٨ .
- (٢) الزاج : الشب اليماني ، من الأدوية ، وهو من أخلاط الحجر .
- راجع : لسان العرب - لابن منظور - ٢٩٣/٢ (زوج) .
- (٣) في ط : النفس . وهو تصحيف .
- (٤) في ط : ما .
- (٥) في ذم الكلام : وغير حسن .
- (٦) لبد : بكسر اللام ، ما يتلبد من شعر أو صوف .
- راجع : المصباح المنير - للفيومي - ص ٥٤٨ (لبد) .
- (٧) في س ، ط : فراغوا .
- (٨) في جميع النسخ : هذا . والمثبت من : ذم الكلام .

حكاية عبر بها عن القرآن ، والله تكلم مرة ولا يتكلم بعد ذلك ، ثم قالوا : غير مخلوق ، ومن قال : مخلوق فهو كافر ، وهذا من خوضهم ، يصطادون به قلوب عوام أهل السنة ، وإنما اعتقادهم أن القرآن غير موجود ، لفظته الجهمية الذكور بمرة ، والأشعرية الإناث بعشر مرات ، وأولئك قالوا : لا صفة ، وهؤلاء يقولون : وجه كما يقال : وجه النهار ، ووجه الأمر ، ووجه الحديث ، وعين كعين المتاع ، وسمع كأذن الجدار وبصر ، كما يقال : جدارهما يتراءيان ، ويد كيد المنة والعطية ، والأصابع كقولهم : خراسان بين أصبعي<sup>(١)</sup> الأمير ، والقدمان كقولهم : جعلت الخصومة تحت قدمي ، والقبضة كما قيل : فلان في قبضتي ، أي : أنا أملك أمره ، وقال<sup>(٢)</sup> : و<sup>(٣)</sup> الكرسي العلم ، والعرش الملك ، والضحك الرضى ، والاستواء الاستيلاء ، والنزول القبول ، والهرولة مثله ، فشبهوا من وجه ، وأنكروا من وجه ، وخالفوا السلف ، وتعدوا الظاهر ، وردوا الأصل ، ولم يثبتوا شيئاً ، ولم يبقوا موجوداً ، ولم يفرقوا بين التفسير والعبارة بالألسن<sup>(٤)</sup> ، فقالوا : لا نفسرها نجرها عربية كما وردت ، وقد تأولوا تلك التأويلات الخبيثة ، أرادوا بهذه المخرقة<sup>(٥)</sup> أن يكون عوام المسلمين أبعد غياباً عنها<sup>(٦)</sup> ، وأعياناً ذهباً منها ، ليكونوا

(١) في س : أصابعي . وفي ط : أصابع .

(٢) في س ، ط : وقالوا .

(٣) الواو : ساقطة من : س ، ط ، وذم الكلام .

(٤) في س : بالسنة . وهو تصحيف . وفي ط ، وذم الكلام : بالألسنة .

(٥) في الأصل : منها . وهي ساقطة من : س . والمثبت من : ط ، وذم الكلام

ولعله المناسب للسياق ، والضمير يعود إلى الصفات الآنف الذكر .

(٦) لعل المقصود : اختلاق الكذب ، يقال من باب المجاز : خرق الرجل ، إذا

كذب ، والتخرق : خلق الكذب .

انظر : تاج العروس - للزبيدي - ٦/٣٢٧ - ٣٣١ (خرق) .

أوحش عند ذكرها ، وأشمس<sup>(١)</sup> عند سماعها ، وكذبوا بل التفسير أن يقال : وجه ، ثم يقال : كيف وليس كيف في هذا الباب من مقال المسلمين .

فالعبارة<sup>(٢)</sup> ، فقد قال الله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> وإنما قالوا [ ها ]<sup>(٤)</sup> هم بالعبرانية فحكاها عنهم بالعربية ، وكان يكتب رسول الله ﷺ كتابه<sup>(٥)</sup> بالعربية فيها أسماء الله وصفاته ، فيعبر بالألسنة عنها ، ويكتب إليها بالسريانية فيعبر له زيد بن ثابت - رضي الله عنه - بالعربية<sup>(٦)</sup> ، والله تعالى يدعى بكل لسان بأسمائه فيجيب ، ويحلف بها فيلزم ، وينشد فيجاز ، ويوصف فيعرف .

ثم قالوا : ليس ذات الرسول بحية<sup>(٧)</sup> ، .....

- 
- (١) الشمس من الدواب : الذي لا يكاد يستقر .  
انظر : معجم مقاييس اللغة - لابن فارس - ٢١٢/٣ ، ٢١٣ ( شمس ) .  
والمقصود : أنهم ينفرون ولا يستقرون .
- (٢) في الأصل : فإن العبارة . والمثبت من : س ، ط ، و ذم الكلام .
- (٣) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ .
- (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : ذم الكلام . يقتضيها السياق .
- (٥) كتابه : ساقطة من : س .
- (٦) أخرج الإمام أحمد وغيره بسند صحيح أن زيد بن ثابت قال : قال لي رسول الله ﷺ : « تحسن السريانية إنها تأتيني كتب ؟ » قال : قلت : لا ، قال : « فتعلمها » . فتعلمتها في سبعة عشر يوماً .
- (٧) انظر : المسند - للإمام أحمد - ١٨٢/٥ . والمعرفة والتاريخ - للفسوي - ٤٨٣/١ ، ٤٨٤ . والطبقات الكبرى - لابن سعد - ٣٥٨/٢ .  
في ذم الكلام : بحجة .
- وقد تكلم أبو القاسم القشيري في رسالته المسماة « شكايه أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة » على هذه المسألة ، وأنها حكاية مكذوبة على أبي الحسن الأشعري وأصحابه ، ولم ينطق بها أحد منهم ، ولم تضمن في كتبهم ، ثم ذكر الأدلة على أن الرسول حي في قبره .

وقالوا : ما هو بعد ما مات بمبلغ فيلزم به الحجة .

فسقط<sup>(١)</sup> من أقوالهم ثلاثة أشياء : أنه ليس في السماء رب ، ولا في الروضة رسول ، ولا في الأرض كتاب ، كما سمعت يحيى بن عمار<sup>(٢)</sup> يحكم به عليهم ، وإن كانوا موهوما ، ووروا عنها ، واستوحشوا من تصريحها ، فإن حقائقها لازمة لهم ، وأبطلوا التقليد ، فكفروا آباءهم وأمهاتهم وأزواجهم وعوام المسلمين ، وأوجبوا النظر في الكلام ، واضطروا إليه الدين - بزعمهم - فكفروا السلف ، وسموا الإثبات تشبيهاً ، فعابوا القرآن ، وضللوا الرسول ﷺ فلا يكاد يرى منهم رجلاً ورعاً ، ولا للشريعة معظماً ، ولا للقرآن محترماً ، ولا للحديث موقراً ، سلبوا التقوى ، ورقة القلب ، وبركة التعبد ، ووقار الخشوع ، واستفضلوا الرسول فانظر - أي - إلى أحدهم ، فلا<sup>(٣)</sup> هو طالب آثاره<sup>(٤)</sup> ، ولا متبع أخباره ، ولا مناضل عن سنته ، ولا هو راغب في أسوته ، يتقلب بمرتبة العلم وما عرف حديثاً واحداً ، تراه يهزأ بالدين ويضرب له

= انظر : طبقات الشافعية - للسبكي - ٤٠٦/٣ - ٤١٣ .

(١) الكلام لأبي إسماعيل الهروي في « ذم الكلام » - مخطوط - الجزء السابع - اللوحان ٣٢ ، ٣٣ . والكلام يفصله عن سابقه عدة أسطر .

(٢) هو : أبو زكريا يحيى بن عمار بن يحيى الشيباني السجستاني ، الإمام المحدث الواعظ ، شيخ سجستان ، ونزيل هراة . توفي سنة ٤٢٢ هـ .

قال عنه الذهبي : كان متخرقاً على المبتدعة ، والجهمية ، بحيث يؤول به ذلك إلى تجاوز طريقة السلف .

انظر : سير أعلام النبلاء - للذهبي - ٤٨١/١٧ - ٤٨٣ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٢٢٦/٣ .

(٣) في الأصل : فانظر إلى أحدهم أفلا .

وفي ط : فانظر أنت إلى أحدهم إذ لا . وفي ذم الكلام : فانظر فلا . والمثبت من : س . ولعله المناسب .

(٤) في س ، ط : أثره .

الأمثال ، ويتلعب بأهل السنة ويخرجهم أصلاً من العلم ، لا ينقر<sup>(١)</sup> لهم عن بطانة إلا خانتك ولا [ عن ]<sup>(٢)</sup> عقيدة إلا أرابتك ، ألبسوا ظلمة الهوى<sup>(٣)</sup> ، وسلبوا هيبة الهدى ، فتنبوا<sup>(٤)</sup> عنهم الأعين ، وتشمئز منهم القلوب ، وقد شاع في المسلمين [ ٣٤٩ ] أن رأسهم علي بن إسماعيل الأشعري كان لا يستنجي ولا يتوضأ ولا يصلي<sup>(٥)</sup> .

(١) في ط : لا تنقر .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وذم الكلام .

(٣) في ذم الكلام : الهزء .

(٤) أي : تتعد وتجانف .

انظر : مختار الصحاح - لأبي بكر الرازي - ص ٦٤٤ ( نبا ) .

(٥) أقول : ويغلب على الظن أن أبا إسماعيل الهروي بنى شيوع هذا الحكم على أبي الحسن الأشعري على ما أثبتته في كتابه « ذم الكلام » - مخطوط - الجزء السادس وما نقله عنه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » ٤٧٨/١٦ أنه قال : « سمعت يحيى بن عمار ، سمعت زاهر بن أحمد ، وكان للمسلمين - إماماً - يقول : نظرت في صير باب ، فرأيت أبا الحسن الأشعري يبول في البالوعة ، فدخلت ، فحانت الصلاة ، فقام يصلي ، وما كان تمسح ولا توضع ، فذكرت الموضوع . فقال : لست بمحدث . قلت : لعله نسي » .

وهذا الكلام ، وإن كان فيه من الإخلال ببعض الآداب الإسلامية التي أشك أن تصدر من شيخ خراسان في وقته ، لكنه لا يدل على ما رمي به أبو الحسن لأمر :  
١ - إن هذا السند منقطع ، لأن زاهراً توفي سنة ٢٨٩ هـ - كما سيأتي في ترجمته ، ويحيى بن عمار السجستاني توفي سنة ٤٢٢ هـ - انظر : سير أعلام النبلاء - للذهبي - ٤٨١/١٧ - ٣٨٣ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٢٢٦/٣ - ، وله تسعون سنة ، وهذا يقطع بأن يحيى لم يسمع من زاهر .  
٢ - إن الرجل - كما ورد في النقل - قام يصلي . فكيف يقال : إنه لا يصلي .  
٣ - إن الذهبي اعتذر له بالنسيان ، والنسيان - كما هو معلوم - تسقط به التكاليف الشرعية إلى حين التذكر ، وهذا على فرض أنه أحدث ، فكيف والإنسان قد يجد في نفسه أنه بحاجة إلى الاختلاء للبول ، ويكون الأمر علم .  
خلاف ذلك .

فاطلاق اللفظ ، وإصدار الحكم على الشخص المعين يحتاج إلى تثبت وأدلة =

قال<sup>(١)</sup> : وقد سمعت محمد بن زيد العمري النسابة ، أخبرنا المعافى ، سمعت أبا الفضل الحادني القاضي بسرخس<sup>(٢)</sup> ، يقول : سمعت زاهر بن أحمد<sup>(٣)</sup> يقول : أشهد لما مات أبو الحسن الأشعري متحيراً بسبب مسألة تكافؤ<sup>(٤)</sup> الأدلة .

= قاطعة لا تقبل المناقشة ، ولا يتطرق إليها الاحتمال ، فكيف وقد أصدر على إمام استقر أمره على عقيدة السلف .

يقول ابن حجر - رحمه الله - في « فتح الباري » ٣٤٩/١٩ - أثناء شرحه للحديث الذي رواه البخاري ، وذلك أن رجلاً من الأنصار قال لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أن الرسول ﷺ طلق زوجاته ، فغضب عمر على ابنته حفصة ، وبعد سؤاله للرسول - عليه السلام - عن صحة ذلك تبين أن الأمر على خلاف ما أخبر به الأنصاري - الحديث طويل في صحيح البخاري ١٤٧/٦ - ١٥٠ كتاب النكاح . باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها - وما أورده مما يتعلق بالشاهد بالمعنى - :

« وفيه أن الأخبار التي تشاع - ولو كثر ناقلوها - إن لم يكن مرجعها إلى أمر حسي من مشاهدة أو سماع لا تستلزم الصدق ، فإن جزم الأنصاري - في رواية - بوقوع التطلاق ، وكذا جزم الناس الذين رأهم عمر عند المنبر بذلك محمول على أنهم شاع بينهم ذلك من شخص بناء على التوهم الذي توهمه من اعتزال النبي ﷺ نساءه ، فظن لكونه لم تجر عاداته بذلك أنه طلقهن ، وأشاع أنه طلقهن ، فشاع ذلك ، فتحدث الناس به .

(١) القائل : أبو إسماعيل الهروي ، والكلام متصل بما قبله في ذم الكلام .

(٢) سرخس : مدينة قديمة من نواحي خراسان ، وهي كبيرة واسعة بين نيسابور ومرو على نهر لا يدوم جريانه ، نسب إليها من لا يحصى من الأئمة .

انظر : معجم البلدان - للحموي - ٢٠٨/٣ ، ٢٠٩ . والروض المعطار - للحميري - ص ٣١٦ .

(٣) هو : أبو علي زاهر بن أحمد بن محمد بن عيسى السرخسي ، الفقيه المحدث ، شيخ عصره بخراسان . أخذ الكلام عن أبي الحسن الأشعري . توفي سنة ٢٨٩هـ .

انظر : تبين كذب المفتري - لابن عساكر - ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ . والمننتظم - لابن الجوزي - ٢٠٦/٧ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٢٩٣/٣ ، ٢٩٤ .

(٤) في الأصل : تكاد في . وهو تصحيف . وفي ط : متحيراً لمسألة تكافؤ .. =

فلا جزى الله امرأ ناط مخاريقه بمذهب الإمام المطلبي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - وكان من أبر خلق الله قلباً ، وأصوبهم سمناً ، وأهداهم هدياً ، وأعمقهم قلباً ، وأقلهم تعمقاً ، وأقرهم للدين ، وأبعدهم من التنطع ، وأنصحهم لخلق الله جزاء خير .

قال : ورأيت منهم قوماً يجتهدون في قراءة القرآن ، وتحفظ حروفه ، والإكثار من ختمه ، ثم اعتقاده<sup>(٢)</sup> فيه ما قد بيناه ، اجتهاد روغان كالخوارج .

وروي<sup>(٣)</sup> بإسناد<sup>(٤)</sup> عن حرشة بن الحر ، عن حذيفة قال : « إنا آمننا ولم نقرأ القرآن ، وسيجيء قوم يقرؤون القرآن لا يؤمنون » .

قال<sup>(٥)</sup> : وقال ابن عمر : « كنا نؤتى الإيمان قبل القرآن » .

وروي<sup>(٦)</sup> بإسناد<sup>(٧)</sup> عن ابن عمر قال : « لقد عشنا برهة من الدهر ، وإن أهدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن » . وفي لفظ : « [ إنا ]<sup>(٨)</sup> كنا صدور هذه الأمة ، وكان الرجل من خيار أصحاب رسول الله ﷺ وصالحهم

= والمثبت من : س ، وذم الكلام . ولعله المناسب .

والمقصود المسألة التي تكافأت فيها الأدلة وهي مسألة حدوث العالم ، وتقدم ذكر الشيخ - رحمه الله - هذه المسألة ص ٦٢٠ وما بعدها ، والإشارة إلى تكافؤ الأدلة فيها عند الأشعري في آخر عمره ، وأبي عبد الله الرازي - كما صرح به - في كتابه « المطالب العالية » وغيرهم ، وصاروا فيها إلى الوقف والحيرة .

(١) هو : الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى .

(٢) في ط : اعتقادهم .

(٣) أي : أبو إسماعيل الأنصاري في « ذم الكلام » مخطوط - الجزء السابع - اللوحة : ٣٣ . والكلام يفصله عن سابقه بعض الأسطر .

(٤) في س ، ط : بإسناده .

(٥) أبو إسماعيل الأنصاري - في المصدر السابق .

(٦) أبو إسماعيل الأنصاري - في المصدر السابق .

(٧) في س ، ط : بإسناده .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وذم الكلام .

ما يقيم إلا سورة من القرآن أو شبه ذلك ، وكان القرآن ثقل<sup>(١)</sup> عليهم ، ورزقوا علماً به وعملاً<sup>(٢)</sup> ، وإن آخر هذه الأمة يخفف عليهم القرآن حتى يقرأه الصبي والعجمي لا يعلمون منه شيئاً<sup>(٣)</sup> . أو قال : لا يعملون منه بشيء<sup>(٤)</sup> .

قال الحافظ أبو القاسم اللالكائي في كتابه المشهور في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة<sup>(٥)</sup> لما ذكر عقوبات الأئمة لأهل البدع ، قال : « واستتاب أمير المؤمنين القادر بالله<sup>(٦)</sup> - حرس الله مهجته ، وأمد بالتوفيق أموره ، ووقفه من القول والعمل لما يرضى مليكه<sup>(٧)</sup> - فقهاء المعتزلة الحنفية في سنة ثمان وأربعمائة ، فأظهر الرجوع وتبرؤوا من الاعتزال .

ثم نهاهم عن الكلام والتدريس والمناظرة في الاعتزال والرفض<sup>(٨)</sup> ، والمقالات المخالفة للإسلام [ والسنة ]<sup>(٩)</sup> ، وأخذ

- 
- (١) في ط : ثقيلًا .
  - (٢) في ذم الكلام : أو عملاً .
  - (٣) في ذم الكلام : شيء .
  - (٤) في ط : لا يعلمون . وهو تصحيف .
  - (٥) شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة ٧٢٣/٤ .
  - (٦) هو : أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر بالله ، الخليفة العباسي ، تولى الخلافة سنة ٣٨١ هـ ، وطالت أيامه ، وكان حازماً مطاعاً ، حليماً كريماً ، وهو من علماء الخلفاء ، صنف كتاباً في « الأصول » فيه تكفير المعتزلة والقائلين بخلق القرآن ، توفي سنة ٤٢٢ هـ ببغداد .
  - انظر : تاريخ بغداد - للخطيب - ٣٧/٤ ، ٣٨ . والكامل - لابن الأثير - ٨٠/٩ ، ٤١٤ - ٤١٧ . والأعلام - للزركلي - ٩١/١ ، ٩٢ .
  - (٧) في الأصل ، ط : مليكته . وفي س : ملكته . والمثبت من : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة . وهو المناسب .
  - (٨) في س ، ط : والرقص . وهو تصحيف .
  - (٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة .

خطوطهم بذلك ، وأنهم مهما خالفوه حل بهم من النكال والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم .

وامتثل يمين الدولة ، وأميين الملة أبو القاسم محمود ، يعني : ابن سبكتكين - أعز الله نصره -<sup>(١)</sup> أمر [ أمير ]<sup>(٢)</sup> المؤمنين القادر بالله ، واستن بسنته في أعماله التي استخلفه عليها من خراسان وغيرها ، في قتل المعتزلة والرافضة والإسماعيلية<sup>(٣)</sup> والقرامطة والجهمية والمشبهة ، وصلبهم وحبسهم ونفاهم<sup>(٤)</sup> ، والأمر باللعن عليهم على منابر المسلمين ، وإبعاد كل طائفة من أهل البدع ، وطردهم عن ديارهم ، وصار ذلك في الإسلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين في الآفاق .

- (١) في شرح أصول اعتقاد أهل السنة : نصرته . وتقدم التعريف به ص ٧١٠ .  
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة .  
(٣) إحدى فرق الشيعة الإمامية ، وتنسب إلى إسماعيل بن جعفر الصادق ، لكن إسماعيلاً توفي في حياة والده ولذا انقسمت إلى فرقتين :  
الأولى : وهي الإسماعيلية الخالصة ، قالت : إن الإمام بعد جعفر ابنه إسماعيل وأنكرت موته في حياة أبيه ، وفسروا ذلك بأنه أظهر الموت تقية من خلفاء بني العباس ، وهذه الفرقة تنتظر إسماعيل بن جعفر .  
والثانية : قالت : إن الإمام بعد جعفر سبطه محمد بن إسماعيل بن جعفر ، وهؤلاء يقال لهم : المباركية .  
وللإسماعيلية عقائد فاسدة في الله وصفاته وفي الصحابة وفي الثواب والعقاب والمعاد وغير ذلك مما لا يتسع المقام لتفصيله ، ولكن أحيل عليه في المصادر التالية : الفرق بين الفرق - للبغدادي - ص ٦٢ ، ٦٣ . الملل والنحل - للشهرستاني - ١٦٧/١ ، ١٦٨ ، ١٩١ - ١٩٨ . مذاهب الإسلاميين - لعبد الرحمن بدوي - ٨٧/٢ ، ٩١ . القرامطة - لمحمود شاکر - ص ٣٩ - ٤١ .  
الإسماعيلية تاريخ وعقائد - لإحسان الهي ظهير - ص ٢٦٧ - ٥٩٢ . فقد تكلم في هذه الصفحات على عقائد الإسماعيلية بشكل مفصل معتمداً في ذلك على ما جاء في كتبهم .

(٤) في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ونفيهم .

وجر ذلك على يد<sup>(١)</sup> الحاجب أبي الحسن علي بن عبد الصمد ،  
في جمادى [ الآخرة ]<sup>(٢)</sup> سنة ثلاث عشرة وأربعمائة ، تمم الله ذلك وثبته  
إلى أن يرث الأرض<sup>(٣)</sup> ومن عليها وهو خير الوارثين .

وقد ذكر شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتاب « ذم  
الكلام »<sup>(٤)</sup> وأهله في الطبقة الثامنة قال : « وفيها نجمت<sup>(٥)</sup> الأشعرية » .

ثم ذكر الطبقة التاسعة وذكر<sup>(٦)</sup> فيها كلام من ذكره فيهم ثم قال<sup>(٧)</sup> :

« قرأت كتاب محمود الأمير<sup>(٨)</sup> يحث فيه على كشف أستار هذه  
الطائفة والإفصاح بعيهم ولعنهم ، حتى كان قد قال فيه : أنا ألعن من  
لا يلعنهم فطار - والله - [ في الآفاق ]<sup>(٩)</sup> للحامدين كل مطار ، وصار في  
المادحين<sup>(١٠)</sup> كل مسار ، لا ترى عاقلاً إلا<sup>(١١)</sup> وهو ينسبه إلى متانة الدين  
وصلابته ، ويصفه بشهامة الرأي ونجابته ، فما ظنك بدين يخفى فيه ظلم  
العيوب ، وتنجلي عنه<sup>(١٢)</sup> بهم القلوب ، ودين تناجى<sup>(١٣)</sup> به أصحابه ،

- 
- (١) في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : يدي .
  - (٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة .
  - (٣) في ط ، وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة : يرث الله الأرض .
  - (٤) ذم الكلام - مخطوط - الجزء السادس - اللوحة : ٤٣ .
  - (٥) في ذم الكلام : وفيهم نجمت .
  - (٦) وذكر : ساقطة من : س .
  - (٧) في المصدر السابق - الجزء السابع - اللوحة : ٨ .
  - (٨) هو : محمود بن سبكتكين . المتقدم .
  - (٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وذم الكلام .
  - (١٠) في الأصل : الماحدين . وهو تصحيف .
  - (١١) في الأصل : وإلا . والكلام يستقيم بدون الواو ، كما هو مثبت .
  - (١٢) في ذم الكلام : عنهم .
  - (١٣) في س ، ط : يناجي .

وتبرأ منه أربابه ، وما خفي عليك فلا يخف<sup>(١)</sup> أن القرآن مصرح<sup>(٢)</sup> به في الكتابيب ، ويجهر به في المحاريب ، وحديث المصطفى ﷺ يقرأ في الجوامع ويستمع في المجامع ، وتشد إليه الرحال ، ويتبع في البراري ، والفقهاء في القلانس<sup>(٣)</sup> يفصحون في المجالس ، وأن الكلام في الخفايا يدس به في الزوايا ، قد<sup>(٤)</sup> ألبس أهله الذلة<sup>(٥)</sup> ، وأشعر<sup>(٦)</sup> بهم ظلمه ، يرمون بالألحاظ<sup>(٧)</sup> ، ويخرجون من الحفاظ ، يسب بهم أولادهم ، وتبرأ<sup>(٨)</sup> منهم أوداؤهم<sup>(٩)</sup> ، يلعنهم المسلمون ، وهم عند المسلمين يتلاعنون .

ثم إنه جرى بعد ذلك في خلافة القائم في مملكة السلاجقة طغرل بك وذويه لعن المبتدعة - أيضاً - على المنابر ، فذكر أبو القاسم بن عساكر أن وزيره<sup>(١٠)</sup> كان معتزلياً رافضياً ، وأنه أدخل فيهم الأشعرية لقصد

- 
- (١) في س ، وذم الكلام : فلم يخف . وهي ساقطة من : ط .  
(٢) في ذم الكلام : يصرح .  
(٣) القلانس : جمع قلنسوة : وهي تلبس في الرأس ، ولعله قصد بها العمائم ، أي : والفقهاء بعمائمهم .  
انظر : القاموس المحيط - للفيروزآبادي - ٦٧٥/٣ ( قلس ) .  
(٤) في ذم الكلام : وقد .  
(٥) في ذم الكلام : ذله .  
(٦) في ط : واستعر . وفي ذم الكلام : وأشعرهم ظلمه .  
(٧) أي : بالألحاظ . واللحظ : النظر في موخر العين .  
انظر : مختار الصحاح - لأبي بكر الرازي - ص ٥٩٣ ( لحظ ) .  
(٨) في ذم الكلام : ويتبرأ .  
(٩) أي : أحباؤهم ومن يودهم .  
انظر : مختار الصحاح - لأبي بكر الرازي - ص ٧١٤ ( ودد ) .  
(١٠) أبو نصر منصور بن محمد الكندري .

التشفي والتسلي ، فإنه ذكر رسالة أبي بكر البيهقي إلى الوزير في استدراك ذلك قال فيها<sup>(١)</sup> :

« ثم إن السلطان أعز<sup>(٢)</sup> الله نصره ، وصرف همته العالية إلى نصره دين الله وقمع أعداء الله ، بعدما تقرر للكافة حسن اعتقاده ، بتقرير خطباء أهل مملكته على لعن من استوجب اللعن من أهل البدع<sup>(٣)</sup> ببدعته ، وأيس أهل الزيغ عن زيغه عن الحق وميله عن القصد ، فألقوا في سمعه ما فيه مساءة أهل السنة والجماعة كافة ومصيبتهم عامة ، من الحنفية والمالكية والشافعية الذين لا يذهبون في التعطيل مذهب المعتزلة ولا يسلكون في التشبيه طرق المجسمة في مشارق الأرض ومغاربها ليتسلوا<sup>(٤)</sup> بالأسوة معهم في هذه المساءة عما يسوؤهم من اللعن والقمع في هذه الدولة المنصورة » .

وذكر تمام الرسالة<sup>(٥)</sup> في بيان أنهم من أهل السنة ومسألة المنع من إدخالهم في اللعنة .

قال أبو القاسم ابن عساكر<sup>(٦)</sup> : « وإنما كان انتشار ما ذكره أبو بكر البيهقي من المحنة ، واستعمار<sup>(٧)</sup> ما أشار بإطفائه في رسالته من الفتنة ، مما تقدم به من سب حزب أبي<sup>(٨)</sup> الحسن الأشعري ، في دولة السلطان طغرل بك ، ووزارة أبي نصر منصور بن محمد الكندري ، وكان السلطان

(١) تبين كذب المفترى - لابن عساكر - ص ١٠١ .

(٢) في تبين كذب المفترى : ثم إنه أعز ..

(٣) في تبين كذب المفترى : المبتدعة .

(٤) في جميع النسخ : ليلبسوا . والمثبت من : تبين كذب المفترى . ولعله المناسب .

(٥) يمكن الإطلاع عليها في : تبين كذب المفترى - ص ١٠١ - ١٠٨ .

(٦) في تبين كذب المفترى - ص ١٠٨ .

(٧) في ط : وأشعار .

(٨) في تبين كذب المفترى : .. حزب الشيخ أبي ..

حنفياً سنياً ، وكان وزيره معتزلياً رافضياً ، فلما أمر السلطان بلعن المبتدعة على المنابر في الجمع ، قرن الكندري للتسلي والتشفي اسم الأشعرية بأسماء أرباب البدع<sup>(١)</sup> ، وامتنحن الأئمة الأمثال ، وقصد<sup>(٢)</sup> الصدور الأفاضل وعزل أبا عثمان الصابوني بنيسابور<sup>(٣)</sup> ، وفوضها إلى بعض الحنفية ، فأم<sup>(٤)</sup> الجمهور ، وخرج الأستاذ أبو القاسم<sup>(٥)</sup> ، والإمام أبو المعالي الجويني ، عن البلد ، فلم يكن<sup>(٦)</sup> إلا يسيراً حتى مات ذلك<sup>(٧)</sup> السلطان ، وولي ابنه ألب أرسلان ، واستوزر الوزير الكامل أبا علي<sup>(٨)</sup> الحسن بن علي بن إسحاق ، فأعز أهل السنة ، وقمع أهل النفاق ، وأمر بإسقاط ذكرهم من السب وإفراد من عداهم باللعن والثلب<sup>(٩)</sup> ، واسترجع من خرج منهم إلى وطنه ، واستقدمه مكرماً بعد بعده وطمعته .

وذكر قصة أبي القاسم القشيري التي سماها « شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة »<sup>(١٠)</sup> ، قال .....

- 
- (١) في س : البديع . وهو تصحيف .  
(٢) في الأصل : وقصدوا . والمثبت من : س ، ط ، وتبين كذب المفترى .  
(٣) في تبين كذب المفترى : عن الخطابة بنيسابور .  
(٤) في جميع النسخ : قام . ولعل ما أثبتته من تبين كذب المفترى يكون مناسباً .  
(٥) هو : أبو القاسم القشيري .  
(٦) في تبين كذب المفترى : « عن البلد وهان عليهما في مخالفته الاغتراب ، وفراق الوطن والأهل والولد فلم يكن » .  
(٧) في تبين كذب المفترى : « إلا يسيراً حتى تقشعت تلك السحابة ، وتبدد بهلك الوزير شمل تلك العصاة ، ومات ذلك .. » .  
(٨) في تبين كذب المفترى : « الكامل والصدر العالم العادل أبا علي .. » .  
(٩) في ط : السب . والثلب : هو إظهار العيوب والنقائص . انظر : مختار الصحاح - لأبي بكر الرازي - ص ٨٥ ( ثلب ) .  
(١٠) أشار ابن كثير إلى هذه الرسالة ، وإن القشيري صنفها عندما نقل إلى الملك طغرل بك أن أبا الحسن الأشعري ذكر بشيء من الأمور التي لا تليق بالدين والسنة ، فأمر بلعنه ، فضج أبو القاسم القشيري من ذلك وصنفها . =

فيها<sup>(١)</sup> :

« ومما ظهر<sup>(٢)</sup> بنيسابور في مفتح سنة خمس وأربعين وأربعمائة<sup>(٣)</sup> ما دعى<sup>(٤)</sup> أهل الدين إلى سوء ضر أضرهم وكشف قناع صبرهم<sup>(٥)</sup> » إلى أن قال<sup>(٦)</sup> :

« ذلك بما أحدث من لعن إمام الدين ، وسراج [ ذوي ]<sup>(٧)</sup> اليقين ، محيي السنة ، وقامع البدعة ، ناصر الحق ، وناصح الخلق أبي الحسن<sup>(٨)</sup> الأشعري » .

وقال فيها<sup>(٩)</sup> : ولما مَنَّ الله الكريم على أهل الإسلام بزمام<sup>(١٠)</sup> الملك المعظم ، المحكم بالقوة السماوية في رقاب الأمم ، الملك الأجل شاهنشاه<sup>(١١)</sup> يمين خليفة .....

= انظر : البداية والنهاية - لابن كثير - ٧٠/١٢ . وانظر ما ذكرته عن أبي القاسم القشيري ورسالته ص ٨٢ .

- (١) تبين كذب المفترى - لابن عساكر - ص ١١٠ ، ١١١ .
- (٢) في الأصل : قال وفيها مما . والمثبت من : س ، ط ، وتبين كذب المفترى .
- (٣) في تبين كذب المفترى : وأربعمائة من الهجرة .
- (٤) في الأصل : ما ادعى . والمثبت من : س ، ط ، وتبين كذب المفترى .
- (٥) في تبين كذب المفترى : « .. أهل الدين إلى شق صدور صبرهم وكشف قناع ضرهم .. » .
- (٦) بعد سطرين من الكلام السابق .
- (٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وتبين كذب المفترى . ولم ترد فيه لفظة « قدم » . وجاء في الأصل : وسراج قدم اليقين . وفي س ، ط : وسراج قدم ذوي اليقين .
- (٨) في تبين كذب المفترى : الخلق الزكي الرضي أبي الحسن ..
- (٩) أي : أبو القاسم القشيري في رسالته « شكاية أهل السنة .. » فيما نقله عنه ابن عساكر في المصدر السابق ، والكلام بعد ثلاثة أسطر من الكلام السابق .
- (١٠) تبين كذب المفترى : بزمان .
- (١١) شاهنشاه يراد به ملك الملوك ، وهي كلمة أعجمية وإطلاق مثل هذه الألفاظ على =

الله<sup>(١)</sup> ، وغيث عباد الله طغرل بك أبي طالب محمد بن ميكائيل وقام بإحياء السنة ، والمناضلة عن الله ، حتى لم يبق من أصناف المبتدعة إلا

= غير الله تعالى لا يجوز ، فالله تعالى هو ملك الأملاك ، لا ملك أعظم ولا أكبر منه - سبحانه - ولذا ورد التشنيع بمن تسمى بمثل هذا الاسم .

أخرجه البخاري في صحيحه ١١٩/٧ ، ١٢٠ كتاب الأدب . باب أبغض الأسماء إلى الله ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ « إن أخنى الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك » وفي رواية : « أخنع اسم عند الله . . » .

قال سفيان بن عيينة - رحمه الله - مثل شاهنشاه . ومعنى أخنى : أفحش . وأخنح : أذل وأوضع .

انظر : فتح الباري - لابن حجر - ٤٠٢/٢٢ - ٤٠٥ . وكتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب - ص ٦٤ . وفتح المجيد - للشيخ عبد الرحمن آل الشيخ - ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(١) لا يجوز إطلاق مثل هذا اللفظ على أحد بأنه خليفة الله ، لما في إطلاقه من إبهام ما لا يليق بالله تعالى من النقص والعجز .

يقول الشيخ - رحمه الله - في « الفتاوى » ٤٥/٣٥ : « والله لا يجوز له خليفة ، ولهذا لما قالوا لأبي بكر : يا خليفة الله ، قال : لست بخليفة الله ، ولكني خليفة رسول الله ﷺ ، وحسبي ذلك ، بل هو - سبحانه - يكون خليفة لغيره ، قال النبي ﷺ : « اللهم أنت الصاحب في السفر ، والخليفة في الأهل ، اللهم اصحبنا في سفرنا ، واخلفنا في أهلنا » .

ولذلك لأن الله حي ، شهيد ، مهيمن ، قيوم ، رقيب ، حفيظ ، غني عن العالمين ، ليس له شريك ، ولا ظهير ، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه ، والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف بموت أو غيبة ، ويكون لحاجة المستخلف إلى الاستخلاف ، وسمي « خليفة » لأنه خلف عن الغزو ، وهو قائم خلفه ، وكل هذه المعاني منتفية في حق الله تعالى وهو منزه عنها . . » .

إلى أن قال : « ولا يجوز أن يكون أحد خلفاً منه ، ولا يقوم مقامه ، لأنه لا سمي له ، ولا كفاء له ، فمن جعل له خليفة فهو مشرك به » .

انظر : زاد المعاد - لابن القيم - ٤٧٤/٢ ، ٤٧٥ . وسلسلة الأحاديث الضعيفة - لمحمد ناصر الدين الألباني - ١٢٠/١ ، ١٢١ .

سل<sup>(١)</sup> - لاستئصالهم سيفاً عضباً<sup>(٢)</sup> ، وأذاقهم ذلاً وخسفاً ، وعقب لأثارهم نفساً ، حرجت<sup>(٣)</sup> صدور أهل البدع عن تحمل هذه النقم ، وضاق صبرهم عن مقاساة هذا الألم ، ومُنوا<sup>(٤)</sup> بلعن أنفسهم على رؤوس الأشهاد بألسنتهم ، وضاحت عليهم الأرض بما رحبت بانفرادهم بالوقوع في مهواة محتتهم<sup>(٥)</sup> ، فسولت لهم أنفسهم أمراً ، فظنوا أنهم بنوع تلبيس أو ضرب<sup>(٦)</sup> تدليس يجدون لعسرهم يسراً ، فسعوا إلى عالي مجلس السلطان<sup>(٧)</sup> بنوع نميمة ، ونسبوا الأشعري إلى مذاهب ذميمة ، وحكوا عنه مقالات لا يوجد في كتبه منها حرف ، ولم نر<sup>(٨)</sup> في المقالات المصنفة للمتكلمين الموافقين والمخالفين من وقت الأوائل إلى زماننا هذا شيء منها حكاية ، ولا وصف ، بل كل ذلك تصوير بتزوير<sup>(٩)</sup> ، وبهتان<sup>(١٠)</sup> بغير تقرير .

وما نقموا من الأشعري إلا أنه قال بإثبات القدر لله خيرهُ وشرهُ نفعهُ وضرهُ ، وإثبات صفات الجلال لله من قدرته وعلمه وإرادته وحياته وبقائه

- 
- (١) في تبين كذب المفتري : . . المبتدعة حزباً إلا سل . .  
(٢) العضب : القطع ، ويقال للسيف القاطع : عضب .  
انظر : المصباح المنير - للفيومي - ص ٤١٤ (عضب) .  
(٣) في جميع النسخ : خرجت . والمثبت من : تبين كذب المفتري .  
(٤) في جميع النسخ : وضنوا . والمثبت من : تبين كذب المفتري . ومنوا : أي : جوزوا وألزموا .  
انظر : القاموس المحيط - للفيروزآبادي - ٤ / ٢٩٠ (منى) .  
(٥) في جميع النسخ : محبتهم . والمثبت من : تبين كذب المفتري . وهو المناسب .  
(٦) في تبين كذب المفتري : وضرب .  
(٧) في تبين كذب المفتري : السلطان المعظم .  
(٨) في تبين كذب المفتري : ولم ير .  
(٩) في جميع النسخ : تزوير . والمثبت من : تبين كذب المفتري .  
(١٠) في الأصل : تهبان . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، وتبين كذب المفتري .

وسمعه وبصره وكلامه ووجهه ويده ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق وأنه تعالى موجود تجوز رؤيته ، وأن إرادته نافذة في مراده<sup>(١)</sup> وما لا يخفى من<sup>(٢)</sup> مسائل الأصول التي تخالف طريقة<sup>(٣)</sup> المعتزلة والجهمية<sup>(٤)</sup> .

وذكر تمام الكلام في المسائل التي نسبت إليه ، وهو كلام طويل ليس هذا موضعه ، وإنما الغرض التنبيه على سبب لعنهم على ما نقله أصحابه المعظمون له .

وأما بغداد فلم تجر فيها لعنة أحد على المنابر ، بل كانت الأشعرية منتسبة إلى الإمام أحمد وسائر أهل<sup>(٥)</sup> السنة ، كما ذكره الأشعري في كتابه «الإبانة»<sup>(٦)</sup> ، وهذا هو الذي اعتمد عليه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في وصف اعتقاد الأشعري ، قال<sup>(٧)</sup> - بعد أن ذكر ما ذكره من وصف من وصف من العلماء [ و ]<sup>(٨)</sup> الأشعري بالرد على أهل<sup>(٩)</sup> البدع والانتصار للسنة وما يشبه ذلك :

« فإذا كان أبو الحسن - رحمه الله - كما ذكر<sup>(١٠)</sup> عنه من حسن

---

(١) في س ، ط ، وتبين كذب المفترى : مراداته .

(٢) في س : في .

(٣) في تبين كذب المفترى : تخالف طرقه طرق .

(٤) في الأصل : الجسمية . وهو تصحيف . وفي تبين كذب المفترى : المجسمة .

والمثبت من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : أئمة .

(٦) الإبانة عن أصول الديانة - لأبي الحسن الأشعري - ص ١٥ .

(٧) في تبين كذب المفترى - ص ١٥٢ - ١٦٣ .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٩) أهل : ساقطة من : ط .

(١٠) في جميع النسخ : لما ذكر . والمثبت من : تبين كذب المفترى .

الاعتقاد مستصوب<sup>(١)</sup> المذهب عند أهل المعرفة بالعلم والانتقاد ، يوافقه في أكثر ما يذهب إليه أكابر العباد ، ولا يقدر في معتقده غير أهل الجهل والعناد<sup>(٢)</sup> ، فلا بد أن يحكي عنه<sup>(٣)</sup> معتقده على وجه الأمانة<sup>(٤)</sup> ، ويجتنب أن يزيد فيه أو ينقص منه<sup>(٥)</sup> تركاً للخيانة ، لنعلم<sup>(٦)</sup> حقيقة حاله في صحة عقيدته في أصول الديانة ، فاسمع ما قاله<sup>(٧)</sup> في أول كتابه الذي سماه بالإبانة فإنه قال<sup>(٨)</sup> :

« الحمد لله الأحد الواحد العزيز الماجد » وساق الخطبة<sup>(٩)</sup> ، إلى أن قال : « أما بعد فإن كثيراً من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى التقليد لرؤسائهم<sup>(١٠)</sup> ومن مضى من أسلافهم ، فتأولوا القرآن على آرائهم ، تأويلاً لم ينزل الله به سلطاناً ، ولا أوضح به برهاناً ، ولا نقلوه عن رسول<sup>(١١)</sup> الله ﷺ ولا عن السلف المتقدمين ، فخالفوا

- 
- (١) في تبين كذب المفتري : مستصوب .  
(٢) في الأصل : العباد . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، وتبين كذب المفتري .  
(٣) في ط : يحكي عن . وفي تبين كذب المفتري : نحكي عنه .  
(٤) في تبين كذب المفتري : وجهه بالأمانة .  
(٥) في تبين كذب المفتري : ونجتنب أن نزيد فيه أن نقص منه .  
(٦) في س ، ط : ليعلم .  
(٧) في س ، ط ، وتبين كذب المفتري : ذكره .  
(٨) في هامش الأصل : قف على معتقد الأشعري .  
وانظر : الإبانة عن أصول الديانة - لأبي الحسن الأشعري - ص ٧ - ٢٠ ، والمقابلة فيما يأتي عليه وعلى تبين كذب المفتري .  
(٩) ساق خطبة الأشعري الواردة في « الإبانة » في « تبين كذب المفتري » ص ١٥٢ - ١٥٥ .  
(١٠) في الإبانة : أما بعد فإن كثيراً من الزائفين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ..  
(١١) في الإبانة ، وتبين كذب المفتري : عن رسول رب العالمين .

رواية<sup>(١)</sup> الصحابة عن نبي الله ﷺ في رؤية الله بالأبصار ، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفة ، وتواترت بها الآثار ، وتتابعبت بها الأخبار .

وأنكروا شفاعة رسول الله ﷺ للمؤمنين<sup>(٢)</sup> ، وردوا الرواية<sup>(٣)</sup> في ذلك عن السلف المتقدمين .

وجحدوا عذاب القبر ، وأن الكفار في قبورهم يعذبون ، وقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعون .

ودانوا بخلق القرآن نظيراً لقول إخوانهم من المشركين الذين قالوا : ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾<sup>(٤)</sup> ، فزعموا أن القرآن كقول البشر .

وأثبتوا<sup>(٥)</sup> أن العباد يخلقون الشر نظيراً لقول المجوس الذين يثبتون<sup>(٦)</sup> خالقين : أحدهما يخلق الخير ، والآخر يخلق الشر .

وزعمت القدرية أن الله يخلق الخير وأن الشيطان يخلق الشر .

وزعموا أن الله شاء<sup>(٧)</sup> ما لا يكون ، خلافاً لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان وما لا يشاء لا يكون<sup>(٨)</sup> ، ورداً لقول الله ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(٩)</sup> فأخبر أنا لا نشاء شيئاً إلا وقد شاء أن نشاء .

ولقوله : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا﴾<sup>(١٠)</sup> ولقوله : ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا

(١) في الإبانة : روايات .

(٢) في الإبانة : للمذنبين . وهي ساقطة من : تبين كذب المفترى .

(٣) في الإبانة : الروايات .

(٤) سورة المدثر ، الآية : ٢٥ .

(٥) في الإبانة ، وتبين كذب المفترى : وأثبتوا وأيقنوا .

(٦) في الإبانة : أثبتوا .

(٧) في الإبانة ، وتبين كذب المفترى : يشاء .

(٨) في الإبانة : وما لم يشاء لم يكن .

(٩) سورة الإنسان ، الآية : ٣٠ .

(١٠) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٣ .

كُلِّ نَفْسٍ هَدَيْتَهَا<sup>(١)</sup> ولقوله : ﴿ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾<sup>(٢)</sup> ولقوله مخبراً عن شعيب أنه قال : ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾<sup>(٣)</sup> .

ولهذا أسماهم رسول الله ﷺ مجوس هذه الأمة<sup>(٤)</sup> ، لأنهم دانوا بديانة المجوس [ وضاهاوا قولهم<sup>(٥)</sup> ، وزعموا أن للخير والشر خالقين كما زعمت المجوس ]<sup>(٦)</sup> ، وأنه يكون من الشر<sup>(٧)</sup> ما لا يشاؤه الله كما قالت المجوس ذلك .

وزعموا أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم رداً لقول الله<sup>(٨)</sup> : ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾<sup>(٩)</sup> ، .....

(١) سورة السجدة ، الآية : ١٣ .

(٢) سورة البروج ، الآية : ١٦ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ٨٩ . وجاء في الإبانة : ﴿ .. وسع ربنا كل شيء علماً ﴾ .

(٤) كما جاء في الحديث عن جابر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « إن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله تعالى : إن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تشهدوهم ، وإن لقيتموهم فلا تسلموا عليهم » . أخرجه ابن ماجة في سننه ٣٥/١ . المقدمة - باب في القدر - الحديث / ٩٢ . والآجري في الشريعة - ص ١٩٠ . وابن عاصم في « السنة » ١٤٤/١ . وقال الألباني في تخريجه لهذا الحديث : حديث حسن ، رجاله ثقات ، غير أن أبا الزبير مدلس ، وقد عنعنه . وللحديث شاهد عن ابن عمر وغيره من طرق يقوي بعضها بعضاً .

انظر : سنن أبي داود ٦٦/٥ ، ٦٧ - كتاب السنة . باب في القدر - الحديثان ٤٦٩١ ، ٤٦٩٢ . ومسنند الإمام أحمد ٨٦/٢ ، ١٢٥ ، ٤٠٦/٥ ، ٤٠٧ . ومجمع الزوائد - للهيتمي - ٢٠٥/٧ .

(٥) في الإبانة : أفاويلهم . وفي تبين كذب المفتري : أقوالهم .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والإبانة ، وتبين كذب المفتري .

(٧) في الإبانة : الشرور .

(٨) في الإبانة : لقول الله لنبيه - عليه السلام - ..

(٩) سورة الأعراف ، الآية : ١٨٨ .

وقد جاء في الأصل : ضراً ولا نفعاً . وهو خطأ .

وانحرافاً<sup>(١)</sup> عن القرآن ، وعمّا أجمع المسلمون عليه<sup>(٢)</sup> .

وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم ، وأثبتوا<sup>(٣)</sup> لأنفسهم غنى<sup>(٤)</sup> عن الله ، ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه ، كما أثبتت المجوس للشيطان من القدرة على الشر ما لم يثبتوه لله - عز وجل - فكانوا مجوس هذه الأمة ، إذ دانوا بديانة المجوس ، وتمسكوا بأقوالهم ، ومالوا إلى أضاليلهم .

وقنطوا الناس من رحمة الله ، وآسوهم من<sup>(٥)</sup> روحه ، وحكموا على العصاة بالنار والخلود [ فيها ]<sup>(٦)</sup> ، خلافاً لقول الله : ﴿ وَنَعَفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وزعموا أن من دخل النار لا يخرج منها ، خلافاً لما جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ أن الله يخرج من النار قوماً بعدما امتحشوا فيها وصاروا حمماً<sup>(٨)</sup> .

(١) في الإبانة : وإعراضاً .

(٢) في الإبانة : وعمّا أجمع عليه أهل الإسلام .

(٣) في الإبانة : فأثبتوا .

(٤) في الإبانة : الغنى .

(٥) من : ساقطة من : س .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : الإبانة .

(٧) سورة النساء ، الآية : ٤٨ .

(٨) أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار يقول الله : من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجه فيخرجون قد امتحشوا - امتحشوا : احترقوا - وعادوا حمماً - حمماً : صاروا فحمأ - فيلقون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل - حميل السيل : الغناء الذي يحمله السيل - » ، أو قال : حمية - جاء في مسلم في رواية حمئة أو حميلة السيل . والحمئة : الطين الأسود الذي يكون في أطراف النهر - السيل . وقال النبي ﷺ : « ألم تروا أنها تنبت صفراء ملتوية » هذا لفظ البخاري . =

ودفعوا أن يكون لله وجه مع قوله : ﴿ وَبَعَثْنَا وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ  
وَالْإِكْرَامِ ﴾<sup>(١)</sup> .

وأنكروا أن يكون لله يدان مع قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وأنكروا أن يكون له عينان<sup>(٣)</sup> ، مع قوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾<sup>(٤)</sup>  
ولقوله :<sup>(٥)</sup> ﴿ وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنَيْ ﴾<sup>(٦)</sup> .

ونفوا<sup>(٧)</sup> ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله : « إن الله ينزل إلى  
سماء الدنيا »<sup>(٨)</sup> .

وأنا ذاكر<sup>(٩)</sup> ذلك إن شاء الله باباً باباً ، وبه المعونة<sup>(١٠)</sup> ، ومنه  
التوفيق والتسديد .

---

= انظر : صحيح البخاري ٢٠٢/٧ كتاب الرقاق . - باب صفة الجنة والنار .  
وصحيح مسلم ١٧٢/١ كتاب الإيمان . باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين  
من النار . الحديث / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(١) سورة الرحمن ، الآية : ٢٧ .

(٢) سورة ص ، الآية : ٧٥ .

(٣) في الإبانة ، وتبيين كذب المفتري : عين .

(٤) سورة القمر ، الآية : ١٤ .

(٥) في ط : وقوله .

(٦) سورة طه ، الآية : ٣٩ .

(٧) قبل كلمة « ونفوا » جاء في : الإبانة : « وأنكروا أن يكون لله علم مع قوله :

﴿ وأنزله بعلمه ﴾ النساء : ١٦٦ ، وأنكروا أن يكون لله قوة مع قوله : ﴿ ذو

القوة المتين ﴾ الذاريات : ٥٨ .

(٨) في الإبانة : إن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا . وتقدم تخريجه ص ٤٧٥ .

(٩) قبل العبارة « وأنا ذاكر » جاء في الإبانة : « وغير ذلك مما رواه الثقات عن رسول

الله ﷺ وكذلك جميع أهل البدع من الجهمية والمرجئة والحرورية أهل الزيغ فيما

ابتدعوا ، وخالفوا الكتاب والسنة ، وما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ، وأجمعت

عليه الأمة ، كفعل المعتزلة والقدرية وأنا ذاكر . . » .

(١٠) في الإبانة : ذاكر ذلك باباً باباً وشيئاً شيئاً - إن شاء الله - وبه المعونة والتأييد . .

فإن قال قائل<sup>(١)</sup> : قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة ، فعرفونا قولكم الذي به تقولون ، وديانتكم التي بها تدينون .

قيل له : قولنا الذي به نقول وديانتنا التي بها ندين<sup>(٢)</sup> ، التمسك بكتاب الله وسنة نبيه<sup>(٣)</sup> ﷺ وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون ، وبما كان عليه أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup> - نصر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون ، ولمن خالف قوله مجانبون ، لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل ، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال ، وأوضح به المنهاج ، وقمع به بدع المبتدعين وزيف الزائغين وشك الشكاكين ، فرحمة الله عليه من إمام مقدم ، وكبير مفهم ، وعلى جميع أئمة المسلمين .

وجملة قولنا : إنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وما جاءه من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ لا نرد من ذلك شيئاً .  
وأن الله إله واحد فرد أحد صمد لا إله غيره<sup>(٥)</sup> لم يتخذ صاحبة ولا ولداً .

وأن محمداً عبده ورسوله<sup>(٦)</sup> .  
وأن الجنة والنار حق .

- 
- (١) في الإبانة : فإن قال لنا قائل : ..  
ولا زال الكلام لأبي الحسن الأشعري في « الإبانة » فيما نقله عنه ابن عساكر في « تبیین كذب المفتری » ، والكلام متصل بما قبله فيهما ، إلا أنه عنون له في الإبانة بـ « باب في إبانة قول أهل الحق والسنة » .  
(٢) في الإبانة ، وتبيين كذب المفتری : التي ندين بها .  
(٣) في الإبانة : .. بكتاب ربنا - عز وجل - وبسنة نبينا ..  
(٤) في الإبانة : .. وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل .  
(٥) في الإبانة : وإن الله - عز وجل - إله واحد لا إله إلا هو فرد صمد لم يتخذ ..  
(٦) في الإبانة : زيادة : « أرسله بالهدى ودين الحق .. » .

وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا ، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ، وَأَنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ <sup>(١)</sup> عَلَى عَرْشِهِ ، كَمَا قَالَ : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا <sup>(٣)</sup> ، كَمَا قَالَ : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ <sup>(٥)</sup> ، كَمَا قَالَ : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ <sup>(٦)</sup> وَقَالَ : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ <sup>(٨)</sup> بَلَا كَيْفَ ، كَمَا قَالَ : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ <sup>(٩)</sup> .

وَأَنَّ مِنْ زَعَمِ أَنْ اسْمَ اللَّهِ غَيْرُهُ كَانَ ضَالًّا .

وَأَنَّ لِلَّهِ عِلْمًا ، كَمَا قَالَ : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ بِعِلْمِهِ ﴾ <sup>(١١)</sup> ، وَقَوْلُهُ <sup>(١٢)</sup> :  
﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾ <sup>(١٣)</sup> .

وَنُثِبَتْ لِلَّهِ قُوَّةٌ <sup>(١٤)</sup> ، كَمَا قَالَ : ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ <sup>(١٥)</sup> .

- 
- (١) في الإبانة : استوى .
  - (٢) سورة طه ، الآية : ٥ .
  - (٣) في الإبانة : . . وجهاً بلا كيف .
  - (٤) سورة الرحمن ، الآية : ٢٧ .
  - (٥) في الإبانة : يدين بلا كيف .
  - (٦) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ .
  - (٧) سورة ص ، الآية : ٧٥ .
  - (٨) في الإبانة ، وتبيين كذب المفتري : عيناً .
  - (٩) سورة القمر ، الآية : ١٤ .
  - (١٠) في الإبانة : أسماء .
  - (١١) سورة النساء ، الآية : ١٦٦ .
  - (١٢) في ط : وقال . وفي الإبانة : وكما قال .
  - (١٣) سورة فاطر ، الآية : ١١ .
  - (١٤) في الإبانة : إن الله قوة . وفي تبين كذب المفتري : قدره .
  - (١٥) سورة فصلت ، الآية : ١٥ .

ونثبت لله السمع والبصر ، ولا ننفي ذلك ، كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج .

ونقول : إن كلام الله غير مخلوق ، وإنه لم يخلق شيئاً إلا وقد قال له : كن فيكون ، [ كما قال : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (١) ] (٢) .

وإنه لا يكون في الأرض [ شيء ] (٣) من خير وشر إلا ما شاء الله ، وإن الأشياء تكون بمشيئة الله ، وإن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله الله .

ولا يستغني (٤) عن الله ، ولا نقدر على الخروج من علم الله .

وإنه لا خالق إلا الله ، وإن أعمال العباد مخلوقة لله مقدورة له ، كما قال : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٥) ، وإن العباد لا يقدر أن يخلقوا شيئاً وهم يخلقون ، كما قال : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ (٦) ، وكما قال : ﴿ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ (٧) ، وكما قال : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ (٨) ، وكما قال : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ (٩) وهذا في كتاب الله كثير .

(١) سورة النحل ، الآية : ٤٠ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط ، والإبانة ، وتبين كذب المفتري .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والإبانة ، وتبين كذب المفتري .

(٤) في الإبانة ، وتبين كذب المفتري : ولا نستغني .

(٥) سورة الصافات ، الآية : ٩٦ .

(٦) سورة فاطر ، الآية : ٣ .

(٧) سورة النحل ، الآية : ٢٠ .

(٨) سورة النحل ، الآية : ١٧ .

(٩) سورة الطور ، الآية : ٣٥ .

وإن الله وفق المؤمنين لطاعته ، ولطف بهم ونظر لهم<sup>(١)</sup> وأصلحهم وهداهم ، وأضل الكافرين ولم يهدهم ولم يلفظ بهم<sup>(٢)</sup> بالإيمان كما زعم أهل الزيغ والطغيان ، ولو لطف لهم<sup>(٣)</sup> وأصلحهم كانوا<sup>(٤)</sup> صالحين ، ولو هداهم كانوا<sup>(٣)</sup> مهتدين ، كما قال تبارك وتعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وإن الله يقدر أن يصلح الكافرين ويلطف لهم<sup>(٦)</sup> حتى يكونوا مؤمنين ، ولكنه أراد أن يكونوا كافرين كما علم ، وإنه خذلهم وطبع على قلوبهم .

وإن الخير والشر بقضاء الله وقدره ، وإننا نؤمن بقضاء الله وقدره خيره وشره حلوه ومره ، ونعلم أن ما أصابنا لم [ يكن لـ ]<sup>(٧)</sup> يخطئنا وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا ، وإننا لا نملك لأنفسنا<sup>(٨)</sup> نفعاً ولا ضراً<sup>(٩)</sup> ، إلا ما شاء الله ، وأنا نلجئ أمورنا<sup>(١٠)</sup> إلى الله ونثبت الحاجة والفقير في كل وقت إليه .

ونقول : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وإن من قال بخلقه<sup>(١١)</sup>

- 
- (١) نظر لهم : ساقطة من : س . وفي الإبانة : نظر إليهم .
  - (٢) في ط ، والإبانة ، وتبيين كذب المفتري : بهم .
  - (٣) في ط ، والإبانة ، وتبيين كذب المفتري : بهم .
  - (٤) في الإبانة : كانوا . في الموضوعين .
  - (٥) سورة الأعراف ، الآية : ١٧٨ .
  - (٦) في ط ، والإبانة : بهم .
  - (٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : الإبانة ، وتبيين كذب المفتري .
  - وقد جاء في الإبانة تقديم وتأخير على هذا النحو : « ونعلم أن ما أخطأنا لم يكن ليصيبنا ، وأن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا » .
  - (٨) في الإبانة : وإن العباد لا يملكون لأنفسهم ..
  - (٩) في الإبانة : .. ولا ضراً كما قال عز وجل : ﴿ قل لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً إلا ما شاء الله ﴾ الأعراف : ١٨٨ .
  - (١٠) في الإبانة : وإننا نلجأ في أمورنا .
  - (١١) في س ، ط ، والإبانة ، وتبيين كذب المفتري : بخلق القرآن .

كان كافراً .

وندين أن الله يرى بالأبصار يوم القيامة<sup>(١)</sup> ، كما يرى القمر ليلة البدر ، ويراه المؤمنون كما جاءت الروايات<sup>(٢)</sup> عن رسول الله ﷺ ، ونقول : إن الكافرين - إذا رآه المؤمنون - عنه محجوبون<sup>(٣)</sup> ، كما قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> وأن موسى سأل الله الرؤية في الدنيا وأن الله تجلى للجبل فجعله دكاً<sup>(٥)</sup> ، فعلم<sup>(٦)</sup> بذلك موسى أنه لا يراه أحد<sup>(٧)</sup> في الدنيا .

ونرى ألا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنوب يرتكبه كالزنا والسرقة وشرب الخمر ، كما دانت بذلك الخوارج وزعموا بذلك<sup>(٨)</sup> أنهم كافرون ، ونقول : إن من عمل كبيرة من الكبائر وما أشبهها مستحلاً لها كان كافراً إذا كان غير معتقد لتحريمها<sup>(٩)</sup> .

---

(١) في الإبانة : يرى في الآخرة بالأبصار .

(٢) وتقدم ذكر بعضها ص ٤١٣ .

(٣) في الإبانة : أن الكافرين محجوبون عنه إذا رآه المؤمنون في الجنة . . .

(٤) سورة المطففين ، الآية : ١٥ .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني ، فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً وخر موسى صعقاً فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين ﴾ الأعراف : ١٤٣ .

(٦) في الإبانة ، وتبيين كذب المفتري . فاعلم .

(٧) أحد : ساقطة من : الإبانة ، وتبيين كذب المفتري .

(٨) في الإبانة : .. وزعمت أنهم .

(٩) في الإبانة : .. كبيرة من هذه الكبائر مثل الزنا والسرقة وما شابههما مستحلاً لها غير معتقد لتحريمها كان كافراً . .

ونقول: إن الإسلام أوسع من الإيمان ، وليس كل إسلام إيماناً<sup>(١)</sup> .  
 وندين بأنه<sup>(٢)</sup> يقلب القلوب ، وأن القلوب بين أصبعين من  
 أصابعه<sup>(٣)</sup> [ وأنه يضع السماوات على إصبع ، والأرضين على إصبع ،  
 كما جاءت الرواية<sup>(٤)</sup> عن رسول الله ﷺ ]<sup>(٥)</sup> .

وندين بأن لا تنزل أحداً من الموحدين المستمسكين<sup>(٦)</sup> بالإيمان جنة  
 ولا ناراً ، إلا من شهد له رسول الله ﷺ بالجنة ونرجو الجنة للمذنبين ،  
 ونخاف عليهم أن يكونوا بالنار معذبين .

(١) في الإبانة : إيمان . بالرفع .  
 وعلق على ذلك المحقق د . صالح الفوزان بـ « رفع إيمان » في النسختين اسم  
 كان مؤخراً للسجع .

وفي تبين كذب المفترى : وليس كل الإسلام بإيمانه ..

(٢) في الإبانة : بأن الله تعالى ..

(٣) في الإبانة : ... من أصابع الرحمن .

(٤) من ذلك ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - أنه  
 سمع رسول الله ﷺ يقول : « إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع  
 الرحمن كقلب واحد يصفه حيث يشاء » ، ثم قال رسول الله ﷺ : « اللهم  
 مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك » .

صحيح مسلم ٢٠٤٥/٤ كتاب القدر - باب تصريف الله تعالى القلوب كيف  
 شاء - الحديث / ١٧ .

والحديث يروى بألفاظ مختلفة عن عدد من الصحابة - رضي الله عنهم .

انظر : سنن الترمذي ٤/٤٤٨ ، ٤٤٩ كتاب القدر - باب ما جاء أن القلوب  
 بين إصبعي الرحمن - الحديث / ٢١٤٠ . وسنن ابن ماجه ١/٧٢ - المقدمة - باب  
 فيما أنكرت الجهمية - الحديث / ١٩٩ . ومسند الإمام أحمد ٢/١٦٨ ، ١٧٣ ،  
 ٢٥١/٦ .

وانظر : ما تقدم من قصة الحبر الذي جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا محمد إن  
 الله يضع السماء على إصبع والأرض على إصبع .. ص ٩١٢ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من : تبين كذب المفترى .

(٦) في الإبانة : .. من أهل التوحيد والمتمسكين ..

ونقول : إن الله يخرج من النار قوماً بعدما امتحشوا بشفاعه محمد ﷺ (١) .

ونؤمن بعذاب القبر ، ونقول : إن الحوض والميزان والصراف حق (٢) والبعث بعد الموت حق ، وأن الله يوقف العباد بالموقف ويحاسب المؤمنين .

وأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، ونسلم الروايات (٣) الصحيحة في ذلك عن رسول الله ﷺ التي رواها الثقات عدل عن عدل حتى تنتهي الرواية إلى رسول الله ﷺ .

وندين (٤) بحب السلف الذين اختارهم [ الله ] (٥) لصحبة نبيه ، ونثني عليهم بما أثنى الله عليهم ، ونتولاهم (٦) .

ونقول : إن الإمام (٧) بعد رسول الله ﷺ أبو بكر - رضي الله عنه - وإن الله تعالى أعز به الدين ، وأظهره على المرتدين وقدمه المسلمون للإمامة كما قدمه رسول الله ﷺ [ للصلاة ] (٨) ، ثم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ثم عثمان بن عفان - نصر الله وجهه - قتله قاتلوه (٩) ظلماً وعدواناً ، ثم علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فهؤلاء الأئمة بعد رسول الله ﷺ وخلافتهم خلافة النبوة .

- 
- (١) في الإبانة : . . . النبي ﷺ تصديقاً لما جاءت به الروايات عن رسول الله ﷺ .
  - (٢) في الإبانة : .. بعذاب القبر والحوض ، وإن الميزان حق والصراف حق ..
  - (٣) في تبين كذب المفترى : للروايات ..
  - (٤) في س ، ط : وندين الله .
  - (٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والإبانة .
  - (٦) في الإبانة : . . . الله به عليهم وتولاهم أجمعين ..
  - (٧) في الإبانة : .. الإمام الفاضل .
  - (٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط . وفي الإبانة : للصلاة وسموه بأجمعهم خليفة رسول الله ﷺ ..
  - (٩) في الإبانة : .. عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وإن الذين قتلوه قتلوه ..

ونشهد للعشرة بالجنة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> وتولى سائر أصحاب النبي ﷺ ونكف عما شجر بينهم ، وندين الله أن الأئمة الأربعة راشدون<sup>(٢)</sup> مهديون فضلاء لا يوازنهم<sup>(٣)</sup> في الفضل غيرهم .

ونصدق بجميع الروايات التي أثبتها<sup>(٤)</sup> أهل النقل من النزول إلى سماء الدنيا<sup>(٥)</sup> ، وأن الرب يقول : « هل من سائل ؟ هل من مستغفر ؟ »<sup>(٦)</sup> وسائر ما نقلوه وأثبتوه ، خلافاً لما قاله أهل الزيغ والتضليل .

ونعول فيما اختلفنا فيه على كتاب الله ، وسنة رسول الله ﷺ<sup>(٧)</sup> وإجماع المسلمين ، وما كان في معناه ، ولا نبتدع في دين الله بدعة لم يأذن الله بها ، ولا نقول على الله ما لا نعلم .

ونقول : إن الله يجيء يوم القيامة ، كما قال : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾<sup>(٨)</sup> وإن الله يقرب من عباده كيف شاء ، كما قال : ﴿ وَمَنْ أَقْرَبُ

---

(١) وهم كما جاء في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد - رحمه الله - بسند صحيح عن عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « أبو بكر في الجنة ، وعمر في الجنة ، وعلي في الجنة ، وعثمان في الجنة ، وطلحة في الجنة ، والزبير في الجنة ، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة ، وسعد بن أبي وقاص في الجنة ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة ، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة » .

المسند - للإمام أحمد بن حنبل - شرح : أحمد شاكر ٣/ ١٣٦ - الحديث / ١٦٧٥ .

(٢) في الإبانة : ... خلفاء راشدون ...

(٣) في الإبانة ، وتبيين كذب المفتري : لا يوازنهم .

(٤) في تبين كذب المفتري : ثبتها .

(٥) في الإبانة ، وتبيين كذب المفتري : السماء الدنيا .

(٦) تقدم تخريج هذا الحديث ، ص ٤٧٥ .

(٧) في الإبانة : كتاب ربنا تبارك وتعالى ، وسنة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم .

(٨) سورة الفجر ، الآية : ٢٢ .

إِلَيْهِ مِنْ جَبَلِ الْوَرِيدِ<sup>(١)</sup> ، وكما قال : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٢﴾ .

ومن ديننا نصلي<sup>(٣)</sup> الجمعة والأعياد خلف كل بر وغيره<sup>(٤)</sup> ، وكذلك سائر<sup>(٥)</sup> الصلوات والجماعات ، كما روي عن عبد الله بن عمر أنه كان يصلي خلف الحجاج<sup>(٦)</sup> .  
وأن المسح على الخفين في السفر<sup>(٧)</sup> والحضر ، خلافاً لمن أنكروا<sup>(٨)</sup> ذلك .

ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم ، وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة ، وندين بترك<sup>(٩)</sup>

- 
- (١) سورة ق ، الآية : ١٦ .
  - (٢) سورة النجم ، الآيتان : ٨ ، ٩ .
  - (٣) في الإبانة ، وتبيين كذب المفتري : أن نصلي .
  - (٤) في الإبانة ، وتبيين كذب المفتري : بر وفاجر .
  - (٥) في الإبانة : تقدمت العبارة « وسائر الصلوات والجماعات » قبل العبارة : « خلف كل بر وفاجر » . وفي كذب المفتري : « وكذلك شروط الصلوات .. » .
  - (٦) هو : أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، كان شجاعاً مقداماً مهيباً سفاكاً ، ولي الحجاز سنين ، ثم العراق وخراسان عشرين سنة ، له حسنات مغمورة في بحر ظلمه وجوره ، أراح الله البلاد والعباد منه سنة ٩٥ هـ .  
انظر : سير أعلام النبلاء - للذهبي - ٣٤٣/٤ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ١٣١/٩ - ١٥٦ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ١٠٦/١ - ١٠٨ .
  - وذكر صدر الدين الحنفي في شرحه للطحاوية ص ٤٢١ : أنه ورد في صحيح البخاري أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - كان يصلي خلفه .  
وانظر ما ذكره ابن عساكر في تهذيبه ٥٤/٤ من صلاة ابن عمر - رضي الله عنه - مع الحجاج .  
وانظر : مجموع الفتاوي - ٢٨٠/٣ .
  - (٧) في الإبانة : سنة في السفر ...
  - (٨) في الإبانة : خلافاً لقول من أنكروا ..
  - (٩) في الإبانة : بإنكار .

الخروج عليهم بالسيف ، وترك القتال في الفتنة .

ونقر بخروج الدجال ، كما جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> .  
ونؤمن بعذاب القبر ومنكر ونكير ومساءلتهم<sup>(٢)</sup> المدفونين في  
قبورهم . ونصدق بحديث المعراج<sup>(٣)</sup> .  
ونصحح كثيراً من الرؤيا في المنام ، ونقول : إن لذلك تفسيراً<sup>(٤)</sup> .  
ونرى الصدقة من موتى المؤمنين<sup>(٥)</sup> ، والدعاء لهم ، ونؤمن أن الله  
ينفعهم بذلك .  
ونصدق بأن<sup>(٦)</sup> في الدنيا سحرة<sup>(٧)</sup> ، وأن السحر<sup>(٨)</sup> كائن موجود في  
الدنيا .

(١) الرواية عن رسول الله ﷺ بخروج الدجال وصفته كثيرة ومتواترة أذكر منها  
ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن حذيفة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه  
قال في الدجال : « إن معه ماء وناراً ، فناره ماء بارد وماؤه نار فلا تهلكوا » .  
صحيح البخاري ١٠٣/٨ - كتاب الفتن - باب ذكر الدجال . صحيح مسلم  
٢٢٤٩/٤ - كتاب الفتن - باب ذكر الدجال وصفته وما معه - الحديث / ١٠٦ .  
وسنن أبي داود ٤٩٤/٤ - كتاب الملاحم - باب خروج الدجال  
- الحديث / ٤٣١٥ .

(٢) في الإبانة : ومساءلتهما .

(٣) حديث المعراج حديث طويل مضمونه تقدم في الكلام على الإسراء والمعراج  
ص ١١٤ وانظره في صحيح البخاري ٢٠٣/٨ - ٢٠٥ كتاب التوحيد باب قوله  
﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ ، وصحيح مسلم ١٤٥/١ - ١٤٧ كتاب الإيمان  
- باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات - الحديث / ٢٥٩ .

(٤) في الأصل : .. ذلك تفسيراً . وفي س ، ط : إن ذلك تفسير . وفي الإبانة :  
ونقر أن لذلك تفسيراً . ولعل الكلام يستقيم بالمشتب من تبين كذب المفتري .

(٥) في الإبانة : المسلمين .

(٦) في الأصل ، وتبين كذب المفتري : أن . والمثبت من : س ، ط ، والإبانة .

(٧) في الإبانة : سحراً وسحرة .

(٨) تقدم الكلام على السحر وحقيقته ص ٤٧٧ .

وندين بالصلاة على من مات من أهل القبلة مؤمنهم<sup>(١)</sup> وفاجرهم وموارثهم<sup>(٢)</sup> .

ونقر أن الجنة والنار مخلوقتان .

وأن من مات أو قتل فبأجله مات أو قتل .

وأن الأرزاق من قبل الله عز وجل يرزقها<sup>(٣)</sup> عباده حلالاً وحراماً .

وأن الشيطان يوسوس للإنسان ويشككه ويتخبطه<sup>(٤)</sup> خلافاً لقول المعتزلة والجهمية ، كما قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وكما قال : ﴿ مِنْ شَرِّ أَلْوَسَاسِ الْخَنَاسِ ﴾<sup>(٦)</sup> الَّذِي يُوسِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ﴿ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾<sup>(٦)</sup> .

ونقول : إن الصالحين يجوز أن يخصصهم الله بآيات يظهرها الله عليهم .

وقولنا في أطفال المشركين : إن الله يوجب لهم ناراً في الآخرة ، ثم يقول<sup>(٧)</sup> : اقتحموها ، كما جاءت الرواية بذلك<sup>(٨)</sup> .

(١) في الإبانة : برهم .

(٢) في ط : موارثهم . وفي الإبانة : توارثهم .

(٣) في الأصل : .. يرزقها الله - عز وجل - يرزقها عباده . والكلام يستقيم بدون الزيادة كما هو مثبت من : س ، ط ، والإبانة ، وتبين كذب المفتري .

(٤) في الأصل : ويسلكه ويخبطه . وهو تصحيف . وفي س ، ط ، وتبين كذب المفتري : يخبطه . والمثبت من : الإبانة .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٧٥ .

(٦) سورة الناس ، الآيات : ٤ - ٦ .

ولم يرد قوله ﴿ مِنْ شَرِّ ﴾ في الأصل .

(٧) في الإبانة : يقول لهم .

(٨) ورد بهذا آثار كثيرة يؤيد بعضها بعضاً ، فمن ذلك ما رواه الإمام أحمد - رحمه الله - بإسناد صحيح في مسنده ٢٤/٤ ، عن الأسود بن سريع أن نبي الله ﷺ =

وندين بأن الله<sup>(١)</sup> يعلم ما العباد عاملون ، وإلى ما هم صائرون  
[ وما كان <sup>(٢)</sup> وما يكون ، وما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ؟ .  
وبطاعة<sup>(٣)</sup> الأئمة ، ونصيحة المسلمين .

ونرى مفارقة كل داعية لبدعة<sup>(٤)</sup> ، ومجانبة أهل الأهواء وسنحتج  
لما ذكرنا<sup>(٥)</sup> من قولنا ، وما بقي منه مما لم<sup>(٦)</sup> نذكره باباً باباً وشيئاً شيئاً .

= قال : « أربعة يحتاجون يوم القيامة .. » وذكر الأصم ، والرجل الهرم ،  
والأحمق ، ومن مات في الفترة ، وحجة كل منهم ، ثم قال : « يأخذ موثيقهم  
ليطيعنه ، فيرسل إليهم أن ادخلوا النار » قال : فوالذي نفس محمد بيده لو  
دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢١٦/٧ بعد ذكره لهذا الحديث : « رواه  
الطبراني بنحوه ، وذكر بعده إسناداً إلى أبي هريرة قائلاً بمثل هذا الحديث غير أنه  
قال في آخره : « فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ، ومن لم يدخلها يسحب  
إليها » هذا لفظ أحمد ورجاله من طريق الأسود بن سريع وأبي هريرة رجال  
الصحيح .

وهذه المسألة مما اختلف فيها السلف والمتكلمون على أقوال استقصى بيانها  
ابن القيم - رحمه الله - في كتابه طريق الهجرتين ص ٥٠٧ - ٥٢٩ فذكر الأقوال  
في المسألة وقائلها وما استدلوا به وناقش أدلتهم مبيناً أنها تجتمع وتأتلف في  
القول الأمثل وهو أن أطفال المشركين يمتحنون في عرصات القيامة ، ويرسل  
إليهم هناك رسول إلى كل من لم تبلغه الدعوة فمن أطاع الرسول دخل الجنة ومن  
عصاه دخل النار وعلى هذا فيكون بعضهم في الجنة وبعضهم في النار . وهذا  
ما اختاره الشيخ - رحمه الله .

انظر : مجموع الفتاوى ٢٤٦/٤ ، ٢٨١ ، ٣١٢ ، ٣٧٢/٢٤ ، ٣٧٣ .

- (١) في الإبانة : وندين الله عز وجل بأنه ..
- (٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : الإبانة .
- (٣) في تبين كذب المفترى : فبطاعة .
- (٤) في الإبانة : إلى بدعة .
- (٥) في الإبانة ، وتبين كذب المفترى : ذكرناه .
- (٦) في جميع النسخ وتبين كذب المفترى : وما لم . والمثبت من : الإبانة . ولعله  
المناسب .

ثم قال أبو القاسم بن عساكر<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : « فتأملوا - رحمكم الله - هذا الاعتقاد ما أوضحه وأبينه ، واعترفوا بفضل هذا الإمام العالم الذي شرحه وبينه ، وانظروا سهولة لفظه فما أفصحه وأبينه ، وكونوا ممن قال الله فيهم : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> وتبينوا فضل أبي الحسن واعرفوا إنصافه ، واسمعوا وصفه لأحمد بالفضل واعترافه ، لتعلموا أنهما كانا في الاعتقاد متفقين ، وفي أصول الدين ومذهب السنة غير مفترقين ، ولم تزل الحنابلة ببغداد في قديم الدهر على ممر الأوقات تعتضد<sup>(٣)</sup> بالأشعرية على أصحاب البدع ، لأنهم المتكلمون من أهل الإثبات فمن تكلم منهم<sup>(٤)</sup> في الرد على مبتدع فلبسان الأشعرية يتكلم ، ومن حقق منهم في الأصول في مسألة فمنهم يتعلم ، فلم يزالوا كذلك حتى حدث الاختلاف في زمن أبي نصر القشيري ووزارة النظام ، ووقع بينهم الانحراف من بعضهم عن بعض لانحراف<sup>(٥)</sup> النظام .

وعلى الجملة فلم يزل في الحنابلة طائفة تغلو في السنة ، وتدخل فيما لا يعنها حباً للخفوق<sup>(٦)</sup> في الفتنة ، ولا عار<sup>(٧)</sup> على أحمد - رحمه الله - من صنعهم ، وليس يتفق على ذلك رأي جميعهم ، ولهذا قال أبو حفص بن شاهين<sup>(٨)</sup> - وهو من أقران الدار قطني - .....

(١) في تبين كذب المفترى ص ١٦٣ - ١٦٤ . والكلام متصل بما قبله .

(٢) سورة الزمر ، الآية : ١٨ .

(٣) في الأصل : يعتضد . والمثبت من : س ، ط ، وتبين كذب المفترى .

(٤) منهم : ساقطة من : ط .

(٥) في س ، ط ، وتبين كذب المفترى : لانحلال .

(٦) في س ، ط : للحقوق . ولا معنى لها . وفي تبين كذب المفترى : للخفوق .

والخفق : هو الاضطراب والتحريك ، ومنه خفقت الراية : اضطربت وتحركت .

راجع : القاموس المحيط - للفيروزآبادي ٨٥ / ٢ ( خفق ) .

(٧) أي : ولا عيب .

(٨) في تبين كذب المفترى : أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين . =

ما قرأته<sup>(١)</sup> على عبد الكريم بن الخضر<sup>(٢)</sup> ، عن أبي محمد الكناني ،  
حدثني<sup>(٣)</sup> أبو النجيب الأرموي<sup>(٤)</sup> ، ثنا أبو ذر الهروي<sup>(٥)</sup> ، قال : سمعت  
ابن زنين يقول : رجلا ن صالحان بلوا<sup>(٦)</sup> بأصحاب سوء : جعفر بن  
محمد ، وأحمد بن حنبل .

وقال ابن عساكر<sup>(٧)</sup> فيما رده على أبي علي الأهوازي<sup>(٨)</sup> ، فيما  
صنفه من مثالب الأشعري وقد ذكر أبو علي الأهوازي أن الحنابلة لم يقبلوا  
منه تصنيف الإبانة .

قال الأهوازي : « وللأشعري كتاب في السنة قد جعله أصحابه  
وقاية لهم من أهل السنة ، يتولون به العوام من أصحابنا سماه كتاب

---

= هو : أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد البغدادي  
المعروف بابن شاهين ، محدث العراق وصاحب التصانيف . توفي سنة  
٣٨٥ هـ . قال فيه الخطيب البغدادي : كان ثقة مأموناً .

انظر : تاريخ بغداد - للخطيب - ١١/٢٦٥ - ٢٦٨ . وتذكرة الحفاظ - للذهبي  
- ٣/٩٨٧ - ٩٨٩ . ولسان الميزان - لابن حجر - ٤/٢٨٣ - ٢٨٥ .  
(١) في تبين كذب المفتري : .. الدارقطني ، ومن أصحاب الحديث المتسننين  
ما قرأت .

(٢) في تبين كذب المفتري : على الشيخ أبي محمد عبد الكريم بن حمزة بن الخضر  
بدمشق .

(٣) في تبين كذب المفتري : أبي محمد عبد العزيز بن أحمد قال : حدثني ..

(٤) في تبين كذب المفتري : أبو النجيب عبد الغفار .. عبد الواحد الأرموي ..

(٥) في تبين كذب المفتري : أبو ذر عبد بن أحمد الهروي .

(٦) في ط ، وتبين كذب المفتري : بليا .

(٧) في تبين كذب المفتري : ص ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٨) هو : أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي ، مقرئ الشام في عصره ،  
أصله من الأهواز ، واستوطن دمشق . توفي سنة ٤٤٦ هـ .

يقول الذهبي : ألف جزءاً في مثالب الأشعري فيه أكاذيب .

انظر : تهذيب ابن عساكر - ٤/١٩٧ ، ١٩٨ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي

- ١٥/٨٩ ، ١٣/١٨ - ١٨ . ولسان الميزان - لابن حجر - ٢/٢٣٧ - ٢٤٠ .

« الإبانة » صنفه ببغداد لما دخلها ، فلم يقبل ذلك منه الحنابلة وهجروه .

وسمعت<sup>(١)</sup> أبا عبد الله الحمراني يقول : « لما دخل الأشعري إلى بغداد جاء إلى البربهاري<sup>(٢)</sup> فجعل يقول : رددت على الجبائي وعلى أبي هاشم ونقضت عليهم ، وعلى اليهود والنصارى وعلى المجوس ، فقلت<sup>(٣)</sup> وقالوا وأكثر الكلام في ذلك ، فلما سكت قال البربهاري : ما أدري مما قلت قليلاً ولا كثيراً ، ما نعرف إلا ما قال<sup>(٤)</sup> أبو عبد الله أحمد بن حنبل ، قال : فخرج من عنده وصنف كتاب الإبانة ، فلم يقبلوه<sup>(٥)</sup> منه ، ولم يظهر ببغداد إلى أن خرج منه . »

قال<sup>(٦)</sup> : وقول الأهوازي : إن الحنابلة لم يقبلوا منه ما أظهره<sup>(٧)</sup> من كتاب<sup>(٨)</sup> الإبانة وهجروه ، فلو كان الأمر كما قال لنقلوه عن أشياخهم<sup>(٩)</sup> ولم أزل أسمع ممن يوثق به أنه كان صديقاً

---

(١) أورده ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ١٨/٢ عن الحسن الأهوازي قال : سمعت أبا عبد الله الحمراني ..

(٢) هو : أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري ، شيخ الحنابلة في وقته . كان شديداً على أهل البدع ، له مصنفات منها : « شرح السنة » نقل منه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ، توفي سنة ٣٢٩ هـ .

انظر : طبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى - ١٨/٢ - ٤٥ . والوافي بالوفيات - للصفدي - ١٢/١٤٦ ، ١٤٧ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٣١٩/٢ - ٣٢٣ .

(٣) في طبقات الحنابلة : ... والنصارى والمجوس وقلت لهم ...

(٤) في طبقات الحنابلة : ولا نعرف إلا ما قاله .

(٥) في طبقات الحنابلة : يقبله ..

(٦) القائل : ابن عساكر في « تبیین كذب المفتری » ص ٣٨٩ - ٣٩١ .

(٧) في الأصل : أظهره . والمثبت من : س ، ط ، وتبيين كذب المفتری .

(٨) في تبیین كذب المفتری : في كتاب الإبانة .

(٩) في تبیین كذب المفتری : عن أشياخهم وأظهره .

للتميميين<sup>(١)</sup> ، سلف أبي محمد رزق [ الله ]<sup>(٢)</sup> بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث ، وكانوا له مكرمين ، وقد ظهر<sup>(٣)</sup> [ أثر ]<sup>(٤)</sup> بركة هذه<sup>(٥)</sup> الصحبة على أعقابهم ، حتى نسب إلى مذهبه أبو الخطاب الكلوذاني<sup>(٦)</sup> من أصحابهم ، وهذا تلميذ أبي الخطاب أحمد الحربي<sup>(٧)</sup>

- (١) في الأصل ، س : لتميمين . والمثبت من : ط ، وتبين كذب المفترى .  
وقد ذكر الشيخ - رحمه الله - في « الفتاوى » ٥٣/٦ أن التميميين كأبي الحسن وابن أبي الفضل وابن رزق الله أبعد عن الإثبات وأقرب إلى موافقة غيرهم وألين لهم ، ولهذا تتبعهم الصوفية ، ويميل إليهم فضلاء الأشعرية ، كالباقلائي والبيهقي ، فإن عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل هي التي اعتمدها البيهقي ، مع أن القوم ماشون على السنة .
- (٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وتبين كذب المفترى .  
هو : أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي الحنبلي ، أحد أئمة القراء والحديث ، وتفقه على القاضي أبي علي بن أبي موسى الهاشمي ، له مجلس للوعظ ، وحلقة للفتوى بجامع المنصور ثم بجامع القصر . توفي سنة ٤٨٨ هـ .
- انظر : طبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى - ٢/٢٥٠ ، ٢٥١ . والمتنظم - لابن الجوزي - ٨٨/٩ ، ٨٩ . والمنهج الأحمد - للعلمي - ١٩٥/٢ - ٢٠٢ .
- (٣) في جميع النسخ : أظهر . ولعل ما أثبتته من « تبين كذب المفترى » يناسب السياق .
- (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : تبين كذب المفترى .
- (٥) في س ، ط ، وتبين كذب المفترى : تلك .
- (٦) هو : أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن حسن الكلوذاني البغدادي الأزجي ، أحد أئمة أصحاب الإمام أحمد ، كان غزير العلم ورعاً صالحاً ، تفقه على القاضي أبي يعلى . توفي سنة ٥١٠ هـ .
- انظر : طبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى - ٢/٢٥٨ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ٣٤٨/١٩ - ٣٥٠ . والذيل على طبقات الحنابلة - لابن رجب - ١١٦/١ - ١٢٧ .
- (٧) هو : أبو القاسم أحمد بن معالي بن بركة الحربي ، الفقيه الواعظ ، تفقه على أبي الخطاب الكلوذاني ، وانتقل إلى المذهب الشافعي ثم عاد إلى المذهب =

يخبر بصحة ما ذكرته وبنبيه ، وكذلك كان بينهم وبين صاحبه أبي عبد الله بن مجاهد<sup>(١)</sup> ، وصاحب صاحبه أبي بكر بن الطيب<sup>(٢)</sup> من المواصلة والمؤاكلة ما يدل على كثرة الاختلاق من الأهوازي والتكذيب .

قال<sup>(٣)</sup> : وقد أخبرني الشيخ أبو الفضل بن أبي سعد البزار عن<sup>(٤)</sup> أبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التميمي الحنبلي ، قال سألت الشريف أبا علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي<sup>(٥)</sup> ، فقال : حضرت دار شيخنا أبي الحسن عبد العزيز بن الحارث التميمي<sup>(٦)</sup> سنة سبعين وثلاثمائة في دعوة عملها لأصحابه ، حضرها أبو بكر

= الحنبلي . توفي سنة ٥٥٤ هـ .

انظر : المنتظم - لابن الجوزي - ١٩٠/١٠ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ٢٥٦/١٢ . والذيل على طبقات الحنابلة - لابن رجب - ١/٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(١) هو : محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي . تقدم التعريف به .

(٢) تقدم التعريف به .

وقد أشار الشيخ - رحمه الله - في « نقض المنطق » ص ١٣٧ إلى أن بين أبي الحسن التميمي وبين القاضي أبي بكر بن الباقلاني من المودة والصحة ما هو معروف مشهور .

وانظر ما ذكره ابن عساكر عن صحبة التميميين لأبي عبد الله بن مجاهد وابن الباقلاني في « تبين كذب المفترى » ص ٢٢١ . وما سيذكره بعد أسطر قليلة من المصدر نفسه ص ٣٩٠ .

(٣) القائل : ابن عساكر . وهي إضافة من الشيخ . والكلام متصل بما قبله في « تبين كذب المفترى » .

(٤) في جميع النسخ : ابن . والمثبت من : تبين كذب المفترى . وهو الصواب . وتقدم التعريف به .

(٥) تقدم التعريف به .

(٦) هو : أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي الحنبلي . أحد فقهاء الحنابلة ، وممن صنف في الأصول والفروع والفرائض . توفي سنة ٣٧١ هـ .

انظر : تاريخ بغداد - للخطيب - ١٠/٤٦١ ، ٤٦٢ . وطبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى - ٢/١٣٩ . وميزان الاعتدال - للذهبي - ٢/٦٢٤ .

الأبهري<sup>(١)</sup> ، شيخ المالكيين ، وأبو القاسم الداركي<sup>(٢)</sup> شيخ الشافعيين ، وأبو الحسين طاهر بن الحسين<sup>(٣)</sup> شيخ أصحاب الحديث ، وأبو الحسين بن سمعون<sup>(٤)</sup> شيخ الوعاظ والزهاد ، وأبو عبد الله بن مجاهد شيخ المتكلمين ، وصاحبه أبو بكر بن الباقلاني ، في دار شيخنا أبي الحسن التميمي شيخ الحنابلة ، قال أبو علي : لو سقط السقف عليهم لم يبق بالعراق من يفتي في حادثة يشبه واحداً منهم .

قال<sup>(٥)</sup> : وحكاية الأهوازي عن البربهاري مما يقع في صحتها التماذي وأدل دليل على بطلانه قوله : إنه لم يظهر ببغداد إلى أن خرج منها ، وهو بعد إذ<sup>(٦)</sup> صار إليها لم يفارقها ولا رحل عنها .

(١) هو : أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبهري التميمي المالكي ، إمام أصحابه في وقته ، وعنه انتشر مذهب مالك في البلاد ، جمع بين القراءات وعلو الإسناد ، والفقاه الجيد ، توفي سنة ٣٧٥ هـ .

انظر : طبقات الفقهاء - للشيرازي - ص ١٦٨ ، ١٦٩ . وترتيب المدارك - للقاضي عياض - ١٨٣/٦ - ١٩٢ .

(٢) هو : أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله الداركي ، كان فقيهاً محصلاً ، وتفقه على أبي إسحاق المروزي ، وانتهى إليه التدريس ببغداد ، وأخذ عنه عامة شيوخ بغداد . توفي سنة ٣٧٥ هـ .

انظر : طبقات الفقهاء - للشيرازي - ص ١٢٥ ، ١٢٦ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٣/٣٣٠ ، ٣٣٣ .

(٣) في تبين كذب المفترى : الحسن . ولم أقف عليه .

(٤) هو : أبو الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي ، المعروف بابن سمعون ، شيخ زمانه ببغداد . توفي سنة ٣٨٧ هـ . قال عنه ابن خلكان : لم يأت بعده في الوعاظ مثله .

انظر : وفيات الأعيان - لابن خلكان - ٤/٣٠٤ ، ٣٠٥ . والوفيات - للصفدي - ٥١/٢ ، ٥٢ .

(٥) قال : إضافة من الشيخ . والكلام متصل بما قبله في « تبين كذب المفترى » .

(٦) في ط : أن .

قلت : لا ريب أن الأشعرية إنما تعلموا الكتاب والسنة من أتباع الإمام أحمد ونحوه بالبصرة وبغداد ، فإن الأشعري أخذ السنة بالبصرة عن زكريا بن يحيى<sup>(١)</sup> الساجي ، وهو من علماء أهل الحديث المتبعين لأحمد ونحوه ، ثم لما قدم بغداد أخذ عن من كان بها ، ولهذا يوجد أكثر ألفاظه التي يذكرها عن أهل السنة والحديث إما ألفاظ زكريا بن يحيى الساجي التي وصف بها مذهب أهل السنة ، وإما ألفاظ أصحاب الإمام أحمد وما ينقل عن أحمد في رسائله الجامعة في السنة ، وإلا فالأشعري لم يكن له خبرة بمذهب أهل السنة وأصحاب الحديث ، وإنما يعرف أقوالهم من حيث الجملة ، لا يعرف تفاصيل أقوالهم وأقوال أئمتهم ، وقد تصرف فيما نقله عنهم باجتهاده في مواضع يعرفها البصير .

وأما خبرته بمقالات أهل الكلام فكانت خبرة تامة على سبيل التفصيل ولهذا لما صنف كتابه في مقالات<sup>(٢)</sup> الإسلاميين ذكر مقالات أهل الكلام واختلافهم على التفصيل ، وأما أهل السنة والحديث فلم يذكر عنهم<sup>(٣)</sup> إلا جمل<sup>(٤)</sup> مقالات ، مع أن لهم في تفاصيل تلك الأقوال أكثر مما لأهل الكلام ، وذكر الخلاف بين أهل الكلام في الدقيق<sup>(٥)</sup> ،

(١) في الأصل : بن أحمد . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط . وسوف يرد اسمه صحيحاً بعد سطرين تقريباً . وقد تقدم التعريف به .

(٢) في الأصل : المقالات . والمثبت من : س ، ط .

وهو كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، وقد ذكر الأشعري - فيما نقله عنه ابن عساكر في « تبیین كذب المفتری » ص ١٣٠ ، ١٣١ - أنه يستوعب جميع اختلاف ومقالات المسلمين وليس الأمر كما ذكر ، فإن من يطلع على هذا الكتاب يرى صدق ما ذكره الشيخ - يرحمه الله تعالى - هنا ، إذ لم يذكر عن أهل السنة - إلا جمل مقالات .

(٣) في الأصل ، س : منهم . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .

(٤) في ط : جملة .

(٥) الدقيق : ساقطة من : س .

ولم<sup>(١)</sup> يذكر النزاع بين أهل الحديث في الدقيق ، وبينهم منازعات في أمور دقيقة لطيفة ، كمسألة اللفظ ، ونقصان الإيمان ، وتفضيل عثمان ، وبعض أحاديث الصفات ، ونفي لفظ الجبر وغير ذلك من دقيق القول ولطيفه .

وليس المقصود هنا مدح شخص أو طائفة ولا إطلاق ذم ذلك ، فإن الصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أنه قد يجتمع<sup>(٢)</sup> في الشخص الواحد والطائفة الواحدة ما يحمد به من الحسنات وما يذم به من السيئات ، وما<sup>(٣)</sup> لا يحمد به ولا يذم من المباحات ، والعفو عنه من الخطأ والنسيان بحيث يستحق الثواب على حسناته ويستحق العقاب على سيئاته ، بحيث لا يكون محموداً ولا مذموماً على المباحات والمعفوات ، وهذا مذهب أهل السنة<sup>(٤)</sup> في فساق أهل القبلة ونحوهم ، وإنما يخالف في هذا الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ونحوهم ، الذين يقولون : من استحق المدح لم يستحق الذم ، ومن استحق الثواب لم يستحق العقاب ، ومن يستحق<sup>(٥)</sup> العقاب لم يستحق الثواب ، حتى يقولوا<sup>(٦)</sup> : إن من دخل النار لا يخرج منها بل يخلد فيها ، وينكرون شفاعة محمد ﷺ في أهل الكبائر قبل الدخول وبعده ، وينكرون خروج أحد من النار ، وقد تواترت السنن عن النبي ﷺ بخروج من يخرج من النار حتى يقول الله تعالى : « أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان »<sup>(٧)</sup> . . . .

(١) في س ، ط : فلم .

(٢) في الأصل : يحتج . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في س : وقال وهو خطأ .

(٤) فصل الشيخ القول في هذه المسألة في كتابه « الإيمان » ص ٢٩٧ - ٣٠٣ .

(٥) في ط : استحق .

(٦) في ط : يقولون . وهو خطأ .

(٧) الحديث مع اختلاف يسير في اللفظ جزء من حديث طويل أخرجه البخاري وغيره =

وبشفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته (١) .

ولهذا يكثر في الأمة من أئمة الأمراء والعلماء وغيرهم من يجتمع (٢) فيه الأمران ، فبعض الناس يقتصر على ذكر محاسنه ومدحه غلواً وهوى ، وبعضهم يقتصر على ذكر مساوئه وذمه غلواً وهوى ، ودين الله بين الغالي فيه والجافي عنه ، وخيار الأمور أوسطها (٣) .

= عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - وفيه أن الله يقول : « اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه » .

صحيح البخاري ١٨٢/٨ كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ .

وانظره في : صحيح مسلم ١٧٠/١ كتاب الإيمان - باب معرفة طريق الرؤية . الحديث / ٣٠٢ بلفظ « ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه » وجاء بلفظ : « انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان » . في صحيح البخاري ٢٠١/٨ كتاب التوحيد . باب كلام الله - عز وجل - يوم القيامة .

(١) كما جاء في الحديث الذي رواه أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » .

أخرجه أبو داود في سننه ١٠٦/٥ كتاب السنة - باب في نفي الشفاعة - الحديث ٤٧٣٩ . والترمذي في سننه ٦٢٥/٤ كتاب صفة القيامة - الباب رقم ١١ - الحديث / ٢٤٣٥ . وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه . وفي سنن ابن ماجه عن جابر - رضي الله عنه - ١٤٤١/٢ كتاب الزهد . - باب ذكر الشفاعة - الحديث / ٤٣١٠ .

قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٣٧٨/١٠ - بعد ذكره لحديث أنس المتقدم : « رواه البزار والطبراني في الصغير والأوسط ، وفي رواية فيهما : « إنما جعلت الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي » .

وفيه الخزرج بن عثمان ، وقد وثقه ابن حبان ، وضعفه غير واحد ، وبقيّة رجال البزار رجال الصحيح » .

(٢) في الأصل : يحتج . وهو تصحيف .

والمثبت من : س ، ط .

(٣) في المثل : خير الأمور أوسطها . ويضرب في التمسك بالاعتصام . انظر =

ولا ريب أن للأشعري<sup>(١)</sup> في الرد على أهل البدع كلاماً حسناً ، هو من الكلام المقبول الذي يحمد قائله إذا أخلص فيه النية ، وله - أيضاً - كلام خالف فيه<sup>(٢)</sup> بعض السنة ، هو من الكلام المردود الذي يذم به قائله إذا أصر عليه بعد قيام الحجة ، وإن كان الكلام الحسن لم يخلص فيه النية والكلام السيء كان صاحبه مجتهداً مخطئاً مغفوراً<sup>(٣)</sup> له خطؤه ، لم يكن في واحد منهما مدح ولا ذم ، بل يحمد نفس الكلام المقبول الموافق للسنة ، ويذم الكلام المخالف للسنة .

وإنما المقصود أن الأئمة المرجوع إليهم في الدين مخالفون<sup>(٤)</sup> للأشعري في مسألة الكلام ، وإن كانوا مع ذلك معظمين له في أمور أخرى ، وناهين عن لعنه وتكفيره ، ومادحين له بما له من المحاسن ، وبزيادة أخرى فإن هذه المسألة هي مسألة الكلام من الأمر والنهي والخبر هل له صيغة ؟ أو ليس له صيغة ، بل ذلك معنى قائم بالنفس ، فإذا كانوا مخالفين له في ذلك ، وقائلين بأن الكلام له الصيغ التي هي الحروف المنظومة المؤلفة ، قائلين خلافاً للأشعري<sup>(٥)</sup> مصرحين بأن قوله في ذلك مخالف لقول الشافعي وأحمد وسائر أئمة الإسلام علم صحة ما ذكرناه<sup>(٦)</sup> وقولهم : للأمر صيغة موضوعة له في اللغة تدل بمجردا على كونه أمراً

= : مجمع الأمثال - للميداني - ٢٤٣/١ .

- (١) في الأصل : الأشعرية . والمثبت من : س ، ط . وهو المناسب للسياق .
- (٢) في س ، ط : به .
- (٣) في س : معفو . وهو خطأ .
- (٤) في الأصل ، س : يخالفون . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .
- (٥) في الأصل : للأشعرية . والمثبت من : س ، ط . وهو المناسب للسياق .
- (٦) وللإطلاع على رأي الأشعري ومخالفه في هذه المسألة يراجع : البرهان في أصول الفقه - لأبي المعالي الجويني - ٢١٢/١ فما بعدها . وإحكام الأحكام - للآمدي - ١٤١/٢ ، ١٤٢ ، ٢٠٠ - ٢٢١ .

[ وللهي صيغة موضوعة له في اللغة تدل بمجردا على كونه <sup>(١)</sup> نهياً ، وللخبر صيغة موضوعة له <sup>(٢)</sup> في اللغة تدل بمجردا على كونه خبراً ، وللعوموم صيغة موضوعة له في اللغة تدل بمجردا على استغراق الجنس واستيعاب الطبقة <sup>(٣)</sup> ، أجود من قول من استدرك <sup>(٤)</sup> ذلك عليهم كابن عقيل أن الأجود أن يقال : الأمر صيغة ، قالوا : لأن الأمر والنهي والخبر هو نفس الصيغ التي هي الحروف المنظومة المؤلفة ، وهذا الذي قاله وأنكره هؤلاء خطأ ، وهو لو صح فإنما يصح على قول من يقول : إن الكلام مجرد الحروف والأصوات الدالة على المعنى ، وليس هذا مذهب الفقهاء وأئمة الإسلام وأهل السنة ، وإن كان قد يقوله كثير ممن ينتسب إليهم كما قالت المعتزلة ، بل مذهبهم أن الكلام اسم للحروف والمعاني جميعاً ، والأمر ليس هو اللفظ المجرد ولا المعنى المجرد ، بل لفظ الأمر إذا أطلق فإنه ينتظم اللفظ والمعنى جميعاً ، فلهذا قيل للأمر : صيغة ، كما يقال للإنسان : جسم أو للإنسان روح ، كما <sup>(٥)</sup> يقال للكلام : معنى وللکلام حروف .

وأما ما ذكره أبو القاسم الدمشقي <sup>(٦)</sup> من أن هذه المسألة خالف فيها أبو إسحاق الأشعري <sup>(٧)</sup> .

فيقال له : هذه المسألة هي أخص مذهب الأشعري التي يكون

(١) ما بين النجمتين ساقط من : س .

(٢) له : ساقطة من : س .

(٣) في ط : الطبيعة . وهو خطأ .

(٤) في الأصل : استدرك . والمثبت من : س ، ط . وهو المناسب للسياق .

(٥) في ط : وكما .

(٦) في « تبين كذب المفترى » ص ٢٧٧ ، حيث ذكر أن أبا إسحاق الشيرازي يرى

أن للأمر صيغة ، مخالفأ بذلك رأي الأشعري في هذه المسألة .

(٧) في الأصل ، ط : للأشعري . والمثبت من : ط . ولعله المناسب .

الرجل بها مختصاً بكونه أشعرياً ، ولهذا ذكر العلماء الخلاف فيها معه ،  
وأما سائر المسائل فتلك لا يختص هو بأحد الطرفين بها ، بل في كل  
طرف طوائف<sup>(١)</sup> ، فإذا خالفه في خاصة مذهبه لزم<sup>(٢)</sup> أن لا يكون متبعاً  
له ، وأيضاً فإنه إذا قال : « أصحابنا » فإنما يعني الشافعية ، وإذا ذكر  
الأشعري فإنه يقول : قالت الأشعرية ، فلا يدخلهم في مسمى أصحابه ،  
ولكن أبو القاسم كان له هوى ، ولم تكن له معرفة بحقائق الأصول التي  
تنازع<sup>(٣)</sup> فيها العلماء ، ولكن كان ثقة في نقله ، عالماً بفنه ، كالتاريخ  
ونحوه .

## فصل

ومذهب الأشعري نفسه وطبقته كأبي العباس القلانسي<sup>(٤)</sup> ونحوه ،  
ومن قبله من أئمته كأبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب<sup>(٥)</sup> ، ومن بعده  
من أئمة أصحابه الذين أخذوا عنه ، كأبي عبد الله بن مجاهد<sup>(٦)</sup> شيخ  
القاضي أبي بكر بن الباقلاني ، وأبي الحسن الباهلي<sup>(٧)</sup> شيخ ابن

(١) في س : في طرف طوائف . . وفي ط : في كل طريق طوائف . .

(٢) في ط : لزمه .

(٣) في س ، ط : يتنازع .

(٤) هو : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي . تقدم التعريف  
به ص ٦٦٠ .

(٥) تقدم التعريف به .

(٦) تقدم التعريف به .

(٧) هو : أبو الحسن الباهلي البصري ، شيخ المتكلمين وتلميذ أبي الحسن الأشعري

وكان يقول فيما نقله عن ابن عساكر : « كنت أنا في جنب الشيخ الأشعري كقطرة

في جنب البحر » . توفي - كما يقول الصفدي - في حدود سنة ٣٧٠ هـ .

انظر : تبين كذب المفتري - لابن عساكر - ص ١٧٨ . وسير أعلام النبلاء =

الباقلاني ، وأبي إسحاق الإسفرائيني<sup>(١)</sup> ، وأبي بكر بن فورك<sup>(٢)</sup> ، وكأبي الحسن علي بن مهدي الطبري<sup>(٣)</sup> صاحب التأليف في تأويل الأحاديث المشكلات الواردة بالصفات ونحوهم .

والطبقة الثانية التي أخذت عن أصحابه كالقاضي أبي بكر إمام الطائفة ، وأبي بكر بن فورك ، وأبي إسحاق الإسفرائيني ، وأبي علي بن شاذان<sup>(٤)</sup> ، وغير هؤلاء ، إثبات الصفات الخبرية التي جاء بها القرآن والسنن<sup>(٥)</sup> المتواترة ، كاستوائه على العرش والوجه واليد ومجيئه يوم القيامة وغير ذلك ، وقد رأيت كلام كل من ذكرته من هؤلاء يثبت هذه الصفات ، ومن لم أذكره - أيضاً - وكتبهم وكتب من نقل عنهم مملوءة بذلك وبالرد على من يتأول هذه الصفات والأخبار بأن تأويلها طريق الجهمية والمعتزلة ، وذلك<sup>(٦)</sup> نحو ما ذكره الأشعري في كتابه كتاب « الإبانة الذي يذكر أصحابه أنه آخر مصنفاته ، وفي غيره من مصنفاته كتابي

---

= - للذهبي - ٣٠٤/١٦ ، ٣٠٥ . والوافي بالوفيات - للصفدي - ٣١٢/١٢ .

(١) تقدم التعريف به .

(٢) تقدم التعريف به .

(٣) تقدم التعريف به .

(٤) هو : أبو علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن شاذان البزاز - مسند العراق ، حدث عنه الخطيب البغدادي ، والبيهقي ، والشيرازي وغيرهم توفي سنة ٤٢٦ هـ .

قال الخطيب : « كتبنا عنه وكان صدوقاً صحيح الكتاب ، وكان يفهم الكلام على مذهب الأشعري » .

انظر : تاريخ بغداد - للخطيب - ٢٧٩/٧ ، ٢٨٠ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ٤١٥/١٧ - ٤١٨ . والجواهر المضيئة - للقرشي - ٣٨/٢ ، ٣٩ .

(٥) في س ، ط : أو السنن .

(٦) في س ، ط : انتهى الكتاب . لكن جاء في ط : « .. والمعتزلة ونحو ذلك » وما بعد ذلك فمن الأصل وحده .

«المقالات»، وكما ذكره هو في كتاب «العمد»<sup>(١)</sup> ، وقد ذكر ذلك أبو بكر بن فورك في أخباره<sup>(٢)</sup> ، ونقله عنه أبو القاسم بن عساكر<sup>(٣)</sup> فقال : «انتقل الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري من مذاهب المعتزلة»<sup>(٤)</sup> .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وليعلم أن هذا آخر ما وجدنا من هذا التأليف المفيد ، وهو للإمام بل إمام الأئمة ، والمجدد سنة سيد المرسلين لهذه الأمة ، مبيد أقران الباطل في كل حال ، ومبدي ما ستروا من عيوبهم بزخرفة القيل والقال أبو العباس أحمد بن تيمية ، سقى الله بوابل الرحمة ثراه ، وجعل الجنة منقلبه ومثواه ، وقد تم بعون الله نهار الرابع والعشرين من شهر جمادى سنة ١٢٢٣ هـ من هجرته [ عليه وسلم ]<sup>(٥)</sup> .



- 
- (١) ذكر ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص ١٢٨ أنه هو كتاب «العمد في الرؤية» ، وقد ذكر فيه الأشعري كتبه التي ألفها حتى سنة ٣٢٠ هـ .  
تقول الدكتورة فويرة حسين في المقدمة لكتاب الإبانة - لأبي الحسن الأشعري - ص ٤١ : «ونرجح أن يكون المقصود بالرؤية هنا تبيين أصول الوقفة الصحيحة التي تكشف عن انتمائه إلى السلف الصالح ، وتكون كتبه التي ضمنها هذا المصنف دليل على ذلك» .
- (٢) انظر : مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري من إملاء أبي بكر بن فورك ص ٤١ .
- (٣) في تبيين كذب المفتري ص ١٢٧ .
- (٤) انتهى الكتاب في الأصل . وما بعده من هامش الأصل ، وهو بخط الناسخ نفسه .
- (٥) ما بين المعقوفتين غير واضح في الأصل . وأثبتته لإتمام الكلام .

# الفهارس

- ١ - فهرس الأحاديث
- ٢ - فهرس الآثار
- ٣ - فهرس الأعلام
- ٤ - فهرس الفرق
- ٥ - فهرس الأماكن والبلدان
- ٦ - فهرس المراجع
- ٧ - فهرس الموضوعات



## فهرس الأحاديث (١)

(أ)

- ١٠٢٠ ..... أبو بكر في الجنة ، وسعد بن أبي وقاص  
 ٩٣٠ ..... أتى جبرائيل بمرأة بيضاء فيها وكثة  
 ٣٢٩ ..... احتج آدم وموسى - عليهما السلام - عند ربهما  
 ٨٢٧ ..... احشدوا فيني سأقرأ عليكم ثلث القرآن  
 ٢٨١ ..... أخبرني هذه الذراع التي بيدي  
 ١٠٣٢ ..... أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان  
 ٩٧٧ ..... إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم  
 ٤٣٠ ..... إذا قضى الله الأمر في السماء  
 ٦٣٧ ..... إذا لم تستح فاصنع ما شئت  
 ١٠٢٤ ..... أربعة يحتجون يوم  
 ٢٨١ ..... ارفعوا أيديكم .. أسممت هذه الشاة  
 ٨١١ ..... أسألك باسمك العظيم الأعظم  
 ٥٣٠ ..... استذكروا القرآن فلهو أشد تفصيلاً  
 ٤٧٢ ..... الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله  
 ٨١٢ ..... اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين  
 ٤٦٣ ..... أعوذ بكلمات الله التامات  
 ٤٦٢ ..... أعيدكما بكلمات الله التامة  
 ٩٠٣ ..... اكتب فوالذي نفسي بيده  
 ٢٧٥ ..... ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم  
 ٥٤٨ ..... ألا تعجبون كيف يصرف الله عني شتم قريش  
 ٩٧٢ ..... ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي  
 ١٠٠٥ ..... اللهم أنت الصاحب في السفر  
 ١٩١ ..... اللهم رب السماوات ورب الأرض ورب العرش العظيم  
 ١٠١١ ..... ألم ترو أنها تنبت صفراء ملتوية

(١) يحتوي على ما ورد في الهامش .

- ٧٨٣ ..... أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله
- ٢٨٢ ..... أمسكوا فإن عضواً من أعضائها يخبرني أنها مسمومة
- ١٠٠٥ ..... إن أحنى الأسماء يوم القيامة
- ٥٥٤ ..... إن الله إذا تكلم بالوحي
- ٩٢٠ ..... إن الله - تبارك وتعالى - خلق آدم ثم مسح ظهره
- ٩٦٧ ..... إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها
- ٨٢٧ ..... إن الله جزأ القرآن ثلاثة أجزاء
- ١١٦ ..... إن الله حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه
- ٩٣٤ ..... إن الله خلق آدم على صورته
- ٥٧٠ ..... إن الله قمصك قميصاً
- ١٨٩ ..... إن الله لا ينام ، ولا ينبغي له أن ينام
- ٤١٥ ..... إن الله ليضحك من أزلكم
- ٤٣١ ..... إن الله يحدث من أمره ما يشاء
- ١٠١١ ..... إن الله يخرج من النار قوماً
- ٩١٩ ..... إن الله يقبض يوم القيامة الأرضين
- ٩٣٤ ..... إن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة
- ٤٧٥ ..... إن الله يمهل حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول
- ٥٥٤ ..... إن الله ينادي عباده يوم القيامة بصوت
- ٤٧٥ ..... إن الله ينزل إلى سماء الدنيا فيقول : هل
- ٥٦٩ ..... إن خالداً سيف من سيوف الله
- ١٠١٨ ..... إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين
- ١٠١٠ ..... إن مجوس هذه الأمة
- ١٠٢٢ ..... إن معه ماء وناراً
- ٦٣٧ ..... إن مما أدرك الناس من كلام النبوة
- ٢٣٣ ..... إن من ضئضىء هذا قوماً يقرؤون القرآن
- ١٩١ ..... أنت الأول فليس قبلك شيء
- ٣٦٦ ..... إنكم لن ترجعوا إلى الله بشيء
- ٥٣٨ ..... إنما الأعمال بالنيات
- ٢٨١ ..... إنني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي
- ١٢٢ ..... أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن
- ٩٢٨ ..... أين الله ؟ قالت : في السماء

( ب )

بينما رجل يسوق بقرة إذ ركبها فضربها ..... ٢٨٢

( ت )

ترد الماء وترعى الشجر حتى يلقاها ربها ..... ٨٢٥

تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنين وسبعين فرقة ..... ٦٩٥

( ج )

الجوف الذي ليس فيه شيء ..... ٥٣١

( خ )

خلق آدم على صورة الرحمن ..... ٩٣٣

خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ..... ٩٤٣

( ز )

زينوا القرآن بأصواتكم ..... ٩٦٤

( س )

سلوه لأي شيء يصنع ذلك ؟ ..... ١٢٤

( ش )

شتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك ..... ١٩٠

شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي ..... ١٠٣٣

( ض )

ضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه ..... ٩١٢

( ف )

فلا يزال يدعو الله حتى يضحك الله منه ..... ٩١٧

فيأتيهم الله في صورة غير صورته ..... ٩١٨

( ق )

قد تركتم على البيضاء ليلها كنهارها ..... ١٧٠

( ك )

كل مولود يولد على الفطرة ..... ٢٥٨

( ل )

لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن ..... ١٢٣

لا تمتلئ النار حتى يضع الجبار فيها قدمه ..... ٤١٤

لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو ..... ٤٤٠

لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ..... ١٢٣

لا يضحى بأربع من الضحايا ..... ٤٠٩

لقد دعا الله باسمه الذي إذا دعي به أجاب ..... ٨١١

لقد ضحك الله مما فعلت بضيفك البارحة ..... ٤١٤

لله تسعة وتسعون اسماً ..... ٨٠٤

لما سمع موسى كلام ربه ، قال : يا رب ..... ٥٠٠

لما قضى الله الخلق كتب عنده فوق عرشه ..... ٩١٩

لو أن أحدكم إذا نزل منزلاً ..... ٤٦٢

لولا أنكم تذبون لخلق الله خلقاً يذنبون يغفر لهم ..... ١٥٠

لي خمسة أسماء : أنا محمد ..... ٨٠٨

ليس بالكاذب من أصلح بين الناس ..... ٦٦٧

( م )

ما أذن الله لعبد في شيء أفضل من ..... ٣٦٨

ما أصاب عبداً قط هم ولا غم ولا حزن ..... ٨١٠

ما تقرب إلى الله بمثل ما خرج منه ..... ٣٦٧

ما قال عبد قط إذا أصابه هم وحزن ..... ٨٠٥

ما كنتم تقولون في هذا النجم ..... ٥٩٤

ما منكم من أحد إلا وسيكلمه الله ..... ٣٠٧

من أتى كاهناً فصدقه ..... ٥٩٦

من رأى منكم منكراً فليغيره ..... ٣٣٢

- من سئل عن علم يعلمه فكنمه ، ألجمه الله ..... ١١٧  
 من قال حين يمسي : أعود بكلمات الله ..... ٤٦٣  
 من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ..... ٢٩٢

( هـ )

- هل تضارون في رؤية الشمس ..... ٤١٣

( و )

- والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن ..... ٨٢٨  
 والذي نفسي بيده ما أنزلت في التوراة ولا في الإنجيل ..... ١٢٣  
 وإن وجدناه لبحراً ..... ٥٦٩  
 ويحك إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه ..... ١٩٠  
 ويملك ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ ..... ٩٢٧

( ي )

- يا أبا ذر هذا خير من ملء الأرض مثل هذا ..... ٨١٧  
 يا أبا المنذر : أتدري أي آية من كتاب الله ..... ١٢١  
 يا جابر : ما لي أراك منكسراً ؟ ..... ٢٨٣  
 يا يهودي : حدثنا ..... ٩١٢  
 يحشر الله العباد فيناديهم بصوت ..... ٥٤٢  
 يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ..... ٩٢٦  
 يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله ..... ٤٧٥  
 يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كفه عليه ..... ٣١٨  
 يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر ..... ٩١٦  
 يقبض الله الأرض ويطوي السماوات ..... ٩١١  
 يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي ..... ٨١٥  
 يقول الله تعالى : من عادى لي ولياً ..... ٨١٥  
 يقول الله : يا آدم ، فيقول : لبيك ..... ٥٤٢  
 يلقي في النار وتقول : هل من مزيد ..... ٣٢٠  
 ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا ..... ٤٠١

## فهرس الآثار

(أ)

- عن ابن عباس :  
إذا أراد الله أن يخوف عباده ..... ٣٩٠
- عن ابن مسعود :  
إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئاً ..... ٥٢٠
- عن ابن عباس :  
إذا قضى الله أمراً تكلم ..... ٥٩٤
- عن مالك بن أنس وغيره :  
الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ..... ٥٤٥
- عن ابن عباس :  
أشرف آية في القرآن آية الكرسي ..... ١٢٢
- عن مالك بن أنس :  
الله في السماء وعلمه في كل مكان ..... ٥٦٤
- عن مالك بن أنس :  
أنا بشر أصيب وأخطيء ..... ١٧٩
- عن عكرمة :  
إن الله إذا أراد أن يخوف عباده ..... ٤٠٣
- عن ابن عباس :  
إن الله لم ينزل شيئاً إلا أصاب به الذي أراد ..... ٣٢٧
- عن سعيد بن جبير :  
أن رجلاً سأل ابن عباس قال : إني أجد في القرآن أشياء ..... ٤٥٨
- عن مالك بن أنس :  
إياكم والبدع ، قيل : يا أبا عبد الله وما البدع ؟ قال ..... ٧٨٥

(ت)

- عن ابن عباس :  
تجلى منه مثل طرف الخنصر فجعله دكاً ..... ٣٩٢

(ج)

- عن ابن عباس :  
جاءه رجل فقال : يا ابن عباس إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي .. ٣٢٤  
عن عبد الله بن مسعود :  
جردوا القرآن ..... ٣٢٠

(ح)

- عن ابن مسعود :  
حتى إذا فرغ عن قلوبهم : قال : يسمع أهل السماوات ..... ٥٩٣  
عن ابن عباس :  
الحجر الأسود يمين الله في الأرض ..... ٥٧٠  
عن أبي هريرة :  
حفظت عن رسول الله ﷺ وعائين فأما أحدهما ..... ١٥٠  
عن عكرمة :  
حمل ابن عباس - رضي الله عنهما - جنازة ..... ٣٦٤

(ش)

- أنشد عبد الله بن رواحة : ..... ٥٦٢  
شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مشوى الكافرينا  
وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا

(ص)

- عن عكرمة :  
صليت مع ابن عباس على رجل ، فلما دفن ..... ٦١٤

(ع)

- عن مجاهد :  
عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ، قال : يقعه معه على العرش ... ٣٩٤

( ف )

- عن سلمان الفارسي :  
فترة ما بين عيسى ومحمد ﷺ ستماية سنة ..... ٥١٩  
عن ابن عباس :  
﴿ فلما تجلى ربه للجبل ﴾ قال : ما تجلى منه إلا ..... ٣٩٢

( ق )

- عن ابن عباس :  
القرآن كلام الله وليس بمربوب ..... ٢٩٤

( ك )

- عن ابن عباس قال :  
كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء ..... ٤٣١  
عن أم سلمة :  
الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول ..... ٥٦١

( ل )

- عن مالك بن أنس :  
لما حج أبو جعفر المنصور دعاني فدخلت عليه ..... ١٧٨  
عن ابن عباس :  
ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء ..... ٥٤٦

( م )

- عن علي رضي الله عنه :  
ما حكمت مخلوقاً إنما حكمت القرآن ..... ٦١٧  
عن عبد الله بن مسعود قال :  
ما خلق الله من أرض ولا سماء ولا جنة ..... ٦١٦  
عن ابن مسعود :  
ما من رجل يحدث قوماً حديثاً لا تبلغهم عقولهم ..... ٩٣٥  
عن ابن مسعود :  
من حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين ..... ٦١٥

- عن مالك بن أنس :  
من وصف شيئاً من ذات الله ..... ٤١٠  
عن ابن عباس :  
مه القرآن منه ..... ٢٩٤

( ن )

- عن قتادة :  
نزل مثل صوت الحديد على الصخر ..... ٥٢٣

( و )

- عن ابن عباس :  
وقوله ﴿ وكان الله غفوراً رحيماً ﴾ سمي نفسه ذلك ..... ٥٧٨ - ٤٥٩  
عن ابن عباس :  
ولقد رآه نزلة أخرى : قال : إن النبي ﷺ رأى ربه ..... ٣٩٤  
( ي )

- عن ابن عباس :  
يسألهم من خلق السماوات والأرض .....

☆ ☆ ☆

## فهرس الأعلام

(أ)

- الآجري : محمد بن الحسين بن عبد الله - أبو بكر ..... ١٦٦
- إبراهيم بن طهمان الهروي - أبو سعيد ..... ٢٤٤
- إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي ..... ٢٨٩
- الأثرم : أحمد بن محمد بن هانيء أبو بكر ..... ١٦٤
- أحمد أبو بكر عبد العزيز ..... ٣٣٣
- أحمد بن الحسن الترمذي ..... ٣٥٩
- أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي - أبو عبد الله ..... ٣٥٧
- أحمد بن حنبل ..... ١٣٤
- أحمد بن عبد الدايم المقدسي ..... ٣٦٢
- أحمد بن فرح الضرير - أبو جعفر ..... ٣٤٣
- أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة - أبو بكر ..... ١٣٦
- أحمد بن نصر الخزاعي ..... ٤٥٦
- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن شاقلا البغدادي ..... ٨٨٤
- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي ..... ٤٨٣
- إسحاق بن بهلول بن حسان الأنباري ..... ٣٥٨
- الإسفراييني : أحمد بن أبي طاهر محمد - أبو حامد ..... ١٩٧
- الإسكافي : أبو جعفر محمد بن عبد الله السمرقندي ..... ٣١٣
- أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي ..... ٧٨٤
- إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي ..... ١٤٥
- الإسماعيلي : أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل - أبو بكر ..... ١٦٩
- الأشعري : علي بن إسماعيل بن إسحاق - أبو الحسن ..... ٢٠٣
- أشهب بن عبد العزيز بن داود - أبو عمر ..... ١٦٥
- الأصبهاني : أبو الشيخ عبد الله بن محمد ..... ١٩٧
- الإصطخري : الحسن بن أحمد بن يزيد - أبو سعيد

- الأعرج : أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج ..... ٩١٦  
الأعمش : أبو محمد سليمان بن مهران ..... ٢٧٩  
التومني : أبو معاذ ..... ٣٤٧  
امرؤ القيس الكندي ..... ٩٦٤  
ابن أبي أويس : إسماعيل بن أبي أويس عبد الله - أبو عبد الله ..... ٣٥٥  
أيوب بن أبي تميمة ..... ٢٣٩

( ب )

- الباجي : سليمان بن خلف بن سعيد - أبو الوليد ..... ٢٠٢  
الباقلاني : محمد بن الطيب بن محمد - القاضي أبو بكر ..... ١٦٩  
البخاري : محمد بن إسماعيل ..... ١٣٠  
البريهاري : أبو محمد الحسن بن علي بن خلف ..... ١٠٢٧  
البرقاني : أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي - أبو بكر ..... ١٤٦  
البزار : أبو بكر أحمد بن عمرو ..... ١٤٢  
ابن بطة : عبيد الله بن محمد بن محمد - أبو عبد الله ..... ١٦٧  
أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغوي ..... ٣٣٣  
البغوي : أبو القاسم عبد الله بن محمد ..... ١٤٣  
بقي بن مخلد : أبو عبد الرحمن بن يزيد الأندلسي ..... ١٣٨  
بكر بن خنيس ..... ٣٦٦  
أبو بكر السالمي ..... ٣٥٤  
أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي القفال ..... ٨٨٣  
أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة ..... ٥٥٥  
أبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي ..... ٤٥٧  
أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبهري ..... ١٠٣٠  
البلخي : عبد بن أحمد بن محمود الكعبي - أبو القاسم ..... ٣٤٥  
بندار : محمد بن بشار بن عثمان - أبو بكر ..... ٣٤٣

( ت )

- الترمذي : محمد بن عيسى ..... ١٣٢  
التلمساني : أبو الربيع عفيف الدين سليمان بن علي بن عبد الله ..... ٧٢٥

( ث )

- ٣٤٨ ..... ثمامة بن أشرس النميري - أبو معين  
٣٤٢ ..... أبو ثور : إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي  
١٤٨ ..... الثوري : سفيان بن سعيد بن مسروق - أبو عبد الله

( ج )

- ٣٧٥ ..... الجاحظ : عمرو بن بحر بن محبوب الكناني - أبو عمرو  
١٥٨ ..... ابن جريج : عبد الملك بن عبد العزيز - أبو الوليد  
٢٤٩ ..... الجعد بن درهم  
٣٨٣ ..... جعفر بن حرب  
٦٧٤ ..... الجنيد بن محمد بن جنيد الخزاز - أبو القاسم  
١٧١ ..... الجهم بن صفوان السمرقندي - أبو محرز  
١٤٧ ..... الجوزقي : أبو بكر محمد بن عبد الله  
١٩٧ ..... ابن الجوزي : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد  
١٩٨ ..... الجويني : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف - أبو المعالي  
٣٥٤ ..... الجبائي : محمد بن عبد الوهاب البصري - أبو علي

( ح )

- ٤٩٩ ..... الحارث بن أسد المحاسبي - أبو عبد الله  
٢٤٢ ..... الحارث بن سريج التميمي  
١٤٥ ..... الحاكم النيسابوري : أبو عبد الله محمد بن عبد الله  
٤٩٢ ..... ابن حامد : الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي - أبو عبد الله  
٧٣٧ ..... أبو حامد : محمد بن محمد الغزالي  
١٤٤ ..... ابن حبان : أبو حاتم محمد بن حبان  
٩٣٢ ..... حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار - أبو يحيى  
٣٥٦ ..... حجاج الأنماطي : حجاج بن المنهال الأنماطي السلمي - أبو محمد  
١٠٢١ ..... الحجاج : أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفى  
٥٨٧ ..... ابن حزم الأندلسي : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد  
١٠٣٦ ..... أبو الحسن الباهلي  
٥٨٦ ..... الحسن بن ثواب المخرمي - أبو علي  
..... الحسن بن حماد الحضرمي المعروف بسجاده

- ٤٨٣ ..... أبو الحسن بن الزاغواني : علي بن عبيد الله بن نصر  
 ١٤٢ ..... الحسن بن سفيان : أبو العباس بن عامر بن عبد الله العزيز الشيباني النسوي  
 ١٠٢٩ ..... أبو الحسن بن عبد العزيز بن الحارث التميمي  
 ٦٧٦ ..... أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم الثعلبي الأمدي  
 ٧٨٤ ..... أبو الحسن محمد بن عبد الملك بن محمد بن عمر الكرجي  
 ٦٧٥ ..... الحسن بن يسار البصري - أبو سعيد  
 ٧٨٧ ..... الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي  
 ٦٥٦ ..... الحسين بن الفضل البجلي - أبو علي  
 ١٠٣٠ ..... أبو الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنيس - المعروف بابن سمعون  
 ٣١٣ ..... أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري  
 ٢٣٨ ..... حفص بن عبد الرحمن البلخي  
 ٣٧٤ ..... حفص بن غياث - أبو عمر  
 ١٠٢٥ ..... أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان - المعروف بابن شاهين  
 ٣٨١ ..... حفص الفرد - أبو عمرو  
 ٢٨٠ ..... الحكم بن محمد الطبري - أبو مروان  
 ١٤٧ ..... حماد بن سلمة بن دينار البصري - أبو سلمة  
 ١٤٠ ..... ابن حميد : أبو محمد عبد بن حميد  
 ١٣٩ ..... الحميدي : عبد الله بن الزبير  
 ١٦٣ ..... حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال - أبو علي  
 ٢٩١ ..... حنظلة بن خويلد العنزي  
 ١٥٥ ..... أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي

### ( خ )

- ٢٤٩ ..... خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري  
 ٥٧٦ ..... أبو خالد : عبد العزيز بن أبان الأموي  
 ٣٤٠ ..... الخرقى : الحسين بن علي بن أحمد - أبو علي  
 ١٦٥ ..... الخزاعي : الحكم بن معبد الخزاعي - أبو عبد الله  
 ١٦٤ ..... ابن خزيمة : محمد بن إسحاق - أبو بكر  
 ٧٧٤ ..... الخسرو شاهي : أبو محمد عبد الحميد بن عيسى بن عموية بن يونس

- خشيش بن أصرم بن الأسود - أبو عاصم ..... ١٦٤  
 أبو الخطاب أحمد الحربي ..... ١٠٢٨  
 أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن حسن الكلوذاني ..... ١٠٢٨  
 الخطابي : أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي ..... ٥٥٩  
 الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي .. ٥٦٠  
 الخلال : أحمد بن محمد بن هارون - أبو بكر ..... ١٦٣  
 خليل بن قلاوون الصالحي - الملك الأشرف .....  
 ابن خيران : الحسين بن صالح - أبو علي ..... ١٩٧  
 خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة ..... ٣٠٦

( د )

- الدارقطني : علي بن عمر بن أحمد - أبو الحسن ..... ١٦٦  
 الدارمي : عبد الله بن عبد الرحمن - أبو محمد ..... ١٣٩  
 ابن أبي دؤاد الجهمي : أحمد بن دؤاد فرج بن جرير - أبو عبد الله ..... ١٨٠  
 داود الجواربي البصري ..... ٥٥٧  
 داود بن شيبه الباهلي - أبو سليمان ..... ٥٩١  
 داود الأصبهاني : داود بن خلف الأصبهاني - أبو سليمان ..... ٣٣٨  
 أبو داود السجستاني : سليمان بن الأشعث ..... ١٣٠  
 أبو داود الطيالسي : سليمان بن داود ..... ١٣٥  
 دندن : محمد بن حسين ..... ١٧٣  
 ابن الدورقي : أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن كثير ..... ٥٨٧

( ر )

- الرازي : محمد بن عمر بن الحسين - أبو عبد الله ..... ٢١٣  
 ابن راهوية : إسحاق بن إبراهيم - أبو يعقوب ..... ١٣٧  
 ابن الراوندي : أحمد بن يحيى بن إسحاق - أبو الحسن ..... ٣٥٣  
 أبو الربيع : سليمان بن داود العتكي الزهراني ..... ٢٩٠  
 ربيعه بن أبي عبد الرحمن فروخ التميمي - أبو عثمان ..... ٥٤٤

( ز )

- زاهر بن أحمد بن محمد بن عيسى السرخسي - أبو علي ..... ٩٩٦

- الزبيدي : أبو قرّة موسى بن طارق ..... ١٣٤  
أبو زرعة : عبيد بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ الرازي ..... ٣١٥  
زرقان : محمد بن شداد بن عيسى - أبو يعلى ..... ٣٤٦  
أبو الزناد : أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان ..... ٩١٥  
الزهري : أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي ..... ٣٠٨  
زياد بن أيوب - أبو هاشم ..... ٣٧٩  
أبو زيد المروزي : محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشاني المروزي ..... ٨٨٤

( س )

- سحنون : عبد السلام بن سعيد بن حبيب - أبو سعيد ..... ٢٠٤  
ابن سريج : أحمد بن عمر بن سريج - أبو العباس ..... ١٩٧  
سعيد بن جبير ..... ٣٢١  
أبو سعيد الخدري : سعد بن مالك بن سنان الأنصاري ..... ٣٣٢  
أبو سعيد خلف بن عمر ..... ٧٩٤  
سعيد بن عامر الضبيعي ..... ٢٤٦  
أبو سعيد : عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القشيري ..... ٨٨٥  
سعيد بن أبي عروبة ..... ٢٣٩  
سعيد بن المسيب - أبو محمد ..... ٩١٧  
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ..... ٩١٤  
سليمان بن جرير الزبيدي ..... ٣٥١  
سليمان بن داود الهاشمي - أبو أيوب ..... ٢٧٧  
أبو سنان ضرار بن مرة الشيباني الكوفي ..... ٢٩٠  
أبو سهل محمد بن سليمان بن محمد الصعلوكي ..... ٦١١  
ابن سينا : أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي ..... ٦٤٦

( ش )

- الشافعي : محمد بن إدريس ..... ١٣٣  
شتير بن شكل بن حميد العبسي - أبو عيسى ..... ٦١٦  
ابن شهاب : أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري ..... ٩١٤  
الشهرستاني : أبو الفتح محمد عبد الكريم بن أحمد ..... ٥٥١

- ١٣٨ ..... ابن أبي شيبة : عبد الله بن محمد - أبو بكر  
 ١٦٥ ..... أبو الشيخ الأصبهاني

( ص )

- ٢٩٣ ..... ابن صالح بن جابر الأنماطي  
 ٢٩٤ ..... الصهبي : علي بن عمر بن عاصم

( ض )

- ٣٨٠ ..... ضرار بن عمرو  
 ٢٤٣ ..... ضمرة بن ربيعة الرملي

( ط )

- ٦٧١ ..... أبو طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم  
 ابن طاهر : أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي -  
 ٩٢٤ ..... ابن القسراني  
 ١٤٣ ..... الطبراني : أبو القاسم سليمان بن أحمد  
 ١٦٧ ..... الطلمنكي : أحمد بن محمد بن عبد الله - أبو عمر  
 ١٣٥ ..... الطيالسي : سليمان بن داود بن الجارود  
 ٨٨٤ ..... أبو الطيب : طاهر بن عبد الله بن عمر الطبري

( ع )

- ١٦٥ ..... ابن أبي عاصم : أحمد بن عمرو بن النبيل - أبو بكر  
 ٢١٩ ..... عائشة بنت أبي بكر  
 ٣١٣ ..... عباد بن سليمان البصري - أبو سهل  
 ٢٤٥ ..... عباد بن كثير  
 ١٩٧ ..... أبو العباس بن سريج  
 ٦٦٠ ..... أبو العباس : أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي  
 ١٤٠ ..... عبد بن حميد بن نصر الكسي - أبو محمد  
 ١٦٣ ..... عبد الله بن أحمد بن حنبل - أبو عبد الرحمن  
 ٩١٤ ..... أبو عبد الله الأعز : عبيد الله بن سليمان الأعز  
 ٩٢٤ ..... أبو عبد الله الحسن بن العباس الرستمي

- عبد الله بن رواحة - أبو محمد ..... ٥٦٢
- عبد الله بن سبأ ..... ..
- عبد الله بن سعيد بن كلاب - أبو محمد ..... ١٦٨
- عبد الله بن شوذب البلخي ..... ٢٤٢
- عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي - أبو عبد الرحمن ..... ١٤٨
- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي ..... ٧٣٩
- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد ..... ٦٦٠
- عبد الله بن محمد الجعفي - أبو جعفر ..... ١٦٠
- أبو عبد الله محمد بن سلام البيكندي ..... ٢٣٨
- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي البربري ..... ٩٣٩
- عبد الله بن مرة الهمداني الكوفي ..... ٢٨٩
- عبد الله بن أبي الهذيل ..... ٢٩٠
- عبد الله بن وهب ، أبو محمد ( الفهري ) ..... ١٣٥
- عبد الرحمن بن أبي حاتم - أبو محمد ..... ٢٨٧
- أبو عبد الرحمن السلمي ..... ٧٨٥
- أبو عبد الرحمن - عبد الله بن محمد بن إسحاق الأذرمي ..... ٥١٦
- عبد الرحمن بن عفان - أبو بكر ..... ٢٧٨
- عبد الرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب ..... ٢٤٨
- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العندي البصري ..... ٢٦٠
- عبد الرحمن بن يزيد بن المهلب الأزدي ..... ٥١٧
- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري - أبو بكر ..... ١٤٩
- عبد الصمد بن مردوية ..... ٣٥٧
- عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ..... ٢٤٤
- عبد العزيز بن يحيى - أبو الحسن الكناني ..... ١٦٢
- عبد الملك بن حبيب بن سليمان - أبو مروان ..... ٢٠٤
- عبد العزيز بن منيب المروزي ..... ٣٦٩
- عبد الغافر الفارسي : أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر  
الفارسي ..... ٨٨٥
- عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع البغدادي - أبو الحسن ..... ٥٩٠
- عبدوس بن مالك العطار - أبو محمد ..... ٩٤٢
- أبو عبيد : القاسم بن سلام البغدادي ..... ٢٦٠

.....	عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري
٩٣٠	عبيد الله بن عمير
٢٨٧	عتبة بن السكن الفزازي
١٦٨	عثمان بن سعيد الدارمي - أبو سعيد
٣٠٦	عدي بن حاتم الطائي - أبو طريف
٧٢٥	ابن عربي : أبو بكر محيي الدين بن علي بن محمد الحاتمي
٢٠٣	ابن العربي : محمد بن عبد الله بن محمد - أبو بكر
١٦٦	العسال : محمد بن أحمد بن إبراهيم - أبو أحمد
٤٨٣	ابن عقيل : علي بن محمد بن عقيل
٢٩٤	عكرمة بن عبد الله القرشي
١٠٣٧	أبو علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن شاذان
١٠٢٦	أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي
٢٤١	علي بن الحسين
٣٦٢	علي بن الحسن الهاشمي
٢٧٨	علي بن عاصم - أبو الحسين
٤٨٥	أبو علي بن محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي - القاضي
٦٥٩	أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الثقفي النيسابوري
١٦٩	علي بن محمد بن مهدي الطبري - أبو الحسن
٥٩٣	عمر بن حفص بن غياث بن طلق بن معاوية - أبو حفص
٤٠٠	أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي : يوسف بن عبد الله بن محمد
٦٩٩	عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي - أبو حفص
١٣٨	ابن أبي عمر العدني : محمد بن يحيى - أبو عبد الله
٧٩٣	أبو عمر محمد بن الحسين بن محمد بن الهيثم البسطامي
٢٩٤	عمران بن حدير
٢٨٦	عمرو بن جميع أبو المنذر
٢٧٩	عمرو بن دينار - أبو محمد
٢٣٧	عمرو بن عبيد
٣٩١	عمرو بن محمد العنقزي - أبو سعيد
٢٩٠	ابن عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري الواسطي البزاز
٩٠٥	أبو العود : أبو القاسم الحسين بن العود
١٤٨	ابن عيينة : سفيان بن عيينة بن ميمون - أبو محمد

( غ )

غلام الخلال : عبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغوي - أبو بكر ..... ٣٣٣

( ف )

الفرج بن يزي الكلاعي ..... ٢٨٨  
الفضل بن عبد الله الفارسي ..... ٢٨٦  
الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي المروزي - أبو علي ..... ٩٢٧  
أبو الفضل محمد بن ناصر ..... ٨٧٣  
الفهري : عبد الله بن وهب ، أبو محمد ..... ١٣٥

( ق )

القادر بالله - أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر بالله ..... ٩٩٨  
أبو القاسم الإسفرائيني ..... ٦٠٧  
القاسم بن الجبلي ..... ٣٢١  
أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني ..... ٩٠٩  
أبو القاسم سليمان بن ناصر بن عمران الأنصاري النيسابوري ..... ٦٤٣  
ابن القاسم : أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد ..... ٩٣٤  
ابن القاسم : عبد الرحمن بن القاسم بن خالد - أبو عبد الله ..... ٢٠٣  
أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله الداركي ..... ١٠٣٠  
أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر ..... ٨٧٦  
أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد بن أحمد الخرقني ..... ٣٤١  
القاسم بن محمد ..... ٢٤٨  
ابن قتيبة أو ابن سعيد : أبو رجاء قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف  
الثقفي ..... ٢٤٨  
القشيري : عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك - أبو القاسم ..... ٢٠٠  
قطز بن عبد الله المعزي - سيف الدين .....  
القونوي : صدر الدين محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف ..... ٧٢٤

( ك )

الكعبي : أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي ..... ٧٦٢

أبو كنف ..... ٢٨٩

( ل )

اللالكائي : هبة الله بن الحسن - أبو القاسم ..... ١٥٥  
الليث بن سعد بن عبد الرحمن - أبو الحارث ..... ٩١٨

( م )

ابن ماجة : محمد بن يزيد ..... ١٣١  
مالك بن أنس بن مالك الأصبحي - أبو عبد الله ..... ١٣٣  
محمد بن إبراهيم البوشنجي ..... ٤٦٠  
محمد بن إبراهيم الهاشمي ..... ٥٨٣  
محمد بن أحمد بن إسحاق بن خويز منداد ..... ٧٩٥  
محمد بن أحمد الشاشي - أبو بكر ..... ٨٨٨  
محمد بن إسحاق الصاغاني ..... ٣٦٢  
محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي - أبو بكر ..... ٥٩٤  
محمد بن جعفر الراشدي - أبو جعفر ..... ٣٤٢  
محمد بن حجاج الحضرمي المصري ..... ٢٨٧  
محمد بن الحسن : أبو عبد الله : محمد بن الحسن الشيباني ..... ١٥٥  
أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز الحارث ..... ١٠٢٨  
محمد بن سحنون عبد السلام - أبو عبد الله ..... ٢٠٤  
محمد بن شعجاع الثلجي - أبو عبد الله ..... ٣٤٤  
أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ..... ٨٧٥  
أبو محمد : عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي ..... ٩٥١  
محمد بن عبد القوي - أبو عبد الله ..... ٧٧٦  
محمد بن علي الدامغاني - أبو عبد الله ..... ٨٨٨  
محمد بن عمار بن الحارث - أبو جعفر ..... ٣٧٠  
محمد بن علي بن عبد الواحد - ابن الزملكاني محمد بن علي بن  
وهب بن مطيع .....  
محمد بن قدامة اللؤلؤي الأنصاري ..... ٣٧٢  
محمد بن المصفي - أبو عبد الله ..... ٢٨٦  
محمد بن مقاتل المروزي ..... ٣٧٠

.....	محمد بن نوح بن ميمون العجلي
٢٩٠	محمد بن هارون الروياني
٣٣٨	محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي النيسابوري - أبو عبد الله
١٣٨	محمد بن يحيى أبي عمر العدني - أبو عبد الله
.....	محمد بن يزيد الواسطي الكلاعي - أبو سعيد
٧١١	محمود بن سيكتكين الغزنوي - أبو القاسم
١١١	ابن مخلوف المالكي : علي بن مخلوف بن ناهض
٢٥٠	مروان بن محمد بن مروان بن الحكم الأموي - أبو عبد الملك
٢٤٢	مروان بن معاوية الفزاري
٣٣٧	المروزي : أحمد بن محمد بن الحجاج - أبو بكر
١٧٩	المزني : إسماعيل بن يحيى بن عمرو - أبو إبراهيم
١٣٦	مسدد بن مسرهد - أبو الحسن
٢٧٩	مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة بن الحارث الهلالي - أبو سلمة
١٣٢	مسلم : أبو الحسين بن الحجاج
.....	مسيلمة الكذاب : أبو ثمامة مسيلمة بن ثمامة بن كبير الحنفي
٣٧٥	معاذ بن معاذ - أبو المثنى
١٨١	المعتصم : محمد المعتصم بن هارون الرشيد - أبو إسحاق
٢٨٧	معلی بن عبد العزيز
١٥٩	معمربن راشد بن أبي عمرو الأزدي - أبو عروة
٣٤٧	معمربن عباد السلمي - أبو عمرو
٢٤٥	مقاتل بن سليمان البلخي
٢٤٥	ابن مقاتل : محمد بن مقاتل المروزي - أبو الحسن
١٦٦	ابن مندة : محمد بن إسحاق بن محمد - أبو عبد الله
٢٧٩	منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة - أبو عتاب
.....	ابن المنكدر : أبو عبد الله محمد بن المنكدر بن عبد الله بن
٢٧٩	عبد العزى بن عامر بن الحارث التيمي
١٣٦	ابن منيع : أبو جعفر أحمد بن منيع
٥١٧	ابن المهتدي بالله : أبو عبد الله محمد بن الواثق بن المعتصم
٥٩٠	موسى بن عقبة بن أبي عياش - أبو محمد
٥٧٦	موسى بن منصور بن هشام
١٤١	الموصلی : أحمد بن علي بن المثنى

الميموني : عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون - أبو الحسن ..... ٣٣٧  
ميمون بن مهران - أبو أيوب ..... ٢٨٦

( ن )

الناصر صلاح الدين : داود بن الملك المعظم عيسى بن محمد بن أيوب . ٧٧٥  
النسائي : أحمد بن شعيب ..... ١٣١  
أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي ..... ٧٩٣  
أبو نعيم : أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ..... ١٤٧  
نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي - أبو عبد الله ..... ١٦٠  
نوح بن أبي مريم - أبو عصمة ..... ٣٩٥

( هـ )

هارون الحمال - أبو موسى ..... ٣٧٨  
هارون الرشيد : هارون بن محمد المهدي بن المنصور بن العباسي - أبو جعفر ١٧٧  
أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي ..... ٨٩٩  
أبو الهذيل محمد بن الهذيل العلاف ..... ٧٣٠  
ابن أبي هريرة : الحسن بن الحسين - أبو علي ..... ١٩٧  
هشام بن الحكم الشيباني - أبو محمد ..... ٣٤٥  
هشيم بن بشير بن أبي خازم - أبو معاوية ..... ١٤٩

( و )

الواثق : هارون بن محمد المعتصم - أبو جعفر ..... ٢٠٧  
ابن وضاح : محمد بن وضاح بن بزيع - أبو مروان ..... ٢٠٤  
وكيع بن الجراح بن مليح - أبو سفيان ..... ١٤٩  
الوليد بن المغيرة - أبو عبد شمس ..... ٢٧٤  
ابن وهب : عبد الله بن وهب بن مسلم - أبو محمد ..... ١٣٥

( ي )

يحيى بن أيوب ..... ٢٤٣  
يحيى بن سعيد القطان - أبو سعيد ..... ٢٧٦

- ٢٤٥ ..... يحيى بن شبل البلخي
- ٩٩٤ ..... يحيى بن عمار بن يحيى الشيباني السجستاني - أبو زكريا
- ..... يحيى بن منصور بن أبي الفتح الحراني الحنبلي
- ٤٢٧ ..... يحيى بن منصور القاضي - أبو محمد
- ٥٦٢ ..... يزيد بن هارون الواسطي - أبو خالد
- ٣٢٧ ..... يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي - أبو يوسف
- ١٦٨ ..... القاضي أبو يعلى : محمد بن الحسين بن محمد الفراء
- ١٤١ ..... أبي يعلى الموصلي : أحمد بن علي بن المثنى
- ٣٢٤ ..... يوسف بن عدي بن زريق بن إسماعيل
- ..... يوسف المزي
- ٦٩٦ ..... يونس بن عبيد بن دينار العبدي - أبو عبد الله



## فهرس الفرق (١)

### (أ)

١٩٣	.....	الاتحادية
٨٥٤	.....	الآريوسية
٦٩٦	.....	الأزارقة
٩٩٩	.....	الإسماعيلية
٢٠٢	.....	الأشعرية
٢٦٣ ، ٢٥٩	.....	الإمامية

### (ب)

١٧٣	.....	الباطنية
٨٩٩	.....	البهشية

### (ت)

٣٤٧	.....	التومية
-----	-------	---------

### (ث)

٣٤٨	.....	الثامية
٦٤٥	.....	الثوية

### (ج)

٣٧٥	.....	الجاحظية
١١٩	.....	الجهمية

### (ح)

١٥١	.....	الحرورية
٢١٦	.....	الحشوية

(١) يحتوي على ما ورد في الهامش .

٣٤٧	.....	الحلولية
	(خ)	
١٧٦	.....	الخوارج
	(د)	
٧٧١	.....	الدهرية
	(ر)	
١٥٠	.....	الرافضة
٦٢٩	.....	الراوندية
	(ز)	
١١٨	.....	الزنادقة
٢٦٤	.....	الزيدية
	(س)	
٤٦٥ ، ٤٣٤	.....	السالمية
١٣٠	.....	السبئية
٣٥١	.....	السليمانية
٢٣٥	.....	السمنية
١٧٣	.....	السوفسطائية
	(ش)	
٢٥٩	.....	الشيعة
	(ص)	
٢٢٢	.....	الصابئية
٧٦١	.....	الصالحية
٢٥٧	.....	الصفاتية

(ض)

٣٨٠ ..... الضرارية

(غ)

٢٦٣ ..... الغالية

(ف)

٢٧٢ ..... الفلاسفة

(ق)

٢٦٧ ..... القدرية

١٧٢ ..... القرامطة

(ك)

٤٦٦ ، ٤٣٤ ..... الكرامية

٧٦٢ ..... الكعبية

٢٩٩ ..... الكلائية

(ل)

٢٥٢ ..... اللاأدرية

(م)

٢٢٢ ..... المجوس

١٢٩ ..... المرجئة

١٢٩ ..... المشبهة

٣٤٧ ..... المعاذية

٢٠١ ..... المعتزلة

٣٤٧ ..... المعمرية

٨٤٨ ..... الملكية

٢٤٧ ..... المشائي

( ن )

٥٤٩ ..... الناصبة  
٨٤٩ ..... النسطورية

( هـ )

٥٥٩ ..... الهشامية

( و )

٢١١ ..... الواقفة  
١٢٨ ..... الوعيدية

( ي )

٨٤٨ ..... اليعقوبية

☆ ☆ ☆

## فهرس البلدان والأماكن

(ب)

٧٩٤ ..... برقة

(ت)

٢٣٤ ..... ترمز

(ج)

٢٣٠ ..... جيلان

(ح)

٢٥٠ ..... حران

١٥١ ..... حروراء

(س)

٩٩٦ ..... سرخس

(ش)

..... شقحب

(ط)

..... طرسوس

(ع)

..... عانه

..... عين جالوت

( ف )

٢٤٠ ..... الفارياب

( ق )

٣٤١ ..... قطعة الربع

( ك )

٣٧٩ ..... الكرخ

٧٧٥ ..... الكرك

( م )

٣٣٧ ..... مرو

( و )

٢٤٩ ..... واسط

☆ ☆ ☆

## فهرس المصطلحات والألفاظ الغربية

### (أ)

٢٧٥	اجتالهم
٩٨٩	الاجتنان
٢٥٨	الإحساس
٨٢٧	احشدوا
٦٣٣	الإرادتين
١١٤	الإسراء
٩٩٣	أشمس
	الأطمار
١٩٠	أطيظ الرحل
٩٣٠	أفيح
١٠٠١	الألحاظ
٢١٩	أهل الإفك
٥٥٢	الأورق

### (ب)

	البدائة
١١٤	البدعة

### (ت)

٣٨١	التأليف
٣٤٤	الترس
٢٥٩	التشيع
٥٣٠	تفصيا
١٩٤	التقليد
٦٩٩	التقية
٩٩٥	تنبوا

(ث)

٩٦٧ ..... ثكلتك

(ج)

٧٣٠ ..... الجواهر الفرد

(ح)

٥٢٤ ..... الحوب

(خ)

١٠٢٥ ..... الخفق

١٠٠١ ..... داؤهم

٩٨٩ ..... الدهماء

(ر)

١١٨ ..... الردة

٣٨٠ ..... الريح

(ز)

٩٩١ ..... الزاج

٥٣٩ ..... الزبر

١١٨ ..... زنديق

(س)

٩٩٠ ..... السحارة

٤٧٧ ..... السحر

٧٠٣ ..... السبت

١٨٩ ..... سبحات وجهه

٢٩١ ..... السدة

٤٩٨ ..... السريانية

٩٦٠	.....	السسمية
٢٥٣	.....	سوفسطا

( ش )

١٠٠٤	.....	شاهنشاه
١٩٠	.....	الشم

( ص )

٢٢٢	.....	صابيء
٤٣٠	.....	الصفوان

( ض )

٣٣٩	.....	الضبارة
٢٣٤	.....	ضئضىء

( ط )

٩٨٩	.....	الطيالسة
-----	-------	----------

( ع )

٤٩٨	.....	العبرانية
١٠٠٦	.....	غضبا
٢٧٢	.....	العقل الفعال
٣٨٨	.....	العلة

( غ )

٥٤٩	.....	غشاء
٥٤٩	.....	الغشاء
٨٤٢	.....	الغلوطة

( ف )

٩٧١	.....	الفرق
-----	-------	-------

٧٠٤ ..... الفصيل

( ق )

٧٥٤ ..... القائلية  
١٨٩ ..... القسط  
٨٨٠ ..... القطيعة  
١٠٠١ ..... القلانس  
٩٦٠ ..... القمع  
٩٢٥ ..... القياس الجلي

( ك )

٩٣٠ ..... الكشب  
٥٩٥ ..... الكهان  
٢٨٣ ..... كفاحاً  
٨٦١ ..... الكيس

( ل )

٩٩١ ..... لبد  
١٩٨ ..... اللوذعي

( م )

٢٣١ ..... المارقة  
١١٨ ..... المبدل  
٨٦١ ..... المتكايسين  
٦٢٦ ..... المتواتر  
٩٨٣ ..... مخانيث  
٩٩٢ ..... المخرقة  
١١٨ ..... المرتدين  
٢٦٤ ..... المرقاة  
٢٤٧ ..... المشاؤون  
١١٤ ..... المعراج

٩٢١ ..... المنقطع  
١٠٠٦ ..... منوا

( ن )

٥٤٩ ..... نابتة  
٥٤٩ ..... ناصبة  
٥٠٤ ..... النواعير

( هـ )

٧٦١ ..... الهولي

( و )

٩٣٠ ..... الوكت

☆ ☆ ☆

## فهرس المراجع

(أ)

- ١ - الآداب السامية : محمد عطية الأبراشي :  
ط/١ - القاهرة - دار إحياء الكتب العربية للطباعة والنشر - ١٩٧٨ م .
- ٢ - الآيات البيئات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات .  
نعمان بن محمد الألوسي - تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني - ط/٣ -  
١٤٠٢ هـ .
- ٣ - الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير .  
أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني - تحقيق : عبد الرحمن بن عبد  
الجبار الفريوائي - ط/١ - بنارس الهند - إدارة البحوث الإسلامية - ١٤٠٣ هـ/  
١٩٨٣ م .
- ٤ - الإبانة عن أصول الديانة : أبو الحسن الأشعري :  
تحقيق : د . صالح الفوزان - الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود  
الإسلامية .
- ٥ - الإبانة عن أصول الديانة : أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري .  
تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط - ط/١ - دمشق - مكتبة دار البيان -  
١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ٦ - إبطال التأويلات لأخبار الصفات .  
القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء - مصورة عن مكتبة  
السيد صبحي البدري السامرائي - بغداد .
- ٧ - أبحاث الأفكار ( مخطوط ) : أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي .  
دار الكتب المصرية - القاهرة .
- ٨ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين : الزبيدي .
- ٩ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية .  
أبو بكر بن قيم الجوزية - ط/١ - بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤٠٤ هـ/  
١٩٨٤ م .

- ١٠ - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان .  
 أبو الحسن علي بن بلبان الفارسي - ط/١ - بيروت - دار الكتب العلمية -  
 ١٤٠٧ هـ .
- ١١ - الإحكام في أصول الأحكام .  
 أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي - ط/١ - الرياض - مؤسسة  
 النور للطباعة والتجليد - ١٣٨٧ هـ .
- ١٢ - إحياء علوم الدين : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي .  
 بيروت - دار المعرفة .
- ١٣ - أدب الإملاء والاستملاء : أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني .  
 بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤٠١ هـ .
- ١٤ - الأربعين في أصول الدين : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي .  
 ط/٢ - بيروت - دار الأفاق الجديدة - ١٩٧٩ م .
- ١٥ - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد .  
 أبو المعالي عبد الملك الجويني - تحقيق : محمد يوسف موسى - وعلي  
 عبد المنعم عبد الحميد - مصر - مكتبة الخانجي - ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .
- ١٦ - أساس التقديس في علم الكلام .  
 أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي - القاهرة - مطبعة مصطفى  
 البابي الحلبي وأولاده - ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م .
- ١٧ - الاستقامة : أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية .  
 تحقيق : د . محمد رشاد سالم - ط/١ - جامعة الإمام محمد بن سعود  
 الإسلامية - الرياض - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ١٨ - الإسراء والمعراج : عبد الملك بن هشام .  
 شرح : الإمام السهيلي ، تحقيق : مشاهير المحققين . القاهرة - مطابع دار  
 الشعب .
- ١٩ - أسماء مؤلفات الشيخ ابن تيمية : لابن قيم الجوزية .  
 تحقيق : صلاح الدين المنجد - ط/٣ - بيروت - دار الكتاب الجديد -  
 ١٩٧٦ م .
- ٢٠ - الأسماء والصفات : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي .  
 تصحيح وتعليق : محمد زاهد الكوثري - بيروت - دار إحياء التراث  
 العربي .

- ٢١ - الأسنى في أسماء الله الحسنى وصفاته العلى . ( ميكروفيلم ) .  
 أبو عبد الله القرطبي - الرياض - المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن  
 سعود الإسلامية - رقم ٢٢٨ - ٢٣٠ .
- ٢٢ - الأشعري ( أبو الحسن ) : حمودة غرابة .  
 القاهرة : مطبعة الرسالة .
- ٢٣ - الإصابة في تمييز الصحابة : أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني  
 بيروت - دار صادر .
- ٢٤ - أصل الشيعة وأصولها : محمد حسين آل كاشف الغطاء .  
 ط/٤ - بيروت مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- ٢٥ - أصول أهل السنة والجماعة : أبو الحسن الأشعري .  
 تحقيق : محمد السيد الجليند . القاهرة - مكتبة التقدم .
- ٢٦ - أصول الدين : أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي .  
 ط/١ - استانبول - مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية - ١٣٤٦ هـ /  
 ١٩٢٨ م .
- ٢٧ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن .  
 محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي .  
 بيروت - عالم الكتب .
- ٢٨ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين : محمد بن عمر الخطيب الرازي .  
 ( مع ) ذيل كتاب المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين .  
 تأليف : طه عبد الرؤوف سعد ، ومصطفى الهواري - القاهرة - مكتبة  
 الكليات الأزهرية - ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ٢٩ - الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد .  
 أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي - تحقيق : أحمد عصام الكاتب - ط/١ -  
 بيروت - دار الآفاق الجديدة . ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ٣٠ - الأعلام : خير الدين الزركلي .  
 ط/٣ - بيروت - ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- ٣١ - الأعلام العلمية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية .  
 أبو حفص عمر بن علي البزار - تحقيق : صلاح الدين المنجد - ط/١  
 بيروت - دار الكتاب الجديد - ١٣٩٦ هـ .

- ٣٢ - أعلام الموقعين عن رب العالمين : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر .  
المعروف بابن قيم الجوزية - مراجعة : طه عبد الرؤوف . بيروت - دار  
الجيل للنشر والتوزيع والطباعة .
- ٣٣ - أعلام النساء : عمر رضا كحالة .  
ط / ٥ - بيروت - مؤسسة الرسالة - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ٣٤ - أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات .  
مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي - تحقيق : شعيب الأرنؤوط -  
ط / ١ - بيروت - مؤسسة الرسالة - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .
- ٣٥ - الاقتصاد في الاعتقاد : أبو حامد محمد الغزالي .  
تقديم : عادل العوا - ط / ١ - بيروت - دار الأمانة - ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م .
- ٣٦ - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم .  
أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية - تحقيق : ناصر بن عبد الكريم العقل -  
ط / ١ - الرياض - مكتبة الرشد .
- ٣٧ - الأم : محمد بن إدريس الشافعي .  
ط / ٢ - بيروت - دار المعرفة - ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- ٣٨ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء .  
يوسف بن عبد البر - بيروت - دار الكتب العلمية .
- ٣٩ - الأنساب : أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني .  
ط / ١ - الهند - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن -  
١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .
- ٤٠ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل .  
لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي - صححه وحققه : محمد حامد  
الفقهي - ط / ٢ - دار إحياء التراث العربي - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ٤١ - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به .  
أبو بكر بن الطيب الباقلائي . تحقيق : محمد زاهد الكوثري ط / ٢ -  
القاهرة - مؤسسة الخانجي - ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .
- ٤٢ - إيضاح المكنون في الذليل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .  
إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم - بيروت - دار الفكر -  
١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- ٤٣ - الإيمان : أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية .  
دمشق - منشورات المكتب الإسلامي - ١٣٨١ هـ .

- ٤٤ - الإيمان : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي .  
تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني .  
٤٥ - الإيمان : أبو عبيد القاسم بن سلام .  
تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني .  
٤٦ - الإيمان : محمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة .  
تحقيق : علي بن محمد بن ناصر الفقيهي - ط / ١ - المدينة المنورة -  
الجامعة الإسلامية - ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

( ب )

- ٤٧ - الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث .  
أبو الفدا إسماعيل بن كثير - مكتبة المعارف - الرياض .  
٤٨ - بحوث في تاريخ السنة المشرفة .  
أكرم ضياء العمري - ط / ٤ - ١٤٠٥ هـ .  
٤٩ - البداية والنهاية : أبو الفدا إسماعيل بن كثير .  
تحقيق : محمد عبد العزيز النجار - القاهرة - مطبعة الفجالة الجديدة .  
٥٠ - البرهان في أصول الفقه : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني .  
تحقيق : عبد العظيم الديب - ط / ٢ - القاهرة - دار الأنصار - ١٤٠٠ هـ .  
٥١ - البرهان في عقائد أهل الأديان .  
تحقيق : د . علي بن حسن ناصر .  
٥٢ - البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي .  
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط / ٣ - الرياض - الرئاسة العامة  
لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد . ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .  
٥٣ - بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية .  
أحمد عبد الحلیم بن تيمية - تعليق : محمد بن عبد الرحمن القاسم -  
ط / ١ - مكة المكرمة - مطبعة الحكومة - ١٣٩١ هـ .

( ت )

- ٥٤ - تاج العروس في جواهر القاموس .  
أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي - ط / ١ - مصر -  
المطبعة الخيرية - ١٣٠٦ هـ .

- ٥٥ - تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان .  
ط/٤ - القاهرة - دار المعارف .
- ٥٦ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام : أبو بكر بن علي الخطيب البغدادي .  
بيروت ، دار الكتب العلمية .
- ٥٧ - تاريخ التراث العربي : فؤاد سزكين .  
الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٥٨ - تاريخ الثقات : أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي .  
تعليق : عبد المعطي قلنجي - ط/١ - بيروت - دار الكتب العلمية -  
١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .
- ٥٩ - تاريخ الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري .  
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/٢ - دار المعارف . ١٩٧٦ م .
- ٦٠ - تاريخ الفلسفة اليونانية : يوسف كرم .  
القاهرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٣٦٥ هـ .
- ٦١ - تاريخ اللغات السامية : إسرائيل ولفنسون .  
ط/١ - القاهرة - مطبعة الاعتماد - ١٣٤٨ هـ .
- ٦٢ - التبصير في الدين : أبو المظفر ظاهر بن محمد الإسفراييني .  
تحقيق : كمال يوسف الحوت - ط/١ - بيروت - عالم الكتب .  
١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٦٣ - تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري .  
علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر - بيروت - القدس ١٣٩٩ هـ /  
١٩٧٩ م .
- ٦٤ - تاريخ التشريع الإسلامي : مناع القطان - طبعة أولى - مكتبة المعارف .
- ٦٥ - تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .  
يوسف بن عبد البر - بيروت - مكتبة القدس .
- ٦٦ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : جلال الدين السيوطي  
تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف - القاهرة - مطبعة السعادة .
- ٦٧ - تذكرة الحفاظ : الذهبي .  
بيروت - دار إحياء التراث العربي .

- ٦٨ - التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة : محمد بن أحمد القرطبي .  
تحقيق : أحمد حجازي السقا - القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية -  
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٦٩ - ترتيب المدارك : القاضي عياض بن موسى بن عياض .  
تحقيق محمد بن تاويت الطنجي - ط/٢ - المغرب وزارة الأوقاف  
والشؤون الإسلامية - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٧٠ - التعرف لمذهب أهل التصوف : محمد الكلاباذي .  
بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٧١ - التعريفات : الشريف علي بن محمد الجرجاني .  
ط/١ - بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤٠٣ / ١٩٨٣ م .
- ٧٢ - تغليق التعليق : ابن حجر العسقلاني .  
تحقيق : سعيد عبد الرحمن القزقي .
- ٧٣ - تفسير ابن كثير - المسمى تفسير القرآن العظيم .  
أبو الفدا إسماعيل بن كثير - بيروت - دار المعرفة - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٧٤ - تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل : محمد جمال الدين القاسمي .  
تعليق : محمد فؤاد عبد الباقي - ط/٢ - بيروت دار الفكر - ١٣٩٨ هـ .
- ٧٥ - التفسير الكبير : أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين - الملقب بـ فخر  
الدين الرازي - ط/٣ - بيروت - دار إحياء التراث العربي .
- ٧٦ - التمهيد : أبو بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني .  
بيروت - المكتبة الشرقية - ١٩٥٧ م .
- ٧٧ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .  
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر - تحقيق : مصطفى بن أحمد  
العلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري - المغرب وزارة عموم الأوقاف والشؤون  
الإسلامية - ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٧٨ - التوحيد الذي هو حق الله على العبيد .  
محمد بن عبد الوهاب .
- ٧٩ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع .  
محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي - بغداد - مكتبة المثنى -  
١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٨٠ - تهذيب الأسماء واللغات : محيي الدين بن شرف النووي .  
بيروت - دار الكتب العلمية .

- ٨١ - تهذيب تاريخ دمشق الكبير .  
علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر - بيروت - دار المسيرة - ١٣٩٩ هـ /  
١٩٧٩ م .
- ٨٢ - تهذيب التهذيب : لا بن حجر العسقلاني .  
بيروت - دار صادر .
- ٨٣ - التوحيد وإثبات صفات الرب : محمد بن إسحاق بن خزيمة .  
راجعه وعلق عليه : محمد خليل هراس - بيروت - دار الكتب العلمية -  
١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٨٤ - كتاب التوحيد : أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي .  
تحقيق : فتح الله خليف - الإسكندرية - دار الجامعات المصرية .
- ٨٥ - ابن تيمية - حياته وعصره وآراؤه وفقه .  
القاهرة - دار الفكر العربي .
- ( ج )
- ٨٦ - جامع الأصول في أحاديث الرسول .  
أبو السعادات المبارك محمد بن الأثير الجزري - تحقيق : عبد القادر  
الأرنؤاوط - نشر وتوزيع مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان .
- ٨٧ - جامع بيان العلم وفضله : أبو عمر يوسف بن عبد البر .  
بيروت - دار الفكر .
- ٨٨ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن - المشهور بتفسير الطبري .  
أبو جعفر محمد بن جرير الطبري - ط/٣ - القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة  
مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٨٩ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم .  
أحمد بن رجب الحنبلي - الرياض - مكتبة الرياض الحديثة .
- ٩٠ - الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي .  
أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - ط/٣ - دار الكتاب العربي  
للطباعة والنشر . ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٩١ - الجرح والتعديل : أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي .  
ط/١ - الهند - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن .
- ٩٢ - الجمع بين رجال الصحيحين « بخاري ومسلم » .  
أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني -  
ط/٢ - بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤٠٥ هـ .

٩٣ - جواب أهل العلم والإيمان أن ﴿ قل هو الله أحد ﴾ تعدل ثلث القرآن : لابن تيمية .

٩٤ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح : لابن تيمية .  
القاهرة - مطبعة المدني - ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .

٩٥ - الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية .  
أبو محمد بن عبد القادر بن أبي الوفا القرشي - تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو - القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

( ح )

- ٩٦ - حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح : لابن قيم الجوزية .  
ط/٣ - مكة المكرمة - مكتبة النهضة الحديثة - ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ٩٧ - حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع .  
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - ط/١ - ١٣٩٧ هـ .
- ٩٨ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة .  
جلال الدين السيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/١ -  
القاهرة - دار إحياء الكتب العربية - ١٣٨٧ هـ .
- ٩٩ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : أبو نعيم أحمد عبد الله الأصفهاني .  
بيروت - دار الكتب العلمية .
- ١٠٠ - حياة شيخ الإسلام ابن تيمية : محمد بهجت البيطار .  
بيروت - المكتب الإسلامي - ١٣٨٠ هـ .
- ١٠١ - الحيدة : عبد العزيز الكناني .  
تحقيق : جميل صليبا - دمشق ، المجمع العلمي العربي سنة ١٣٨٤ هـ .

( خ )

- ١٠٢ - خطبة الحاجة : محمد ناصر الدين الألباني .
- ١٠٣ - الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الأثنى عشرية : محب الدين الخطيب .  
مؤسسة مكة للطباعة والأعلام .
- ١٠٤ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال : أحمد بن عبد الله الخزرجي .  
ط/٢ - بيروت - مكتب المطبوعات الإسلامية - ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

- ١٠٥ - خلق آدم على صورة الرحمن<sup>(١)</sup> .  
 للشيخ حمود بن عبد الله التويجري . دار اللواء - الرياض - ١٤٠٧ ط / ١ .
- ١٠٦ - خلق أفعال العباد : محمد بن إسماعيل البخاري .  
 تحقيق : عبد الرحمن عميرة - ط / ٢ - جدة - دار عكاظ .
- ١٠٧ - الدارس في تاريخ المدارس : للنعمي .
- ١٠٨ - دائرة المعارف الإسلامية : مجموعة من المؤلفين .  
 القاهرة - دار الشعب - ط / ٢ .
- ١٠٩ - دائرة معارف القرن العشرين : محمد فريد وجدي .  
 ط / ٢ - القاهرة - مطبعة دائرة معارف القرن العشرين ١٣٤٢ هـ .
- ١١٠ - الدر المنثور في التفسير المأثور : جلال الدين السيوطي - ط / ١ .  
 بيروت - دار الفكر - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .  
 بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر .
- ١١١ - درء التعارض العقل والنقل : ابن تيمية .  
 تحقيق : محمد رشاد سالم - ط / ١ - الرياض - جامعة الإمام محمد بن  
 سعود الإسلامية - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ١١٢ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني .  
 تحقيق : محمد سيد جاد الحق - ط / ٢ - القاهرة - دار الكتب الحديثة -  
 ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١١٣ - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة .  
 أحمد بن الحسين البيهقي - ط / ١ - بيروت - دار الكتب العلمية -  
 ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ١١٤ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : لإبراهيم بن علي بن  
 محمد بن فرحون المالكي - ١٣٥١ هـ - القاهرة .
- ١١٥ - ديوان امرئ القيس .  
 تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط / ٤ - دار المعارف - ١٩٨٤ م .  
 القاهرة .

( ذ )

- ١١٦ - ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل .  
 (١) وهو كتاب عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن .

- جمع : أبي عبد الله حنبل بن إسحاق بن حنبل - تحقيق : محمد نغش - ط/٢ - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ١١٧ - ذم الكلام ( مخطوط ) : أبو إسماعيل الأنصاري الهروي .  
مصور بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - برقم ٥٩٩٢ . مصور عن الظاهرية بدمشق تحت رقم ١١٢٨ .
- ١١٨ - الذيل على طبقات الحنابلة .  
أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي - بيروت - دار المعرفة .

( ر )

- ١١٩ - رد الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد .  
تحقيق : محمد حامد الفقي - باكستان - حديث أكاديمي - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- ١٢٠ - الرد على الجهمية والزنادقة : أحمد بن حنبل .  
تحقيق : عبد الرحمن عميرة - الرياض - دار اللواء - ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .  
القاهرة - قضي محب الدين الخطيب - ١٣٩٩ هـ .
- ١٢١ - الرد على الجهمية : الإمام الحافظ ابن مندة .  
تحقيق : علي بن محمد ناصر الفقيهي - ط/١ . ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ١٢٢ - الرد على الجهمية : عثمان بن سعيد الدارمي .  
تحقيق : زهير الشاويش - ط/٣ - بيروت - المكتب الإسلامي - ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ١٢٣ - الرد على الرافضة : أبو حامد محمد المقدسي .  
تحقيق : عبد الوهاب خليل الرحمن - ط/١ - الهند . الدار السلفية - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ١٢٤ - الرد على الرافضة : محمد بن عبد الوهاب .  
تحقيق : ناصر بن سعد الرشيد - الرياض - دار طيبة للنشر والتوزيع .
- ١٢٥ - الرد على المنطقيين : ابن تيمية .  
ط/٢ - باكستان - إدارة ترجمان السنة - ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .

- ١٢٦ - الرسالة : الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي .  
تحقيق : أحمد محمد شاكر - ط/٢ - القاهرة - مكتبة دار التراث -  
١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٢٧ - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة .  
محمد بن جعفر الكتاني - ط/٢ - بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤٠٠ هـ .
- ١٢٨ - رسائل العدل والتوحيد : الحسن البصري وآخرون .  
دراسة وتحقيق : محمد عمارة - القاهرة - دار الهلال - ١٩٧١ م .
- ١٢٩ - الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء .  
لشمس الدين أبي عبد الله بن قيم الجوزية - ط/٣ - الرياض - مكتبة الرياض  
الحديثة - ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١٣٠ - الرد على من أنكر الحرف والصوت .  
لأبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجزي .  
تحقيق ودراسة : محمد باكريم باعبد الله - رسالة ماجستير . ١٤٠٣ /  
١٤٠٤ هـ / طبع على الآلة الكاتبة .
- ١٣١ - الرسالة التدمرية : ابن تيمية .  
الرياض - مكتبة الرياض الحديثة .
- ١٣٢ - رسائل في العقيدة : محمد صالح العثيمين .  
ط/٢ - الرياض - مكتبة المعارف - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م .
- ١٣٣ - الروض المعطار في خبر الأقطار ( معجم جغرافي ) .  
محمد عبد المنعم الحميري - تحقيق : إحسان عباس - ط/٢ - بيروت -  
مكتبة لبنان - ١٩٨٤ م .
- ١٣٤ - روضة الناظر وجنة المناظر : ابن قدامة المقدسي .  
القاهرة - المطبعة السلفية ومكبتها - ١٣٩١ هـ .
- ١٣٥ - الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية .  
زيد بن عبد العزيز بن فياض - ط/٢ - الرياض - مكتبة الرياض الحديثة .

#### ( ز )

- ١٣٦ - زاد المسير في علم التفسير : عبد الرحمن بن علي بن الجوزي .  
ط/٣ - بيروت - المكتب الإسلامي - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ١٣٧ - الزندقة والزندقة : عاطف شكري أبو عوض .  
الأردن - عمان - دار الفكر .

- ١٣٨ - الزهد : أحمد بن حنبل .  
الإسكندرية - دار عمر بن الخطاب للنشر والتوزيع .

( س )

- ١٣٩ - السريانية - نحوها وصرفها : زاكية محمد رشدي .  
ط/٢ - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٠ م .
- ١٤٠ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة .  
تخريج : محمد ناصر الدين الألباني - ط/٣ - الرياض - مكتبة المعارف .
- ١٤١ - سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني بن ماجه .  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة - عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ١٤٢ - سنن أبي داود : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأذدي .  
إعداد وتعليق : عزت عبيد الدعاس - حمص - دار الحديث ط/١ -  
١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م .
- ١٤٣ - سنن الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي .  
تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار إحياء التراث العربي .
- ١٤٤ - سنن الدارمي : أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .  
تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني - باكستان - ١٤٠٤ هـ /  
١٩٨٤ م .
- ١٤٥ - السنن المأثورة : الإمام محمد بن إدريس الشافعي .  
رواية : أبي جعفر الطحاوي - بيروت - دار المعرفة .
- ١٤٦ - السنة : عبد الله بن أحمد بن حنبل .  
مكة المكرمة - المطبعة السلفية ومكتبتها - ١٣٤٩ هـ .
- ١٤٧ - السنة : عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني .  
ط/١ - بيروت - المكتب الإسلامي - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .  
( مع ) ظلال الجنة في تخريج السنة : محمد ناصر الدين الألباني .
- ١٤٨ - سير أعلام النبلاء : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي .  
تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرين - ط/٢ - بيروت - مؤسسة الرسالة -  
١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- ١٤٩ - سيرة الإمام أحمد بن حنبل : صالح بن أحمد بن حنبل .  
تحقيق : فؤاد عبد المنعم أحمد - الإسكندرية - مؤسسة شباب الجامعة -  
١٤٠١ هـ .

- ١٥٠ - سيرة النبي ﷺ : أبو محمد عبد الملك بن هشام .  
ضبط وتعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد - الرياض - رئاسة إدارات  
البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .  
١٥١ - سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز - الخليفة الزاهد .  
أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي - تعليق : نعيم زرزور ط/١ - بيروت -  
دار الكتب العلمية ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

( ش )

- ١٥٢ - الشامل في أصول الدين : إمام الحرمين عبد الملك الجويني .  
تحقيق : علي سامي النشار - فيصل بدير عون - سهير محمد مختار -  
الإسكندرية - منشأة المعارف - ١٩٦٩ م .  
١٥٣ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب .  
أبو الفلاح عبد الحي بن العماد - ط/٢ - بيروت - دار المسيرة - ١٣٩٩ هـ /  
١٩٧٩ م .  
١٥٤ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة .  
أبو القاسم اللالكائي - تحقيق : أحمد سعد حمدان - الرياض - دار طيبة  
للنشر والتوزيع .  
١٥٥ - شرح الأصول الخمسة : للقاضي عبد الجبار بن أحمد .  
تحقيق : عبد الكريم عثمان - ط/١ - القاهرة - مكتبة وهبة - ١٣٨٤ هـ /  
١٩٦٥ م .  
١٥٦ - شرح جوهره التوحيد المسمى إتحاف المرید بجوهره التوحيد .  
عبد السلام بن إبراهيم اللقاني - ط/١ - القاهرة - المكتبة التجارية الكبرى -  
١٣٦٩ هـ / ١٩٤٩ م .  
١٥٧ - شرح السنة : الحسين بن مسعود البغوي .  
تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش - ط/٢ - بيروت -  
المكتب الإسلامي - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .  
١٥٨ - شرح العقيدة الطحاوية : علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي .  
تحقيق : جماعة من العلماء - ط/٤ - بيروت - المكتب الإسلامي -  
١٣٩١ هـ .

- ١٥٩ - شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري .  
عبد الله بن محمد الغنيمان - ط/١ - المدينة المنورة - مكتبة الدار .
- ١٦٠ - شرح المقاصد : سعد الدين التفتازاني .  
طبع الأستانة - ١٣٠٥ هـ .
- ١٦١ - شرح المواقف : علي بن محمد الجرجاني .  
ط/١ - مصر - مطبعة السعادة - ١٣٢٥ هـ .
- ١٦٢ - الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة .  
عبيد الله محمد بن بطة - تحقيق : رضا بن نعيان معطي - مكة المكرمة -  
المكتبة الفيصلية - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ١٦٣ - الشريعة : أبي بكر محمد بن الحسين الآجري .  
تحقيق : محمد حامد الفقي - ط/١ - باكستان - حديث أكاديمي -  
١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ١٦٤ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى : القاضي عياض .  
تحقيق : محمد أمين قره علي - وآخرين ، ط/٣ - عمان - دار الفيحاء ،  
١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .
- ١٦٥ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل .  
أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية . ط/١ - الرياض -  
مكتبة الرياض الحديثة - ١٣٢٣ هـ .
- ١٦٦ - شيخ الإسلام ابن تيمية : محمد كرد علي .  
ط/٢ - دمشق - ١٣٩١ هـ .
- ١٦٧ - الشيعة في الميزان : محمد جواد مغنية .  
بيروت - دار الشروق .

( ص )

- ١٦٨ - صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل البخاري .  
استانبول - المكتب الإسلامي - ١٣١٥ هـ .
- ١٦٩ - صحيح الجامع الصغير وزياداته ( الفتح الكبير ) .  
محمد ناصر الدين الألباني - ط/٣ - بيروت - المكتب الإسلامي -  
١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- ١٧٠ - صحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج .  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - ط/١ - القاهرة - دار إحياء الكتب  
العربية - ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ١٧١ - صحيح مسلم بشرح النووي : للإمام محي الدين بن شرف .  
دار الفكر - بيروت ط ٢ - ١٣٩٢ هـ .
- ١٧٢ - الصفدية : أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية .  
تحقيق : د . محمد رشاد سالم - الرياض - شركة مطابع حنيفة -  
١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .
- ١٧٣ - صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام .  
عبد الرحمن بن أبي بكر الجلال السيوطي - ( يليه ) :  
مختصر السيوطي لكتاب نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطلق اليونان .  
تعليق : علي سامي النشار . بيروت - دار الكتب العلمية .

( ض )

- ١٧٤ - ضحى الإسلام : أحمد أمين .  
ط/١ - بيروت - دار الكتاب العربي .

( ط )

- ١٧٥ - طبقات الحنابلة : أبو الحسين محمد بن أبي يعلى .  
بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر .
- ١٧٦ - طبقات الشافعية .  
أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين بن قاضي شهبة - ط/١ -  
حيدر آباد الدكن - الهند - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - ١٣٩٨ هـ /  
١٩٧٨ م .
- ١٧٧ - طبقات الشافعية : عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي .  
تحقيق : محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح محمد الحلو - ط/١ -  
عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة - ١٩٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
- ١٧٨ - طبقات الفقهاء : أبو إسحاق الشيرازي .  
بيروت - دار القلم .
- ١٧٩ - الطبقات الكبرى : محمد بن سعد .  
بيروت - دار صادر .

- ١٨٠ - طبقات المفسرين : محمد بن علي بن أحمد الداوودي .  
 ط/١ - بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .  
 ١٨١ - طريق الهجرتين وباب السعادتين .  
 أبو عبد الله محمد بن أبي بكر .  
 دار الكتاب العربي - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

( ع )

- ١٨٢ - العبر في خبر من غير : أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي .  
 تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول - ط/١ - بيروت - دار  
 الكتب العلمية - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .  
 ١٨٣ - عقائد الإمامية الإثني عشرية : السيد إبراهيم الموسوي الرنجاني .  
 ط/٢ - بيروت - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .  
 ١٨٤ - عقائد السلف للأئمة أحمد بن حنبل والبخاري وابن قتيبة الدارمي .  
 علي سامي النشار ، وعمار جمعي الطالبلي - الإسكندرية - منشأة المعارف -  
 ١٩٧١ م .  
 ١٨٥ - العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية .  
 أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي - تحقيق : محمد حامد الفقي -  
 بيروت - دار الكتب العلمية .  
 ١٨٦ - عقيدة أهل السنة والجماعة : الطحاوي .  
 تعليق : الشيخ محمد نافع .  
 ١٨٧ - العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية .  
 أبوالمعالبي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني - تحقيق وتعليق :  
 أحمد حجازي السقا - ط/ - مصر مكتبة الكليات الأزهرية - ١٣٩٨ هـ /  
 ١٩٧٨ م .  
 ١٨٨ - علوم الحديث : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح .  
 تحقيق : نور الدين عتر - ط/٢ - المدينة المنورة - المكتبة العلمية - ١٩٧٢ م .  
 ١٨٩ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري .  
 أبو محمود بن أحمد العيني - بيروت - دار إحياء التراث العربي .

( غ )

١٩٠ - غاية المرام في علم الكلام : سيف الدين الآمدي .  
تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف - القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون  
الإسلامية - ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

( ف )

- ١٩١ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري .  
أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني -  
القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية - ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ١٩٢ - فتح المجيد : عبد الرحمن آل الشيخ .
- ١٩٣ - فتح المغيـث شرح ألفية الحديث .  
أبو الخير محمد بن الرحمن السخاوي - ضبط وتحقيق : عبد الرحمن  
محمد عثمان - ط/٢ - المدينة المنورة - المكتبة السلفية - ١٣٨٨ هـ .
- ١٩٤ - الفتوحات المكية : لابن عربي .  
مصر - دار الكتب العربية .
- ١٩٥ - الفتوى الحموية : لابن تيمية .  
ضمن الفتاوى .
- ١٩٦ - فجر الإسلام : أحمد أمين .  
ط/١٠ - بيروت - دار الكتاب العربي - ١٩٦٩ م .
- ١٩٧ - فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية .  
محمد صالح الزركان ، دار الفكر .
- ١٩٨ - الفرق بين الفرق : عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي .  
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - مصر - مكتبة محمد علي صبيح  
وأولاده .
- ١٩٩ - الفصل في الملل والأهواء والنحل .  
أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري - ط/٢ - بيروت دار المعرفة -  
١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ٢٠٠ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال .
- ٢٠١ - فضائح الباطنية : أبو حامد الغزالي .  
تحقيق : عبد الرحمن بدوي - الكويت - مؤسسة دار الكتب الثقافية .
- ٢٠٢ - فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة .  
القاضي عبد الجبار ، أبي القاسم البلخي ، الحاكم الجشمي ، تحقيق : فؤاد

- السيد - الدار التونسية للنشر - ١٩٧٢ م .
- ٢٠٣ - فلسفة المعتزلة : ألبير نصري نادر .  
الإسكندرية - مطبعة دار نشر الثقافة .
- ٢٠٤ - الفهرس الموحد للمكتبة المركزية ومكتبات المعاهد العليا والكليات  
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - مطابع الجامعة .
- ٢٠٥ - الفهرست : محمد بن إسحاق بن النديم .  
بيروت - دار المعرفة - ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ٢٠٦ - فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع  
المعارف : أبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي .  
ط/٢ - بيروت - منشورات المكتب التجاري - ١٣٨٢ هـ .
- ٢٠٧ - فهم القرآن : الحارث بن أسد المحاسبي .  
تحقيق : حسين القوتلي - ط/٣ - دار الكندي للطباعة والنشر ، ودار  
الفكر - ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .
- ٢٠٨ - فوات الوفيات والذيل عليها : محمد بن شاکر الکتبي .  
تحقيق : إحسان عباس - بيروت - دار صادر - ١٩٧٤ م .
- ٢٠٩ - في سبيل موسوعة فلسفية (أرسطو) : مصطفى غالب .  
بيروت - دار مكتبة الهلال - ١٩٧٩ م .

( ق )

- ٢١٠ - قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة : ابن تيمية .  
ط/٢ - بيروت - المكتب الإسلامي - ١٣٩٨ هـ .
- ٢١١ - القرامطة : عبد الرحمن بن الجوزي .  
تحقيق : محمد الصباغ - ط/٢ - بيروت - المكتب الإسلامي - ١٣٨٨ هـ /  
١٩٦٨ م .
- ٢١٢ - القرامطة : محمود شاکر .  
ط/١ - بيروت - المكتب الإسلامي - ١٣٩٩ هـ .
- ٢١٣ - قصة الفلسفة : و . ل . ديورانت .  
ترجمة : فتح الله محمد المشعشع - ط/٤ - بيروت - مكتبة المعارف -  
١٩٧٩ م .
- ٢١٤ - القصيدة النونية المسماة بالكافية الشافية - لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر  
المعروف بابن القيم - بيروت - دار المعرفة .

- ٢١٥ - القضاء والقدر في الإسلام : فاروق أحمد الدسوقي .  
 ط/٢ - بيروت - المكتب الإسلامي ، ١٤٠٦ هـ .  
 ٢١٦ - القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى .  
 محمد بن صالح العثيمين - الرياض - مكتبة المعارف - ١٤٠٥ هـ .

( ك )

- ٢١٧ - الكافية في الجدل : عبد الملك الجويني .  
 تحقيق : فوقية حسين محمود - القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي  
 وشركاه - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .  
 ٢١٨ - الكامل في التاريخ .  
 أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف  
 بابن الأثير - بيروت - دار صادر - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .  
 ٢١٩ - كشاف اصطلاحات الفنون : محمد علي الفاروقي التهانوي .  
 تحقيق : لطفي عبد البديع - القاهرة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف  
 والترجمة والطباعة والنشر ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .  
 ٢٢٠ - الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف .  
 عبد الصمد شرف الدين - ط/٢ - بيروت - المكتب الإسلامي - الدار  
 القيمة - ١٤٠٣ هـ .  
 ٢٢١ - كشاف القناع : منصور بن يونس بن إدريس البهوتي .  
 مكة المكرمة - مطبعة الحكومة - ١٣٩٤ هـ .  
 ٢٢٢ - كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة .  
 نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي -  
 ط/١ - بيروت - مؤسسة الرسالة - ١٣٩٩ هـ .  
 ٢٢٣ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس : إسماعيل بن محمد العجلوني .  
 تعليق : أحمد القلاش - ط/٣ - بيروت - مؤسسة الرسالة .  
 ٢٢٤ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .  
 مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي المعروف يحاجي خليفة - دار  
 الفكر - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .  
 ٢٢٥ - الكليات : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي .  
 ط/٢ - منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - ١٩٨١ م .

- ٢٢٦ - الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية .  
مرعي بن يوسف الكرمي - تحقيق : نجم عبد الرحمن - ط/١ - بيروت -  
دار الغرب الإسلامي - ١٤٠٦ هـ .

( ل )

- ٢٢٧ - اللباب في تهذيب الأنساب : ابن الأثير الجزري .  
بيروت - دار صادر - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٢٢٨ - لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور .  
بيروت - دار صادر .
- ٢٢٩ - لسان الميزان : أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .  
بيروت - ط/٢ - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - ١٩٧١ م / ١٣٩٠ هـ .
- ٢٣٠ - اللغة العبرية - قواعد ونصوص : رمضان عبد التواب .
- ٢٣١ - لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة .  
عبد الملك الجويني - تحقيق : فوقية حسين محمود - ط/١ - القاهرة -  
الدار المصرية للتأليف والنشر - ١٣٨٥ هـ .
- ٢٣٢ - اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع : أبو الحسن الأشعري .  
تعليق وتصحيح : حمودة غرابة . القاهرة - الهيئة العامة للمطابع الأميرية -  
١٩٧٥ م .
- ٢٣٣ - لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدررة المضيئة في عقد  
الفرقة المرضية .  
محمد بن أحمد السفاريني - ط/٢ - دمشق - مؤسسة الخافقين ومكبتها -  
١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

( م )

- ٢٣٤ - المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين : لسيف الدين الأملدي .  
تحقيق : د . حسن محمد الشافعي - القاهرة - ١٤٠٣ هـ .
- ٢٣٥ - متشابه القرآن : القاضي عبد الجبار أحمد الهمداني .  
تحقيق : عدنان محمد زرزور - القاهرة - دار التراث .
- ٢٣٦ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين .  
محمد بن حبان البستي - تحقيق : محمود إبراهيم زايد - ط/١ - حلب -  
دار الوعي - ١٣٩٦ هـ .

- ٢٣٧ - مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري .  
من إملاء : أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك - تحقيق : دانيال جمارية -  
بيروت - دار المشرق .
- ٢٣٨ - مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني .  
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - بيروت - دار المعرفة .
- ٢٣٩ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : علي بن أبي بكر الهيثمي .  
ط/٣ - بيروت - دار الكتاب العربي - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- ٢٤٠ - مجموع شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالحين .  
الإمام أحمد - بتحقيق : محمد حامد الفقي .
- ٢٤١ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية المشتمل على التسعينية والسبعينية  
وشرح العقيدة الأصفهانية وما يناسبها .  
أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية - القاهرة - مطبعة كردستان  
العلمية - ١٣٢٩ هـ - المجلد الخامس .
- ٢٤٢ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية .  
جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - ط/٢ - مصور عن الطبعة  
الأولى - بيروت - مطابع دار العربية - ١٣٩٨ هـ .
- ٢٤٣ - مجموعة الرسائل المنيرية : محمد أمين دمج .  
بيروت - ١٩٧٠ م .
- ٢٤٤ - مجموعة الرسائل والمسائل : أحمد عبد الحلیم بن تيمية .  
ط/١ - بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٢٤٥ - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين .  
فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي - مراجعة : طه عبد الرؤوف -  
القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٢٤٦ - المحصول في علم أصول الفقه .  
فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي - تحقيق طه جابر فياض  
العلواني - ط/١ ، الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -  
١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٢٤٧ - المحلى : لابن حزم .
- ٢٤٨ - المحيط بالتكليف : للقاضي عبد الجبار بن أحمد .  
جمع : الحسن بن أحمد بن متوية - تحقيق : عمر السيد عزمي - القاهرة -  
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر .

- ٢٤٩ - مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي .  
تحقيق لجنة من علماء العربية - بيروت - دار الفكر .
- ٢٥٠ - المختار من كتاب الإبانة ( مخطوط ) .  
ابن بطة أحمد بن علي الحنفي .
- ٢٥١ - مختصر الإبانة ( الاختيارات ) : ابن بطة .  
مكتبة كوبريلي - تركيا - توجد صورة منه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - ميكروفيلم رقم ٣٨٥٤ .
- ٢٥٢ - مختصر التحفة الإثني عشرية : الدهلوي .
- ٢٥٣ - مختصر الخرقى من مسائل الإمام أحمد بن حنبل .  
أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقى - تحقيق : زهير الشاويش - ط/٣ - بيروت - المكتب الإسلامي - ١٤٠٣ هـ .
- ٢٥٤ - مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة .  
محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية - اختصره محمد بن الموصلي - الرياض - مكتبة الرياض الحديثة .
- ٢٥٥ - مختصر العلو للعلي الغفار : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي .  
اختصار وتحقيق : محمد ناصر الدين الألباني - ط/١ - دمشق المكتب الإسلامي - ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ٢٥٦ - مختصر الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام ابن تيمية .  
تأليف : أبي عبد الله محمد بن علي البعلي - تعليق : محمد حامد الفقي - باكستان - دار نشر الكتب الإسلامية ١٣٩٨ هـ .
- ٢٥٧ - مختصر المزني ( ضمن كتاب الأم ) : محمد بن إدريس الشافعي .  
بيروت - دار المعرفة .
- ٢٥٨ - مختصر منهاج السنة النبوية : أبي العباس أحمد بن تيمية .  
اختصار : محمد بن عثمان الذهبي - تحقيق : محب الدين الخطيب - القاهرة - المطبعة السلفية ومكبتها - ١٣٧٤ هـ .
- ٢٥٩ - مختصر منهاج القاصدين .  
أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن قدامة المقدسي - تحقيق : زهير الشاويش - ط/٦ - بيروت - المكتب الإسلامي - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ٢٦٠ - مدارج السائلين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين .  
أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية - القاهرة - مطبعة السنة المحمدية - ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .

- ٢٦١ - مذاهب الإسلاميين : عبد الرحمن البدوي .  
 ط/١ - بيروت - دار العلم للملايين - ١٩٧١ م .
- ٢٦٢ - مروج الذهب ومعادن الجوهر .  
 أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - بيروت - دار المعرفة .
- ٢٦٣ - مسائل الإمام أحمد : رواية إسحاق بن إبراهيم .
- ٢٦٤ - المستدرک علی الصحیحین : أبو عبد الله الحاكم النيسابوري .  
 ط/١ - الهند - مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - ١٣٣٤ هـ .
- ٢٦٥ - المستصفي من علم الأصول : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي .  
 بيروت - دار العلوم الحديثة .
- ٢٦٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل .  
 ط/٢ - بيروت - المكتب الإسلامي - ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ط/٣ - شرح : أحمد محمد شاكر - نشر : دار المعارف - ١٣٦٨ هـ .
- ٢٦٧ - مسند أبي داود الطيالسي : سليمان بن داود بن الجارود .  
 بيروت - دار المعرفة .
- ٢٦٨ - مسند أبي يعلى الموصلي : الإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي .  
 تحقيق : حسين سليم أسد - دمشق - ط/١ - دار المأمون للتراث - ١٤٠٤ هـ .
- ٢٦٩ - مسند الحميدي : أبو بكر عبد الله بن الزبير .  
 تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي - بيروت - عالم الكتب القاهرة - مكتبة المثنى .
- ٢٧٠ - المسند من مسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل .  
 (مخطوط) رواية أبي بكر أحمد بن محمد الخلال .
- ٢٧١ - مسند الشافعي : محمد بن إدريس الشافعي .  
 ترتيب : محمد عابد السندي - تصحيح ومراجعة : يوسف علي الزواوي الحسني - بيروت - دار الكتب العلمية - ١٩٥١ م .
- ٢٧٢ - مشكل الحديث وبيانه : أبو بكر محمد بن فورك .  
 تحقيق : موسى محمد علي - القاهرة - دار الكتب الحديثة .

- ٢٧٣ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي .  
 أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي - بيروت - المكتبة العلمية .
- ٢٧٤ - المصنف : أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني .  
 تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي - ط/١ - بيروت - المكتب الإسلامي -  
 ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- ٢٧٥ - الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار .  
 عبد الله بن محمد بن أبي شيبة - تحقيق : عبد الخالق الأفغاني - ط/٢ -  
 بومبي - الهند - الدار السلفية - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٢٧٦ - المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى) .  
 علي القاري الهروي - تحقيق وتعليق : عبد الفتاح أبو غدة - ط/٤ -  
 القاهرة - مكتبة المطبوعات الإسلامية - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ٢٧٧ - المطالب العالية بزوائد مسانيد الثمانية : ابن حجر .
- ٢٧٨ - معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد .  
 حافظ بن أحمد الحكمي - الرياض - الرئاسة العامة لإدارات البحوث  
 العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .
- ٢٧٩ - معارج الوصول إلى معرفة أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول : ابن  
 تيمية . حققه وخرج أحاديثه عبد العزيز رباح - مكتبة دار البيان - دمشق .
- ٢٨٠ - المعارف
- ٢٨١ - المعتمد في أصول الفقه : أبو الحسين محمد بن علي البصري .  
 ط/١ - بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٢٨٢ - المعجم الأوسط : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني .  
 تحقيق : محمود الطحان - ط/١ - الرياض - مكتبة المعارف - ١٤٠٥ هـ /  
 ١٩٨٥ م .
- ٢٨٣ - معجم البلدان : أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي .  
 بيروت - دار صادر - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ٢٨٤ - المعجم الصغير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني .  
 تصحيح ومراجعة : عبد الرحمن محمد عثمان - المدينة المنورة - المكتبة  
 السلفية - ١٣٨٨ هـ .
- ٢٨٥ - المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية .  
 جميل صليبا - بيروت - دار الكتاب اللبناني - ١٩٧٩ م .

- ٢٨٦ - المعجم الفلسفي : مجمع اللغة العربية .  
مصر - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٢٨٧ - المعجم الكبير : أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني .  
تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي - وزارة الأوقاف العراقية .
- ٢٨٨ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث .
- ٢٨٩ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .  
وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي - بيروت - مؤسسة جمال للنشر .
- ٢٩٠ - معجم مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا .  
تحقيق : عبد السلام محمد هارون - قم - إيران - دار الكتب العلمية .
- ٢٩١ - معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة .  
بيروت - مكتبة المثنى .
- ٢٩٢ - المعجم الوسيط : إبراهيم أنيس وآخرين .  
بيروت - دار الفكر .
- ٢٩٣ - المعرفة والتاريخ : أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي .  
رواية : عبد الله بن جعفر - تحقيق : أكرم ضياء العمري . ط/٢ - بيروت -  
مؤسسة الرسالة - ١٤٠١ هـ .
- ٢٩٤ - معمر بن راشد الصنعاني - مصادره - منهجه - وأثره في رواية الحديث :  
د . محمد رأفت سعيد .
- ط/١ - الرياض - عالم الكتب - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٢٩٥ - المغازي : محمد بن عمر الواقدي .  
تحقيق : مارسدن جونز - بيروت - عالم الكتب .
- ٢٩٦ - المغني : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة .  
على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى -  
الرياض - مكتبة الرياض الحديثة .
- ٢٩٧ - المغني في أبواب التوحيد والعدل .  
القاضي أبي الحسن عبد الجبار الأسد آبادي - تحقيق : محمد مصطفى  
حلبي ، أبو الوفا الغنيمي وآخرون - القاهرة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف  
والأبناء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ٢٩٨ - المفردات في غريب القرآن .  
الحسين بن محمد ، المعروف بالراغب الأصبهاني .

- ٢٩٩ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين .  
أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - ط/٢ - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- ٣٠٠ - المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل .  
عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - ط/٣ - الرياض المؤسسة السعيدية .
- ٣٠١ - الملل والنحل : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني - تحقيق - محمد سيد كيلاني - ط/٢ - بيروت دار المعرفة - ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ٣٠٢ - مناقب الإمام أحمد بن حنبل : أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي .  
تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي - ط/١ - مصر مكتبة الخانجي - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٣٠٣ - المنتخب من مسند عبد بن حميد .  
تحقيق : سالم بن عبد الله الدخيل - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - رسالة دكتوراه - ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ - طبع على الآلة الكاتبة .
- ٣٠٤ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم : ابن الجوزي .  
ط/١ - الهند - مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - ١٣٥٧ هـ .
- ٣٠٥ - منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب .  
عبد العزيز بن حمد بن ناصر آل معمر - ط/٣ - الطائف دار ثقيف للنشر والتأليف .
- ٣٠٦ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية .  
أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - الرياض - مكتبة الرياض الحديثة .
- ٣٠٧ - المنهج الأحمد في تراجم الإمام أحمد .  
أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد العليمي - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - ط/١ - بيروت - عالم الكتب - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٣٠٨ - منهج النقد في علوم الحديث : نور الدين عتر .  
ط/٣ - بيروت - دار الفكر - ١٤٠١ هـ .
- ٣٠٩ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار .  
أبو العباس أحمد بن علي المقرئ - بيروت - دار صادر .
- ٣١٠ - المواقف في علم الكلام : عبد الرحمن بن أحمد الأيجي .  
بيروت - الكتب .

- ٣١١ - الموضوعات: لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي. تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان - ط ٢ - بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٣١٢ - الموطأ : مالك بن أنس .  
 صححه وخرج أحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة كتاب الشعب .
- ٣١٣ - ميزان الاعتدال : أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي .  
 تحقيق : علي محمد الجاوي - ط/١ - بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر - ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .

( ن )

- ٣١٤ - النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة .  
 تأليف : جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي - مصورة عن طبعة دار الكتب - توزيع دار القلم - القاهرة .
- ٣١٥ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر : ابن حجر العسقلاني .  
 بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤٠١ هـ .
- ٣١٦ - نشأة الأشعرية وتطورها : جلال محمد موسى .  
 بيروت - دار الكتاب اللبناني - ١٩٨٢ م .
- ٣١٧ - نصحية أهل الإيمان في الرد على منطلق اليونان .  
 أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - بيروت - دار الكتب العلمية .
- ٣١٨ - نقض المنطق : ابن تيمية .  
 تحقيق : محمد بن عبد الرازق ، وسليمان بن عبد الرحمن الصنيع - القاهرة - مكتبة السنة المحمدية .
- ٣١٩ - النهاية . لأبي الفداء إسماعيل بن كثير . تحقيق الدكتور محمد الشربيني .  
 ط ١ ١٣٨٩ هـ . دار الكتب الحديثة .
- ٣٢٠ - نهاية الإقدام في علم الكلام .  
 أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني - مكتبة زهران .
- ٣٢١ - نهاية العقول في دراية الأصول : فخر الدين الرازي .  
 أحمد الثالث - ١٨٧٤ م - علم الكلام تركيا ( مخطوط ) .
- ٣٢٢ - النهاية في غريب الحديث والأثر .  
 أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير .  
 تحقيق : محمود محمد الطناحي ، وظاهر أحمد الزاوي - باكستان - أنصار السنة المحمدية .

( هـ )

- ٣٢٣ - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون .  
إسماعيل باشا البغدادي - بيروت - دار الفكر - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

( و )

- ٣٢٤ - الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي .  
ط / ٢ - فيسبادن - دار النشر فرانز شتاينر - ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .
- ٣٢٥ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان .  
أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان .  
بيروت - دار صادر - ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

☆ ☆ ☆

# فهرس الموضوعات

## قسم الدراسة

٥	المقدمة
	التمهيد :
١٣	وفيه ما يتعلق بالفرق الضالة وخطرها على المعتقد الصحيح
٢٣	حياة المؤلف
٢٥	اسمه ومولده
٢٥	نشأته وذكر بعض صفاته
٣١	عصره
٣١	الناحية السياسية
٣٦	الناحية الاجتماعية
٣٨	الناحية العلمية
٤٣	محتته ووفاته
٤٣	محتته
٥١	وفاته
٥٥	سبب تأليفه الكتاب
٥٦	تسميته
٥٨	سبب التسمية
٥٩	نسبته إلى المؤلف
٥٩	تاريخ التأليف
٦٢	منهج المؤلف في الكتاب
٦٤	نسخ الكتاب
٦٩	عملي في الكتاب وبيان المنهج الذي سلكته في التحقيق
٧٣	فتنة القول بخلق القرآن
٨٨	مسألة كلام الله
٩٠	الأصل الذي تفرع منه نزاع الناس في مسألة الكلام

## قسم التحقيق

- خطبة الحاجة ..... ١٠٩
- سنة تأليف الكتاب ..... ١٠٩
- السبب الداعي لتأليف الكتاب ..... ١١٠
- لفظ ما في الورقة التي جاء بها الرسولان من عند الأمراء والقضاة  
وإجابة الشيخ المختصرة عليها ..... ١١٣
- إجابة الشيخ المفصلة من وجوه كثيرة ..... ١١٦
- إجابته عن قولهم الذي يطلب منه ألا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند  
العوام ولا يكتب بها إلى البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها من وجوه ... ١١٧
- الوجه الأول : أنه نبذ لكتاب الله وترك لما وصف الله به نفسه ووصفه به  
رسوله ..... ١١٩
- الوجه الثاني : أن قولهم هذا يتضمن إبطال أعظم أصول الدين ..... ١٢١
- الوجه الثالث : ما يحذره المنازعون من آيات الصفات ما يزعم أن ظاهرها  
كفر وتجسيم ..... ١٢٧
- الوجه الرابع : أن كتب الصحاح والسنن والمسند مشتملة على أحاديث  
الصفات ، ولا يزال يحضر قراءتها ألوف مؤلفة قديماً وحديثاً من عوام  
المؤمنين ..... ١٣٠
- الوجه الخامس : إذا قدر في ذلك نزاع ، فالرد فيه إلى كتاب الله  
وسنة رسوله ..... ١٥١
- الوجه السادس : أن من أمر بكتن ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله ،  
فقد كتتم ما أنزل الله من البينات والهدى ..... ١٥٣
- الوجه السابع : إن من أمر بكتن ما بعث الله به رسوله من القرآن والحديث  
فهذا مضاهاة لما ذم الله به في حال أهل الكتاب ..... ١٥٣
- الوجه الثامن : أن هذا خلاف إجماع سلف الأمة وأئمتها ..... ١٥٤
- الوجه التاسع : ذكر محمد بن الحسن الإجماع على وجوب الإفتاء في باب  
الصفات بما في الكتاب والسنة ..... ١٥٦
- الوجه العاشر : أن قولهم هذا إن كان المقصود به أن هذه الآيات والأحاديث  
لا تتلى فهذا معلوم البطلان بالاضطرار من دين المسلمين ..... ١٥٦

- الوجه الحادي عشر : أن السلف ما زالوا يتكلمون ويفتون ويحدثون العامة  
والخاصة بما في الكتاب والسنة من الصفات ..... ١٥٨
- الوجه الثاني عشر : أن الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق وأكمل له ولأمته  
الدين ، وبين جميع ما تحتاج إليه أمته ..... ١٧٠
- الجهم بن صفوان وأتباعه عطلوا حقيقة أسمائه الحسنی وصفاته العلی ... ١٧١
- أهل العلم والإيمان على الإثبات المفصل والنفي المجمل ..... ١٧١
- الجهمية ومن وافقهم جمعوا بين القرمطة في السمعيات والسفسطة في  
العقليات ..... ١٧٢
- الوجه الثالث عشر : على الناس أن يجعلوا كلام الله ورسوله هو الأصل  
المتبع ، سواء علموا معناه أو لم يعلموه ..... ١٧٥
- الوجه الرابع عشر : ليس لأحد أن يوجب على الناس إلا ما أوجبه  
الله ورسوله ، ولا يحظر عليهم إلا ما حظره الله ورسوله ..... ١٧٥
- أئمة السنة والجماعة لا يلزمون الناس بما يقولونه من موارد الاجتهاد ،  
ولا يكرهون أحداً عليه ..... ١٧٧
- الوجه الخامس عشر : أن القول الذي قالوه إن لم يكن حقاً يجب اعتقاده  
لم يجز الإلزام به ..... ١٨٣
- الوجه السادس عشر : أنهم إن لم يبينوا صواب ما ذكروه من القول لم يكن  
موجباً لعقوبة تاركة ..... ١٨٣
- الوجه السابع عشر : على فرض صحة قولهم ، ووجوب عقوبة تاركة ، لم  
يذكروه إلا في هذا الوقت بعد الطلب والحبس ؟ ..... ١٨٤
- إجابة الشيخ على قولهم : الذي يطلب منه أن يعتقد أنه ينفي الجهة عن الله  
والتجيز من وجوه ..... ١٨٧
- الوجه الأول : أن هذا اللفظ ومعناه الذي أرادوه ليس هو في شيء من كتب  
الله المنزلة ..... ١٨٧
- الوجه الثاني : أن الله نزه نفسه في كتابه عن النقائص تارة بنفيها وتارة بإثبات  
أضدادها ..... ١٨٨
- الوجه الثالث : أن قولهم : مجمل فيه حق وباطل والذي يعنيه جمهور  
الجهمية المعنى الباطل ..... ١٩٢
- الوجه الرابع : الأمر باعتقاد قول من الأقوال لا يخلو من تقديرين ..... ١٩٤
- الوجه الخامس : أن الناس تنازعوا في جواز التقليد في مسائل أصول الدين  
وأما ما يقال عنها أنها عقليات فلم يجوز أحد التقليد فيها ..... ١٩٥

- الوجه السادس : أنه لو فرض جواز التقليد أو وجوبه في مثل هذا لكان  
 لمن يسوغ تقليده في الدين كالأئمة المشهورين ..... ١٩٦
- أبو المعالي الجويني لا يجوز تقليده في شيء من فروع الدين عند أصحاب  
 الشافعي ..... ١٩٨
- أبو المعالي قليل المعرفة بالكتاب والسنة ..... ٢٠٠
- الوجه السابع : أن هذا القول لو فرض أنه حق معلوم بالعقل لم يجب  
 اعتقاده بمجرد ذلك ..... ٢٠٥
- الوجه الثامن : الاعتقاد الذي يجب على المؤمنين خاصتهم وعامتهم  
 ويعاقب تاركوه هو ما بينه الرسول عليه السلام ..... ٢٠٨
- القول باجتهاد الرأي وإن اعتقد صاحبه أنه عقلي مقطوع به لا يحتمل  
 النقيض ، فإنه قد يكون غير مقطوع به ..... ٢٠٩
- الوجه التاسع : أنه إذا كان أحد القولين هو الذي قاله الرسول  
 - عليه السلام - دون الآخر فالسكوت عنه وكتمانه من باب كتمان  
 ما أنزل الله من البينات والهدى ..... ٢١٠
- الواقفة قالوا : لا نقول القرآن مخلوق ولا غير مخلوق ..... ٢١٢
- ليس في الكتاب والسنة ولا في كلام أحد من السلف ما يدل  
 - نصاً ولا استنباطاً - على أن الله ليس فوق العرش ، وأنه ليس  
 فوق المخلوقات ..... ٢١٢
- الوجه العاشر : أن قولهم لا يخلو من أمرين ..... ٢١٤
- كلام الإمام أحمد في أهل الأهواء والبدع ..... ٢١٥
- إذا لم يرد قائل هذا القول نفي علو الله لم ينازع في المعنى الذي أراده ،  
 وعليه التصريح بذلك ..... ٢١٧
- وإن أراد نفي علو الله ، فعليه - أيضاً - أن يصرح بذلك حتى يعلم  
 المسلمون مقصوده ومرامه ..... ٢١٧
- الوجه الحادي عشر : أنهم إذا بينوا مقصودهم فيقال لهم : هذا معلوم  
 الفساد بالضرورة ، بالفطرة العقلية والأدلة النقلية والعقلية ..... ٢٢٠
- الوجه الثاني عشر : أن لفظ الجهة عند من قاله إما أن يكون معناه وجودياً  
 أو عدمياً ..... ٢٢١
- من الناس من يعني بالجهة ما ليس مغايراً لذي الجهة ..... ٢٢٣
- الوجه الثالث عشر : قولهم بنفي التحيز بلفظ مجمل ..... ٢٢٦
- التحيز الذي يعنيه المتكلمون ..... ٢٢٦

- الوجه الرابع عشر : مناقشة قولهم : ولا يقول أن كلام الله حرف وصوت  
 ٢٢٨ ..... قائم به ، بل هو معنى قائم بذاته  
 قول القائل : إن القرآن حرف وصوت قائم به بدعة ، وقوله أنه معنى  
 ٢٢٨ ..... قائم به بدعة  
 مسألة القرآن وقع فيها بين السلف والخلف من الاضطراب والنزاع  
 ما لم يقع نظيره في مسألة العلو والارتفاع ..... ٢٣٠  
 حدوث مقالات جهم في نفي الصفات كان في أوائل المائة الثانية ..... ٢٣٢  
 من أعظم أسباب بدع المتكلمين من الجهمية وغيرهم قصورهم في  
 مناظرة الكفار والمشركين ..... ٢٣٢  
 ذكر الإمام أحمد لحال جهم وشيعته ..... ٢٣٤  
 وصف العلماء حال جهم ..... ٢٣٧  
 ما ذكره أبو عبد الله محمد بن سلام البيكندي ..... ٢٣٧  
 ما ذكره البخاري ..... ٢٤٣  
 السمنية ينكرون من العلوم ما سوى الحسيات ..... ٢٥١  
 قول من يقول إن السوفسطائية قوم ينكرون حقائق الأمور ..... ٢٥٢  
 لفظ السوفسطائية ، ومعناها ..... ٢٥٣  
 الأصل الذي ضل به جهم وشيعته ..... ٢٥٦  
 لفظ الإحساس عام يستعمل في الرؤية والمشاهدة الظاهرة والباطنة ..... ٢٥٨  
 التجهم والرفض من أعظم البدع التي أحدثت في الإسلام ..... ٢٥٩  
 الشيعة ثلاث درجات ..... ٢٦٣  
 الجهمية ثلاث درجات ، شرها الغالية ..... ٢٦٥  
 ذكر الإمام أحمد لحقيقة قول الجهمية ..... ٢٦٥  
 ذكر أبو الحسن الأشعري لحقيقة قول الجهمية ..... ٢٦٦  
 الدرجة الثانية من التجهم ، تجهم المعتزلة ونحوهم ..... ٢٧٠  
 الدرجة الثالثة : الصفاتية ..... ٢٧٠  
 النزاع في مسألة الحرف والصوت ..... ٢٧١  
 الجهمية من المعتزلة وغيرهم نفوا أن يكون لله كلام قائم به أو إرادة  
 قائمة به ..... ٢٧٢  
 المتفلسفة قالوا : إن كلام الله هو ما يفيض على نفوس الأنبياء ..... ٢٧٢  
 حقيقة قولهم إن الكلام إنشاء الرسول وكلامه ..... ٢٧٤

- قول المعتزلة تبديل للحقيقة التي فطر الله عليها عباده واللغة التي اتفق  
عليها بنو آدم والكتب التي أنزلها الله ..... ٢٧٥
- رد الأئمة على من قال : إن القرآن مخلوق ..... ٢٧٦
- كلام الذراع للنبي ، وتسليم الحجر عليه ..... ٢٨٠
- ( فصل ) ما حفظ عن أئمة الصحابة حجة على من يزعم أن أقوال الأئمة  
بدون الصحابة ليس بحجة ..... ٢٨٦
- ما رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ..... ٢٨٦
- لا نزاع بين الأمة أن المخلوقات لا يجب في الحلف بها يمين إلا ما نازع  
فيه بعض من الحلف برسول الله - عليه السلام - ..... ٢٩١
- هل تتداخل الأيمان إذا كان المحلوف عليه واحداً؟ فيه قولان للعلماء ... ٢٩٢
- المستقر في فطر الناس وعقولهم ولغاتهم أن المتكلم بالكلام لا بد أن يقوم  
به الكلام ..... ٢٩٦
- زعمت الجهمية من المعتزلة ونحوهم أن المتكلم في اللغة من فعل الكلام  
وإن كان قائماً بغيره ..... ٢٩٨
- من بدع الجهمية قول من يقول : الخلق لا يكون إلا بمعنى المخلوق ... ٣٠٠
- ما قاله الإمام أحمد في الرد عليهم ..... ٣٠٠
- ما قاله البخاري ..... ٣٠٤
- ما قاله الإمام أحمد في الرد على الجهمية - أيضاً ..... ٣٠٥
- ذكر الأشعري لاختلاف المعتزلة في أن الباري متكلم ..... ٣١٣
- ما ذكره أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب السنة ..... ٣١٥
- تعليق الشيخ عليه ..... ٣١٦
- قول حنبل بن إسحاق ..... ٣١٧
- ما ذكره أئمة السنة والحديث من أن الله لم يزل كاملاً بصفاته لم تحدث له  
صفة ..... ٣٢٨
- تعليق الشيخ على قولهم ..... ٣٢٨
- الكلامية يقولون : لم يزل الله متكلماً بمشيئته القديمة ..... ٣٣٠
- خلاف أصحاب الإمام أحمد في معنى القرآن غير مخلوق ..... ٣٣٣
- هذه المسألة هي التي وقعت الفتنة بها بين ابن خزيمة وبعض أصحابه ... ٣٣٥
- كلام الإمام أحمد والأئمة ليس هو قول هؤلاء ولا هو قول هؤلاء ..... ٣٣٦
- إنكار الإمام أحمد على من قال : القرآن محدث إذا كان معناه عندهم معنى  
الخلق المخلوق ..... ٣٣٧

أنكار الأئمة على داود الأصبهاني في قوله : إن القرآن محدث

- لوجهين : ..... ٣٤٣
- ما ذكره الأشعري من الأقوال في القرآن ..... ٣٤٤
- قول عبد الله بن كلاب ..... ٣٤٨
- نقل محمد بن شجاع الثلجي وزرقان ونحوهما عن أهل السنة فيه  
تحريف ..... ٣٥٢
- ما قاله الأشعري في ذلك ..... ٣٥٢
- تعليق الشيخ على كلام أبي الحسن الأشعري وأنه نقل عن مثل هؤلاء  
فيما لم يقف عليه من كتبهم وكلامهم ..... ٣٥٣
- معنى كلام الأئمة : القرآن من الله ..... ٣٥٤
- ما قاله الأئمة في ذلك ..... ٣٥٦
- قول الأئمة كلام الله من الله يراد به شيئين ..... ٣٦٣
- وكيع بن الجراح من أعلم الأئمة بكفر الجهمية وباطن قولهم  
حماد بن سلمة كان معتنياً بجمع أحاديث الصفات وإظهارها  
ومعاذ بن معاذ قاضي البصرة رد شهادة الجهمية والقدرية ..... ٣٧٥
- ابن الثلاث من أصحاب بشر المريسي ، فأظهر التوبة والوقف في  
لفظ المخلوق ، دون لفظ المحدث ..... ٣٧٦
- ما ذكره الأشعري عن ضرار بن عمرو أنه قال : الألوان والطعوم ...  
أبغاض الأجسام ..... ٣٨٠
- هشام بن الحكم يقول : إن صفات الله إنها ليست هو ولا غيره ..... ٣٨٣
- اختلاف المتكلمين في الحركة والسكون وسائر الأفعال ..... ٣٨٣
- ما ذكره الأشعري عن أبي الهذيل العلاف أن علم الله هو هو ،  
وكذلك قدرته وسمعه وبصره ..... ٣٨٦
- قول أرسطو طاليس وأصحابه أن العقل والعامل والمعقول شيء واحد ..  
إطلاق طوائف من أئمة أهل الكلام وفرسانهم القول بأن الصفة بعض  
الموصوف أو أنها ليست غيره ..... ٣٨٩
- كثير من النزاع عند التحقيق يكون لفظياً أو اعتبارياً ..... ٣٨٩
- لفظ « البعض » نطق به أئمة الصحابة والتابعين وتابعيهم ذاكرين  
وأثرين ..... ٣٩٠
- لفظ « البعض » و« الجزء » و« الغير » ألفاظ مجملة فيها إيهام وإيهام ..... ٣٩٧
- كلام عبد العزيز بن الماجشون في الصفات ..... ٤١٠

- ٤١٧ ..... تعليق الشيخ عليه
- ٤٢٢ ..... كلام أبي الشيخ الأصبهاني في الصفات  
محمد بن شجاع إمام الواقفة هو وأصحابه يطلقون على القرآن بأنه
- ٤٢٤ ..... محدث  
داود وأبو معاذ وغيرهما لم يزيدوا بقولهم : إنه محدث أنه بائن
- ٤٢٥ ..... عن الله  
داود أظهر مع بدعة القول بأن القرآن محدث بدعة أخرى وهي إياحة
- ٤٢٥ ..... التحليل  
لفظ « محدث » هل هو مرادف للفظ المخلوق ، أم لا ؟ على
- ٤٢٧ ..... قولين :  
الذي عليه السلف والأئمة وأهل السنة والجماعة أن القرآن الذي هو
- ٤٣١ ..... كلام الله له حروف ومعاني
- ٤٣١ ..... قول الكلائية والأشاعرة في كلام الله
- ٤٣٣ ..... قول الكرامية والسالمية في القرآن  
النزاع بين الكلائية والأشاعرة والكرامية فيما أثبتوه من المعنى في
- ٤٣٤ ..... شيئين
- ٤٣٥ ..... هل الكلام اسم للفظ أو للمعنى أو لهما ، في ذلك أربعة أقوال  
إنكار الأئمة على من قال : إن أصوات العباد أو المداد الذي يكتب
- ٤٣٦ ..... به القرآن قديم أزلي غير مخلوق
- ٤٣٨ ..... الأشعري موافق لابن كلاب على عامة أصوله  
الطائفة التي جعلت القرآن مجرد الحروف والأصوات وافقوا الجهمية
- ٤٤٠ ..... من المعتزلة وغيرهم  
معنى قول من قال من أهل الإثبات : إن الصفة إذا قامت بمحل عاد
- ٤٤٣ ..... حكمها على ذلك المحل دون غيره  
اختلفت الجهميّة في تسمية الله تعالى متكلماً بالكلام المخلوق على
- ٤٤٤ ..... ثلاثة أقوال  
وصف الإمام أحمد للجهمية الذين يزعمون أن الله متكلم بكلام مخلوق
- ٤٤٥ ..... في غيره
- ٤٥٢ ..... وصف الأشعري للمعتزلة نفاة الصفات  
المستقرّ في المعقول والمسموع أن الحي العالم القادر المتكلم المرید
- ٤٥٤ ..... لا بد أن تقوم به الحياة والعلم والقدرة والكلام والإرادة

- ٤٥٥ ..... الجهمية من المعتزلة وغيرهم خالفوا ذلك من ثلاثة أوجه . . . . .
- الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وطوائف من أهل الكلام يقولون :
- ٤٥٦ ..... لا يكون فاعلاً إلا بفعل يقوم بذاته . . . . .
- الله - سبحانه - وصف نفسه بأفعاله ، كما وصف نفسه بالعلم والقدرة
- ٤٥٩ ..... والكلام . . . . .
- ٤٦٢ ..... احتجاج الإمام أحمد وغيره على أن كلام الله غير مخلوق . . . . .
- قول من يقول : إن القرآن هو الحروف والأصوات دون المعاني متناقض
- ٤٦٥ ..... في نفسه . . . . .
- ٤٦٨ ..... ذكر الأشعري جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة . . . . .
- ما ذكره أبو الحسن الأشعري عن أصحاب عبد الله بن كلاب وأنهم
- ٤٧٩ ..... يقولون بأكثر قول أهل السنة . . . . .
- ٤٨٠ ..... قول عبد الله بن كلاب في القرآن . . . . .
- الأشعري وأصحابه والقاضي أبو يعلى وابن عقيل وابن الزاغوني
- وغيرهم احتجوا على قدم القرآن بحجتهم المشهورة التي هي أصل
- ٤٨٣ ..... المذهب . . . . .
- أبوالمعالى لثلاثا ترد عليه المعارضات لم يلتزم أن الصفة إذا قامت بمحل
- ٤٨٨ ..... عاد حكمها على ذلك المحل . . . . .
- الرازي عدل عن تقرير الطريقة المشهورة وأثبت ذلك بطريقة في غاية
- ٤٨٩ ..... الضعف وهي الإجماع المركب . . . . .
- سائر أهل الإثبات من أهل الحديث والفقه والتصوف والكلام يقولون :
- ٤٩١ ..... إن الرب تقوم به الأفعال . . . . .
- إذا تدبر اللبيب النزاع بين الذين يقولون : هو مخلوق أو محدث والذين
- يقولون : هو قديم لا يتعلق بمشيئته وقدرته ، وجد أن كل طائفة تقيم
- ٤٩٥ ..... الحجج على إبطال قول خصمها . . . . .
- تنازع أصحاب الإمام أحمد كما تنازع غيرهم في الأفعال القائمة بذاته
- ٤٩٧ ..... هل هي متعلقة بمشيئته وقدرته على قولين : . . . . .
- المنصوص عن الإمام أحمد وغيره يوافق القول بأن الأفعال القائمة بذاته
- ٤٩٩ ..... تتعلق بمشيئته وقدرته . . . . .
- الذين قالوا : كلامه مخلوق أرادوا أنه لم يكن متكلماً حتى خلق
- ٥٠٣ ..... الكلام . . . . .
- ٥٠٥ ..... لفظ « الغير » مجمل . . . . .

- المستقر في فطر الناس الذي تلقته الأمة خلفاً عن سلف أن القرآن جميعه
- كلام الله ٥١٢ .....
- تعليق الشيخ على كلام الإمام أحمد بأن ما ذكره حجة قوية ٥١٣ .....
- احتجاج أبي عبد الرحمن الأذرمي على ابن أبي دؤاد إمام الواثق ٥١٦ .....
- احتجاج الإمام أحمد بأن الملائكة سمّت كلام الله كلاماً ولم تسمه خلقاً ٥١٩ .....
- تعليق الشيخ بأن الإمام أحمد احتج بما سمعته الملائكة من الوحي إذا تكلم الله به ٥٢٠ .....
- ما في قوله تعالى : ﴿ حتى إذا فُزِعَ عن قلوبهم ... ﴾ من أصول الإيمان ٥٢٣ .....
- ( فصل ) ولما قالوا : ولا تقول إن كلام الله حرف وصوت قائم به ٥٢٩ .....
- قول القائل : إن القرآن حرف وصوت قائم به بدعة وقوله أنه معنى قائم به بدعة ٥٢٩ .....
- سئل الشيخ عن ما يجب على الإنسان أن يعتقد ٥٢٩ .....
- إجابة الشيخ ٥٣٠ .....
- النهي عن التفرق والاختلاف ٥٣٢ .....
- التفصيل المختصر : أن من اعتقد أن المداد الذي في المصحف وأصوات العباد قديمة أزلية فهو ضال مخطيء ٥٣٣ .....
- خطأ من جعل ثبوت القرآن في الصدور والألسنة مثل ثبوت ذات الله في ذلك ٥٣٥ .....
- مراتب الموجودات ٥٣٥ .....
- خطأ من قال : إن المداد قديم ، ومن قال : ليس في المصحف كلام الله ، وإنما فيه المداد الذي هو عبارة عن كلام الله ٥٣٦ .....
- السؤال عما في المصحف هل هو حادث أو قديم ؟ سؤال مجمل ٥٣٧ .....
- كلام الله هل هو حرف وصوت أم لا ؟ إطلاق الجواب نفياً وإثباتاً خطأ ٥٤٠ .....
- الصواب الذي عليه سلف الأمة ٥٤١ .....
- قول الفلاسفة والجهمية ومتكلمة الصفاتية في كلام الله ٥٤٣ .....
- خطأ من زعم أن الله مفتقر إلى عرش يقفه أو أنه محصور في سماء تظله ٥٤٥ .....
- لفظ « الظاهر » فيه اشتراك في عرف المستأخرين ٥٤٦ .....

- سئل الشيخ عن رجل حلف بالطلاق الثلاث أن القرآن حرف وصوت ،  
 ٥٤٧ ..... وإجابة الشيخ عليه  
 ٥٤٧ ..... يكره تجريد الكلام في المداد الذي في المصحف وفي صوت العبد  
 الذين في قلوبهم زيغ لا يفهمون من كلام الله وكلام رسوله في باب صفات  
 ٥٤٨ ..... الله إلا المعاني التي تليق بالخلق لا بالخالق  
 ٥٤٩ ..... الافتراء على أهل السنة بأنهم ناصبة ومجبرة ومشبهة  
 ٥٥١ ..... القول بحدوث حروف القرآن قول محدث  
 من تبحر في المعقولات علم قطعاً أنه ليس في العقل الصريح ما يخالف  
 ٥٥١ ..... مذهب السلف  
 استفاض عن علماء المسلمين أفكارهم على من زعم أن لفظ القرآن  
 ٥٥٣ ..... مخلوق  
 الظاهر من لفظ « استوى » في الفطرة السليمة واللسان العربي ولسان  
 ٥٥٧ ..... السلف غير الظاهر في عرف كثير من المستأخرين  
 ٥٥٩ ..... قدماء الجهمية ينكرون جميع الصفات  
 ٥٦٠ ..... مذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها  
 ٥٦١ ..... المذهب في الاستواء  
 ٥٦٩ ..... الألفاظ نوعان  
 ٥٧٤ ..... المنصوص عن الأئمة والسلف أن القرآن كلام الله حروفه ومعانيه  
 ما قاله ابن عباس في قوله ﴿ وكان الله ... ﴾ يدل على فساد قول  
 ٥٧٩ ..... الجهمية من أربعة وجوه  
 ٥٨٢ ..... أطلق الإمام أحمد على القرآن أنه من علم الله  
 فسر طائفة منهم ابن حزم كلام الإمام أحمد بأنه أراد بلفظ القرآن المعنى  
 ٥٨٧ ..... فقط ، وأن معنى القرآن يعود إلى العلم  
 ٥٨٩ ..... الله تبارك وتعالى متكلم بصوت  
 ٥٩٦ ..... كلام أبي عبد الله الرازي في نهاية العقول في كونه تعالى متكلماً  
 ٥٩٧ ..... الفصل الأول : في البحث عن محل النزاع  
 ٥٩٩ ..... أقوى ما تمسك به أصحابه في هذه المسألة  
 ٦٠١ ..... الفصل الثاني : في كونه متكلماً وإثبات قدم كلامه  
 الفصل الثالث من القسم الثالث من الأصل العاشر وعقده لبيان أن كلام الله  
 ٦٠٧ ..... واحد  
 ٦١١ ..... مناقشة الشيخ لكلام الرازي من وجوه

- الوجه الأول : أنه لم يعتمد في كون كلام الله قديماً على حجة عقلية  
 ٦١١ ..... ولا على كتاب ولا سنة ولا كلام أحد من سلف الأمة
- الوجه الثاني : لم يقل أحد من السلف أن القرآن قديم وأنه لا يتعلق  
 ٦١٢ ..... بمشيتته وقدرته
- الوجه الثالث : أن الرازي أقر أنه لا نزاع بينهم وبين المعتزلة من جهة  
 ٦١٨ ..... المعنى في خلق الكلام وإنما النزاع لفظي
- الوجه الرابع : غاية الجهل بأصل هذه المسألة استخفاف الرازي بالبحث  
 ٦١٨ ..... في مسمى المتكلم وقوله : إنه ليس مما يستحق الإطناب
- الوجه الخامس : أن البحث في هذه المسألة بحث عقلي معنوي شرعي  
 ٦٢٠ ..... وليس بحثاً لغوياً كما زعم
- الوجه السادس : أنه لولا ثبوت هذا المقام لما أمكنه أن يثبت قيام معنى  
 ٦٢٠ ..... الأمر والنهي والخبر
- الوجه السابع : أنه عدل عن الطريقة المشهورة لأصحابه في هذا  
 ٦٢١ ..... الأصل
- الوجه الثامن : أنه احتج بإجماع الطائفتين .....  
 ٦٢٢
- الوجه التاسع : إذا لم يكن في المسألة دليل قطعي سوى ما ذكره ولم  
 ٦٢٣ ..... يستدل به أحد قبله لزم ألا يكون أحد علم الحق في هذه المسألة قبله
- الوجه العاشر : أن هذا إجماع مركب كالاستدلال على قدم الكلام بقدم  
 ٦٢٣ ..... العلم
- النزاع في مسألة الكلام في مسائل كل واحدة غير مستلزمة للأخرى  
 ٦٢٤ ..... خاصة مذهب الأشعري وابن كلاب التي تميزا بها هو القول بأن كلام الله
- معنى واحد قديم قائم بنفسه .....  
 ٦٢٥
- حجة الرازي ومن وافقه نظير حجة الرافضة .....  
 ٦٢٧
- عامّة أصول أهل الأهواء والبدع مبنية على نوع من القياس الذي وضعوه  
 ٦٣١ ..... ونوع من الإجماع الذي يدعونه
- الوجه الحادي عشر : أن هذا الإجماع نظير الحجج الإلزامية التي قرر أنها  
 ٦٣٢ ..... من الأدلة الباطلة
- الوجه الثاني عشر : أنه لم يثبت أن معنى الأمر والنهي ليس هو الإرادة  
 ٦٣٢ ..... وللكرامية إلا بما ذكره في مسألة خلق الأفعال وإرادة الكائنات
- الوجه الثالث عشر : لما طوّل الرازي بالفرق بين ماهية الطلب والإرادة  
 ٦٣٤ ..... ذكر وجهين

- الوجه الرابع عشر : أن النهي مستلزم لكرهية النهي عنه كما أن الأمر  
مستلزم لمحبة المأمور به ..... ٦٣٥
- الوجه الخامس عشر : أن طوائف يقولون لهم : معنى الخبر لم لا يجوز  
أن يكون هو العلم ؟ ..... ٦٣٥
- أكثر الناس بل عامة الناس يقولون : إن معنى الخبر هو العلم ..... ٦٣٩
- الوجه السادس عشر : أن هذه الحجة التي ذكروها في معنى الخبر وأنه  
غير العلم ، قد أقروا هم بفسادها ..... ٦٤١
- أبو المعالي ونحوه لم يذكروا دليلاً على إثبات كلام النفس سوى ما دل  
على ثبوت الطلب الذي ادعوا أنه مغاير للإرادة ..... ٦٤٢
- ما ذكره أبوالمعالي من أقوال الناس في حقيقة الإيمان ..... ٦٤٦
- أبو المعالي صرح بأن كلام النفس لا يثبت إلا مع العلم ..... ٦٤٨
- أبو القاسم الأنصاري ذكر عن أبي الحسن الأشعري قولين في معنى  
التصديق ..... ٦٤٩
- صرح هؤلاء بأن التصديق هو العلم أو هو الاعتقاد إذا لم يكن علماً ..... ٦٥٣
- الفرق بين المعرفة والتصديق عند الأشاعرة ..... ٦٥٨
- أبو إسحاق الإسفراييني قرر أن التصديق لا يتحقق إلا بالمعرفة  
والإقرار ..... ٦٦١
- تعليق الشيخ على استدلالهم على ثبوت كلام الله بالتكليف والاحكام  
الوجه السابع عشر : أن هذا يهدم عليهم إثبات العلم بصدق الكلام  
النفساني القائم بذات الله ..... ٦٦٤
- الوجه الثامن عشر : أنهم أثبتوا للخبر معنى ليس هو العلم وبابه ..... ٦٦٥
- الوجه التاسع عشر : أن قولهم : إن العلم ينافي الكذب النفساني هو  
الصواب دون قولهم : إنه قد يجمع الكذب النفساني ..... ٦٦٧
- الوجه العشرون : أن الإنسان قد يخبر بما لا يعلمه ولا يظنه وما يعلم أو  
يظن خلافه ..... ٦٦٨
- الوجه الحادي والعشرون : أن الله تعالى نفى عن الظالمين تكذيب القلب  
وأثبت الجحود ..... ٦٧٠
- الوجه الثاني والعشرون : أن ما أخبرت به الرسل من الحق ليس إيمان  
القلب مجرد العلم بذلك ..... ٦٧٢
- الوجه الثالث والعشرون : أن يقال : لا ريب أن النفس الذي هو القلب  
يوصف بالنطق والقول ..... ٦٧٥

- ٦٧٧ ..... حد العلم عند الأمدي  
الوجه الرابع والعشرون : أن ما ذكروه في إثبات معنى الأمر والخبر ليس
- ٦٧٩ ..... هو العلم ولا الإرادة  
الوجه الخامس والعشرون : أن يقال لهم : أنتم قررتم أن اللفظ المشهور
- ٦٨١ ..... لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى دقيق لا يدركه إلا الخواص  
من المعلوم أن أظهر الأسماء ومسمياتها اسم القول والكلام والنطق
- ٦٨١ ..... الوجه السادس والعشرون : أن ثبوت كلام الله بالأمر والنهي والخبر أثبتموه
- ٦٨٣ ..... بالإجماع والنقل المتواتر عن الأنبياء  
المعنى الذي ادعيتم أنه معنى كلام الله لم يظهر في الأمة إلا من حين
- ٦٨٣ ..... حدوث ابن كلاب ثم الأشعري بعده  
قول ابن كلاب في كلام الله كما ذكره الأشعري في المقالات
- ٦٨٣ ..... الذي انعقد عليه الإجماع ونقله أهل التواتر عن المرسلين هو الكلام الذي
- ٦٨٥ ..... تسميه الخاصة والعامة كلاماً دون هذا المعنى  
الوجه السابع والعشرون : أنه قد اشتهر عن العامة والخاصة اتفاق السلف
- ٦٨٦ ..... على أن القرآن كلام الله  
الوجه الثامن والعشرون : أن الأمة إذا اختلفت في مسألة على قولين لم
- ٦٨٩ ..... يكن لمن بعدهم إحداث قول ثالث  
الوجه التاسع والعشرون : أن السلف والمعتزلة جميعاً اتفقوا على أن
- ٦٩٠ ..... كلام الله ليس هو مجرد هذا المعنى الذي أثبتموه  
الوجه الثلاثون : أنه لا يحل لكم أن تحكوا عن المعتزلة أنهم قالوا :
- ٦٩١ ..... بخلق القرآن وبخلق كلام الله  
الوجه الحادي والثلاثون : أن هذا النقل عنهم إذا قيل إنه صحيح إما
- ٦٩٣ ..... باعتبار المجاز واحد الحقيقتين ، أو باعتبار قصدهم فإنهم لا يذمون  
على القول بخلق ذلك عندهم
- ٦٩٤ ..... الجهمية أعظم قدحاً في القرآن وفي السنن وفي إجماع الصحابة  
والتابعين من سائر أهل الأهواء
- ٦٩٨ ..... أهل البدع مع القدرة يشبهون الكفار في استحلال قتل المؤمنين ومع  
العجز يشبهون المنافقين
- ٦٩٩ ..... أهل السنة مع أهل البدعة على العكس  
الوجه الثاني والثلاثون : أن هذا المعنى القائم بالذات قد قال أكثرهم أنه
- ٧٠١ ..... معنى واحد وقال بعضهم خمسة معان :

- الوجه الثالث والثلاثون : يقال لهم : إذا جاز أن تجعلوا الحقائق المختلفة  
٧٠٥ ..... حقيقة واحدة فهلا جعلتم الصفات حقيقة واحدة .  
ذكر الرازي أنه لا يجوز أن يكون الله موصوفاً بصفة واحدة تفيد فائدة
- ٧٠٦ ..... الصفات السبع  
الوجه الرابع والثلاثون : أن هؤلاء يجعلون حقيقة معنى ما أخبر الله به  
٧٠٧ ..... عن نفسه هو حقيقة معنى ما أخبر به عن الجن والجحيم .  
الوجه الخامس والثلاثون : أن حجبتهم إذا تدبرها الإنسان علم فسادها . . .  
٧٠٩ ..... كلام ابن فورك في مسألة الكلام . . . . .  
٧٠٩ ..... تعليق الشيخ عليه بأنه جمع بين النقيضين . . . . .  
٧١١ ..... الوجه السادس والثلاثون : يقال له إما أن تكون أقمت دليلاً على كونه  
قديماً واحداً ليس بمتغاير ولا مختلف أو لم تقم . . . . .  
٧١٢ ..... الوجه السابع والثلاثون : أن يقال : المانع من ذلك إما قدمه أو شيء  
آخر ، وأنت لم تذكر شيئاً آخر والقدم لا دليل لك عليه . . . . .  
٧١٣ ..... الوجه الثامن والثلاثون : هب أنه قديم فكونه قديماً لا يوجب أن يكون  
صفة واحدة . . . . .  
٧١٣ ..... الوجه التاسع والثلاثون : أن المحققين من أصحابك يعلمون أنه لا دليل  
على نفي سوى ما علموه من الصفات . . . . .  
٧١٣ ..... الوجه الأربعون : يقال لابن فورك : الدليل على قدمه لا يوجب كونه  
معنى واحداً . . . . .  
٧١٤ ..... الوجه الحادي والأربعون : كونه على خلاف كلام المحدثين لا يسوغ  
ما يعلم بالعقل امتناعه . . . . .  
٧١٥ ..... الوجه الثاني والأربعون : أن قول ابن فورك : على خلاف كلام  
المحدثين فيه حق من وجه لكنه لا يفيد ، وباطل من وجه آخر لم  
يقم الدليل عليه . . . . .  
٧١٥ ..... الوجه الثالث والأربعون : أن الكلام والعلم والقدرة وسائر الصفات  
يجمع هؤلاء وغيرهم بينها وبين الصفات المخلوقة من وجه ويفرقون  
بينها من وجه آخر . . . . .  
٧١٦ ..... الوجه الرابع والأربعون : أن ابن فورك اعتمد في كون الكلام معنى  
واحداً قديماً على قيامه على المتكلم . . . . .  
٧١٧ ..... الوجه الخامس والأربعون : ما ذكرته في الجواب إما أن تذكره لإثبات

- كون الكلام معنى واحداً ، أو لإمكان أن المعنى الواحد يكون حقائق  
 ٧١٨ ..... مختلفة
- الوجه السادس والأربعون : يقال لابن فورك قياسك الوحدة التي أثبتها  
 ٧١٨ ..... للكلام على الوحدة التي أثبتها للمتكلم قياس للشيء على ضده
- الوجه السابع والأربعون : أن يقال : كون الشيء الواحد ليس بذى أبعاض  
 ٧٢٠ ..... إما أن يكون معقولاً أو لا يكون
- الوجه الثامن والأربعون : أن كون القديم عندهم ليس بمتبعض ولا منقسم  
 ٧٢١ ..... معناه أنه شيء واحد في الخارج ليس بذى أبعاض ولا بمنقسم
- ٧٢١ ..... معنى كون الكلام ليس بمنقسم يراد به شيئان
- الوجه التاسع والأربعون : حقيقة قولهم نفي القسمين جميعاً عن  
 ٧٢٣ ..... كلام الله
- الاتحادية يقولون : إن الرب هو الوجود وهم على قولين .....  
 ٧٢٤ ..... تحقيق الأمر : أن هؤلاء يجمعون بين إثبات الباري ونفيه وبين الإقرار به  
 ٧٢٧ ..... وإنكاره
- الوجه الخمسون : أن ما ذكره ابن فورك من كون الموصوف شيئاً واحداً  
 ليس بذى أبعاض يصلح أن يحتج به على إمكان أن تكون صفته واحدة  
 ٧٢٨ ..... ليست بذى أبعاض ولا أجزاء
- الوجه الحادي والخمسون : أن وحدته إما أن تصحح هذا بأن يقال هذه  
 ٧٢٨ ..... الصفة هي هذه الصفة أو لا تصحح ذلك
- الوجه الثاني والخمسون : أن يقال : ما تعني بقولك : كما يعقل متكلم  
 ٧٢٨ ..... هو شيء واحد ليس بذى أبعاض ولا أجزاء
- الوجه الثالث والخمسون : يقال لابن فورك : قولك كما يعقل . متكلم  
 هو شيء واحد ليس بذى أبعاض والذي أوجب كونه كذلك قدمه من أين  
 ٧٣١ ..... في قدمه أن يكون كذلك وأنت لم تذكر ذلك
- الوجه الرابع والخمسون : أن حججهم على إنكار تكلم الله بالحرف  
 ٧٣٢ ..... والصوت نقيض ما احتجوا به على الكلام النفساني
- ٧٣٢ ..... كلام القاضي أبي بكر في الكلام النفساني
- ٧٣٥ ..... تعليق الشيخ عليه
- الذي نجده أنه لا يمكننا أن نجمع بين صوتين في محل واحد وقتاً  
 ٧٣٦ ..... واحداً
- الوجه الخامس والخمسون : أن المشبتين للحروف القديمة قولهم أقرب

- ٧٤٠ ..... إلى المعقول من قول أهل المعنى الواحد القديم
- ٧٤٠ ..... الترتيب والتعاقب نوعان
- الوجه السادس والخمسون : قلت يستحيل اجتماع الصوتين في المحل  
الواحد ، وأثبتم ذلك شاهداً وغائباً
- ٧٤١ ..... الوجه السابع والخمسون : أن اجتماع العلم بالشيء والرؤية له في محل  
واحد في وقت واحد ممتنع في حقنا
- ٧٤٢ ..... الوجه الثامن والخمسون : يقال للباقلاني : إن قولك إن الرب واحد  
ومتصف بالوحدانية متقدس عن التجزئ والتبعض هذا يلزمك في سائر  
الصفات
- ٧٤٣ ..... الوجه التاسع والخمسون : يقال له - أيضاً - الألفاظ الواردة في قولك :  
لأنه مقدس عن التجزئ والتبعيض ألفاظ مجملة
- ٧٤٤ ..... لفظ الجسم بين الناطقين به فيه نزاع كثير
- ٧٤٥ ..... الوجه الستون : أن أقوالهم التي يصفون فيها الرب بأنه واحد هي من أعظم  
أصول أهل الشرك والإلحاد
- ٧٤٧ ..... هؤلاء يفسرون التوحيد واسم الله الواحد بثلاث معان
- ٧٤٨ ..... أبو المعالي بنى رأيه في كلام الله على أنه يستحيل قيام الحوادث به
- ٧٤٩ ..... تعليق الشيخ على كلام أبي المعالي بأن مداره على ثلاثة أشياء
- ٧٥٩ ..... الجويني تمسك بنكتتين في رده على المعتزلة
- ٧٦٤ ..... مسألة حلول الحوادث جعلتها الجهمية من المعتزلة ومن اتبعهم من  
الأشعرية وغيرهم أصلاً عظيماً في تعطيل ما جاء في الكتاب والسنة
- ٧٧٠ ..... الأشعري والرازي أقرأ في آخر عمرهما بتكافؤ الأدلة في مسألة حدوث  
الأجسام
- ٧٧٣ ..... الغالب على اتباعهم الشك والارتباب
- ٧٧٤ ..... الكلام في اسم الله الواحد ، وأن له ثلاث معان عندهم
- ٧٨٠ ..... المعنى الأول
- ٧٨٠ ..... المعنى الثاني
- ٧٨١ ..... إنكار السلف لما سماه هؤلاء توحيداً
- ٧٨٢ ..... التوحيد الذي يذكره هؤلاء مأخوذ من قول بشر المريسي وذويه وهو  
التعطيل بعينه
- ٧٨٨ ..... الخوض في الجسم والعرض ، ونفي ذلك وجعل ذلك من التوحيد هو  
قول أهل الباطل
- ٧٨٩

- ابن كلاب والأشعري والقلانسي ممن أخذ أصل الكلام والتوحيد عن  
المعتزلة وخالفوهم في بعض دون بعض ..... ٧٩٢
- المعنى الثالث ..... ٧٩٦
- التوحيد الذي ذكره الله في كتابه ، وبعث به رسله ..... ٧٩٧
- التوحيد الذي لا بد منه لا يكون إلا بتوحيد الإرادة والقصد ..... ٨٠١
- الإسلام يتضمن أصليين ..... ٨٠١
- الوجه الحادي والستون : أن القرآن قد نطق بأن لله كلمات ..... ٨٠٣
- ما ذكره ابن فورك من أن كلام الله معنى واحد ..... ٨٠٤
- تعليق الشيخ عليه بأن من تدبره علم أن من أبطل القول وأفسد القياس ... ٨٠٧
- اختلاف الأسماء بالعربية وغيرها من الألسن على وجهين ..... ٨١٠
- الوجه الثاني والستون : ليست دلالة الكتب المنزلة من السماء على كلامه  
كدلالة أسمائه على نفسه المقدسة ..... ٨١٢
- الوجه الثالث والستون : أن قولهم : كذلك نقول في الكلام أنه واحد  
لا يشبه كلام المخلوقات ... من أفسد ما يعلم بيديها العقل فساده ..... ٨١٤
- لا يقول من له عقل ودين إن القرآن إذا ترجم بالعبرية أو السريانية كان  
هو التوراة والإنجيل ..... ٨١٦
- وجوب العلم بأصليين عظيمين ..... ٨١٨
- الوجه الرابع والستون : أنهم لم يذكروا في الجواب عما أخبر الله به  
عن نفسه من أن له كلمات - ماله حقيقة ..... ٨٢٢
- الوجه الخامس والستون : أن القرآن صرح بإرادة العدد من لفظ  
« الكلمات » وإرادة الواحد من لفظ « الكلمة » ..... ٨٢٤
- الوجه السادس والستون : أنه ثبت أن الله جزأ القرآن إلى ثلاثة أجزاء ..... ٨٢٥
- الوجه السابع والستون : احتج بعض متأخريهم على إمكان أن يكون  
كلامه واحداً بما ذكره فخر الدين الرازي ..... ٨٢٩
- تعليق الشيخ على هذا الإحتجاج بأن الرازي رجع عن ذلك في أجل  
كتبه ..... ٨٢٩
- الوجه الثامن والستون : أن يقال هذه الحجة من أفسد الحجج عند  
التأمل ..... ٨٣١
- النزاع في اللفظ المشترك بين معنيين ؟ هل يراد به كلاهما على سبيل  
الجمع ؟ ..... ٨٣١
- الوجه التاسع والستون : أنه لا يمكن أن يكون الخبر هو نفس الأمر ... ٨٣٦

- الوجه السبعون : أن الأصل الذي قاس عليه أصل غير مدلول عليه ..... ٨٣٦  
ليس في المسألة عمدة إلا ما اعتمد عليه القاضي أبو بكر من الإجماع  
المدعى ..... ٨٣٧  
تعليق الشيخ بأن هذا الإجماع مركب من جنس الإجماع الذي احتج به  
الرازي على قدم المعنى ..... ٨٣٩  
الوجه الحادي والسبعون : أن الرازي اعترف في أجل كتبه أن القول بكون  
الطلب هو الخبر باطل ..... ٨٤٠  
الوجه الثاني والسبعون : أن هذا القول ممتنع على القول بثبوت الحال  
وعلى القول بنفيه ..... ٨٤٢  
الوجه الثالث والسبعون : ما شك فيه يقطع فيه بالامتناع ..... ٨٤٣  
الوجه الرابع والسبعون : ما شك فيه لو صح لكان غايته أن يكون الكلام  
متعددا متحداً ..... ٨٤٤  
الوجه الخامس والسبعون : ما الدليل على أنه ليس لله كلام إلا معنى  
واحد ؟ ..... ٨٤٤  
الوجه السادس والسبعون : أن الجهمية تزعم أن أهل الإثبات يظاهئون  
النصارى ..... ٨٤٥  
الجهمية ضاهوا النصارى فيما هو ضلال ..... ٨٤٦  
أصناف النصارى وأقوالهم ..... ٨٤٨  
قولهم بالحلول والاتحاد ..... ٨٥٠  
الاختلاف في قوله تعالى ﴿ ولا تقولوا ثلاثة ﴾ ، وقوله ﴿ لقد كفر الذين  
قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾ ..... ٨٥٤  
مضاهاة القائلين بأن الكلام معنى واحد قائم بذات الرب للنصارى ..... ٨٦٣  
ابن الزاغواني ومن وافقه قالوا ما هو ظاهر الفساد في مقابلة هؤلاء ..... ٨٦٦  
دعوى أن الصوت المسموع من العبد أو بعضه هو صوت الله ، أو هو  
قديم بدعة منكورة ..... ٨٧٠  
الوجه السابع والسبعون : أنه قد اشتهر بين علماء الأمة وعامتهم أن حقيقة  
قولهم أن القرآن ليس كلام الله ..... ٨٧٣  
الوجه الثامن والسبعون : أن أئمة الطوائف قالوا : إن قول ابن كلاب  
والأشعري في القرآن والكلام قول مبتدع ..... ٨٧٥  
بعض اتباع الأشعري خالفوه وجعلوا ذلك من أقواله المتروكة ..... ٨٧٥  
ما قاله أبو محمد الجويني ..... ٨٧٦

- ٨٧٧ ..... ما قاله أبو حامد الاسفرائيني
- ٨٧٩ ..... ما قاله أبو الحسن الكرجي
- ٨٨٣ ..... ما ذكره الشيخ - رحمه الله - عن هؤلاء  
أئمة الكلاية والأشاعرة يذهبون إلى أن اليدين والوجه والعينين صفات  
ثابتة لله
- ٨٩١ ..... أبو المعالي خالف أئمة في هذا ووافق المعتزلة
- ٨٩٢ ..... أبو المعالي اعتمد على مقدمتين باطلتين
- ٨٩٨ ..... أبو المعالي كثير المطالعة لكتب أبي هاشم قليل المعرفة بالكتاب والسنة  
وإجماع سلف الأمة
- ٨٩٩ ..... ما قاله أبو المعالي في الآجري ونحوه
- ٩٠٠ ..... تعليق الشيخ بأن هذا القول يجب رده لأمر
- ٩٠٢ ..... الأول : أنه سمى أصحابه أهل الحق وهذه دعوى يمكن لكل أحد أن  
يقول لأصحابه مثلها
- ٩٠٢ ..... أهل الحق هم أهل الكتاب والسنة
- ٩٠٤ ..... الثاني : أنه ذكر عنهم أنهم اتبعوا السمع والشرع وذكر عنهم أنه لم يثبت  
لله صفة بالسمع
- ٩٠٦ ..... الثالث : إذا لم يستفد من مآثور الأخبار ومستفيضها ثبوت معناها فأي  
إنكار لها أبلغ من ذلك
- ٩٠٦ ..... الرابع : ما يثبتونه من أمر الآخرة على وجه الجلة يشركهم فيه آحاد  
العوام
- ٩٠٧ ..... الخامس : لم يقل أحد من سلف الأمة أن العقل لا يحسن ولا يقبح
- ٩٠٧ ..... السادس : تسمية الأخبار التي أخبر بها الرسول عن ربه أخباراً متشابهة  
من حال أهل البدع
- ٩١٠ ..... السابع : قياسه لما سماه المتشابه في الأخبار على المتشابه في أي الكتاب  
ليلحقه به في الإعراض عن ذكره وعدم الاشتغال به
- ٩١٠ ..... الثامن : ما قاله عن أئمة السلف لا يقوله إلا من كان من أبعد الناس عن  
معرفتهم
- ٩١٣ ..... التاسع : حديث النزول من أشهر الأحاديث في موطأ مالك
- ٩١٣ ..... أحاديث الضحك متواترة عن النبي - عليه السلام
- ٩١٥ ..... أبو المعالي مع فرط ذكائه وحرصه على العلم قليل المعرفة بالآثار  
النبوية
- ٩٢٢ .....

- ٩٢٥ ..... عامة المستأخرين سلكوا خلفه
- ٩٢٨ ..... روى الشافعي في كتبه بعض أحاديث الصفات
- ٩٣٢ ..... روى الأئمة حديث خلق آدم على صورته
- العاشر : إن سائر أئمة الإسلام مطبقون على ذم الكلام الذي بنى عليه
- ٩٣٦ ..... أبو المعالي أصول دينه
- الحادي عشر : الذي أوجب للأئمة جمع هذه الأحاديث وتبويبها
- ٩٣٨ ..... ما أحدثت الجهمية
- الثاني عشر : أن أبا المعالي وأمثاله يضعون كتب الكلام التي تلقوا
- ٩٣٨ ..... أصوله عن المعتزلة والمتفلسفة
- الثالث عشر : أن معرفة أبي المعالي وذويه بحال هؤلاء الأئمة لا يكون
- ٩٤١ ..... أعظم من معرفتهم بالصحابة
- الرابع عشر : أن من سماهم أهل الحق متناقضون في الشرعيات
- ٩٤٤ ..... والعقليات
- ٩٤٨ ..... تناقضهم في العقليات
- الخامس عشر : أن هذه القواعد التي جعلتموها أصول دينكم هي عند
- ٩٥٢ ..... التحقيق تهدم أصول دينكم
- ما وافقتم فيه الجهمية من المعتزلة وما خالفتموهم فيه أوجب فسادين
- ٩٥٩ ..... عظيمين
- عامة ما ذمه السلف والأئمة وعابوه على المعتزلة فللأشاعرة منه أوفر
- ٩٨١ ..... نصيب
- الأشاعرة والمعتزلة يشبتون كثيراً مما يشبتون من أصول الدين بطرق ضعيفة
- ٩٨٥ ..... أو فاسدة
- ٩٨٨ ..... ما ذكره أبو إسماعيل الأنصاري عن الأشعرية
- ما ذكره أبو القاسم ابن عساكر من لعن الأشاعرة وما حصل بسبب ذلك
- ١٠٠٢ ..... من المحنة
- ١٠٠٧ ..... ما ذكره أبو القاسم ابن عساكر من صحة اعتقاد أبي الحسن الأشعري
- ١٠٢٥ ..... رد ابن عساكر على الأهوازي
- ١٠٣١ ..... الأشعرية تعلموا الكتاب والسنة من أتباع الإمام أحمد
- ١٠٣٤ ..... لا ريب أن للأشعري كلاماً حسناً في الرد على أهل البدع
- ١٠٣٦ ..... ( فصل ) مذهب الأشعري وطبقته ومن بعده إثبات الصفات الخبرية
- ..... الفهارس